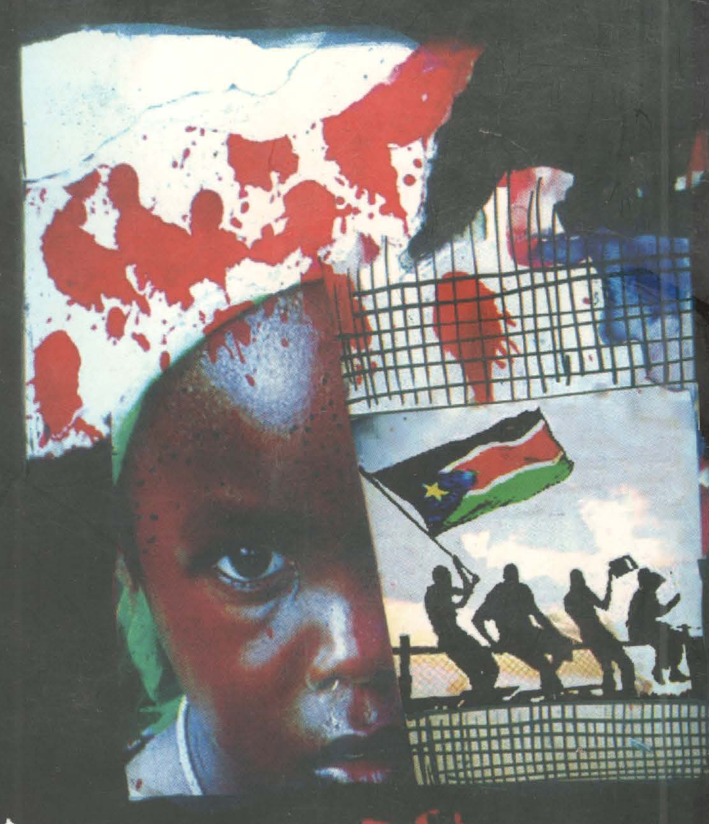
عصام الدين ميرغنى طه

« أبو غسان »

قصة حرب أهلية



قصة حرب أهلية

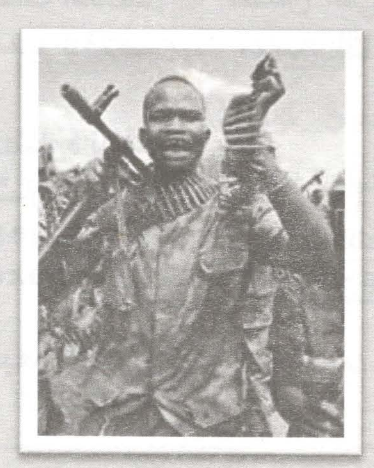
هذا مرجع اساسي لا غنى عنه للباحث في التاريخ السياسي والعسكري لمشكلة جنوب السودان، خاصة خلال الفترة من 1898م وحتى 1983م. جمع الكاتب الخبرة العملية العسكرية، بالاضافة إلى الالمام الدقيق بمجريات أحداث تلك الفترة بوصفه أحد المعاصرين والمشاركين في بعض أحداثها، وعليه امتلك المعلومة من مصادرها الأولية، مما مكنه من رصد وتحليل دقيق لتاريخ مشكلة جنوب السودان، الأمر الذي لم يتوفر في الدراسات الأكاديمية البحتة.

بروفيسور
محاسن عبدالقادر حاج الصافي
أستاذة التاريخ ـ جامعة الخرطوم

STORY OF A CIVIL WAR







قصة حرب أهلية

عصام الدين ميرغني طه

«أبوغسان»

قصـة حـرب أهلـية

تأليف:

عصام الدين ميرغني طه «أبوغســـأن»

لوحات الغلاف: حسان علي أحمد
تصميم الغلاف : سامح الكاشف

الحضارة للنشر
7 شارع أبوالسعود ـ الدقي 12311 ـ القاهرة
Al-Hadara Publishing. Tel: (20-2) 37619439
www.alhadara.com – E-mail:ask@alhadara.com

الطبعة الأولى: ينـاير 2014م

رقم الإيداع: 2013 / 22194
دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ج. م.ع

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 978 - 977 - 5508 - 68 - 3

إهـــــداء

إلى الشهداء الأبرار من الجنوب والشمال،
والقتلى المدنيين الأبرياء ، والنازحين واللاجئين
بسبب حروب السودان المستمرة منذ ما قبل الاستقلال

إلى شعب السودان النبيل، الذي عصفت الحروب
باستقراره وكبلت تطوره الطبيعي نحو الأفضل..

إلى السودان الديمقراطي المستقر.. الوطن الذي نحلم به..

عسى أن يتسع لنا جميعاً..

بطاقة شكر وتقدير

إلى كل الأخوة والأصدقاء الذين شجعوا وشاركوا في المعلومات والمراجعة والتصميمات الفنية..

سعادة اللواء الركن علي سليمان إبراهيم.. الأستاذ محمد سيد أحمد عتيق.. الأستاذ أمير بابكر عبد الله، لتفضلهم بمعلومات قيمة ومراجعة المسودات الأساسية..

بروفيسور محاسن عبدالقادر حاج الصافي، لتكرمها بمراجعة التسلسل التاريخي، وكتابة تقديم..

الأستاذ عباس الحاج الأمين، الذي تفضل بالتدقيق اللغوي الأخير..

دكتور حيدر إبراهيم علي، مدير مركز الدراسات السودانية، لملاحظاته القيمة، ومساعدته في طباعة الكتاب.

الفنان التشكيلي حسان علي أحمد لتفضله بلوحة الغلاف.

الشكر لهم جميعاً على مساندتهم و فضلهم الكبير.

أبوغســـان



تقديم للكتاب

قصة حرب أهلية

عصام الدين ميرغني طه «أبوغسـأن»

هذا مرجع اساسي لا غنـى عنـه للباحث فـي التـاريخ السياسـي والعسكري لمشكلة جنوب السودان، خاصة خلال الفترة من 1898م وحتى 1983م.

جمـع الكاتـب الخبـرة العمليـة العسكرية، بالاضـافة إلـى الالمـام الـدقيق بمجريات أحداث تلك الفتـرة بوصفه أحد المعاصرين والمشاركين فـي بعض أحداثها، وعليه امتلك المعلومـة من مصادرها الأوليـة، ممـا مكنـه مـن رصد وتحليـل دقيـق لتـاريخ مشـكلة جنـوب السـودان، الأمـر الـذي لـم يتـوفر فـي الدراسات الأكاديمية البحتة.

وممـا يضيف إلـى أهميـة هذا السـفر، تمكـن الكاتـب مـن تـدعيم دراسـته بالاحصـاءات الدقيقـة اللازمـة، خاصـة فيمـا يتعلـق بالعمليـات العسـكرية ومتطلباتها، كما امدنا بمعلومات لا غنى عنها للباحث فـي السيرة الذاتيـة لأهم القادة والزعماء الجنوبيين الذين لعبوا دوراً هاماً في أحداث تلك الفترة.

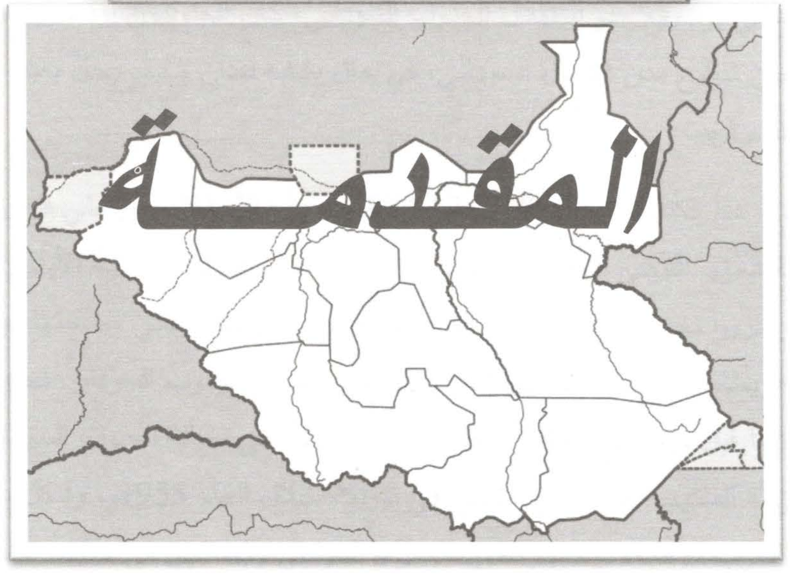
بروفيسور

محاسن عبدالقادر حاج الصافي

أستاذة التاريخ ـ جامعة الخرطوم

الخرطوم بحري: 14 نوفمبر 2013م




المقدمة

المقدمــــة

في التاسع من يوليو 2011م، وفي احتفال كبير شهده العديد من الزعماء وممثلو الدول، رفع علم استقلال **«دولة جنوب السودان»**، ليعلن مولد دولة أفريقية جديدة، وانتهاء أطول حرب أهلية شهدتها أفريقيا في تاريخها الحديث، وليؤطر ذلك اليوم بدء صراع مستقبلي بين دولتين كانتا حتى اليوم الأسبق تستظلان بعلم واحد، في إطار أكبر دولة من حيث المساحة في أفريقيا. انتصرت إرادة الشعب الجنوبي في فصل دولته عن إخوته في الشمال السوداني، الذين ظلموه ولم يتركوا له مجالاً للحفاظ على هويته، أو إقناعه بقبولهم شركاء متساوين في وطن واحد، أو جديتهم في صون حقوقه التي تمنحها لهم المواطنة.

شكل إعلان استقلال **«دولة جنوب السودان»**، صدمة كبيرة لعموم الشعب السوداني، والذي أمل كثيراً في الحفاظ على الوحدة، بينما مثل هزيمة كبيرة للسياسيين والنخب التي تعاقبت على حكم السودان منذ الاستقلال، الذين كان لهم الرأي والقرار، وممارسة الحكم.. هزيمةً وفشلاً داوياً، تسبب فيه غياب ثقافة القبول بالآخر والتسامح، وعدم تأكيد المساواة في الحقوق لكل مواطني وشعوب الدولة التي بحجم قارة، والمتعددة الأعراق والأجناس والأديان والثقافات. في يوم رفع علم استقلال الجنوب السوداني، كان الجنوبيون يرقصون فرحاً، بينما كسى الحزن شوارع مدن الشمال السوداني، في حال يشابه فقدان شقيق رحل بغير رجعة، ولا أمل في لقاء قريب.

يبحث هذا الكتاب الجذور التاريخية لمشكلة «جنوب السودان»، ويغطي فترة زمنية تمتد من بداية الغزو التركي المصري للسودان، ثم فترة حكم الدولة الوطنية الأولى بعد الثورة المهدية، مروراً بغزو السودان في العام 1898م، والسياسات التي وضعتها دولتا الحكم الثنائي «بريطانيا ـ مصر»، ومدى تأثير ذلك على مستقبل جنوب السودان. نحاول الوقوف على فترة ما قبل وبعد الاستقلال، والتطورات التي حدثت في مسألة الجنوب السوداني، والذي انفتح جرحه الملتهب بعد التمرد الدامي في توريت خلال العام 1955م، وشكل ذلك البداية الحقيقية للحرب الأهلية، ثم نتابع تطور الصراع السياسي والعسكري في جنوب السودان حتى إنهيار اتفاقية أديس أبابا وبداية الجولة الثانية للحرب.

نسعى إلى ربط التطور السياسي والعسكري للحرب الأهلية الطويلة، بما كان يدور في دهاليز السياسة، وما شهدته ميادين المعارك، ونحاول تسليط الضوء على الفرص العديدة التي ضاعت لإطفاء الصراع، وتغليب الحلول السلمية، قبل الوصول لمرحلة الفراق والطلاق البائن. لا نرغب في إعادة كتابة التاريخ، وإنما محاولة استقراء الأحداث بنظرة شاملة تراعي الحقائق المثبتة، ووجهات نظر كل الفرقاء بحياد تام، وبتطبيق منهج التاريخ التفصيلي المرتب زمنياً «**Chronicle**». نسعى لمحاولة تفهم الحدث والظرف الموضوعي، بصورة علمية تراعي الجوانب المتداخلة والمتقاطعة بين السياسة، والجهد العسكري القومي.

كانت سنوات الحرب الأهلية وبالاً على السودان وشعبه شمالاً وجنوباً، قضت على الأخضر واليابس، وعصفت بالاستقرار السياسي للدولة، وإمكانيات التقدم والنهضة. أهدرت الحرب موارد واقتصاد الدولة، وقادت إلى حالة تدهور مستمر، وكانت أحد العوامل المؤثرة على غياب الاستقرار السياسي، وتفشي التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي لحق بالسودان. تسببت الحرب الأهلية في السودان في مأساة ومعاناة إنسانية كبيرة لشعب الجنوب، نزوحاً ولجوءاً وموتاً قسرياً بالمجاعات والأوبئة، وخارج نطاق القانون. تميزت أيضاً، تلك الحرب بالإفراط في العنف في المدن وساحات القتال، ولا يمكن إعفاء أحد الأطراف من المسئولية، ولكن يقع القدر الأكبر في ساحات الحكومات السودانية المتعاقبة منذ الاستقلال، فقد كان لديها كل آليات وقوانين الدولة، وكان بمقدورها تخفيف المعاناة الإنسانية، وصون النفس البشرية، وفرض إرادة القانون والعدالة طوال مراحل الصراع الدامي.

كانت الحرب الأهلية الطاحنة في السودان حرب عصابات «**Guerilla Warfare**» ضد جيش حكومي نظامي، كلفته حكوماته بقمع تمرد يقوم به مواطنون في رقعة من أرض الدولة، والجيوش النظامية في كل أنحاء العالم تنفذ قرارات حكوماتها، وما تنص عليه دساتير حكمها. دفع الجيش السوداني أكبر فاتورة خسائر ومعاناة خلال تلك الحرب، ولم يكن بيده القرار السياسي لوقفها، أو فتح الطرق للسلام. إن التاريخ يؤكد، بعدم وجود منتصر خلال القتال في حروب العصابات، ولا بد من الحل السياسي، وحتمية الوصول لمرحلة التفاوض، وإن حروب العصابات لا تنتهي أبداً دون رفع المظالم وإزالة مسببات انفجارها.

كان الجيش السوداني الذي طحنته الحرب الأهلية يدرك أهمية المعالجة السياسية، ويعلم أن المعالجة العسكرية غير كافية. في نوفمبر من العام 1962م، كتب قائد القيادة الجنوبية من مسرح العمليات العسكرية الدائرة في الجنوب، مذكرة لحكومة الفريق إبراهيم عبود رافضاً فيها السياسات تجاه مشكلة الجنوب، وأشار بوضوح لتبني الحكومة موضوع التبشير الإسلامي ومحاربة الكنيسة وما سببه ذلك من ضرر، وطالب بعدم اعتماد الحل العسكري، وأوصى بتكوين وزارة خاصة بالمناطق المتخلفة، وجنوبة كل الوظائف، وعدم التقليل من شأن المثقفين الجنوبيين.[1] أما وزير دفاع الحكومة السودانية في فترة الديمقراطية الثالثة، وهو من أبناء القوات المسلحة، فلم يتردد في طرح وجهة نظرها، وجاء منه الرأي الأوضح الذي أبدته القوات المسلحة ضمناً عن اتفاقية السلام حينما قال: «**إن المؤسسة العسكرية لا زالت عند موقفها من أن الحرب ليست هي الوسيلة التي تحقق السلام، بل أن الحل السلمي مازال خيار المؤسسة العسكرية لحل مشكلة الجنوب**».[2] وأخيراً.. كانت مذكرة القوات المسلحة التي قدمتها للحكومة السودانية الديمقراطية في فبراير من العام 1989م، أنموذجاً واضحاً لقراءة الجيوش لمسارات الحروب الأهلية، التي تغيب عنها آفاق التسويات العادلة والحلول السلمية.

من مباديء مقاومة الحرب الثورية «**Counter Insurgency Warfare**»، والتي تبحث في معاهد الدراسات السياسية والاستراتيجية، أن يكون للدولة مرتكز أساسي في المعالجة: «**أن يكون للحرب هدف سياسي واضح وبرنامج سياسي ملائم**»..[3] في مجال مقاومة الحرب الثورية لا يوجد ما يسمى بالحل العسكري، وأيضاً قد لا يكون هنالك الحل السياسي فقط. هذا النوع من الحروب هو حرب سياسية في المقام الأول، وتتطلب أن توضع استراتيجية قومية شاملة تهدف إلى إنهاء مسببات الحرب، مروراً بمرحلة إطفاء نيران

---

[1] اللواء الطاهر عبد الرحمن المقبول، قائد القيادة الجنوبية مخاطباً المجلس العسكري العالي «حكومة الفريق إبراهيم عبود» في نوفمبر **1962**م.

[2] صدر التصريح من وزير الدفاع الفريق أول عبدالماجد حامد خليل في السابع عشر من نوفمبر **1988**م، عندما تعرضت طائرته لصاروخ مضاد موجه. سام **7** لم يصبها في سماء مدينة واو.

[3] مقتطف من مقاومة الحرب الثورية، مرجع كلية الأركان البريطانية، كامبيرلي، **1980**م.

الصراع، ووصولاً إلى السلام والاستقرار في الدولة. كانت الجبهة الداخلية منقسمة في قضية الحرب، وفي السياسات القومية لمعالجة مشكلة جنوب السودان، والغالبية العظمى من جماهير الشعب السوداني تطالب بإحلال السلام، ورفع المعاناة الشاملة التي أفرزتها الحرب. كان ذلك هو الرأي الذي أجمع عليه الشعب السوداني، عدا تلك القلة التي ترفض السلام وتدق طبول الحرب، وتهدف إلى بناء دولتها العربية الإسلامية، والتي في آخر المطاف.. نجحت تماماً في تمزيق الوطن.

القاهرة: أكتوبر 2013م **أبوغسان**



الفصل الأول

مجاهل أفريقيا

المجاهل الأفريقية ومنابع النيل

تاريخ وسط أفريقيا..

عرفت منطقة وسط أفريقيا في التاريخ القديم، تلك الأراضي التي تقع إلى الجنوب من الصحراء الكبرى، باسم إثيوبيا في اللغة اليونانية، وتعني ذوي الوجوه السمراء، أو البشرة المحروقة، بينما وجد في نقوش الفراعنة[1] وصفهم بـ «ذوي الشعر المضفور أو المجعد» كماُ سميت أيضاً «**بلاد السود**»، ويعتقد أن ذلك الاسم أطلقته في القرون الوسطى الهجرات التي جاءت من الجزيرة العربية وشمالي أفريقيا. شمل ذلك المسمى كل الأراضي التي تقع على مجرى نهر النيل جنوب الشلال الأول، وإلى الجنوب من الصحراء الكبرى، وشرقاً حتى سواحل البحر الأحمر، أما غرباً فامتدت التسمية إلى أواسط غرب أفريقيا حتى مناطق نهر شاري وبحيرة تشاد والكاميرون.

كانت سواحل أفريقيا على المحيطين الأطلسي والهندي معروفة للعالم، وقد طالتها غزوات الأساطيل البحرية الأوروبية منذ قرون بعيدة، وأنشأت على طولها الموانيء والمحطات التجارية. أما المناطق الداخلية لأواسط القارة الأفريقية، فقد شكلت الطبيعة والبيئة والمناخ القاسي حوائط صد كبيرة حمت مجاهلها وأسرارها، ومنعت عنها الغزو الخارجي وتمدد النفوذ الأجنبي. تميزت تلك المناطق بالطبيعة القاسية من جبال وصحارى وأدغال وأنهار غير صالحة للملاحة، ومستنقعات يصعب اختراقها، مع غياب كامل للطرق والدروب، إضافة لانتشار الأمراض المستوطنة.

لا يذكر التاريخ قيام ما يمكن أن نطلق عليه دولة محددة شملت كل ما يعرف الآن بالسودان. كانت هنالك الممالك العديدة التي ظهرت في حيز محدود من أرضه، وكان معظمها في أقصى الشمال عند مناطق النوبيين الحالية، وامتد بعضها حتى أواسط السودان النيلي. من أشهر تلك الممالك السودانية «**مملكة كوش**» التي ظهرت في العام «725 ق.م»

---

[1] هارولد أ. مكمايكل: تاريخ العرب في السودان. ترجمة سيد محمد علي ديدان. أمدرمان. السودان. مركز عبد الكريم ميرغني، **2012**م. ص. **33**.

وتنسب إلى: «كوش بن حام بن نوح»، وقد ورد ذكرها في الكتاب المقدس تسع وعشرون مرة على الأقل،[1] وشملت أراضي «النوبة» من أسوان وجنوباً حتى الشلال الثاني.[2] يأتي تأكيد من المصادر الغربية أن مناطق نفوذ «مملكة كوش» كانت أبعد من ذلك، ووصلت إلى مناطق النيلين الأبيض والأزرق ونهر عطبرة. أطلق الفراعنة على مناطق كوش اسم «تاسيتي ـ Ta-Sety» وتعني تلك التسمية رماة القوس. في العام 780 ق.م كانت عاصمتها «نبتة»، ثم تحولت العاصمة في العام 591 ق.م إلى «مروي» وأطلق عليه اسم مملكة النوبة، وبمسمى آخر «مملكة مروي». من أشهر حكامها الملك « كشتا 751/760 ق.م»، والملك «بعانخي ـ 716/751 ق.م» وخلال عهده شهدت المملكة توسع أراضيها ونفوذها بعد غزو وفتح مصر العليا.

في العام 23 ق.م كان على سدة الحكم الملكة العظيمة «الكنداكة» وتمكنت من السيطرة على مناطق عديدة: «**بدأ العهد العظيم لمروي الذي تلازم مع الملكة ـ كانديس ـ الكنداكة، تلك الشخصية التاريخية البارزة التي ارتقت سدة حكم نباتا، وكانت من القوة بحيث احتلت سين "أسوان"**».[3] إنتهت سيادة «مملكة كوش» وتلاشت نتيجة للضعف الذي أصاب المملكة والغزوات من الشمال في العام 330م.[4]

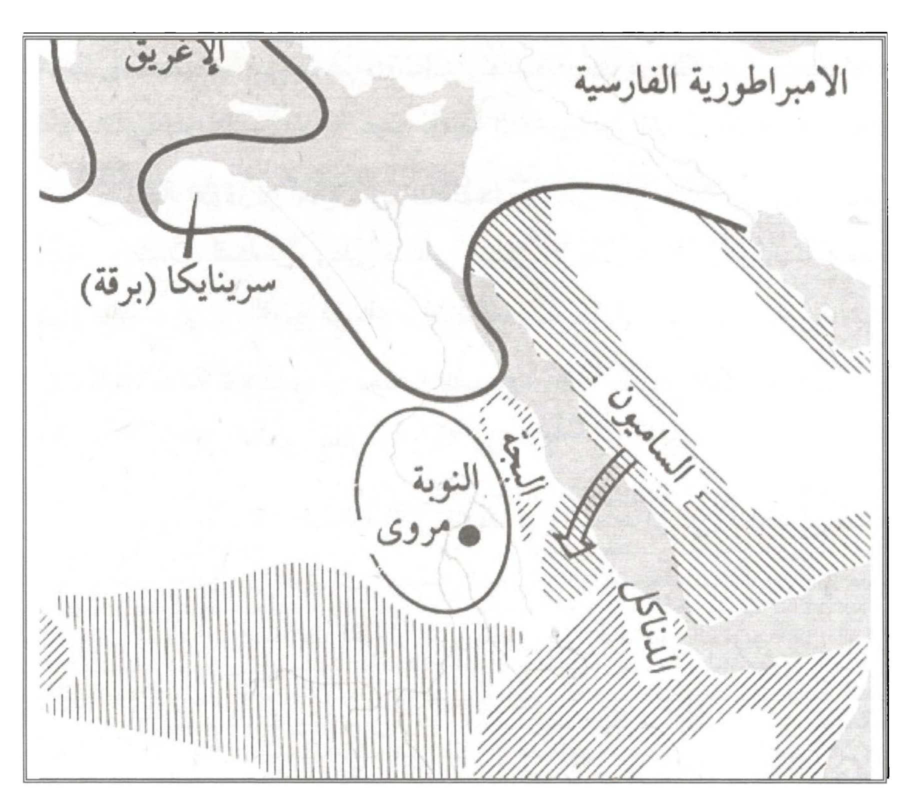
---

[1] نجيب يسي تاوضروس/ زاهر يعقوب عبد السيد: رحلة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في أرض كوش. القاهرة. مركز الاشعاع الروحي مطبعة الحياة. **2007**م. ص. **8**.

[2] نجيب يسي تاوضروس/ زاهر يعقوب عبد السيد، مصدرسابق: معنى كلمة «النوبة» الذهب، وهي كلمة قبطية قديمة أطلقها الفراعنة على جنوب الوادي لوجود المعادن وخاصة الذهب، ومنها كلمة «أبانوب»وتعني أيضاً الذهب.ص **9**.

[3] هارولد أ. مكمايكل، مصدر سابق. ص. **66**.

[4] المصدر: «**History of South Sudan**» **موسوعة ويكبيديا.**



مملكة النوبة في العام 500 قبل الميلاد[1]

يذكر التاريخ ثلاث ممالك مسيحية، وسلطنات إسلامية قامت في جنوب وادي النيل في فترات متعاقبة:

أ. «**مملكة نوباتيا**» وقامت في الشمال، وعاصمتها «بجراشي » . فرس الحالية، وكان يطلق على الدولة اسم «نباتا»، وامتدت مناطقها من الشلال الأول، وحتى الشلال الثاني، والتي غمرتها حالياً مياه بحيرة السد العالي.

ب. «**مملكة المقرة، أو مملكة دنقلا**» وكانت تقع إلى الجنوب وعاصمتها في «دنقلا العجوز»، وامتدت سلطتها من الشلال الثاني وحتى الشلال الخامس، وقد غزاها المماليك

---

[1] The Penguin Atlas of African History – Colin Mcevedy أطلس التاريخ الأفريقي: ترجمة مختار السويفي. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1977م. ص 48.

ونهبوا عاصمتها في العام 1276م، وتلاشت بعد هزيمة آخر ملوكها، بعد التمدد الإسلامي جنوباً الذي قام به عرب جهينة القادمون من الشمال الشرقي في العام1323م.

ج. «**مملكة علوة، أو أمارة سوبا المسيحية**» وهي التي قامت في وسط السودان النيلي جنوب الشلال السادس، وعلى ضفتي النيلين الأبيض والأزرق، وكانت عاصمتها سوبا، وقد سقطت في يد الفونج في العام 1504م.

د. «**السلطنة الزرقاء، أو مملكة الفونج**» وظهرت بعد العام 1505م، وتمددت في الوسط النيلي في مناطق سنار والنيل الأزرق.

أوردنا سيرة الممالك الشمالية التي قامت في الوسط النيلي، لنؤكد أن مناطق جنوب السودان ظلت بعيدة عن نفوذ كل الممالك السودانية، والتي حكمت لقرون في مناطق عديدة من شمال السودان. استفادت القبائل التي تقطن في المناطق الجنوبية من السودان، على ضفاف مجرى نهر النيل الأبيض، وإلى الشرق والغرب منه، من الحماية الطبيعية التي وفرتها لها الأدغال والمستنقعات في صون مناطقها، من أي مؤثرات تأتي من العالم الخارجي، وبالتالي حافظت على أسلوب حياتها ونمط عيشها وتقاليدها وتراثها. «**إن القبائل الجنوبية الكبرى كانت تسيطر على الممرات المائية الجنوبية، وإنها كانت في حالة استقلال عن السلطات والممالك السودانية، مثل سلطنتي سنار ودارفور**»[1]

خلال منتصف القرن الخامس عشر الميلادي ظهرت «**مملكة الشلك**» على ضفاف النيل الأبيض، التي أسسها الملك «نيكانجو - **Niykango 1517/1490م**» بعد أن تحركت تلك القبيلة الكبيرة شمالاً، وقد تمكن من دحر محاولات غزو قبائل الفونج، وسيطر على الضفة الغربية للنيل الأبيض. حكم الملك نيكانجو مملكة الشلك في الفترة من العام 1490م وإلى 1517م، وسيطرت المملكة على معظم الأراضي غرب ضفة النيل الأبيض. في العام 1630م كان على رأس مملكة الشلك، الملك «أوداك أوكودو . **Odak Okodo**» والذي واجه غزوات عديدة من مملكة الفونج ، مما قاده إلى خوض ثلاث حروب ضد قبائل الفونج،

---

[1] **عبد الملك عودة: مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال. مجلة السياسة الدولية (عدد 109). القاهرة . يوليو 1992. ص 7.**

وحافظت بعدها مملكة الشلك على أراضيها، وقد تكون تلك أولى الحروب بين الممالك الشمالية والجنوبية. خلال القرن السابع عشر تحول لقب الملك إلى «رث الشلك»، وكان على سدة الحكم «الرث تيجو . **Tugo**»، والذي يعود له الفضل في إنشاء عاصمة المملكة «فشودة» في العام 1710م في موقعها الحالي.[1]

في المناطق إلى الشمال والغرب من «خط الإستواء»، وخلال القرن السادس عشر الميلادي كونت قبائل الأزاندي، أكبر مملكة ذات سيادة في وسط أفريقيا «**مملكة الزاندي**». شمل نفوذ تلك الدولة مناطق غرب الاستوائية وبحر الغزال، وأجزاء من شمالي الكنغو ومن غرب أفريقيا الوسطى. في بعض دراسات المستكشفين والرحالة أشير إلى تلك المملكة باسم «مملكة النيام نيام»، وقد كان محاربوها في غاية الشدة والبأس، وحافظوا على مناطقهم وقهروا كل محاولات الغزو الخارجي. «**المجتمع الجنوبي هو مجتمع قبلي في الأساس، وقبل أن يخضع الاستعمار القبائل تحت حكومة واحدة، عاشت كل قبيلة مستقلة عن الأخرى، تحكم نفسها وفقاً لتراثها السياسي الخاص، وكان لبعض القبائل مثل النيلية نظام مفتوح يتيح قدراً واسعاً من المشاركة لأفراد القبيلة العاديين. هنالك قبائل أخرى مثل الزاندي كانت ممالك حكمت فيها الملكية مثلما تحكم في أي مكان آخر**».[2]

في مطلع القرن التاسع عشر بدأت محاولات العالم الغربي لاستكشاف المجاهل الأفريقية، وشهدت تلك السنوات بداية حركة المستكشفين الأوروبيين لمعرفة المزيد عن تلك الأصقاع، وهرولت الدول الأوروبية لاستعمار تلك المناطق. حتى مطلع القرن التاسع عشر لم تكن الأراضي التي تقع جنوباً في مجرى نهر النيل «ما صار يعرف لاحقاً بمناطق جنوب السودان» معروفة للعالم الخارجي، وظلت لغزاً كبيراً حتى ذلك الوقت. « **القارة السوداء.. القارة المظلمة.. القارة المجهولة.. أرض الغابات حيث تصبح الدنيا كلها أشجاراً في أشجار وحيث الأسود والنمور والوحوش الضارية تتجول في كل مكان، أما الناس**

---

[1] المصدر: موسوعة ويكبيديا (**Shilluk Kingdom**).

[2] عابدون أقاو: التجربة الديمقراطية من منظور جنوبي. «أبحاث الديمقراطية في السودان». القاهرة، مركز الدراسات السودانية. ص **331**.

الأفريقيون، فكلهم سود مثل سواد الفحم، وأغلبهم يأكلون لحوم البشر، وبعضهم أقزام لا يزيد طول الفرد منهم عن متر واحد».[1] وصف الرحالة «أيورات فروقان» أول من قام برحلة من القاهرة إلى جنوب أفريقيا عبر جنوب السودان تلك المناطق: **«أنه أرض خراب ودمار، منطقة لعينة، أشجار وحشائش ممتدة، بعوض وذباب وطيور وحميات قاتلة».**[2]

حتى بداية القرن السابع عشر الميلادي لم تتوفر معلومات موثقة عن وسط أفريقيا، وكما أوردنا من قبل، فقد منعت الطبيعة القاسية والأمراض المستوطنة تمدد الغزو الأروبي. **«وهناك سبب واحد لعدم توفر المعلومات، يتلخص في كلمة واحدة "الملاريا MALARIA" فإذا افترضنا أن عشرة من الأوربيين قد نزلوا بسواحل افريقيا، فمن المؤكد أن ستة منهم على الأقل سيموتون بالملاريا قبل نهاية العام. اسم شائع: "مقبرة الرجل الأبيض"».**[3] في العام 1788م أسست «الجمعية الأفريقية» في بريطانيا بهدف استكشاف المزيد عن القارة التي لا يعرف الأوربيون الكثير عنها، باستثناء السواحل على المحيطين الأطلسي والهندي.

شهد القرن السابع عشر محاولات جادة لكشف مجاهل أفريقيا، ومن الرحالة الأوربيين الذين وصلوا إلى مناطق السودان المختلفة، ووثقت تقاريرهم عن حملات كشف السودان في الجمعية الجغرافية وردت عدة أسماء، ومنهم: «جيمس بروس 1772م، وليام براون 1796/93، لورد بردهو، والميجر فليكي 1829م». كانت أهم كشوفات تلك المرحلة إكتشاف «بحيرة فكتوريا» خلال العام 1856م بواسطة البعثة الكشفية الممولة من بريطانيا والتي قادها المكتشفان «بيرتون **BURTON**، وسبيك **SPEKE**»، ثم وصول الرحالة «سبيك» خلال العام 1862م إلى «شلالات ريبون - **RIPPON FALLS**» وهي سلسلة مساقط المياه التي تخرج مباشرة من بحيرة فكتوريا، ثم اكتشاف الضابط البريطاني «صمويل

---

[1] مختار السويفي: «هكذا كان يتحدث العالم الغربي عن أفريقيا قبل الكشوفات، **Colin Mcevedy**»مصدر سابق.

[2] روفائيل كوبا بادال: الإدارة البريطانية في جنوب السودان: **1956/1900**م. ترجمة محمد علي جادين. أمدرمان، السودان. مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية. **2007**م. ص **18**.

[3] **Colin Mcevedy** ، مصدر سابق. ص **157**.

بيكر **BAKER**. بحيرة البرت «**ALBERT LAKE**» خلال العام 1864م، وليتحدد بعد ذلك مصدر أشهر أنهار العالم.

بداية تكوين دولة السودان..

رغم قيام العديد من الممالك والسلطنات في أراضي ما كان يعرف ببلاد السودان، لم تتكون ما يمكن أن نطلق عليه اسم دولة السودان حتى ذلك التاريخ. عند إسقاط «مفهوم الدولة» القائمة والمكتملة، يمكن أن نورد باختصار ما تم التعارف عليه من العديد من المؤرخين وعلماء الاجتماع. فقد عرفوها بأنها كيان محدد يتكون في رقعة جغرافية معلومة، يقطنها بشر يحملون موروثات تاريخية وثقافية متقاربة، ويتبنون معتقدات دينية، كما يوحدهم مصير ورؤية مستقبلية واحدة، وتربط بينهم المصالح المشتركة. ويمضي بعض المفكرون لتعريفِ أكثر حداثة: «**الدولة تنظيم اجتماعي تضعه الجماعة لتحديد علاقاتها بطريقة تضمن لها أن تعيش في سلام على توزيع مقبول ومتفق عليه جماعياً للحقوق والواجبات، وهذا ما يسمى بالعقد الاجتماعي. من وظائف الدولة الحفاظ على أمن المواطنين في الداخل والسلم في الخارج، وحماية حدود ووجود الكيان المعين، لذلك فهي الجهة الوحيدة المسموح لها باستخدام العنف الشرعي لضمان تحقيق تلك الأهداف**».[1]

البداية الأولى لما يمكن أن نطلق علية اسم دولة السودان، جاءت بعد الغزو التركي للسودان في العام 1821م. أقامت السلطة الخديوية المصرية نظاماً إدارياً مدنياً وعسكرياً يتبع للحكومة المركزية في القاهرة، ويقوم حكم الأقاليم على إنشاء حاميات عسكرية في مناطق مختلفة، مع فتح وتأمين خطوط المواصلات البرية والنهرية لتمكين التجارة الداخلية والخارجية.

---

[1] **حيدر إبراهيم علي.**

جنوب السودان.. المسرح الجغرافي والديموغرافي

المكان والخصائص الجغرافية

يقع الجنوب السوداني في وسط القارة الأفريقية، إلى الشمال من «**خط الاستواء**» بين خط العرض ثلاثة شمالاً وخط العرض ثلاث عشرة شمالاً. جنوب السودان يشكل الجزء الأعلى من «**قلب**» القارة الأفريقية السوداء، مساحته الكلية تبلغ: « **648،051 كيلومتراً مربعاً**»، بينما المساحات الكلية لتقسيماته الإقليمية والإدارية، والتي تضم داخلها اليوم عشر ولايات، كما يلي:

أ. **أعالي النيل**: المساحة الكلية . 180،236 ك = 36% من مساحة الجنوب.

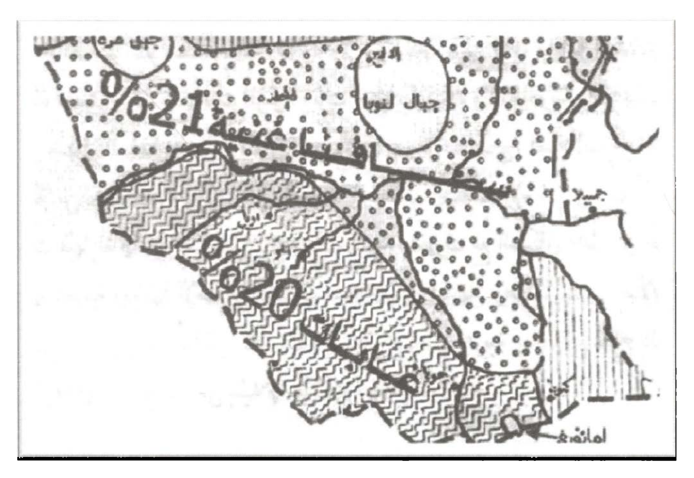
ب. بحر الغزال: المساحة الكلية . 751،213 ك = 33% من مساحة الجنوب.

جـ. الاستوائية: المساحة الكلية . 120،198 ك = 31% من مساحة الجنوب.

الخصائص المناخية

يبعد جنوب السودان عن خط الاستواء مقدار ثلاث درجات، إذ أن حدوده الجنوبية على شبه متوازي مع مسار خط العرض ثلاث شمال. هذا الموقع جعل منه ضمن المناطق ذات المناخ الاستوائي، حيث تسجل أعلى معدلات الأمطار السنوية، والتي قد تصل إلى 1200 ميليمتر في العام، ثم يبدأ المعدل العالي لهطول الأمطار في الانخفاض كلما اتجهنا شمالاً. يمتاز جنوب السودان، بتعدد أنواع المناخ، جنوبه يتميز بالمناخ الاستوائي الذي منحه الطبيعة الاستوائية، فمعظم أراضيه مناطق أدغال وغابات، وأنهر ومجاري مياه «خيران» ومستنقعات. المناطق الوسطى وإلى الشمال في جنوب السودان، وتشمل سهول شمال شرق الاستوائية، وسهول جونقلي وأعالي النيل، وشمال وغرب بحر الغزال، فتصنف ضمن مناطق «السافانا الغنية»، وتأخذ خصائصها الطبيعية. من الواضح من دراسات حياة الشعوب، إن التنوع المناخي يقود إلى تنوع وسائل الحياة البشرية وسبل كسب العيش، وينجم عنه تعدد اقتصادي واجتماعي وثقافي في المجتمعات. هنالك التغيير المناخي الكبير، وآثاره على الجفاف في «حزام السافنا» منذ العام 1967م، وقد أدى ذلك إلى انحسار المراعي

شمالاً «وسط السودان» وسيؤدي التدهور في الغطاء النباتي إلى مزيد من توغل الرعاة جنوباً من اتجاه بحر العرب، إلى غرب بحر الغزال وسهول أعالي النيل.



الطبيعة النباتية لجنوب السودان[1]

التضاريس وطبيعة الأرض

تتركز سلاسل الجبال الكبيرة، والهضاب والمرتفعات المنعزلة في شرق الاستوائية، ونجد سلسلة جبال «الايماتونج» الشاهقة ممتدة شمالا من خط الحدود اليوغندية، وتتواصل في نفس الاتجاه لتشكل جبال «الأشولي»، «الدونقو تونو أو جبال اللوفيت». في الجزء الجنوبي الشرقي. من داخل الحدود الكينية يخترق «الاخدود الأفريقي العظيم **Great African Rift Valley**»، متجهاً إلى الشمال، تحده من الشرق سلسلة جبال «الديدنقا»، ثم «جبل وهضبة بوما». تضاريس الأرض في أواسط وغرب الاستوائية، أرض تغلب عليها الأدغال والغابات، وتتميز بخيران ومجاري المياه العديدة، التي تشكل موانع كبيرة لحركة وسير الآليات. الأجزاء الجنوبية من بحر الغزال، تغلب عليها الغابات وخاصة عند الحدود مع «الكنغو وأفريقيا الوسطى»، بينما يتميز شمال وغرب بحر الغزال بالسهول الشاسعة في مناطق «السافانا الغنية»، وتتخللها الغابات في بعض المناطق.

---

[1] محمد سليمان محمد: حروب الموارد والهوية. كيمبردج. المملكة المتحدة. دار كيمبردج للنشر، **2000**م.ص **114**.

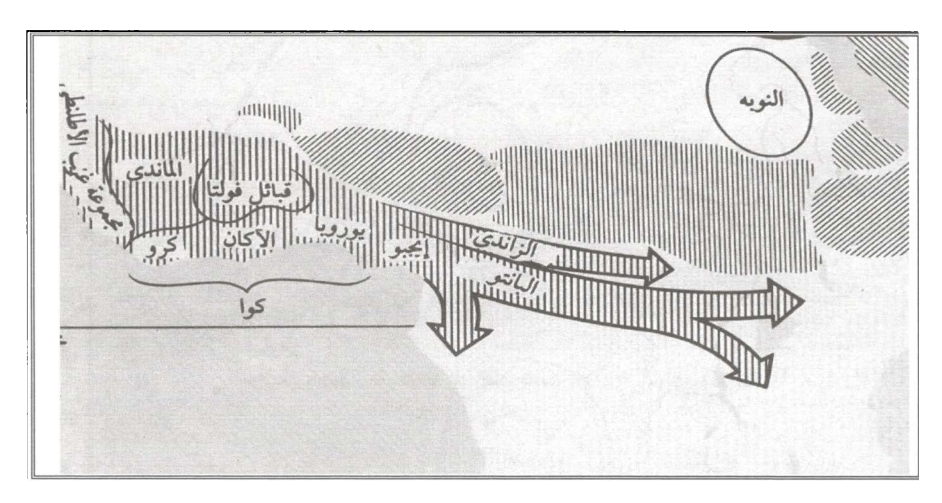
يدخل «**النيل الأبيض**» جنوب السودان عند نمولي، ويسمى خلال مروره في الاستوائية باسم «بحر الجبل»، ويتجه شمالاً بين المرتفعات وعبر السهول إلى مناطق السدود والمستنقعات في جونقلي، والتي تتكون من مثلث كبير رأسه عند خط العرض 6 وينتهي عند قاعدته بعد مسافة 800 كلم عند خط العرض 10، وتبلغ مساحة السدود والمستنقعات 30 ألف كلم مربع، ثم يصب بحر الجبل في«بحيرة نو» جنوبي ملكال. تندفع عشرات الأنهر الصغيرة والخيران من الهضبة الإثيوبية غربا، وتغمر سهول جونقلي خلال فصل الخريف والفيضانات، ولتصب في الروافد المائية «بارو . أكوبو والبيبور»، ثم تقترن مع نهر «السوباط»، الذي يلتقي مع النيل الأبيض عند ملكال، «86% من مياه النيل تأتي من الهضبة الإثيوبية». تتدفق أنهر «الجور وبحر العرب» من خط تقسيم المياه في حدود الكنغو وأفريقيا الوسطى، لتلتقي أيضاً بالنيل الأبيض جنوبي ملكال. يجري النهر العظيم، «**النيل الأبيض**»، عابراً خط العرض العاشر شمالاً إلى «**مقرن** النيلين عند الخرطوم، أو «**خور ـ توم**».. الخورين التوأمين بلغة الدينكا. يبدأ من الخرطوم «**نهر النيل**» ويعبر مع روافده الرئيسية، مسافة طولها «**2258 كيلومتراً**» من حدود جنوب السودان جنوباً، حتى الحدود الشمالية لجمهورية السودان مع مصر، ثم يتدفق شمالاً «84 مليار متر مكعب» عبر وادي النيل المصري، قاطعاً مسافة ستة آلاف وستمائة وخمسون كيلومتراً من منابعه إلى مصبه في البحر الأبيض المتوسط.[1]

حوض نهر النيل

[1] **يعتمد على نهر النيل في الحياة عدد ثلاثمائة مليون من السكان، وهم يمثلون نسبة 25% من سكان القارة الأفريقية.**

التكوين السكاني.. والقبائل

ينحدر كل سكان السودان من أصول وجذور متعددة، بحكم إنه يقع في وسط القارة الأفريقية وينفتح علي تسع دول تشاركه الحدود، فتدفقت عبرها هجرات عديدة عبر التاريخ، ولذا اصطبغ بالمؤثرات العربية الإسلامية الآتية من الشمال الأفريقي، وتأثر بالجوار الأفريقي الزنجي من اتجاهاته الجغرافية الثلاثة. أما سكان الجنوب السوداني، فترجح المصادر أنهم من هجرات التكوين الزنجي الأساسي في أفريقيا.



الهجرات الإثنية في أفريقيا مطلع القرن الأول الميلادي [1]

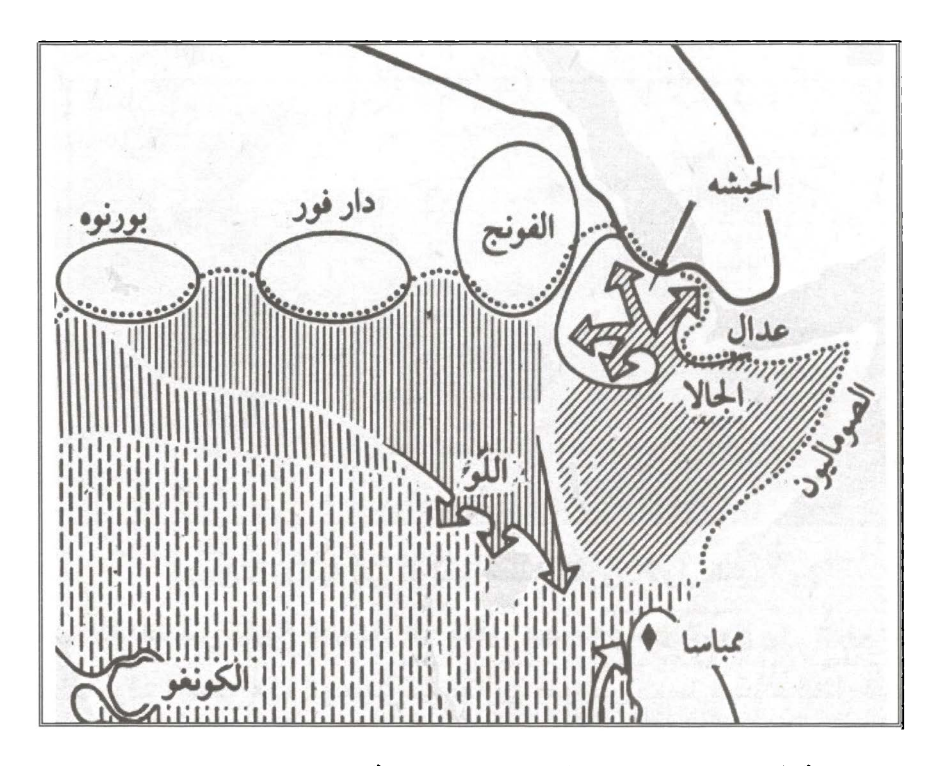
«أهم الأحداث في تاريخ أفريقيا، هو تدفق هجرات قبائل الزنوج من غرب القارة إلى وسطها، وقد تدفقت هذه الهجرات في تيارين متوازيين، هما هجرات قبائل الزاندي - Zande، وهجرات قبائل البانتو - Bantue. وقد بدأت هذه الهجرات من منطقة جبال الكاميرون التي تعتبر الحدود الشرقية الأصلية للقبائل الزنجية، واخترقت حوض نهر زائير متجهة إلى منابع النيل الأبيض».[2] وقد رجح المصدر أن تلك الهجرات التي شكلت خارطة سكان وسط أفريقيا قد تمت في مطلع القرن الميلادي الأول.

---

(1) Colin Mcevedy. مصدر سابق. ص ص 53.

(2) Colin Mcevedy . مصدر سابق ص 55.

شـهدت بدايـة القرن الرابـع عشر أيضـاً هجرات مـن القبائـل النيليـة الصـحراوية فـي اتجـاه وسـط أفريقيـا، نتيجـة لتمـدد القبائـل العربيـة والصـراع علـى المـوارد. حـوالي العـام 1350م، هـاجرت قبيلـة «مـاداي،**MADAI**»، وقبيلـة «»كـالنجين،**KALENJIN**» ، وزحفـت إلـى الجنـوب مـن منـاطق السـدود علـى النيـل الأبيض. اسـتقر «المـاداي» علـى السـواحل الشـمالية الغربيـة لبحيـرة فكتوريـا، أم قبيلـة «الكـالنجين» فقـد و اصـلت جنوبـاً واسـتقرت فـي المرتفعـات الكينيـة.[1]



الممالك القائمة في السودان وهجرة قبائل اللو الجنوبية «LOA TRIBES» 1600 م

خـلال القرن السـابع عشر زحفت أيضـاً **"قبائـل اللـو LOA"** من وسط غرب أفريقيا في اتجـاه الجنوب، وكانت تلك الهجرة نتاجاً لزحف قبائل أخرى من الشمال الغربي إلى مناطقهم، وللتنازع على المرعى والموارد: «**أما مناطق شرق أفريقيا في تـاريخ هذه الخريطـة، فقد كانت حافلـة بنشاط جم فـي عمليـات انتشـار القبائـل. فمـن ناحيـة زحفـت "قبائـل اللـو LOA"- "وهـم مـن الرعـاة الـذين**

(1) **Colin Mcevedy – مصدر سابق. ص 95.**

ينتمون إلى الشعوب النيلية الصحراوية" إلى مناطق أعالي النيل الأبيض والشواطيء الشمالية لبحيرة فيكتوريا»[1] نجد أن القاسم المشترك الذي يجمع بين القبائل النيلية الصحراوية «**NILOTICS**» أنهم من رعاة الماشية، وترجع أصولهم اللغوية إلى مصدر واحد مشترك هي اللغات النيلية الصحراوية «**NILO SAHARAN LANGUAGES**»، والتي تشكل الأساس اللغوي لما يقارب الخمسين مليوناً من سكان مناطق نهري شاري والنيل ومناطق البحيرات في أواسط أفريقيا.

التكوين الإثني لقبائل جنوب السودان

عند الدراسة العلمية للتكوين الإثني للقبائل التي تقطن في السودان الجنوبي، يتضح أنها تتشكل من أربع مجموعات إثنية رئيسية:[2]

أ. **المجموعة الأولى: <u>النيليون الشماليون «Nilotics»</u>:** وهي القبائل التي تقطن الجزء الشمالي من جنوب السودان، على ضفتي النيل الأبيض وراوافده الشرقية والغربية « السوباط، وجنوب بحر العرب».أهم هذه القبائل «الدينكا»، «النوير»، «الشلك»، «اللاو نوير»، «الانواك»، «الأشولي»، «اللاكورو»، «الشات»، «اللاندو» و«البورو». بعض هذه القبائل لا تقطن بالضرورة في الجزء الشمالي من جنوب السودان، ولكن التركيبة الاثنية بصورة أو أخرى **تعتمد** على الشراكة اللغوية والثقافية.

ب. **المجموعة الثانية: <u>النيليون الشرقيون</u>:** وهي القبائل التي تقطن في الضفة الشرقية لـ «بحر الجبل»، وتضم مجموعتهم «الباريا»، «اللاتوكا» والمجموعة المتحدثة بلهجة «الديدنقا»، «الفوجولو»، «الكاكوا»، «الكوكو»، «اللانقو»، «الدونقوتونو»، «التوركانا»، «الدودوث»، «»«التبوسا»، «البويا»، «المورلي».

جـ. **المجموعة الثالثة: <u>السودانيون في غرب الجنوب «Non Nilotics»</u>:** ويقطنون في المناطق التي تقع إلى الغرب في الاستوائية وأجزاء من بحر الغزال، يقعون في تصنيفات عريضة تتشكل من عدة مجموعات فرعية:

---

[1] أطلس التاريخ الأفريقي، مصدر سابق. ص 133.

[2] أجانق بيور: «ملف حرب جنوب السودان». الجزيرة.نت 23 ديسمبر 2004م.

(1) **البـانقو ميتـو:** التـي تضـم البونقـو، الميتـو البيلـي، السـوفي، القبـري، اللـوري والموروكودو النياموسا.

(2) **مجموعة الندوقو:** التي تضم الندوقو، البيوري، السيري والباي.

(3) **مجموعـة المـورو** التـي تضـم قبائـل الميـزا المتفرعـة مـن المـورو، «الانـدري، الكيديرو والاوجي، الكاليكو، اللوقوارا، اللوقو، والليندو».

د. **المجموعة الرابعة: الأزانـدي «البانتو»:** وتتركز هذه القبائل في غرب الاستوائية. وتتكون من_«الزاندي» وعشائرهم «المكاريكا» ويشكلون مجموعة البانتو، ولهم امتدادهم في جمهورية «الكونغو»، و جمهورية «أفريقيا الوسطى»، وهم مزارعون مقيمون يعيشون في مناطق تتمتع بأطول موسم لهطول الأمطار.



الانتشار القبلي في جنوب السودان

لذا من الواضح إن قبائل الجنوب السوداني، تنحدر من أصول وجذور إثنية واحدة، وتنتمي لأفريقانية وسط أفريقيا الزنجية. نجد أن هذه التكوينات القبلية ذات استقلالية كبيرة، ولا يجمعها رابط قومي كحال معظم القبائل الأفريقية، وكانت الحروب المتبادلة بين قبائل جنوب السودان، هي السمة الأبرز في تاريخها، وهي حروب قبلية طاحنة من أجل الموارد والأرض، ولا زالت مستمرة حتى يومنا هذا.

قائمة الصراعات القبلية:[1]

ت	القبيلة	القبائل الأخرى المستهدفة			
1	النوير	دينكا بور	المورلي	الشلك	نوير أيود ضد نوير أكويو
2	دينكا بور	النوير	المورلي	الباريا	المنداري
3	المورلي	النوير	دينكا بور	الأنواك	التبوسا
4	دينكا بحر الغزال	الفرتيت	قبائل الرعاة النازحة من الشمال		
5	التبوسا	الديدنقا	التركانا	المورلي	البويا

إن الإحصائيات التي أجريت بعد أول تعداد سكاني للسودان في العام 1956م، أظهرت أن جنوب السودان به ما يقارب الستين قبيلة، [2] بينما أوردت مصادر أخرى أن عدد القبائل إحدى وثمانون،[3] وهي قبائل متعددة اللغات والأديان والأصول الإثنية، ولهم بوجه عام إمتدادات وقرابات إثنية ولغوية ودينية، مع قبائل وشعوب تعيش في جمهورية أفريقيا الوسطى وزائير ويوغندا وكينيا وإثيوبيا.

[1] جون قاي نوت: جنوب السودان . آفاق وتحديات. الخرطوم، السودان. دار عزة للنشر والتوزيع 2009م. ص 17.

[2] الصفحة الرسمية لـ «حكومة جنوب السودان» على الإنترنت تحدد عدد القبائل الجنوبية بـ 64 قبيلة.

[3] جون قاي نوت. مصدر سابق، ص 29.

جنوب السودان.. الخارطة السكانية..

عند إعلان استقلال السودان في يناير من العام 1956م، لم يتجاوز تعداد السكان الـ 11 مليوناً، وكانت نسبة الجنوبيين حينها تساوي أقل من ربع السكان، رغم أن مساحة جنوب السودان تساوي 34% من المساحة الكلية للسودان «قبل الانفصال»، وهذا يوضح قلة عدد سكان الجنوب، وضعف الكثافة السكانية المقاسة في الكيلومتر المربع. في التعداد السكاني الذي أجري في العام 1983م، شكل الجنوبيون نسبة 26% من تعداد السودان آنذاك، والذي كان تعداده يقدر بـ 21 مليوناً، ثم انخفض عدد سكان الجنوب، بتأثير الحروب والمجاعات والنزوح، لتصبح نسبة سكانه تساوي ما يقارب الـ 15% من جملة تعداد السكان التي كانت 24 مليوناً و940 ألف نسمة في تعداد العام 1992م، وتراجعت الكثافة السكانية في الجنوب لتصبح 9 فقط في الكيلومتر المربع. في نهاية القرن الماضي، كان سكان الجنوب يمثلون 30% من تعداد السكان الكلي للسودان، وكانت الغلبة للقبائل النيلية، التي تشمل قبائل «الدينكا المختلفة، الشلك والنوير»، وتصل نسبتها من إجمالي التعداد الكلي للسودان إلى نسبة 12%.[1] كان آخر تعداد سكاني جرى في العام 2009م، قد حدد عدد سكان جنوب السودان بـ «**ثمانية ملايين ونصف**».

العامل الديني في جنوب السودان

إن أغلبية سكان جنوب السودان «**أفارقة وزنوج**» ويدينون بديانات أفريقية تقليدية، ولكن بسبب العمل التبشيري المسيحي، ومدارس التعليم المسيحية التي بدأت عملها في القرن التاسع عشر، حدثت تحولات كبيرة في اتجاه انتشار الديانة المسيحية في جنوب السودان. في العام 1899م كتب سير وينستون تشيرشل مؤيداً فتح المجال واسعاً للتبشير المسيحي: «**أما الزنوج في المناطق البعيدة والمعزولة في الجنوب والغرب، فإنهم لايزالون على حالهم ولم يتأثروا بالنفوذ العربي.. وهم ينتظرون العقيدة المسيحية لإنقاذهم**».[2]

---

[1] محمد سليمان محمد، مصدر سابق. ص **179**.

[2] روفائيل كوبا بادال. مصدر سابق. ص **53**.

بنفس القدر كان هنالك التمدد التركي . العربي الإسلامي المصاحب خلال نفس الفترة، وخاصة في مناطق بحر الغزال، والذي ساهم فيه أيضاً مسيرات الحجاج المسلمين القادمين من نيجريا في طريقهم إلى الحج في «مكة». إنتشر الإسلام بصورة محدودة في بحر الغزال بواسطة الحكام الأتراك والمصريين والتجار الجلابة، وقد تم بناء أول مسجد في جنوب السودان بمدينة واو في العام 1906م. يمكن أيضاً، أن نضيف إلى ذلك مؤثرات التمدد الإسلامي في شمالي يوغندا عبر الحاميات التركية، وكل تلك العوامل مجتمعة، ساعدت على تغلغل الديانة الإسلامية في مناطق محدودة، وبصورة أقل من توغل وانتشار الديانة المسيحية في مناطق الجنوب السوداني.[1]

---

[1] إبراهيم صغيرون: «الإسلام في شمال يوغندا». السودان بعيون غربية: بدر الدين الهاشمي. القاهرة . مكتبة جزيرة الورد. 2012م. ص 66 .

الحدود الدولية والداخلية لجنوب السودان

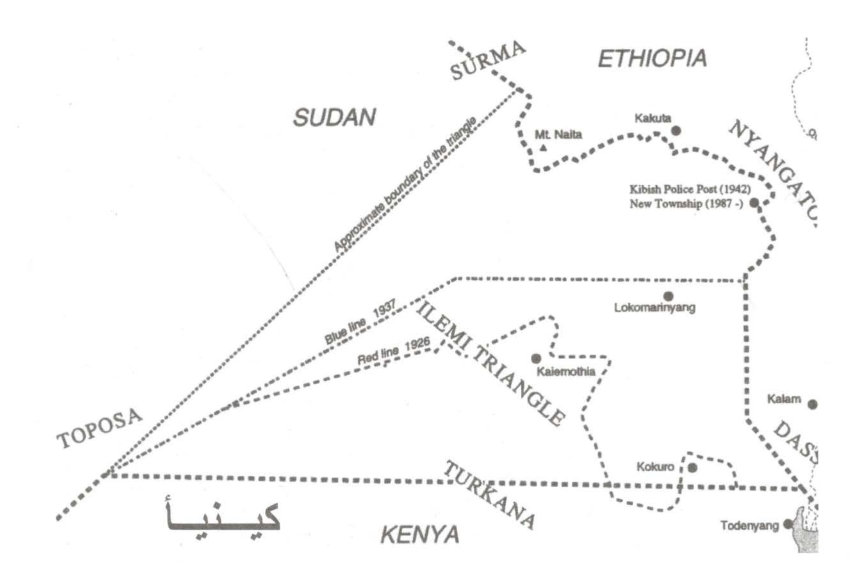
حدود جنوب السودان . إثيوبيا

إن الحدود الجغرافية لجنوب السودان طويلة وممتدة، وبحكم موقعه المتميز في قلب القارة الأفريقية، نجده يجاور خمس دول أفريقية، «إثيوبيا، كينيا، يوغندا، الكنقو زائير وأفريقيا الوسطى»، بحدود دولية يبلغ طولها 2800 كيلومتراً، وهي حدود غير معلمة، وتتبع في معظمها مجاري المياه والتضاريس الأرضية الواضحة. يتميز جنوب السودان بتداخله القبلي مع الدول المجاورة، فكل القبائل الرعوية وعبر التاريخ، لا تعرف ما تم التوافق عليه حديثاً بمسمى الحدود الجغرافية بين الدول، فحدود القبائل تمتد بقدر انتشار أفرادها ومصالحهم في المياه والمرعى والزراعة. في مديرية أعالي النيل، نجد إن قبائل «النوير والأنواك» لديها امتدادات كبيرة داخل إثيوبيا.

تمتد الحدود المشتركة بين جنوب السودان وإثيوبيا لمسافة 850 كيلومتراً، وفي العام 1902م وقع الامبرطور الإثيوبي «منليك الثاني» معاهدة مع ممثل بريطانيا راعت الحفاظ على وحدة القبائل، وحتى لا تنقسم كينوناتها بين الدولتين، وكان المسعى أن تفصل القبائل التي تقطن السهول السودانية، من القبائل التي تسكن الهضبة الإثيوبية: «معاهدة 15 مايو 1902». رغم تلك المعاهدة تظل الحقيقة الماثلة، بأن قبائل النوير السودانية تمكث ثلثي العام داخل الأراضي السودانية، وتنزح إلى داخل إثيوبيا خلال فصل الجفاف، بل إن عشائر من قبيلة النوير مستقرة بشكل دائم في منطقة «مثلث نهر البارو وجمبيلا» داخل الأراضي الإثيوبية. أما «قبيلة الأنواك» فتعذر فصلها بأي اتفاقيات، إذ يوجد ثلثا تعداد تلك القبيلة داخل إثيوبيا، بينما ظل الثلث المتبقي داخل الأراضي السودانية.[1] الجانب المهم هنا أن نشير إلى أن الحدود بين إثيوبيا وجنوب السودان لايشوبها النزاع، فهي محددة على الخرائط والعلامات الأرضية.

---

[1] **فيصل عبدالرحمن علي طه: مسألة جنوب السودان في سياق تاريخي. أمدرمان، السودان. مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، 2012م. . ص 90.**



مثلث أليمي والحدود الدولية ـ جنوب السودان، إثيوبيا، كينيا

يشكل «**مثلث أليمي ـ ILEMI TRIANGLE**» الواقع في الحدود المشتركة بين دولتي جنوب السودان وكينيا المعضلة الكبيرة في ترسيم الحدود الجنوبية. تبلغ مساحة منطقة المثلث المتنازع عليها ما يقارب الأربعة عشر ألف كيلومتر مربع، وقدُ سميَ المثلث على زعيم قبيلة الأنواك «أليمي أكوون ـ **AKWON**».[1]

الحدود الجنوبية والغربية: «كينيا، يوغندا، زائير، أفريقيا الوسطى»

ينطبق أيضاً هذا التداخل والتمازج القبلي في المديرية الاستوائية، بمنطقة شرق الاستوائية في الحدود اليوغندية والكينية مع جنوب السودان، تتداخل قبيلة «التبوسا» عميقاً للرعي في أراضي الدولتين، مما ولد حروباً وصراعات مستمرة مع قبائل «الكاراموقا» اليوغندية و قبائل «التركانا» الكينية. في شرق الاستوائية يوجد استقرار دائم وتواجد في دولتين لقبائل «الأشولي» و«المادي»، أما في غرب الاستوائية فتداخل قبيلة «المورو» في أراضي يوغندا، وهنالك أيضاً قبائل «الزاندي» في غرب الاستوائية.. تنتشر مملكة الزاندي

---

[1] موسوعة ويكبيديا ـ **SOUTH SUDAN MAP, ILEMI TRIANGLE** .

الكبرى داخل دولتي الكنقو زائير وأفريقيا الوسطى. وأخيراً نلاحظ التداخل القبلي، الذي يصعب فصله بسبب المرعى ونمط عيش وحياة القبائل الرعوية في وسط السودان، والتي تنزح عميقا بقطعان أبقارها الهائلة إلى داخل مناطق بحر الغزال الجنوبية خلال فصل الجفاف «المسيرية . الرزيقات».

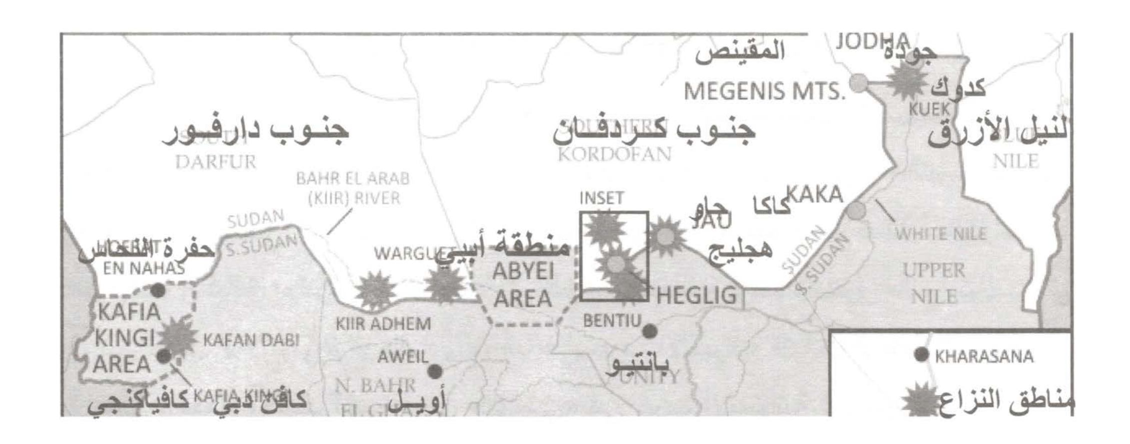
جنوب السودان.. الحدود الداخلية

شكل انفصال دولة جنوب السودان عن الدولة الأم، مشكلات تنازع كبيرة على الحدود بين الدولتين. نجد أن «**اتفاقية نيفاشا**» التي قادت إلى الانفصال، قد نصت على التمسك بالحدود القائمة بين شمال وجنوب السودان عند الاستقلال في العام 1956م. تبقى المعضلة في أن تلك الحدود غير معلمة قانونياً، ويشوبها النزاع في العديد من المناطق، وسيكون لذلك النزاع تأثير سالب على علاقات الشمال والجنوب السوداني، وعلى الأمن والاستقرار، وخاصة التنازع على المناطق الغنية بالنفط. أهم مناطق النزاع التالية:

أ. منطقة أبيي، ومناطق حقول النفط.

ب. منطقة كافياكنجي وحفرة النحاس بين جنوب دارفور وغرب بحر الغزال.

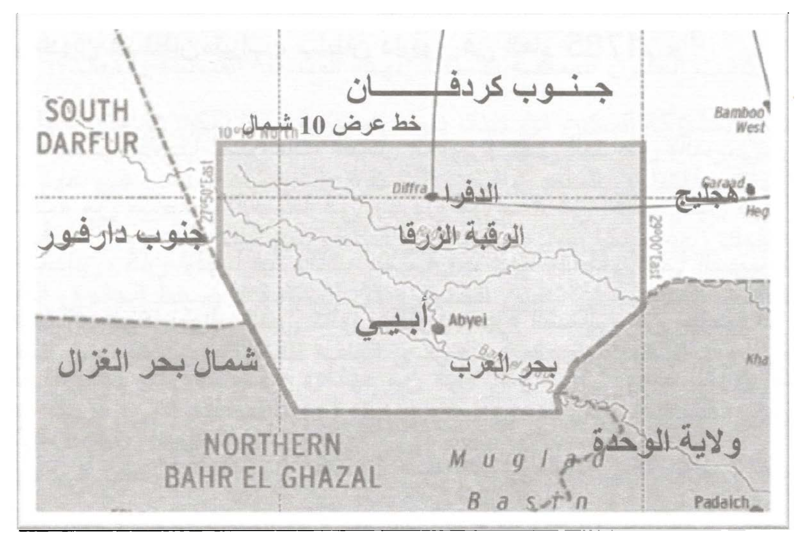
جـ. مناطق التداخل الزراعي والرعوي في مناطق النيل الأبيض «**الرنك**».



مناطق النزاعات الحدودية

منطقة آبيي.. «كشمير السودان»

وهـي المعضلـة الكبيـرة، والتـي شبهها الكتـاب بمشكلة «**كشـمير**» المسـتمرة بين دولتـي الهند وباكستان منذ منتصف أربعينات القرن الماضـي. تمتد «منطقـة آبيـي» فـي الأراضـي الواقعة بين ولايـة غرب كردفان، والحدود الشمالية لبحر الغزال إلـى خط العرض 11.50 شمالا، وتغطـي مساحة تبلـغ حـوالي 25.000 كيلـومتر مربـع. أهـم المعـالم الجغرافيـة فـي المنطقـة نهـر «بحـر العـرب» إذ يطلـق عليـه «الجـرف» بلهجـة المسـيرية، و«كيـر» بلغـة الدينكا.. هنالك أيضا نهران موسميان هما «الرقبة الزرقا » و«رقبة أم برو».



خارطة منطقة نزاع أبيي

إن هذه المنطقة الواقعـة ضـمن حـزام السـافانا غنيـة بالنباتـات، وبهـا سـهول ممتـدة فـي جزئها الشمالي، ومستنقعات سبخة في جزئها الجنوبي. خلال موسم الجفاف الطويل الذي يمتد من أكتوبر إلـى مـايو، يقيم فـي هذه المنطقة «المسيرية الحمر» الرعويون مع قطعانهم الكبيرة التي يتجاوز عددها العشرة مليون رأس من الماشية، بينما يتجهون شمالاً خلال فصل الأمطار. أما القبيلة المقيمة بصفة مستمرة، وطوال العام فهي قبيلة «دينكا نقوك». هنالك قبائل صغيرة أخرى تقيم في المنطقة بصورة دائمة وهم «الفلاتة»، ومجموعات أخرى هاجرت من غرب السودان. تختلف أطراف النزاع فـي أراضـي «**منطقـة أبيـي**» فـي تحديد تـاريخ

وصول قبائلهم إلى تلك المنطقة. ترى وجهة نظر قبائل المسيرية، أنهم مقيمون فيها منذ القرن السادس عشر. « **بدأت قبائل البقارة بالانسياب نحو غرب كردفان، ومن ضمنها منطقة «آبيي» من «مملكة وداي» الواقعة بين دارفور والكفرة، إلى وطنهم الحالي خلال القرن السابع عشر، وذلك تجنبا لدفع الضرائب والإتاوات إلى «السلطان صابون» وبعض السلاطين الآخرين. وذكر المصدر، إن هنالك مخطوطة: «مخطوطة: الفكي النور موسى» ومؤرخة في العام 1110 للهجرة، أي 1700م، توضح أن قبائل المسيرية في ذلك التاريخ، كانوا قد استقروا في مواطنهم الجديدة. وأكد هذه الحقيقة مؤرخ آخر هو الرحالة «التونسي» الذي زار المنطقة في القرن الثامن عشر، وأكد تحالفهم مع سلطان المسبعات في كردفان، لرد عدوان السلطان«تيراب» سلطان دارفور في العام 1785م.**»[1]

أورد نفس المصدر، تأكيداً لصراعات القبائل الجنوبية على المناطق والمرعى، وحدد نزوح «دينكا نقوك» من مناطقهم الأصلية في «جزيرة الزراف» في أعالي النيل في إتجاه الشمال والغرب لحدثين، كان أولهما فيضانات عظيمة اجتاحت مناطقهم. أما السبب الثاني فكانت الحرب القبلية: «**دينكا نقوك، الذين كانوا يقطنون الجزء الشمالي من "جزيرة الزراف" بأعالي النيل، تم تفريقهم وطردهم خارج وطنهم من قبل "اللو نوير" ومنذ القرن التاسع عشر اتخذوا الأرض حول "آبيي" كموطن لهم**».[2]

أكدت مصادر أخري نزوح تلك القبائل من مناطق الوسط في أعالي النيل: «**المؤرخ أمين زين العابدين: المسيرية أسبق في السكن فيها 1790م، أما دينكا نقوك فجاءوا بعد 1830م، بعد هروبهم من النوير الأشداء**».[3] «**"دينكا نقوك" الذين كانوا يقطنون الجزء**

---

[1] محمود الدقم: من بحث لـ «كيه. دي. دي هندرسون» بعنوان: «مذكرة حول هجرة المسيرية إلى جنوب غرب كردفان، مذكرات السودان وسجلاته "إس. إس. آر" المجلد رقم 22. نشر في مجلة سودانيل الإلكترونية.

[2] المصدر أعلاه: من بحث عن: هاميلتون . في كتابه «السودان الإنجليزي المصري من الداخل».

[3] عبد الله علي إبراهيم، سودانيز أونلاين 16 مارس 2013م.

الشمالي من جزيرة الزراف بأعالي النيل، تم تفريقهم وطردهم خارج وطنهم من قبل "اللو نوير" ، ومنذ القرن التاسع عشر استعملوا الأرض حول "أبيي" كموطن لهم».[1]

أما قبائل «دينكا نقوك» فتتمسك بتاريخها في المنطقة، وأنها تقطن في مناطق أبيي منذ قرون عديدة، وهم السكان المقيمون بها طوال العام، بينما تمر قبائل المسيرية بقطعانها خلال فصل الجفاف في هجرتها جنوباً بحثاً عن الماء والكلأ، ولا تقيم في المنطقة، وأن المنطقة كانت تتبع لمديرية بحر الغزال وضمن المديريات الجنوبية، وقد ألحقت للشمال بقرار إداري في العام 1904م. نجد أن بروتوكول أبيي الموقع في العام 2004م، قد حدد منطقة أبيي بأنها منطقة زعامات دينكا نقوك التسع التي نزحت إلى كردفان في العام 1905م. عموماً، ومهما كانت الحلول الممكنة مستقبلاً لهذه المشكلة الشائكة والمعقدة، لا يمكن تجاهل المصالح المشتركة للسكان من دينكا نقوك ومسيرية.. ولا يمكن تجاهل الروابط التاريخية بين تلك القبائل، والتعايش السلمي والأمن والاستقرار الذي ساد المنطقة في عهد الزعماء العظام، دين مجوك زعيم دينكا نقوك، وبابو نمر الجلة زعيم قبيلة المسيرية.[2] **«في تحكيم منطقة أبيي، أكدت المحكمة أن تعيين الحدود ونقل السيادة لا يسقط الحقوق التقليدية المتعلقة بالأرض. وقد استندت المحكمة بالمبادئ العامة للقانون، وببعض من المعاهدات الدولية والسوابق القضائية. ومن ثم، وبعد أن حددت الحدود لمنطقة أبيي، قررت المحكمة أن هذا التحديد لا يؤثر على الحقوق التقليدية الراسخة في منطقة أبيي أو على مقربة منها. وعلى وجه الخصوص الحق الذي ضمنه الفرع (1/1/3) من بروتوكول أبيي. يكفل هذا الحق للمسيرية والرحل الآخرين رعي ماشيتهم في منطقة أبيي والتنقل عبرها».**[3]

---

[1] محمود الدقم، مصدر سابق:من بحث منسوب لـ دي كينسون . عالم الأنثروبولوجي.

[2] تَعين دينق مجوك بعد وفاة والده السلطان كوال أروب على دينكا نقوك، وعرف بقدرته على التعايش السلمي مع المسيرية. كانت علاقاته الأخوية مع زعيم المسيرية بابو نمر الجلة، مثالاً للتعاون المشترك والحفاظ علي السلم، والقبول بالآخر.

[3] فيصل عبدالرحمن علي طه (خبير القانون في الحدود الدولية): ممارسة الحقوق التقليدية العابرة للحدود. الخرطوم. صحيفة الرأي العام، عدد 4 نوفمبر2013م.



الفصل الثاني

جنوب السودان..
الحكم التركي
والدولة المهدية

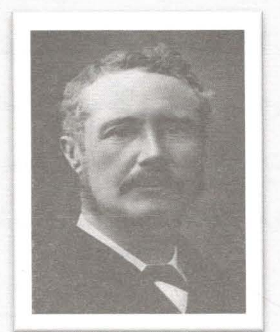


محمد علي باشا



الامام

محمد أحمد المهدي



الجنرال

غوردون باشا

الغزو التركي للسودان 1821م

مستودع الخزانة العثمانية

يمكن اعتبار «**الغزو التركي للسودان**» في العام 1821م بجيوش حاكم مصر العثمانية «**محمد علي باشا الكبير**»، البداية الحقيقية لمحاولات اكتشاف المناطق الاستوائية والوصول إلى منابع النيل. كانت دوافع غزو محمد علي للسودان عديدة، ويأتي على رأسها هدفه في توسع الأمبروطورية العثمانية، لتمتد حتى أواسط أفريقيا وتسيطر على منابع النيل، وسواحل البحر الأحمر. وأيضاً رغبته في تجنيد السودانيين الأرقاء في جيوشه المتوسعة،[1] وتوظيف الأيدي العاملة السودانية في مشاريعه الزراعية، والاستفادة من الثروات التجارية والمعدنية في تلك المناطق لرفد خزائن مصر بالأموال.

خلال العام 1828م أرسل «محمد علي باشا» أولى حملاته الاستكشافية للتعرف على مجرى أعالي النيل، وتحديد ومعرفة المنابع التي تتدفق منها مياه النهر العظيم. كانت تلك الحملة تحت قيادة ضابطين من جيش محمد علي هما، «إبراهيم كاشف» و«خورشيد بك»، وقد سارت تلك الحملة على ضفة النيل الأبيض حتى وصلت إلى مناطق «قبيلة الشلك» ولم تتجاوزها جنوباً. جاءت الحملة الاستكشافية الثانية في العام 1839م، وكانت تحت قيادة الضابط البحري المصري «سليم قبطان»، والذي تمكن من الإبحار جنوباً في مجرى نهر النيل الأبيض في ثلاث رحلات متتالية «1839/ 1841»، وتمكن من الوصول إلى منطقة السدود، ومنها جنوباً حتى مناطق «غوندوكرو»، كما استكشف أيضاً مناطق نهر السوباط. كانت «غوندوكرو» أول حامية ترفع العلم المصري، وآخر نقطة جنوباً تصلها السلطة التركية، وأيضاً آخر محاولات التمدد جنوباً في عصر محمد علي باشا الكبير.[2]

---

[1] منصور خالد: أهوال الحرب وطموحات السلام. الخرطوم، السودان. دار مدارك للطباعة والنشر 2008م. «أصبح الرقيق العسكري هو الغالب في الجيش التركي، ، إذ كان ذلك الجيش يضم 6 أورطة من الأتراك (6000 جندي) في حين بلغ عدد الجنود السودانيين 12 أورطة (12000 جندي)».

[2] عبد العليم خلاف: كشوف مصر الأفريقية في عهد الخديوي إسماعيل (1879/1863).القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1999م. ص13.

تولى حكم مصر بعد محمد علي باشا كل من «عباس باشا الأول» في الفترة من 1848م وإلى 1854م، وتلاه في سدة حكم مصر «محمد سعيد باشا»، 1863 .1879، وكلاهما عمل على تحقيق أكبر عوائد مالية من الفتوحات الجنوبية، تميزت تلك الفترة بالقهر والإخضاع والجباية المالية من السكان المحليين دون حدود، وكانت ممارسات جند «الباشبوزق» في غاية القسوة. دفعت إدارة الحكم التركي في السودان، بكل ما كان متاحاً لها من جيوش ورحالة ومستكشفين للسيطرة على المناطق الجنوبية، والاستفادة من مواردها الطبيعية لدعم خزائن الدولة. في أثر الجيوش والحملات الغازية للجنوب، سار خلفها المغامرون والحالمون بالثراء والتجار، وتبعهم المبشرون من كل الأجناس. «**تدفقت مجموعات كبيرة من الأوربيين والتجار من شمال السودان للجنوب بعد فتح منابع النيل الأبيض للملاحة في أوائل 1840م، وقد هرع هؤلاء التجار للجنوب من أجل السيطرة على الموارد الهامة في هذه الأرض البكر**».[1]

تاريخ تجارة الرق.. الظلم الذي لا ينسى..

كانت تلك البداية الكبيرة والمنتظمة لنهب الموارد المختلفة، والحصول على العاج وريش النعام، والتي كان يقايضها التجار من أهالي المناطق ببضائع أخرى تجلب من الشمال والجزيرة العربية. ظهرت «مؤسسة الجلابة»،[2] وتضم فئة التجار الذين يجلبون البضائع خليطاً من عناصر كثيرة متعددة عرقياً، شملت حتى الأقليات الوافدة من أهل الشام والمماليك واليونانيين والأتراك. بمرور الوقت ونمو القدرات، تحولت تلك الأعداد الكبيرة من التجار والمستكشفين إلى مؤسسات اقتصادية كبيرة، تدعمها مليشيات وقوات عسكرية من الشمال ومن الأرقاء. وجد أولئك التجار أن عوائد تجارة العاج والمنتجات المحلية الأخرى لا تكفي لتمويل نفقات الجيوش التي تحرسهم، فتحولوا إلى التجارة ذات العائد الكبير، وهي تجارة الرقيق. في تلك الفترة، وجه الاتهام لبعض القناصل الأوربيين في الخرطوم بتشجيع تجارة الرق، وقد طال ذلك الإدعاء قنصل فرنسا المسيو «تيبو ـ Thibaut» وقنصل النمسا البارون

---

[1] أحمد العوض سكينجة: ميراث العبودية وتجارة الرق في غرب بحر الغزال (**1850ـ 1939**). مجلة كتابات سودانية، العدد الخامس. القاهرة، مركز الدراسات السودانية. **1994**م. ص **57**.

[2] محمد سليمان محمد، مصدر سابق. ص **117**.

«مولر ـ Muller».[1] ظهر ما سماه المؤرخون بـ «مؤسسة الزريبة» وهي عبارة عن مستوطنة تجارية محصنة، يقيمها التجار في مناطق نائية، ويحمونها بحراسهم المزودين بالأسلحة النارية، وبالتحالفات مع بعض الزعماء المحليين الذين يمدونها بالحبوب والمنتجات الغذائية الأخرى، ومن تلك المستوطنات كانت تخرج الحملات المستمرة لصيد الرقيق.

سرعان ما توسعت تلك الكيانات، وبدأت في التوغل جنوباً، ودخلت بقوة في تجارة الرقيق المطلوبة في الأسواق الإقليمية والعالمية، والتي تحقق عوائد مالية ضخمة. توسعت تلك الجهات ومراكز السيطرة العاملة في تجارة الرق ولتشمل العديد من مناطق أعالي النيل وبحر الغزال «**وازدحمت الخرطوم نتيجة لذلك بالتجار العرب والأوربيين الذين وجدوا معيناً لا ينضب من الرقيق على جانبي النيل الأبيض والسوباط وبحر الغزال، وقد أسس بعض هؤلاء التجار شركات تجارية، كما أنشأ بعضهم "مشارع" أو "زرائب" يجمعون فيها الأسلحة والذخائر والرقيق، ويتخذون منها مراكز لنشاطهم وقواعد لإرسال حملاتهم لصيد الرقيق**».[2]

كانت مناطق غرب بحر الغزال، الأكثر تعرضاً لحملات الرق، وتكالبت عليها الغزوات المختلفة من الشمال ومن غرب أفريقيا، وشهدت حملات مستمرة لجلب الرقيق وترحيله عبر القوافل التجارية إلى مصر. أصبحت مناطق جنوب غرب السودان منذ القرن الثامن عشر الميلادي جزءاً من نظام توسعي كبير يعرف بـ «شبكات التجارة النيلية عابرة الصحراء». كان لتلك الحملات أثر كبير في خلخلة مجتمعات غرب بحر الغزال، وتغيير التركيبة السكانية، فقد هجرت القبائل مناطقها ولجأت للجبال والأدغال، ونزحت كثير منها جنوباً، أو غرباً إلى مناطق أفريقيا الوسطى، لتفادي الغزوات والاسترقاق، ومنها قبائل: «الكريش، البينقا، وكارا، يولو، والباندا».[3]

إن تجارة الرقيق ترجع إلى عهود سحيقة وضاربة في التاريخ، وكانت قائمة منذ عهد الفراعنة ودولة كوش، واستمرت طوال قرون ما بعد الميلاد. في عام 640م، نجد أن

---

[1] عثمان عوض الكريم محمدين: الزبير باشا.. المفترى عليه. الخرطوم، السودان. مطبعة سك العملة. 2011م. ص 75.

[2] عبد العليم خلاف، مصدر سابق. ص18.

[3] أحمد العوض سكينجة. مصدر سابق. ص 61.

«معاهدة البقط» بين الدولة الإسلامية في مصر ومملكة النوبة، قد ألزمت الطرف الثاني بأن يورد لحاكم مصر 360 فرداً من الرقيق سنوياً. أورد الرحالة العربي ابن بطوطة خلال العام 1349م ازدهار هذه التجارة في مناطق مالي الحالية: «**ذكر ابن بطوطة تقريراً كئيباً يثير الشجن عن ازدهار نظام العبيد ورواج تجارة الرقيق. وذكر أنه عندما شرع في العودة إلى المغرب، سافر ضمن قافلة تضم 600 جارية من النسوة والفتيات اللاتي أخذن من تاكيدا ـ TAKEDDA، ليبعن في أسواق العبيد في الشمال**».[1]

لا يمكن إغفال المسئولية والدور الكبير الذي قامت به الإمبراطوريات الأوربية الاستعمارية خلال القرنين الخامس والسادس عشر في ترويج وشمول تجارة الرق معظم أرجاء القارة الأفريقية. «**استكمل الأوروبي عملية النفي والتدمير المعنوي والاقتصادي لأفريقيا بعملية استرقاق طالت أكثر من خمسين مليوناً في متوسط التقديرات، نقلوا عبر الأطلنطي إلى الأمريكتين، فخلخلت القوة السكانية في قارة ليست كثيفة السكان أصلاً**».[2]

رغم إن الكثير من الاتهام يوجه لبعض التجار الشماليين في المشاركة الكبيرة في تجارة الرقيق، وخاصة لـ «**الزبير باشا رحمة**»، إلا أن تلك التجارة الواسعة النطاق، قد انطلقت شرارتها من غرب أفريقيا، حيث شاركت ممالك وسلطنات عديدة في بدايتها وتوسعها. في أوائل القرن السابع عشر قامت ممالك وسلطنات ذات نفوذ في دارفور وغرب أفريقيا.. «سلطنة دارفور»، و «مملكة وداي»، وأخيراً «سلطنة دار الكلتي» التي قامت في منطقة شاري تحت إمرة السلطان «محمد السنوسي». لقد ساهمت كل تلك الممالك والسلطنات في استباحة مناطق غرب بحر الغزال فيما سمي آنذاك بـ «دار فرتيت»، وشكلت المنبع الأول لتلك التجارة البغيضة. في مرحلة تالية، توسعت تجارة الرق وانتشرت جنوباً، بقوة سلاح الأتراك والتجار الأوربيين، ولا يمكن فصلها من الظرف التاريخي، في شمولها لكل القارة الأفريقية في ذلك القرن، أو فصلها من إغراء أسواقها المزدهرة على سواحل المحيطين الأطلسي والهندي، والتي رفدت القارتين الأمريكتين بملايين من الأرقاء. «**في القرن الثامن**

---

[1] Colin Mcevedy . مصدر سابق. ص 101.

[2] حلمي شعراوي: مصدر سابق. ص 17.

عشر قامت قوة أوروبية واحدة منفردة، بتصدير ما يفوق الخمسة مليون عبد للخدمة الإلزامية في خارج أوطانهم، بل كانت بريطانيا العظمى نفسها هي المتاجر الأول بالرقيق في العالم، ولم تتوقف عملياً حتى عام 1850م عمليات إغارة الأوروبيين على القبائل المسكينة التي لا حول لها ولا قوة».[1]

كانت وسائل الحملات التركية في إخضاع القبائل الجنوبية في غاية القسوة، عندما تنطلق الحملات لصيد الرقيق ونهب المواشي والمحاصيل، وتطورت الجباية إلى فرض الجزية على القبائل. «**ذهبت أول غزوة لأرض الشلك في العام 1826م، وفي عام 1827م ذهبت غزوة أخرى إلى أرض الدينكا وقبضت على خمسمائة شخص، واستمرت الحملات تخرج سنوياً إلى الجنوب والغرب والشرق لجلب الرقيق**». اهتم محمد علي باشا بإنشاء وتجهيز أماكن استقبال الرقيق، وكانت الترسانات المخصصة لذلك الغرض قائمة في الحلفاية وبربر ودنقلا، كما جهزت معسكرات استقبال في مدينتي إسنا وأسوان.[2]

بلا شك إن تلك الممارسات القمعية اللا إنسانية، قد غرست البذرة الأولى لكراهية قبائل جنوب السودان ومقاومتها لكل ما يأتي من اتجاه الشمال. وصل الغزاة الأتراك والأجانب والشماليون وتجار الرقيق من ذلك الاتجاه.. وجميعهم تشاركوا في القسوة المفرطة في التعامل مع السكان المحليين.. تم أسر أبنائهم وسبي نسائهم ونهب مواردهم.. فلماذا لا تنمو شجرة الكراهية والرفض والمقاومة وعدم الثقة اللامتناهية، في كل ما يهب من رياح الشمال.. ولماذا لا تستمر تلك الكراهية وعدم الثقة حتى يومنا هذا؟. «**في أعالي النيل كان التاجر الأسواني محمد أحمد العقاد يبسط سلطانه سنين عدداً، يرهب الشلك والنوير والدينكا والباريا، ويشن غاراته البشعة عليهم، يسترقهم ويقتل أبناءهم ويسبي نساءهم. وكان هناك في بحر الغزال التاجر السوداني الجعلي الزبير رحمة منصور، يخضع الأرض، ويقتلع قبائل الفرتيت من**

---

[1] بدر الدين الهاشمي، مصدر سابق. «رسالة عبد الفتاح المغربي إلى محرر جريدة سودان ستار في **1949**م.ص **227**.

[2] المصدر: فصل تاريخ الجيش التركي في السودان/ تاريخ قوة دفاع السودان.

جذورها، وينشئ المحطات الإدارية ويطورها، ويشق الطرق لتعبر عليها قوافل الرق والعاج عبر بحر الغزال ودارفور وكردفان».[1]

من سيرة الزبير باشا

ولد «**الزبير رحمة منصور**» في الثامن من يوليو 1831م في جزيرة «واوسي» قرب قرية «الجيلي» شمالي مدينة الخرطوم، وهو ينتمي إلى قبيلة «الجميعاب»، والتي ترجع أصولها إلى القبائل العربية، وينسبون أنفسهم إلى «العباسيين» في الجزيرة العربية. تلقى الزبير تعليمه في خلوة «أبوقرين» في الجيلي، ثم بكتاب الخرطوم «المدرسة الإبتدائية». في الخامسة والعشرين من عمره، التحق «الزبير» بخدمة تاجر المناطق الجنوبية «علي أبوعموري» وأبحر معه في سبتمبر من 1856م من مشرع «ودشلعي» على النيل الأبيض، في أول رحلة إلى أعالي بحر الغزال. كان التاجر أبوعموري، يعمل في تجارة العاج وريش النعام وقرون الخرتيت والمنتجات الأولية الأخرى، وتحول لاحقاً لتجارة الرقيق، عبر الإبحار بمراكبه المحملة بقماش الدمور والخرز الملون وجوالات الملح، ولتفادى المستنقعات ينعطف غرباً في «نهر الجور» حتى مناطق بحر الغزال.[2]

كون «الزبير» تجارته الخاصة في نفس المناطق التي عرفها من بحر الغزال في العام 1859م، وبدأ في إنشاء حرسه الخاص من جنود الخديوية السابقين، ومن المتطوعين الشماليين، والذي تحول لاحقاً إلى «جيش البازنقر»،[3] وامتلك أسطولاً من المراكب النيلية، مكنته من الإبحار إلى أقصى غرب بحر الغزال. نسج «الزبير» شبكة تحالفات ومصالح

---

[1] أبيل ألير: جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود. لندن، بريطانيا. شركة ميدلايت المحدودة 1992م..ص 12.

[2] منصور خالد: (أهوال الحرب)، مصدر سابق. « تجار الرقيق: من المصريين أحمد العقاد، علي أبوعموري، أبو السعود، محجوب البصيلي، وغطاس. من الشوام خليل الشامي، ومن الفرنسيين مالزاك». ص 377/128. أضافت مصادر أسماء أخرى: موسى العقاد، خورشيد أغا، الفرنسي ديبونو (DEBONO) والمالطي أميلي (AMBILE). عثمان عوض الكريم، مصدر سابق. ص 75.

[3] البازنقر: مليشيا معظم جنودها من الأرقاء أو المتطوعين، ويقود مجموعاتها ضباط وضباط صف سابقين في الجيوش التركية.

مشتركة مع الزعماء الجنوبيين الأقوياء في تلك المناطق، وقد صاهر «السلطان تكمة» أكبر سلاطين قبائل غرب بحر الغزال، «**سرعان ما انخرط الزاندي في تجارة الرقيق بعد وصول الجلابة، حيث أخذ الزاندي يقايضون عبيدهم لقاء السلع الضرورية، وبوجه خاص الأسلحة النارية، وانتهى الأمر بالزاندي للعمل في وحدات تجار الرقيق العسكرية المعروفة بـ البازنقر**».[1] في العام 1865م، كانت جيوشه من البازنقر قد وصلت إلى درجة كبيرة من القوة «قدرت بخمسة عشر ألف مقاتل»، ومسلحة ببنادق وغدارات فرنسية، مما مكنه من بناء عاصمته في منطقة «ماندقبا» والتي أسميت وحتى اليوم بـ «ديم الزبير».



صورة الزبير باشا رحمة في القاهرة . 1875م[2]

خاض «الزبير» معارك توسعية عديدة، بسط بعدها سيطرته على كل غرب بحر الغزال، ثم عقد تحالفات مع مشايخ قبائل «الرزيقات» في العام 1866م، مكنته من تسيير القوافل البرية من الجنوب إلى الشمال مباشرة، ودون اللجوء للملاحة النهرية البطيئة. في العام 1867م وهو في عمر ستة وثلاثين سنة، أصبح الحاكم القوي لمعظم مناطق بحر

---

[1] منصور خالد، مصدر سابق. ص 86.

[2] الصورة من مجموعة حفيده اللواء مهندس متقاعد يحي الزبير.

الغزال، مما حدا بالخديوي «محمد سعيد باشا» بأن ينعم عليه بلقب «البكوية»، ولتكون بحر الغزال ضمن الأمبرطورية العثمانية، وتقوم بدفع جزيتها ودعمها السنوي للخزينة. خلال العام 1869م، كانت قوة «جيش البازنقر» قد وصلت إلى اثني عشر ألف جندي شبه نظامي، وخاض في ذلك العام معارك بسبب الخلاف على مناطق النفوذ، مع حملة «الحاج البلالي»، الذي أوفده حكمدار الخديوي إلى «حفرة النحاس» للتنقيب عن المعادن، وقتله بعد معركة طويلة.

زحف «الزبير» بقواته شمالاً ليخوض معاركه ضد سلطنة دارفور، ويتمكن بعد معركة «منواشي الكبرى» من قتل «السلطان إبراهيم» ودخول عاصمة السلطنة «الفاشر» في الثالث من نوفمبر 1874م، وكان أن أصدر الخديوي فرماناً منحه رتبة «اللواء . باشا»، وعينه والياً لكل مناطق الغرب، على أن يرفد الخزينة الخديوية بمبلغ 15, 000 ألف جنيه سنوياً.

بدأت نهاية الأسطورة.. عندما قبل «الزبير باشا» دعوة الخديوي لزيارته في مصر، ولقد سافر مع عائلته وحاشيته الكبيرة، والتي ضمت في قافلته ألف جندي حاملين للأسلحة النارية، ومحملاً بالهدايا الغالية للخديوي، ووصل إلى «القاهرة» في يونيو 1875م. رغم الحفاوة والاستقبال الكبير من الخديوي، والذي أهداه قصراً في منطقة «الْقللي» بالقاهرة، فلم يسلم من المكر التركي، فقد تخوفوا من توسع شهرته وقوته العسكرية، واحتمالات خروجه عن الطوع، وانتهى الأمر به، أن يكون تحت الإقامة الجبرية «أدخل القفص الذهبي». في العام التالي 1877م، عين الخديوي «غردون باشا» حاكماً على السودان، وتخلص الخديوي من الزبير بأن عينه قائداً لفرقة من الجيوش السودانية، أرسلت إلى «حرب القرم» . الحرب التركية/ الروسية، وخاض معركة «صاري نصوحلر» وأظهر خلالها مقدرات قتالية وشجاعة كبيرة، رقي بعدها إلى رتبة الفريق، وعولج عندما مرض من الطقس البارد في العاصمة العثمانية «اسطنبول»، بتوجيهات ورعاية من السلطان العثماني.

عاد الزبير باشا إلى القاهرة بعد نهاية الحرب، ولكن لم يسمح له بالعودة إلى السودان، وخلال العام التالي بدأت ثورة أبنه «سليمان الزبير» على غردون باشا، مما دفع بحاكم السودان إلى إرسال حملة عسكرية تحت قيادة «روملو جيسي»، والذي قتل سليمان الزبير بعد «معركة شكا» خلال العام 1879م. وجه غردون باشا الاتهام للزبير باشا، بأنه حرض

ابنه سليمان على الثورة ضد الخديوي، وشكل محكمة في السودان، أصدرت حكماً بإعدامه ومصادرة أمواله. رفض مجلس القضاء العالي «مجلس الأحكام والنظار» في القاهرة الحكم، ولذا أبقى الخديوي على حياته، واستمر في قصره قيد الإقامة الجبرية. عند بداية انتصارات الثورة المهدية، وخلال العام 1884م، قابل غردون باشا الزبير في القاهرة، و تراجع عن كل ما كان قد اتهمه به، وطلب من الخديوي تعيين «الزبير باشا» حاكماً على السودان، للاستفادة من قدراته، وليسحب نفوذ وشعبية المهدي من وسط السكان والقبائل. «**رغم أن الزبير أكبر تاجر رقيق وجد على سطح الأرض، إلا أنه أكثر الناس في السودان تأهيلاً الآن لقيادة البلاد. لا يستطيع أحد مجاراته في القدرات القيادية. إنني على ثقة أن الأنصار سوف ينفضون من حول المهدي لحظة وصول الزبير للسودان**».[1] وافق اللورد «**كرومر**» على الطلب، ولكن رفضت الحكومة البريطانية ذلك التعيين، وأيضاً صعدت جمعية مكافحة الرق البريطانية «**Anti Slavery Society**»[2] رفضها للقرار، وساندها الرأي العام البريطاني، فلا يمكن وفق قراءتهم، إعادة تاجر رقيق لتولي السلطة في السودان. وصف سير ريجنالد وينجيت الزبير باشا، فقال عنه: «**بعيد النظر وثاقب الفكر، رجل بإرادة حديدية، وولد ليحكم الرجال**».[3]

اشتد أوار الثورة المهدية، وبدأت جيوش الدراويش تزحف شمالاً، وخوفاً من نفوذ الزبير، ومن شكوك قيامه بالاتصال بالمهدي، صدر القرار بنفيه وحاشيته إلى «جبل طارق» في إسبانيا. ظل «الزبير باشا» وأسرته وحاشيته، محتجزاً في قصر فاخر بجبل طارق حتى نهاية العام 1887م، وقد أجرت معه صحفية بريطانية خلال تلك الفترة جلسات حوار صحفي طويلة، نشرت خلال ذلك العام في بريطانيا.[4]

وافقت أخيراً بريطانيا على رغبة الحكومة المصرية، وسمحت له بالعودة إلى مصر، والإقامة في قصره بالقاهرة، كما تم رد ممتلكاته المصادرة بقرار أصدره اللورد «كرومر»

---

[1] بدر الدين الهاشمي ، مصدر سابق. ترجمة من كتاب «شارلس ترنش: سيرة حياة الجنرال شارلس غوردون». ص **73**.

[2] كونت الجمعية في العام **1787**م.

[3] من ماكتب عن الزبير باشا في موسوعة ويكبيديا . «**Sebehr_Pasha.jpg**».

[4] «**Flora Show –Contemporary Review, 1887**».

خلال العام 1900م. في أواخر العام 1903م، عاد «الزبير باشا» بعد غياب دام ثمانية وعشرين عاماً إلى السودان، وإلى مسقط رأسه في الجيلي، وسط أهله وعشيرته وتفرغ للزراعة وشئون قبيلته. عاد «الزبير» إلى مصر عدة مرات خلال السنوات التالية، وأقام لفترات بقصره بالقاهرة، وكانت عودته النهائية في العام 1912م، وتوفي في السادس من يناير 1913م. شيع جثمان «الزبير باشا» محمولاً على عربة مدفع، وسيرت الحكومة قطار ركاب خاص من الخرطوم، حمل الحكام والأعيان إلى «الجيلي»، وتم تشييعه في جنازة عسكرية، ودفن في المقبرة التي تحمل أسمه.[1]

السباق الاستعماري في قلب أفريقيا..

عند منتصف القرن التاسع عشر، بدأ السباق الاستعماري المحموم بين الدول الأوروبية، لكسب مواطيء الأقدام والنفوذ في مناطق أفريقيا المختلفة، ووضح ذلك في العدد الكبير من الحملات الكشفية والبعثات التبشيرية، التي تدفقت على أفريقيا من العديد من الدول، ومن كل الأجناس «**The Scramble to Africa**». خلال العام 1847م أوردت المصادر، وصول أول منظمات تبشير مسيحية من الكنيسة الكاثوليكية إلى جنوب السودان، وكانت البعثة الأولى منها موفدة من بابا الفاتيكان، وهي «الجمعية الكاثوليكية الرومانية»، والتي وزعت نشاطها على ثلاث مناطق في بحر الغزال والسوباط وغوندوكرو، ثم فتحت كنيستها ومعهدها الإرسالي الأول في «منطقة يرول» بمنطقة بحر الغزال خلال العام 1848م، وإرسالية غندوكرو في العام 1849م.

توقفت جهود الحكم التركي في السودان للسيطرة على المناطق الاستوائية ومنابع النيل لفترة طويلة منذ نهاية عهد «محمد علي باشا» وحتى تولى حكم مصر «الخديوي إسماعيل بن إبراهيم باشا بن محمد علي»، والذي امتد عهده من العام 1863م وحتى العام 1879. تطلع الخديوي إسماعيل، إلى تكوين أمبروطورية تمتد عميقاً على ضفاف نهر النيل، من البحر الأبيض المتوسط شمالاً وحتى خط الاستواء جنوباً، وسانده في طموحه السلطان

---

[1] خليفة عباس العبيد: «الزبير باشا» يروي سيرته في منفاه بجبل طارق «ملخص مختصر» من الكتاب. القاهرة، مصر. مركز الدراسات السودانية **1995**م.

العثماني «عبد العزيز»، بتفويضه لحاكم مصر كل السلطات، بما فيها تكوين الجيوش وإرسال الحملات العسكرية. كان «الخديوي إسماعيل» يتخوف من وقوع منابع النيل تحت السيطرة الأوروبية، ويؤمن تماماً بأن مصالح مصر، تكمن في تحقيق الوحدة الجغرافية والاقتصادية على طول مجرى وادي النيل وحتى منابعه الاستوائية.

يورد المؤرخون، أن «الخديوي إسماعيل»، الذي كان يتطلع لتطوير مصر لتكون في مصاف الدول الأوروبية، كانت لديه صلات حميمة مع الملوك الأوروبيين، والذين كانوا يتشاركون الموقف المشترك، في ضرورة العمل على وقف تجارة الرق البغيضة. في سبيل استمرار الدعم الذي كانت تجده مصر، ولتيسير القروض المالية المطلوبة لتنميتها، عمل الخديوي إسماعيل على كسب الحكام الأوربيين والرأي العام البريطاني، وخاصة «جمعية مكافحة الرق في لندن» التي كانت نشطة آنذاك في الحرب ضد تجارة الرق. كان أن وقع «الخديوي إسماعيل» مع بريطانيا، في الرابع من أغسطس 1877م «اتفاقية مناهضة تجارة الرقيق في أفريقيا»،[1] والتي نصت على عدم دخول الرقيق إلى أراضي مصر، وإحكام السيطرة على الموانئ في البحر الأحمر وخليج عدن، كما فرضت تفتيش السفن في البحر الأحمر وعرض المحيط الهندي.

إزدادت دوافع الخديوي لتحقيق أهدافه، وأيضاً لبلوغ مرامي الملوك الأوربيين في السيطرة على منابع الرق في جنوب السودان، وعلى كل منافذ التصدير على السواحل البحرية، وقد عمل جاهداً في تحقيق أهدافه حتى تنحيته عن الحكم، بعد تراكم الديون على الخزانة المصرية. «**القول بأن الوجود المصري في أفريقيا لم يكن بغرض إدخال الحضارة في جهات أفريقيا، وإنما كان بغرض استغلال مواردها واستنزاف ثرواتها الطبيعية، مما نجم عنه زيادة في دخل الخزانة المصرية في ذلك الوقت، فهو قول ليس له أساس من الصحة، لأن الامتداد المصري في جهات أفريقيا كان يشكل عبئاً على الاقتصاد المصري.. فقد كانت تكلفة الحملات العسكرية والبعثات الاستكشافية من أهم أسباب الإفلاس المادي الذي حاق بمصر في عهد الخديوي إسماعيل**».[2] وهنا يمكن أن نختلف كثيراً مع رأي

---

[1] أصدرت بريطانيا قوانين تحريم الرق في المناطق التي تسيطر عليها في العام **1807**م.

[2] عبد العليم خلاف، مصدر سابق ص**28**.

الكاتب بعدم استفادة النظام الخديوي من موارد السودان، وأيضاً لم تكن حملات السودان سبب إفلاس الخزينة المصرية، وإنما يرجع السبب أساساً إلى فوائد القروض الهائلة التي وظفت في قناة السويس ومشروعات الري الكبرى، وفي العمل على نهضة وتطوير مصر لتكون في مصاف الدول الأوروبية.

كشف وتأمين منابع النيل

خلال العام 1869م ألحق الخديوي إسماعيل الضابط البريطاني «**صمويل بيكر، S.BAKER**» في الجيش المصري، وعهد إليه تكوين أكبر حملة للوصول إلى المناطق جنوب «غندوكورو» وضمها للإدارة المصرية، ثم التوغل جنوباً لكشف منابع النيل. كان لدى «صمويل بيكر» خبرة سابقة بمجاهل وسط أفريقيا، حيث تمكن ضمن بعثة بريطانية من اكتشاف بحيرة «البرت نيانزا» خلال العام 1864م. بدأت رحلة «بيكر» في يناير من العام 1870م بالإبحار جنوباً في النيل الأبيض حتى وصل إلى موقع مدينة ملكال الحالي، ولم يتجاوزها لمدة عام، لتعذر عبوره مناطق السدود. كانت أهم نتائج تلك الرحلة الحصول على معلومات كاملة عن قبائل «الشلك» وطبيعة المنطقة الواقعة إلى الشمال من مدينة ملكال الحالية، وعن مدى صلاحيتها لزراعة القطن. خلال العام التالي تمكن «بيكر» بعد جهود مستمرة، من اختراق السدود والوصول إلى «غندوكورو»، وأنشأ فيها أول حامية عسكرية، وشيد فيها حصناً دفاعياً كبيراً، ثم استمر في إنشاء حاميات أخرى في اتجاه الجنوب، ورفع العلم المصري عليها، حتى وصل إلى مناطق شمالي يوغندا الحالية. تفرغت حملة «صمويل بيكر» بعد ذلك لتعمير مناطق الحاميات المفتوحة، وتم إنشاء وحدة إدارية للمناطق الجنوبية، وأعلنت «مديرية خط الاستواء» في مطلع العام 1873م، و لتكون تحت الحكم الخديوي. استمر عمل «صمويل بيكر» في خدمة الحكومة المصرية التركية لمدة خمس سنوات، في الفترة من العام 1869م وإلى 1873م.

جاء التوغل التركي الثاني في مناطق جنوب السودان عند تعيين الضابط البريطاني «**شارلس غوردون**» مأموراً على «مديرية خط الاستواء»، وتم تكليفه بتعمير تلك المناطق

والاستكشاف جنوباً حتى «بحيرة فكتوريا»، كما كلف بالعمل على منع تجارة الرقيق،[1] وإحتكار أنواع التجارة الأخرى وخاصة الأخشاب والعاج لصالح الخزينة المصرية. وصل غوردون إلى المناطق الجنوبية حتى مدينة «بور» الحالية، والتي أنشأ فيها «مديرية بور» في أبريل من العام 1874م، ثم واصل جنوباً متفقداً الحاميات التي أنشأها سابقه بيكر، وتمكن أخيراً من إنشاء حامية مصرية على ضفة بحيرة فكتوريا الشمالية في منطقة «كوستزا». كانت آخر إنجازات «غوردون باشا» في مارس من العام 1875م، حينما تمكن من السيطرة على مناطق «**قبائل الزاندي**» في غرب الاستوائية وإنشاء حامية عسكرية بها، وأعلن ضم تلك المناطق للسلطة الخديوية.[2]

جهود القضاء على تجارة الرقيق

استمرت جهود مكافحة تجارة الرق من قبل الحكومة الخديوية، وعمل القائمون على تلك التجارة البغيضة على تفادي الرقابة والتفتيش، بأن تسلك قوافلهم الطرق الصحراوية البعيدة. في ديسمبر من العام 1875م، أورد تقرير بعثة استكشافية لمناطق جنوب دارفور، وكانت تحت قيادة الضابط المصري «محمود صبري»، أن مناطق «كبكابية» بها أكبر أسواق الرقيق في السودان.. وهي من أهم مراكز تلك التجارة في القارة الأفريقية، وأن عشرات من التجار العرب والأجانب يتوافدون على المنطقة لمقايضة الرقيق بالمنتجات التي يحضرونها معهم من خارج السودان كالأقمشة والأسلحة النارية.[3] بنفس القدر، قاومت «مؤسسة الزريبة».. أي شبكات التجار كل جهود الحكومة، بالتغلغل في اتجاهات الجنوب البعيدة عن السيطرة الحكومية، أو إلى داخل مناطق أفريقيا الوسطى التي كانت السيطرة الفرنسية عليها ضعيفة آنذاك. من ضمن ضباط الجيش الخديوي، وأيضاً من المستكشفين الرواد، الضابط الإيطالي «روملو جيسي باشا» الذي استكشف مجرى بحر الجبل حتى بحيرة البرت تحت

---

[1] منصور خالد، مصدر سابق. «في أول تقرير له، أورد غوردون أن السودان قد صدَّر ما بين ثمانين ومائة ألف عبد في الفترة ما بين 1875 – 1879». ص 87.

[2] عبد العليم خلاف، مصدر سابق ص88.

[3] المصدر أعلاه. ص139.

إمرة غوردون، ثم عمل مديراً لبحر الغزال ويعتبر أكثر من عمل على القضاء على تجارة الرقيق في مديرية بحر الغزال، وخاصة بعد قتله لـ «سليمان الزبير باشا» في موقعة شاكا.

كتب غوردون في 16 سبتمبر من العام 1877م، بعد أن تمكن من السيطرة على «شاكا» معقل الزبير باشا: «**لقد كانت شاكا ملجأ لكل قاتل ولص وتاجر رقيق**».[1] رغم نجاح غردون في كبح جماح تجارة الرق، لكنه لم يستطع إيقافها تماماً، فقد غادرت تلك المجموعات المسلحة كما أوردنا من قبل، مناطق بحر الغزال بعيدا عن سيطرة الحكومة، واتجهت إلى داخل مناطق وسط أفريقيا، وليظهر لوردات حرب جدد، تمكنوا من الاستمرار في تجنيد الجيوش وتجارة الرق، ومنهم «رابح فضل الله» القائد السابق في جيوش الزبير باشا، والذي نصب «محمد السنوسي» سلطاناً في منطقة «بحيرة شاري»، وأيضاً «النور عنقرة» قائد مجموعات «البازنقر»، أو الجنود الأرقاء، وبعض الزعماء الجنوبيين الذين تحالفوا مع التجار، مثل «سرور» و«رفاعي» من مناطق الزاندي والمدعو «بانداس حكيم» من قبيلة «الكريش».[2]

عمل الجنرال «غوردون» لمدة سبع سنوات في مصر، واثني عشرة عاماً في السودان لمكافحة تجارة الرقيق، وقد كتب عن خلاصة تلك الجهود الكبيرة لوقف تجارة الرق: «**إذا كان بإمكانك استخراج الحبر الذي كتبت به على ورقة نشاف، فإنك تستطيع القضاء المبرم على تجارة الرقيق في هذا البلد. كان الشرق الأوسط يعج بأسواق الرقيق، ولطالما كان هنالك "طلب" فإن أحداً من الناس سيتصدى لتوفير "العرض".. ورغماً عن ذلك فإننا يجب أن نمضي قدماً في محاربة تلك التجارة**».[3]

لن تمحى مطلقاً ممارسات تجارة الرقيق، وما صاحبها من قسوة ووحشية وتعامل لا إنساني مفرط، من ذاكرة الجنوب السوداني، وكان ذلك الموروث الأليم، والساكن في الذاكرة الجمعية للجنوبيين، يستدعى في كل مرحلة حرجة تمر بها البلاد، للدلالة على الظلم التاريخي من الشمال السوداني العربي الإسلامي، على رصيفه الجنوب السوداني، الزنجي

---

[1] بدر الدين الهاشمي، مصدر سابق. ترجمة من كتاب شارلس ترنش سيرة حياة الجنرال شارلس غوردون. ص 79.

[2] أحمد العوض سكينجة، مصدر سابق. ص 63.

[3] بدر الدين الهاشمي، مصدر سابق. ترجمة من كتاب شارلس ترنش سيرة حياة الجنرال شارلس غوردون. ص 79.

الإفريقي. **«والواقع أن صورة تلك الحملات ظلت ثابتة في ذاكرة الجنوبيين، وعبرت عن نفسها في أشكال مختلفة، ثم في شكل العنف المسلح ضد عدوهم التاريخي، ومن أجل الانفصال».**[1] استغلت العديد من الجهات توظيف تلك المرارات التاريخية لتحقيق أهدافها، ومثالاً.. إن الإدارة البريطانية الحاكمة في السودان، وحتى العام 1947م كانت تستخدمها لتبرير سياسات الفصل الإداري للجنوب عن الشمال، بنفس القدر كان رجال الكنائس التبشيرية، يستخدمونها بشدة لتنفير الجنوبيين من الشمال العربي المسلم، ولكسب أعداد أكبر لصفوف الديانة المسيحية. **«ما زال الأغلبية في الشمال تغض الطرف عن الإرث المخزي والسجل سيء السمعة لمؤسسة الجلابة، بدلاً من الإقرار به، مفضلين الادعاء بأن واقعة تجارة الرق حدثت في زمان ومكان آخرين».**[2]

عندما لاح في الأفق مشروع الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان الموحد، عقب اتفاقية فبراير 1953م بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة.. سارع «حزب الأحرار الجنوبي» بتأكيد أن ممارسات الرق سبب كاف للمطالبة بتطبيق الحكم الفدرالي في جنوب السودان. حتى مؤيدي الأحزاب الشمالية، استغلوها خلال حملة الانتخابات التي تمت في العام 1953م ليثنوا الناخبين الجنوبيين من مساندة الطرف الآخر. **«صور الاتحاديون حزب الأمة بأنه حزب الذين استرقوا الجنوبيين، بينما اتهم حزب الأمة الجلابة المؤيدين للوطني الاتحادي باستغلال الجنوبيين أبشع استغلال».**[3]

---

[1] تيم نيبلوك: صراع السلطة والثروة في السودان . (نقلاً عن: ج. هوبل). ترجمة الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين. الخرطوم، السودان. دار عزة للنشر والتوزيع، 2007م. ص 157.

[2] محمد سليمان محمد، مصدر سابق. ص 136.

[3] بول دينق شول: جنوب السودان.. من دعوات الفدرالية إلى تقرير المصير. الخرطوم، السودان. دار عزة للنشر والتوزيع. 2012م. ص 19.

جنوب السودان خلال المهدية 1881 . 1898م

التمدد المهدوي جنوباً

لم تبسط الدولة المهدية «**1881 . 1898**» نفوذها وسيطرتها بصورة واسعة على مناطق جنوب السودان عدا مناطق في بحر الغزال وأعالي النيل، فقد انهمكت واستنزفت معظم قدرات الدولة في محاولة هزيمة الحكم التركي وإخضاع الشمال، وتلى ذلك شن الحروب الخارجية العديدة ضد إثيوبيا ومصر. خلال حكم المهدية تقلصت تجارة الرقيق بصورة كبيرة، ولكن لا يخلو تاريخ الدولة المهدية من غارات وحشية شنت على القبائل عند النيل الأعلى وبحر الغزال لإجبارها على دفع الجزية ورفد الجيوش بالمقاتلين.

عند قيام الثورة المهدية وتمكنها من بسط نفوذها شمالاً، والذي تكلل بسقوط الخرطوم ومقتل الحاكم الجنرال «غوردون باشا» في 26 يناير من العام 1885، كان تفكير الإمام «**محمد أحمد المهدي**» عندما كان متحصناً بجبل قدير، يتجه أيضاً للسيطرة على المناطق الجنوبية للبلاد، والتي كانت حتى ذلك التاريخ تحت الحكم التركي، عبر حاميات متفرقة في مناطق مديرية خط الاستواء وبحر الغزال، وتنتشر الحاميات التركية جنوباً حتى شواطئ «بحيرة البرت» في شمالي يوغندا.

بلغت أخبار انتصارات المهدي على الأتراك في معارك الجزيرة أبا وقدير، بعض الشيوخ في مناطق الجور ببحر الغزال ، فقرروا الهجرة إلى قدير ومبايعته. قال لهم المهدي بعد المبايعة والبركة، «**أذهبوا وأخرجوا الترك من بلادكم فإن الله ناصركم، ومتى أخرجتموهم فلتكن بلادكم لكم، لا ينازعكم فيها منازع**».[1] وجدت القبائل المرهقة من معاملة الأتراك والباشبوزق القساة الفرصة المواتية، فأعلنوا العصيان والتمرد على السلطة الخديوية. كانت أولى القبائل التي تعلن العصيان والتمرد قبائل «الدينكا» في جوار بحر العرب، وكان ذلك خلال العام 1882م. استمر عصيان وتمرد القبائل في بحر الغزال طوال عامين، وكان حاكم بحر الغزال الإنجليزي «ليبتون بك» يقوم بإرسال الحملات والتجريدات العسكرية لإخضاع

---

[1] مكي شبيكة: السودان والثورة المهدية. الجزء الثاني. الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر .**1979**م. ص **136**.

القبائـل طـوال تلـك الفتـرة. فـي مطلـع العـام 1884م عـين المـهـدي «كـرم الله الشـيخ محمـد كركساوي»،[1] وهـو مـن قبيلـة الدناقلـة وأحـد التجـار الجلابـة فـي بحـر الغـزال، أميـراً للمـهـديـة لمنـاطق بحـر الغـزال، وعـهد إليـه بمهمـة السيطرة علـى المنـاطق الجنوبيـة، وكـان تحـت قيادتـه ثمانية آلاف من العرب والجلابة، منهم خمس بلوكات مسلحة ببنادق «ريمنجتون».[2] خـلال تقدمه جنوباً استطاع الأمير كركساوي كسب قبائل الدينكا الكارهة لحكم الأتراك التسلطي إلى جانبه، كذلك انضم لـه بعض جنود الحاميات التركية في تلك الأصقاع. في رسالة قد تكون الأخيرة كتبها «أمين باشا»[3] حاكم مديرية خط الاستواء إلى «ليبتون بك» حاكم بحـر الغزال، وسبق أن طلب إمداده بفائض الذخيرة، وأرسلت لـه وسلمت في رومبيك، كتب ليشكره وينذره من القادم: «**لقد كـاد الأمـر أن ينتهـي بالنسبة لـي هنـا. لقد انضم كل فرد هنـا للمهـدي، وجيشـه سـوف يسيطر علـى كامـل المديريـة خـلال يـوم أو يـومين... إن مـا بـين 8,000 و10,000 من الرجال المسلحين في طريقهم إليك، فخذ حذرك**».[4]

بدأ حاكم بحر الغزال «ليبتون بك»، في سحب كل الحاميات التركيـة المتنـاثرة وضـمـها إلـى مركـز المديريـة، لتكـون قوتـه كافيـة لمقاومـة تقـدم جـيش المهديـة الزاحـف جنوبـاً. عنـدما وصـلت طلائـع قـوات المهديـة، لـم يكـن لديـه غيـر ألـف ومئتـين مـن الجنـود مـن العسـاكر والجهادية السود، وقد رفضوا القتال لأن قوتهم غير كافية، وطلبوا التسليم والإنضمام للمهديـة. في الثاني والعشرين من ابريل 1884م استسلمت مديريـة بحـر الغزال وأصـبحت ضـمن الدولـة المهدية، ودخل «ليبتون بك» الإسلام، وعرف فيما بعد باسم عبد الله.

فـي الزحف جنوبـاً، وصـل جيش المهديـة إلـى منطقـة «أمـادي» فـي المديريـة الاستوائية في العاشر من مارس 1885م، وهنا قرر «أمين باشا» حاكم خط الاستواء الانسحاب جنوبـاً

---

[1] منصور خالد، مصدر سابق «الرجل الذي ولاه الخليفة على بحر الغزال كان تاجر الرقيق القديم كرم الله كركساوي، وكان على رأس المهام التي أنيطت بكرم الله تجنيد المشاة السابقين (الجهادية) في الجيش التركي للاستعانة بخبراتهم في جيش المهدي». ص **104**.

[2] مكي شبيكة، مصدر سابق. ص **139**.

[3] منصور خالد، مصدر سابق. أسمه الحقيقي ادوارد شنيتزر، وهو ألماني الأصل. ص**104**.

[4] بدر الدين الهاشمي، مصدر سابق. ص **118**.

عبر يوغندا حتى «ميناء زنزبار»، بعد أن سقطت كل الطرق المؤدية شمالاً في يد الدولة المهدية. لم يوافقه جنوده على تلك الخطة التي كانت أبعد من معرفتهم وخيالهم.. كيف يمكن الوصول إلى الشمال بالسفر جنوباً؟؟ هنا يجب أن نقف عند ظاهرة الولاء والانضباط العسكري السوداني طوال العصور، رفض الجنود السودانيون الخادمون في جيوش أمين التركية، تغيير الولاء والمرجعية، رغم إن الحاكم القادم في وطنهم من بني جلدتهم، فولاؤهم للخديوي وليس سواه. كان لتلك القرارات التي اتخذها القادة السودانيون في حاميات الخديوي المدحورة في جنوب السودان، آثارها الكبيرة في تغيير التركيبة السكانية والانتماء الديني في شمال يوغندا. اعتصموا أولاً بـ «جبال الأشولي»، ثم تحركوا جنوباً إلى شمال يوغندا ليعملوا تحت الراية البريطانية في «شركة أفريقيا الشرقية» وحملة بنادق شرق أفريقيا البريطانية «East Africa Rifles»،وليكونوا الناشرين الأوائل للإسلام في تلك الأصقاع.. ومدخلي ديانة الإسلام في شرق أفريقيا، ومنهم القائد السوداني «سليم بيه باشا».[1]

ضعف الدولة المهدية.. إغراء التمدد الاستعماري جنوباً

أغرى الضعف العام الذي حاق بدولة المهدية نتيجة لحروبها الخارجية، وأيضاً لعدم سيطرتها على المناطق الجنوبية، دولتي بلجيكا وفرنسا محاولة بسط سيطرتهما على مناطق جنوب السودان. خلال العام 1892م زحف البلجيك من مستعمراتهم في الكنغو واستولوا على مناطق من غرب الاستوائية، وقد كونوا إدارة لتلك المناطق سموها «محمية لادو . **Lado Enclave**» ولتكون ضمن مستعمرة الكنغو البلجيكي. في نفس الفترة، ونتيجة لنفس المؤثرات زحف الفرنسيون من أفريقيا الوسطى تحت قيادة الميجر مارشاند «**Marshand**»، وبسطوا سيطرتهم على أجزاء من بحر الغزال وأعالي النيل. ذلك الاستعمار الغربي لم يدم طويلاً في جنوب السودان، وعبر اتفاقيات تقسيم النفوذ في أفريقيا تمت تسوية السباق. وقعت بريطانيا وبلجيكا اتفاقية في العام 1896م، قضت بتراجع البلجيك إلى مستعمراتهم في الكنغو. أما بريطانيا وفرنسا فقد كانتا على حافة الحرب، ولوحت بريطانيا باستخدام أساطيلها البحرية لحسم المسألة، «السباق الاستعماري الآنجلو ـ فرنكوفوني». أجبرت فرنسا الأضعف في

---

[1] **بدر الدين الهاشمي، مصدر سابق. «سليم بك، من أبناء جبال النوبة، وكان يقود حامية تركية في خط الاستواء» ص 72.**

توازن القوى حينها، على تراجع مهين ظلت آثاره باقية على سياستها الخارجية لفترة طويلة: «Fashoda Syndrome»، ووقعت اتفاقية بين الطرفين في العام 1899م، تم بموجبها انسحاب الفرنسيين إلى مناطق نفوذهم في وسط غرب أفريقيا.[1]

لم تؤثر حقبة حكم الدولة المهدية على جنوب السودان بشكل كبير، فلقد كانت هنالك مراكز قوى قائمة في مناطق بحر الغزال، قاومت بشتى الوسائل تركيز سلطة الدولة المهدية، وأيضاً كانت فترة حكم الدولة المهدية قصيرة. بعض الحملات التي أرسلت لإخضاع مناطق أعالي النيل وبحر الغزال، تميزت أيضاً بالعنف المفرط، والعمل على صيد الرقيق: «**كانت الحملة الأكبر التي جردتها دولة المهدية في الجنوب ضد قبائل الشلك، حينما قاد الأمير الزاكي طمل في العام 1308هـ حملة على أرضهم وقتل ملك الشلك وقطع رأسه وأرسله إلى المهدي في أمدرمان**»،[2] وقد كان واضحاً تأثير تلك الحملات القاسية في قبول وتعاون قبائل بحر الغزال والاستوائية مع الغزو الإنجليزي. كانت محاولات المهدية لفرض الديانة الإسلامية على بعض القبائل الجنوبية ذات مردود سالب في كراهية الإسلام وفي زيادة الكراهية للشمال السوداني والحكم المهدوي. «**أما في الجنوب فقد قوضت الأسلمة القسرية المجتمعات الجنوبية، كما خلقت للإسلام صورة بغضتَ الجنوبيين فيه**».[3] جاءت استفادة الدولة المهدية الأكبر من الجنود والمليشيات التي عملت في صفوف مليشيات «البازنقر» وكانت على درجة عالية من التدريب ومهارة استخدام الأسلحة النارية، وشكلوا عند إنضمامهم للمهدية القوة النظامية ذات الخبرة القتالية الكبيرة في رايات الملازمين والجهادية.

---

[1] South Sudan, A History of Political Domination. Riak Machar & T. Dhurgon. ورقة/جامعة بنسلفانيا 1995.

[2] عثمان عوض الكريم، مصدر سابق. ص 123.

[3] منصور خالد، مصدر سابق. ص 105.



جنرال كتشنر

الملك فؤاد الأول

علي عبد اللطيف

الصاغ صلاح سالم

الفصل الثالث

جنوب السودان..
خلال الحكم الثنائي
«الاستعمار»

جنوب السودان والاستعمار.. الحكم الثنائي

مقاومة قبائل الجنوب للقادمين من الشمال

جاءت هزيمة الدولة المهدية في العام 1898م ولتبدأ فترة الحكم الثنائي البريطاني المصري للسودان، وقد كانت نظرة المستعمرين الجدد، وأعني البريطانيين تعتبر كل السودان مناطق في غاية التخلف بمقاييس الحضارة الغربية، واعتبرت السكان الجنوبيين أكثر تخلفاً من رصفائهم في بقية القطر: «**إن عدداً كبيراً من سكان السودان، خاصة في المديريات الجنوبية هم من المتوحشين الوثنيين، وهم جنس كريم (Fine Race) بيد أن فيهم بربرية وهمجية كثيراً ما تلازم تلك الشعوب المتوحشة**».[1] بعد الغزو المصري . الإنجليزي للسودان، تمت إعادة تنظيم الحكم الإداري للسودان، وقسم إلى خمس مديريات هي، الخرطوم، بربر، دنقلا، كسلا، وكردفان، بينما اعتبرت سواكن ووادي حلفا مراكز إدارية.

في مطلع العام 1901م قاد الكولونيل سباركس حملة عسكرية لإخضاع بحر الغزال، واستطاع السيطرة على منطقة التونج، ثم مدينة واو في السابع عشر من يناير 1901م. تواصلت الحملة غرباً نحو رومبيك ومشرع الرق، وبحلول العام 1904م تمت السيطرة على كل غرب الاستوائية ومناطق الزاندي، حيث خضع سلاطين الزاندي «طمبره ويامبيو وأندروم» للحكم البريطاني. شهد العام 1902م تغيير أسماء المديريات التركية السابقة في جنوب السودان، وسمّيت مديرية فشودة باسم «مديرية أعالي النيل». كما عدلت أيضاً حدود مديرية منقلا، وأصبحت تضم كل المناطق الجنوبية وحتى الحدود، وسمّيت «المديرية الاستوائية»، بينما استمرت بحر الغزال باسمها السابق. كان جل إهتمام الإدارة الإنجليزية موجه أساساً على حفظ الأمن والإستقرار، والعمل على منع وقوع الحروب القبلية الطاحنة، ولذا تم التركيز على نشر الحاميات العسكرية في كل المديريات، وليكون القائمون بالإدارة

---

[1] بدر الدين الهاشمي، مصدر سابق: (عن تخلف السكان). من تقرير كتبه اللورد كرومر عن أحوال السودان في العام **1904**م. ص **50**.

مـن الضـباط البريطـانيين ويسـمى «قمنـدان المديريـة». كـان توزيـع القـوات العسـكرية فـي المديريات الجنوبية خلال العام 1902م كما يلي:[1]

ت	المديرية	توزيع الوحدات العسكرية
1.	أعالي النيل	الأورطة 12: ملكال، الناصر، أكوبو، البيبور (789 فرد).
2.	بحر الغزال	الأورطة 13: واو، أويل، يرول (759 فرد).
3.	الاستوائية	فرقة خط الاستواء: منقلا، توريت، أكتوس، لوكا، تالي، طمبره، يامبيو (831 فرد).

كان واضحاً للبريطانيين منذ بداية استعمارهم لجنوب السودان عدم الجدوى الاقتصادية لتلك المنـاطق الممعنـة فـي التخلـف، وصـعوبة إنشـاء أي بنيات أساسية فيها أو مشروعات استثمارية، وما كان تمسكهم بالجنوب السوداني إلا للسيطرة على مجرى وادي النيل، وبالتالي السيطرة غير المباشرة على مصر. «**لم يـر البريطـانيون فـي الجنـوب، بسـبب مـن طبيعتـه وتضاريسـه الجغرافيـة ومناخـه وبعـده عـن البحـر، أرضـاً صـالحة للاسـتيطان مثـل كينيـا وروديسيا**».[2]

خلال السنوات الأولى للحكم الثنائي، ظل جنوب السودان في عزلته عن العالم الخارجي ومقاومته للحضـارات الوافدة، واستمر فـي نهجـه فـي مقاومة ورفض محـاولات الهيمنـة وفرض السيطرة المركزية، وكانت كراهيتهم للبريطانيين بسبب فرض ضرائب على الأبقار، وهي تمثل كـل الحيـاة للقبائـل النيليـة الرعويـة. ظـل جنـوب السـودان محافظـاً علـى تركيبتـه الداخليـة، كينونـات قبليـة لايربط بينهـا رابط، وتتقوقـع كل قبيلـة فـي إطارهـا الجغرافـي متمسكة بعاداتها وتقاليدها وأسلوبها في الحياة. رغم هذا التشتت القبلي وغياب أي نوع من التنسيق أو التفاهم المشـترك، يلاحـظ المؤرخـون أن معظـم القبائـل الجنوبيـة الكبيـرة، قاومـت محـاولات سـيطرة وهيمنة كل العناصر القادمة من الشمال من «ترك ومهدويين ومصريين وبريطـانيين». أوردت المصادر التاريخية ثورات وحروب ونزعات استقلالية كبيرة قامت بها القبائل الجنوبية الكبيرة عنـد بدايـة الحكـم الثنـائي البريطـاني المصـري للسـودان فـي مطلـع القـرن العشـرين: «**أمـا**

---

[1] المصدر: وثائق تاريخ قوة دفاع السودان.

[2] منصور خالد: (أهوال الحرب..)، مصدر سابق. ص108.

انتفاضات الجنوب الطويلة المثيرة ضد الإدارة البريطانية، والتي امتدت وقائعها مكاناً لتستوعب الجنوب كله باختلاف القبائل.. فهي ثورات سياسية الأبعاد».[1] سنورد في اختصار أسماء قادة الثورات والانتفاضات الجنوبية ومسار أحداثها:

أ. الملك بودوي باسنقبي (يامبيو) 1870/ 1905م - «GBUDWE BASINGBI»: زعيم قبائل الزاندي في غرب الاستوائية، والذي قاد حروباً متصلة ضد محاولات البلجيك لدخول مناطق الزاندي، ثم الحكم التركي والتمدد المهدوي جنوباً، وأخيراً ضد الإدارة البريطانية التي رفض الاعتراف بها حتى قتل في التاسع من فبراير عام 1905.

ب. الزعيم تون دينق «NGUN DENG»: زعيم قبيلة «اللاو نوير» في مديرية أعالي النيل، والذي قاد حروباً متصلة ضد التمدد المهدوي والسيطرة البريطانية . المصرية خلال السنوات الأولى بعد احتلال السودان «1900/ 1907».

جـ. الزعيم القبلي والروحي مايين ماثيانج «MAYEN MATHIANG»: من «دينكا آقار» والذي رفض الضرائب التي فرضت على الأبقار، وأشعل الحرائق في الزرائب والمقار الحكومية، ثم تصدى لحملة السلطات البريطانية التي قادها البريطاني «الميجر إسكوت باربو» في العام 1903م للسيطرة على منطقة رومبيك في المديرية الاستوائية وقام بهزيمته وقتله. أرسلت الحكومة البريطانية حملة أخرى تحت قيادة «**الميجر لي ستاك**» والذي تمكن من هزيمة دينكا آقار وقتل الزعيم مايين ماثيانج.

د. الزعيم القبلي آوو كون «AWUOU KON»: والذي استطاع مقاومة وإبعاد كل الغزاة من مناطق نفوذه حتى قتل في العام 1907م.

هـ. الزعيم واريايت بول يور «ARIADIT BOL YOR»: من «دينكا أويل» والذي نظم حركة مقاومة وعصيان ضد الإدارة البريطانية في منطقة باليت قرب أويل في مديرية بحر الغزال، وتم أسره ونفيه إلى الشمال في العام 1922م. لقد وصفت تقارير المخابرات

---

[1] **محمود قلندر: السودان ونظام الفريق عبود. الخرطوم، السودان. دار عزة للنشر والتوزيع. 2012م. ص 12.**

البريطانية الصادرة من بحر الغزال في تلك الفترة الزعيم «واريايديت بول يور» بأنه أصبح بطلاً قومياً لدى كل الدينكا.[1]

و. الملك أكوي شام «KING AKWI» ملك قبائل الأنواك مديرية أعالي النيل، والذي ظل يقاوم الإدارة البريطانية منذ العام 1912 حتى موته في العام 1920.

ز. الزعيم كون أنوك «KON ANOK»:[2] زعيم «دينكا عالياب» في منطقة أتوت ببحر الغزال، والذي قاد حرباً ضد القوات المستعمرة ورفض دفع الضرائب وأعمال السخرة في قبيلته، ثم تصدى للقوات القادمة من الشمال في كمين محكم قتل فيه مدير مديرية بحر الغزال «المستر ستيقاند **STIGAND**» والميجر «هوايت» واليوزباشي «سعد عثمان». أفادت مصادر أخرى أن تلك الثورة بدأت في ديسمبر 1919م، وإنضمت له قبيلة المنداري في أول تحالف قبلي جنوبي ضد المستعمر.[3] ردت القوات البريطانية بحملة عسكرية كبيرة قتلت فيها خمسمائة رجل من الدينكا، وإستولت على الآلاف من قطعان الأبقار، وبعدها استسلم الزعيم كون أنوك.

حـ. الزعيم كويك، نوير تونق: قاد ثورة النوير ضد البريطانيين في 17 مارس 1927م، عندما قتل مأمور منطقة النوير الكابتن فيرجسون ومعه تاجر أغريقي واثنين من التجار الشماليين بمنطقة شامبي. جردت القوات البريطانية حملة عسكرية كبيرة تحت قيادة الميجر بوست، وشارك سلاح الطيران في قصف واكات[4] النوير، واستسلم النوير وإنتهت العمليات في 3 نوفمبر 1928م.

بحلول العام 1920م استطاعت السلطات البريطانية الحاكمة في السودان إخضاع القبائل الجنوبية الكبيرة، والسيطرة التامة على العديد من مناطق جنوب السودان: «**حتى العام**

---

[1] روفائيل كوبا بادال، مصدر سابق: تقرير نائب حاكم بحر الغزال ر. ك. وينتر. ص 39.

«R.K. Winter to Civil Secretary 8 Dec. 1921».

[2] أبيل ألير، مصدر سابق:(ملخص). صفحتي 17/16.

[3] روفائيل كوبا بادال، مصدر سابق. ص 37.

[4] الواكات: تجمعات النوير المؤقتة في قرى المراعي.

1920م كانت معظم مناطق الجنوب السوداني البعيدة عن المجرى الملاحي والطرق في غرب الاستوائية وبحر الغزال خارج نطاق سيطرة الحكومة، واستمرت الحملات ضد قبائل النوير المستمرة في المقاومة».[1] تم تكوين نظام إداري مؤسس على ثلاث مديريات كبيرة «أعالي النيل، بحر الغزال، والمديرية الاستوائية». تمارس كل رئاسة مديرية السيطرة على مناطقها المختلفة، عبر مراكز إدارية محددة جغرافياً أو محصورة قبلياً، ويكون على رأس كل مركز مفتش إداري بريطاني، يوظف زعماء وسلاطين القبائل لمعاونته في الحكم. كانت أكبر المهددات التي واجهت السلطة البريطانية المستعمرة للجنوب الصراع المسلح الدموي بين القبائل. وقفت المخابرات البريطانية على رغبة القبائل النيلية الجنوبية في الحصول على الأسلحة النارية خلال بداية القرن الماضي فوثقت: «**إمتلاك قبائل الأنواك على 10,000 قطعة سلاح ناري حصلوا عليها بالتبادل التجاري من إثيوبيا، كما حصل النوير جيكنج (JIKAING) على 600 قطعة سلاح ناري».**[2]

رغم سيطرة السلطات البريطانية على معظم مناطق الجنوب، وخاصة المناطق التي على مجرى النهر حتى الحدود اليوغندية، كذلك مناطق بحر الغزال وغرب الاستوائية، إلا إن هنالك أجزاء كبيرة من الجنوب ظلت بعيدةً عن السيطرة الكاملة وخاصة مناطق شرق الاستوائية المتاخمة للحدود الكينية، وأيضاً مناطق السوباط الأعلى عند الحدود الإثيوبية. استمرت السلطات البريطانية في إنشاء المراكز الإدارية، وكان آخرها مركز «اللاو نوير» في أكوبو. «**لم تُخضع إدارة السودان البريطانية الجنوب إلى سيطرتها التامة إلا في عام 1932. وكان ذلك بعد حملات تأديبية مكثفة استهدفت بصفة رئيسة قبائل الدينكا والنوير والتبوسا».**[3]

---

[1] روفائيل كوبا بادال، مصدر سابق. ص 16.

[2] نفس المصدر أعلاه. ص 39.

[3] فيصل عبدالرحمن علي طه، مصدر سابق. ص 11.

السياسات البريطانية

المناطق المغلقة

منذ بداية الحكم الثنائي في السودان، كانت لدى السلطات البريطانية الكثير من الأسباب للحفاظ على وضع خاص لجنوب السودان، وقادتها تلك القناعات إلى تطبيق سياسات تهدف إلى فصل الجنوب عن الشمال بكل الوسائل. أصدر الحاكم العام «أمر المناطق المغلقة لسنة 1922 وأمر رخص الاتجار لسنة 1928»، وهكذا أعلنت المديريات الجنوبية «مناطق مغلقة». كانت هذه القوانين تفرض رقابة صارمة على حرية التنقل في الحدود بين الجنوب والشمال وخاصة في مناطق التمازج القبلي، وتم إنشاء منطقة عازلة بين جنوب دارفور وغرب بحر الغزال، بهدف وقف تغلغل التأثير العروبي . الإسلامي، و 'هجرت قرى قبائل «الفرتيت» في مناطق «حفرة النحاس وكافياكنجي» إلى وسط غرب بحر الغزال لمنع تواصلهم مع القبائل العربية. حظرت تلك القوانين دخول السودانيين الشماليين مناطق جنوب السودان أو الإقامة فيها والعمل بالتجارة إلا بإذن من السلطات، وبنفس القدر قيدت حرية سكان الجنوب في النزوح إلى الشمال، وعملت الحكومة على تشجيع التجار الأغاريق والشوام لممارسة نشاطهم في الجنوب. حظرت السلطات أيضاً أي وسيلة لنشر اللغة العربية والإسلام، وشجعت الرجوع لـ اللهجات المحلية للتخاطب، وتعلم اللغة الإنجليزية، بل شمل الأمر منع بيع الأزياء الشمالية في الجنوب، أو إرتداءها للجنوبيين «الجلابية والتوب».[1]

أوردت المصادر التاريخية، إن مسألة التعليم في جنوب السودان قد بحثت خلال مؤتمر عن التعليم في المستعمرات البريطانية عقد في «أدنبرة» بالمملكة المتحدة خلال العام 1920م، وأن مخرجات المؤتمر هدفت إلى تطوير الثقافات الجنوبية واللغة الإنجليزية دون إقحام اللغة العربية في التعليم، وتبع ذلك إنشاء أول مدرسة إبتدائية في الجنوب خلال العام 1926م لتخريج الكتبة والمحاسبين باللغة الإنجليزية، وسمّيت تلك

---

[1] فيصل عبدالرحمن علي طه، مصدر سابق. ص 12.

المدرسة «Sir Lee Stack Memorial School».[1] توافق أيضاً اجتماع عن التعليم في جنوب السودان، عقد في «الرجاف» خلال العام 1928م على سياسات التعليم الهادفة لتطوير اللغات المحلية: «**اعتمد المؤتمر تسع لغات محلية كوسائط للتعليم الأساسي هي: الباري، الدينكا، الكريش، اللوتوكو، المورو، الأندجو، النوير، الشلك، والزاندي**». [2]

أصدر السكرتير الإداري «هارولد ماكمايكل» «مذكرة سياسة الحكومة في الجنوب» في الخامس والعشرين من يناير 1930م، وقد إحتوت على السياسات والإجراءات المطلوب العمل بها وتطبيقها لدى رؤساء الإدارات الحكومية وكل الإداريين البريطانيين العاملين في جنوب السودان. جاء في المذكرة تحديد واضح لهدف السياسة البريطانية في جنوب السودان وهي: « **قيام وحدات عرقية وقبلية مستقلة يقوم تركيبها على العادات المحلية والعرف والمعتقدات القبلية**».[3] وقد اشتملت المذكرة على الإجراءات المطلوبة لتحقيق ذلك الهدف:

أ. تهيئة كادر من العاملين . إداريين وكتبة وفنيين . لا يتحدث اللغة العربية، ونقل المفتشين الشماليين ونوابهم، واستبدالهم بكادر بريطاني.

ب. الحد من استخدام اللغة العربية في الجنوب، واستخدام اللغة الإنجليزية حيث يتعذر التخاطب باللهجة المحلية.

جـ. الحد من هجرة التجار الشماليين إلى الجنوب وتشجيع هجرة التجار السوريين واليونانيين.

سار إصرار الحكم الاستعماري في السودان جنباً إلى جنب مع رغبات النشاط المسيحي التبشيري، وتطابق في ضرورة مقاومة انتشار اللغة العربية في جنوب السودان، والعمل بكل الوسائل لنشر اللغة الإنجليزية. «**أدى تحالف المسيحية واللغة الإنجليزية مع القوة الكولونيالية الأعلى في الحكم الثنائي، إلى تدعيم مركزهما في البلاد على حساب الإسلام واللغة العربية**».[4] كان الاستعمار البريطاني يطبق سياسات التعليم، عبر تقديم العون المالي للمنظمات

---

[1] روفائيل كوبا بادال، مصدر سابق. ص 77.

[2] منصور خالد . مصدر سابق. ص 114.

[3] فيصل عبدالرحمن علي طه، مصدر سابق. ص 12.

[4] روفائيل كوبا بادال، مصدر سابق. ص 61.

المسيحية، لتقوم بالتبشير وتعليم اللغة الإنجليزية في العشرات من مدارس الإرساليات المسيحية. هدف تطبيق سياسة المناطق المغلقة، إلى ربط جنوب السودان بصورة أقوى مع شرق أفريقيا، والتي انتشرت فيه الديانة المسيحية، وتطور التعليم في المدارس والكليات باللغة الإنجليزية. «**من العبث الفصل بين التعليم والدين، ولما كانت المسيحية أصلح لأهالي الجنوب من الإسلام، فإنه ينبغي والحالة هذه أن تكون اللغة الإنجليزية هي لغة التعليم في الجنوب. على الحكومة إرسال النجباء من الطلبة في الجنوب إلى مدارس وكليات أوغندا حيث تترسخ عقيدتهم المسيحية**».[1]

بلا شك أن وحدة أو تقارب اللغات يقود إلى التقارب والتوافق في الثقافات والمجتمعات، وأن انصهار المجتمعات في بوتقة واحدة، يكون من العوامل الأساسية في قيام الدولة الموحدة، والشعور بالانتماء للوطن الواحد، وهذا العامل غاب تماماً في تشكيل علاقة الشمال والجنوب السوداني. «**استطاع ذلك الاستعمار أن يجعل من جنوب السودان بلداً يكاد يكون مختلفاً في كل شيء عن الشمال، بدافع من شعور الإنجليز بأن شمال السودان لا يمكن أن يظل في ربقة الاستعمار إلى الأبد، وأنه لا بد أن يهب يوماً لربط مصيره بمصر وبالشرق العربي**».[2] نجحت سياسة المناطق المغلقة في فصل جنوب السودان عن شماله في كل الأوجه، قضت على كل المؤثرات التاريخية السابقة، وأصبح الجنوب إقليماً منفصلاً، بلا أي روابط مشتركة مع الشمال اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً. «**السياسة الجنوبية الشاملة التي انتهجها البريطانيون هدفت إلى بناء كتلة مسيحية كبيرة، يتم ربطها تدريجياً مع يوغندا لتكوين سد منيع في وجه انتشار الإسلام في المنطقة، الذي سينفجر في أي وقت في شكل موجة تعصب ديني مدمرة**».[3]

---

[1] تمام همام تمام: السياسة المصرية تجاه السودان (1953/36). حديث لمدير المعارف السودانية الإنجليزي، في إجتماع مديرو المعارف السنوي خلال العام 1945. القاهرة، مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م. ص 165.

[2] تمام همام تمام، مصدر سابق. ص 161.

[3] جون قاي نوت: ثورة في جبال الإستوائية. نقلاً عن: (Sanderson, Education , Religion and Politics). ترجمة محمد علي جادين. الخرطوم، السودان. دار عزة للنشر والتوزيع. 2009م.ص 33.

من الواضح أن السياسات البريطانية، التي طبقت في جنوب السودان خلال حقبة الثلاثينات من القرن الماضي، لم تخرج عن مفهوم مناطق النفوذ، وكانت تهدف إلى ربطه مع شرق أفريقيا، وهنالك الهدف الاستراتيجي غير المعلن، وهو بناء حائط صد يمنع وصول المؤثرات العربية والإسلامية من شمال أفريقيا إلى عمق وسط القارة. «**السياسة المقررة لدى الحكومة هي أن تعمل على أساس الحقيقة المتمثلة في أن أهل الجنوب هم حقيقة أفارقة وزنوج، وواجبنا تجاههم هو أن نسرع عندهم بالتنمية الاقتصادية والتعليمية بأقصى ما تسمح به إمكانياتنا، وبهذا نمكنهم من النهوض على أقدامهم، ليرتبط مصيرهم مستقبلاً مع شمال السودان، أو شرق أفريقيا، أو يرتبط جزئياً هنا وجزئياً هناك**».[1] ليس هنالك ما يسند تطبيق ذلك الإلتزام الذي تعهدت به الإدارة البريطانية في ضرورة العمل على تنمية جنوب السودان والنهوض به، فقد أوضحت سنوات الحكم الثنائي قناعة البريطانيين بعدم الجدوى الاقتصادية في الصرف التنموي على جنوب السودان الذي يتميز بطبيعته الصعبة وضعف بنيته الأساسية. هنا نتفق تماماً مع ما أورده الباحث د. روفائيل بادال في مسببات عدم سعي الاستعمار البريطاني لتطوير جنوب السودان، في ظل غياب المغريات والجدوى الاقتصادية في السياسة الاقتصادية الاستعمارية: «**الدوافع الاقتصادية في مقدمة أسباب الاستعمار الأوروبي في أفريقيا:**

أ. توفير المواد الخام لصناعاتها.

ب. ضمان مجالات لإستثماراتها وأسواق لمنتجاتها المصنعة.

جـ. ضمان مصدر للعمالة الرخيصة.».[2]

عند مقارنة مشروعات التنمية وتطوير البنيات الأساسية خلال الحكم الثنائي، نلاحظ تركيزهم على الشمال، وهنالك العديد من المشروعات الاقتصادية التي تم تنفيذها بحكم جدواها الاقتصادية وعائدها المتوقع للخزانة البريطانية: «ميناء بورتسودان، السدود في الأنهار، مشروع الجزيرة، مشاريع الطلمبات لزراعة القطن في النيل الأبيض، الزراعة الآلية، وخطوط السكك الحديدية والطرق البرية الممهدة في كل الشطر الشمالي». أما جنوب

---

[1] أبيل ألير، مصدر سابق. بيان السكرتيرالإداري سير دوجلاس نيوبولد. .. ص **18**.

[2] روفائيل كوبا بادال، مصدر سابق. ص **17**.

السودان فقد ترك على حاله، واقتصر الأمر على الخط الملاحي النهري رخيص التكلفة. كان المشروع التنموي الوحيد الذي تم تنفيذه في جنوب السودان هو «مشروع الزاندي لزراعة وحلج الأقطان» والذي بدأ تنفيذه في العام 1946م برأسمال قدره مليون جنيه، واكتمل تنفيذه في العام 1949م تحت إدارة «لجنة مشاريع الاستوائية».[1] كان التمويل للجزء الرئيسي من البنيات الأساسية للمشروع، عن طريق منحة من الحكومة البريطانية، قدمتها للسودان وتبلغ المليون جنيه إسترليني، وكانت تقديراً للدور الذي لعبه السودان خلال الحرب العالمية الثانية.[2] هدف ذلك المشروع إلى زراعة القطن الأمريكي قصير التيلة، وشمل محلج للأقطان ومصنع للنسيج ومعمل للصابون ومعصرة للزيوت، وقد استفاد منه ما يقارب الأربعين ألفاً من المزارعين والعمال من قبائل الزاندي. عند حلول موعد استقلال السودان في العام 1956م، كانت الفروقات الاقتصادية والاجتماعية كبيرة للغاية بين الشمال والجنوب، وتطور شمال السودان كثيراً في البنية الأساسية والاقتصاد الزراعي، بينما ظل الجنوب السوداني على حاله.. متخلفاً ودون أي تنمية حقيقية للأرض أو البشر.

استمرت السياسات البريطانية المطبقة في جنوب السودان طوال فترة الثلاثينات وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية دون تغيير كبير يذكر، واستمر إغلاق الجنوب في وجه مؤثرات الشمال المتمثلة في اللغة العربية والدين الإسلامي والعادات والتقاليد. نتيجة لنمو الحركات الوطنية في الدول المستعمرة، وكتأثير مباشر لمشاركة تلك المستعمرات كحليف مساند لمحور الحلفاء خلال الحرب، بدأ قبول البريطانيين لسماع الرأي الآخر من مواطني تلك المستعمرات. نشأ «**مؤتمر الخريجين**» كتجمع يهدف إلى مناقشة مشاكل الخريجين كطبقة، ومشاكلهم كمواطنين:

«To Promote the General Welfare of the Country and the Graduate».[3] تحول المؤتمر في مرحلة لاحقة لقوة مجتمعية، تحاول سحب البساط من الهيمنة الطائفية، وكان

---

[1] **تمام همام تمام، مصدر سابق. ص 128.**

[2] **تيم نيبلوك، مصدر سابق. ص 43.**

[3] **خالد حسين عثمان: مؤتمر الخريجين ونشأة الأحزاب السياسية. مجلة كتابات سودانية، العدد الخامس أغسطس 1994م. القاهرة، مصر. مركز الدراسات السودانية. ص 43.**

الواجهة الأولى لدخول الوطنيين السودانيين في العمل السياسي، وشكل المدخل لقيام الأحزاب السودانية مستقبلاً. بقراءة البرامج والأهداف التي طرحها المؤتمر خلال مراحل تطوره، والمذكرات التي قدمها لحكومة السودان البريطانية، نراه قد أغفل تماماً بحث ودراسة الوضع في جنوب السودان، ومدى الإحتياج لترتيبات خاصة تراعي تاريخه وتكوينه الثقافي والديني. في الثالث من يناير 1942م، رفع «مؤتمر الخريجين» مذكرته الشهيرة إلى حكومة السودان، وفيما يختص بجنوب السودان وردت فيها مطالب تؤكد الإتجاه العروبي الإسلامي، وتتجاهل البعد الزنجي الأفريقي، وهي التالية:

أ. إلغاء القوانين الخاصة بالمناطق المغلقة، ورفع الحواجز والحدود عن التجارة وعن انتقال السودانيين داخل حدود السودان.

ب. إلغاء الإعانات التي تصرفها الحكومة لمدارس المبشرين، وتوحيد مناهج الدراسة في مدارس الشمال ومدارس الجنوب.[1]

حتى شهر سبتمبر من العام 1943م، كان واضحاً عمل السلطات البريطانية على استمرار إدارة جنوب السودان منفصلاً عن الشمال، في ذلك التاريخ أصدر الحاكم العام للسودان «قانون المجلس الاستشاري» وكان الغرض منه إشراك هيئة استشارية من السودانيين في إدارة شمال السودان فقط. ولقد وجد ذلك المجلس الاستشاري معارضة من «مؤتمر الخريجين» لاقتصار مهامه على إدارة المديريات الشمالية الست، وفصله للجنوب عن بقية القطر.

[1] فيصل عبدالرحمن علي طه، مصدر سابق. ص 13.

الحركة الوطنية والجنوب السوداني

نشأة الأحزاب وتغير السياسات تجاه الجنوب

كأحد آثار الحرب العالمية الثانية، ومشاركة المستعمرات البريطانية في الحرب، ونتيجة لضغط الشعوب المستعمرة لنيل استقلالها، تغيرت السياسة البريطانية تجاه التعامل مع المسألة السودانية في شماله وجنوبه، وهو ما كان واضحاً بعد حملات «مؤتمر الخريجين العام» ومطالبه المستمرة باستقلال السودان كدولة موحدة. كما أوردنا من قبل، شكل المؤتمر القاعدة التي انبثقت منها معظم الأحزاب السودانية. جاء تكوين «حزب الاتحاديين» كأول حزب سوداني، وأعقبه تأسيس «حزب القوميين» وشهد عام 1944م تأسيس «حزب الأحرار»، والذي تكون من مجموعة كانت مع الأشقاء. أما «حزب الأمة» فقد أعلن في فبراير من العام 1945م، وأعقبه «الأحرار الاتحاديين» ثم «الحزب الجمهوري». خلال العام 1946م أعلن «حزب وحدة وادي النيل»، وأيضاً «الحركة السودانية للتحرر الوطني»، التي صارت مستقبلاً، الحزب الشيوعي السوداني.[1] جاء كل ذلك التسابق والزخم الحزبي، في فترة وجيزة حتمها التطور السياسي الطبيعي في السودان، وكان فيها كل الاهتمام بمستقبل الوطن وشعبه.. ولكن أي من تلك الأحزاب كان لديه في ذلك الوقت خطة المشروع الوطني الذي يعطى الإعتبار الكاف للتباين العرقي والثقافي والديني الذي يغلف قارة السودان.. تلك القارة التي تحتاج أولاً لقبول الآخر، وتطبيق معالجات خاصة لشعوبه المتعددة، للحفاظ على تطوره كوطن للجميع، وإستمراره كأمة موحدة؟

تؤكد الطبقة المثقفة من الجنوبيين من الذين سجلوا إفاداتهم مكتوبة، أن الإدارة البريطانية قد تخلت عن سياساتها لنهضة جنوب السودان ككيان قائم بذاته، وبدأت في قبول أمر استمراره ضمن سودان موحد، بهدف منع إرتباط السودان مستقبلاً باتحاد مع مصر، فالجنوب السوداني الأفريقي سيكون صمام الأمان لهزيمة مشروع وحدة وادي النيل، والذي كانت تنشده مصر وتتبناه الأحزاب الإتحادية. ويرى بعض الأخوة الجنوبيين إن تغير

[1] خالد حسين عثمان، مصدر سابق ص 50.

السياسات البريطانية تجاه مستقبل الجنوب، أتى كمقايضة في إطار الصراع البريطاني - المصري، ولمنع السودان الشمالي من التوجه الجاد في مشروع وحدة وادي النيل. بينما يبرز عاملاً مؤثراً أوردته المصادر: «**في تلك الفترة برز عامل آخر لتغير السياسات البريطانية نحو الجنوب، إذ أعلنت السلطات البريطانية في شرق أفريقيا رفضها لأي شكل من الاتحاد مع جنوب السودان**».[1] وأخيراً.. جاء في مذكرة الحاكم العام السير «روبرت هاو» في العام 1945م، عن حال الأحزاب السودانية: «**ممعنة في شرقيتها، وسوف يكون توجهها القومي عربياً وشرق أوسطياً**».[2]

انعقد «مؤتمر جوبا الأول» في يونيو 1947م، نتيجة لمؤثرات الحرب العالمية الثانية، وما أسفرت عنه من بزوغ توجه عالمي لتحقيق مصير الشعوب المستعمرة. كذلك لا يمكننا تجاهل نمو الحركة الوطنية السودانية ممثلة في «مؤتمر الخريجين» ومناداتها بإستقلال السودان كدولة موحدة. عقد «مؤتمر جوبا» في الثاني عشر من يونيو 1947م، وكان الهدف المعلن له، في بحث السياسات المتعلقة بإدارة جنوب السودان ومستقبله، وإزالة مخاوف الجنوبيين وتوحيد رؤيتهم. مثل الجانب البريطاني الحاكم مديرو المديريات الجنوبية الثلاث «أعالي النيل، بحر الغزال والإستوائية». تم تمثيل الجنوب في المؤتمر من زعماء القبائل الكبيرة والمتعلمين الجنوبيين، وقد مثله سبعة عشر قيادياً منهم: «كلمنت امبورو، فليمون ماجوك، حسين فرتاك، جيمس طمبره، شير ريحان، لوليك لادو، بوث ديو، وسيرسيو إيرو». أما شمال السودان فقد مثله القادة: «محمد صالح الشنقيطي، إبراهيم بدري، حسن أحمد عثمان الكد، سرور رملي، وحبيب عبدالله».[3] توصل ذلك المؤتمر، ولأول مرة في تاريخ العلاقة المأزومة، إلى قرار دمج الجنوب في السودان الموحد، ومشاركته في الجمعية التشريعية التي تحدد لتكوينها العام القادم - 1948م، بهدف بدء مشاركة السودانيين في الحكم والاستعداد لتقرير مصيرهم وتحديد مستقبلهم. «**إن سياسة حكومة السودان تجاه جنوب السودان تقوم على الحقائق القائلة بأن أهله أفارقة وزنوج، ولكن الوضع الجغرافي**

---

[1] **تيم نيبلوك، مصدر سابق: (نقلاً عن كولينز - السياسة البريطانية). ص 161.**

[2] **خالد حسين عثمان، مصدر سابق. ص.53**

[3] **فيصل عبدالرحمن علي طه، مصدر سابق. ص 17.**

والاقتصادي مجتمعاً ـ كما يتضح في الوقت الحاضر ـ يجعله من حيث مستقبل تطوره، مرتبطاً بصورة لا فكاك منها بالشمال المستعرب والمرتبط بالشرق الأوسط».[1]

في فترة الأربعينات وحتى مؤتمر جوبا الأول، كانت كل المشاورات التي أجرتها الإدارة البريطانية الحاكمة للسودان في شأن إدارة الجنوب تتم مع زعماء القبائل الكبيرة وبعض الجنوبيين المتعلمين. خلال العام 1947م، وبعد إنعقاد مؤتمر جوبا، تم تكوين أول وعاء سياسي جنوبي وهو: «الحزب الجنوبي المتحد» تحت قيادة السيد «بنجامين لوكي» ومعه عدد من المتعلمين الجنوبيين، وقد طالب الحزب بحماية دستورية قوية للجنوب، واستمرار نظام الحكم الحاضر لبضع سنوات، حتى يتطور الجنوب ويكون في مصاف الشمال.

الثورة المصرية ـ يوليو 1952م

في أكتوبر من العام 1951م، قررت الحكومة المصرية ـ «حكومة النحاس باشا»، إلغاء إتفاقية الحكم الثنائي بشأن السودان، والاتفاقية المصرية الإنجليزية لعام 1936م، والدعوة بالملك «فاروق بن فؤاد الأول» ملكاً على كل وادي النيل. شكل ذلك القرار، أكثر الأحداث الهامة التي دفعت بالسودانيون إلى التوحد تجاه مطالب الاستقلال كدولة ذات سيادة، وبعيدة عن الرابطة المصرية القديمة في مسمى «وحدة وادي النيل». أثار ذلك القرار الكثير من الجدل وسط الحركة السياسية السودانية، ودفع أغلب المشاركين في لجنة تعديل الدستور إلى المطالبة بالإعلان الفوري للحكم الذاتي: **«بل ذهب اثنان منهما: الدرديري محمد عثمان ومحمد أحمد محجوب إلى حد المناداة بتأليف لجنة دولية للإشراف على إدارة السودان تحت رعاية الأمم المتحدة، بإعتبار أن الحكم الثنائي قد فقد شرعيته بتنازل أحد طرفيه عن حقه».**[2]

بعد قيام «ثورة يوليو 1952» في مصر تحت قيادة «اللواء محمد نجيب» الذي ترجع بعض أصوله للسودان، عاد الإهتمام المصري بأمر السودان بعد إنقطاع طويل، وارتهان

---

[1] أبيل ألير، مصدر سابق: (سير جيمس روبرتسن، الحاكم العام البريطاني للسودان ـ مؤتمر جوبا 1947). ص 19.

[2] منصور خالد: النخبة السودانية وإدمان الفشل. القاهرة، مصر. مطابع سجل العرب. 1993. ص 196.

واضح لرغبة الحكومة البريطانية في عدم تدخل مصر في المسألة السودانية. كانت مصر تهدف لاستمرار السودان بعد تقرير مصيره، كجزء لا يتجزأ من الدولة المصرية، وفق ترتيبات حكم مقبولة للسودانيين، سواء أن كانت وحدة وادي النيل الكاملة أو ترتيبات فدرالية تحافظ على السيادة المصرية.

ورد في أهداف الثورة المصرية المعلنة، جلاء القوات البريطانية من كل وادي النيل، والعمل على تقرير مصير السودان: «**الاعتراف بحق السودان في تقرير مصيره ووقف سياسة استجداء بريطانيا في أمور علاقة مصر بالسودان، فهذه الأمور لا تملك بريطانيا قانوناً وشرعاً أمر البت فيها**».[1] في ذلك العام وافقت الحكومة المصرية على «مشروع قانون الحكم الذاتي»، ثم دعت ممثلي الأحزاب السودانية للتشاور في القاهرة، ويلاحظ هنا التجاهل الكامل من قبل الحكومة المصرية والأحزاب السودانية الشمالية، لدعوة أي ممثلين من الجنوب لحضور تلك الفعالية الهامة، وقد جاء دفاعهم عن ذلك التقصير، بأن الأحزاب السودانية تضم في عضويتها جنوبيين!!. لقد أثار ذلك الوصف شكوك الجنوبيين، وزاد من عدم ثقتهم في المستقبل مع الشمال. كتب السكرتير الإداري جيمس روبرتسون: «كيف يثق الجنوبيون في وعود أولئك الذين سرعان ما يتخلون عن وعودهم، ويحنثون بها ويتراجعون عن ما اتفقوا عليه؟».[2]

في مطلع العام التالي من قيام ثورة يوليو، توصلت الحكومة المصرية الى إتفاقية مع الحكومة البريطانية في المسألة السودانية سمّيت «اتفاقية 12 فبراير 1953»[3] وكان أهم ما تضمنته:

أ. بدء فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات، وإعتبارها تمهيداً لإنهاء الإدارة الثنائية وتصفيتها.

ب. يحتفظ السودانيون أثناء الفترة الإنتقالية بسيادة بلادهم، وحتى يتم لهم تقرير المصير.

---

[1] تمام همام تمام، مصدر سابق. «الأهداف المعلنة لثورة يوليو». ص 188.

[2] روفائيل كوبا بادال، مصدر سابق. ص 222.

[3] تمام همام تمام، مصدر سابق. ص 206.

جـ. الإحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليماً واحداً.

في الحادي والعشرين من ديسمبر 1952م، أوفدت الحكومة المصرية مبعوثها الرائد «صلاح سالم» عضو مجلس قيادة الثورة ومسئول ملف السودان، ورافقه خلال الزيارة وزير الأوقاف المصري «أحمد حسن الباقوري». أفلح صلاح سالم في توحيد مواقف الأحزاب الشمالية في كل النقاط المختلف عليها بين دولتي الحكم الثنائي، وكانت تتمثل في الوضع الإداري لجنوب السودان، ومقترحات سودنة الوظائف الحكومية، ثم قيام الانتخابات، وترتيبات جلاء القوات الأجنبية، وقد جاء كل ذلك في اتفاق وقعته الأحزاب الشمالية في 10 يناير 1953م. أجمعت الأحزاب السودانية، على أن تكون بنود ذلك الاتفاق، أساساً لدستور الحكم الذاتي، واتفقت على مقاطعة أي انتخابات تجرى في ظل دستور آخر. وهكذا ارتكبت الأحزاب الشمالية والحكومة المصرية خطأً آخر.. إذ لم يؤخذ رأي الجنوب بأي صورة أو وسيلة في المسائل المختلف عليها، علماً بأن إحدى هذه المسائل تخص الجنوب وحده، ودون سواه.[1]

---

[1] **فيصل عبدالرحمن علي طه، مصدر سابق. ص 39.**

الطريق إلى الاستقلال

مولد الحركة السياسية الجنوبية

يمكن اعتبار شهر يناير من العام 1954م، كبداية لنشوء الحركة السياسية الجنوبية المنظمة، عندما تم تكوين أول حزب سياسي جنوبي، حينما اندمج «الحزب الجنوبي المتحد» و«الرابطة الجنوبية السياسية»، ليكونا حزباً موحداً هو «حزب الأحرار ـ Liberal Party»، وقد وقع على الإعلان السياسي للحزب عدد ثلاثة وعشرون من النواب البرلمانيين الجنوبيين.[1] أعلن الحزب الجديد أهدافه المتمثلة في حماية مصالح جنوب السودان، وأيضاً تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل المناطق المتخلفة، ويشمل ذلك الجنوب والنوبة والفور والفونج. يمكن أن نعتبر أن ذلك الإعلان شكل أول وحدة أهداف وتطلعات، لكل مناطق الهامش في السودان، ولتصبح «وحدة قوى الهامش»، إحدى الرايات السياسية المرفوعة في المستقبل. عقد أول مؤتمر للحزب اللبرالي في جوبا في الثامن من أكتوبر 1954م، وجاء تكوين قيادة الحزب ليعكس تمثيل كل الجنوب، حيث أُسندت رئاسة الحزب لـ «بنجامين لوكي» واختير «استانسلاوس عبد الله بياساما» نائباً للرئيس، و«بوث ديو» سكرتيراً عاماً، ثم سمي «باولو لوقالي» أميناً للصندوق.[2]

معضلة سودنة الوظائف

في العشرين من فبراير من العام 1954م، ووفقاً لما نصت عليه الاتفاقية الموقعة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة البريطانية «اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان»، عين الحاكم العام أعضاء لجنة سودنة الوظائف في الخدمة العامة، وقد حددت واجبات تلك اللجنة، بأن تقوم بإكمال سودنة وظائف الإدارة والبوليس وقوة دفاع السودان. في تلك الفترة كان في خدمة حكومة السودان من موظفي الخدمة المدنية، عدد «ألف ومائة وأحد عشر بريطانياً (1،111) ـ وعدد مائة وثمانية مصرياً (108)». طلب من لجنة السودنة أن

---

[1] فيصل عبدالرحمن علي طه، مصدر سابق. ص 41.

[2] من المؤسسين للحزب: الفرد بورجوك، كلمنت أمبورو، غوردون أيوم، وعبد الرحمن سولي.

تقرر في إلغاء كل الوظائف الفائضة، أو تلك التي لايوجد إحتياج لها، وعلى أن تفرغ من مهامها في مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات. توصلت اللجنة إلى ضرورة سودنة ما لا يقل عن ثمانمائة من الوظائف المطلوبة في الهيكل الوظيفي الحكومي.

كانت نتائج السودنة مخيبة تماماً لآمال الجنوبيين، الذين بذلت لهم الوعود الفضفاضة من الجميع بأنهم مقدمون على تولي كل الوظائف الكبيرة في الجنوب، «**عند مغادرة البريطانيين فإن الأربعين وظيفة من مديري المديريات، ومفتشي المراكز، ومساعدي مفتشي المراكز في المديريات الجنوبية الثلاث ستعطى للجنوبيين**».[1] بنفس التأكيد، وعد الزعيم إسماعيل الأزهري الجنوبيين خلال حملته الإنتخابية بمنحهم أولوية عند توزيع الوظائف، ليس في الجنوب وحده، وإنما في السودان كله.[2] ضمن الثمانمائة وظيفة التي شملتها قرارات لجنة السودنة كان نصيب الجنوب«ست وظائف، منها أربع في منصب مساعد مفتش مركز». كان تبرير لجنة السودنة لذلك القصور الكبير في حق الجنوب، بأنها اعتمدت على معايير الأقدمية في كشف الخدمة العامة، وأيضاً على الخبرة والمؤهلات.. وقطعاً لن تتوفر تلك المعايير للجنوبيين، وفي كشوفات أقدمية كانوا بعيدين عنها، وفي وضع إداري منفصل للجنوب يتولى أمره الموظفون البريطانيون، وليست لديهم الخبرة أو المؤهلات فقد حرموا منها.. وهنا تقع المسئولية المباشرة على الاستعمار البريطاني، الذي قفل الجنوب لعشرات السنين، ولم يعمل لتطويره كما فعل في الشمال.

جرت أول إنتخابات ديمقراطية، وتشكل أول مجلس تشريعي في ديسمبر العام 1953م، وقد شاركت فيها ثلاثة أحزاب شمالية «الحزب الوطني الاتحادي، الأمة، والجمهوري»، وحزب جنوبي واحد هو الـ «الحزب الجنوبي» والذي تغير اسمه لاحقاً إلى الحزب الليبرالي. «**جاء تمثيل الجنوبيين في البرلمان بعد أول انتخابات منخفضاً جداً، فقد مثل من الجنوبيين ثلاثة عشر عضواً في مجلس مكون من سبعة وتسعين نائباً**».[3] أما تمثيل

---

[1] **تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب، «مخاطبة الرائد صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة ومسئول ملف السودان للجنوبيين». ص 93.**

[2] **منصور خالد، مصدر سابق. ص 212.**

[3] **عابدون أقاو، مصدر سابق. ص 318.**

الجنوبيين في أول حكومة وطنية، وهي حكومة السيد «إسماعيل الأزهري» الأولى، فقد كان بوزير واحد في حقيبة الثروة الحيوانية، ووزيرا دولة بلا أعباء. سخط الجنوبيون من نصيبهم القليل في التمثيل البرلماني والوزارة الوطنية الجديدة، ومما نالوه من وظائف في الخدمة المدنية، وتزايد ذلك السخط عندما لمسوا عدم استشارتهم في كل السياسات التي تنتهجها الدولة، وبعضها كان يخص مناطقهم ومراكز دوائرهم، التي انتخبوا منها للمجلس التشريعي.

جاء التطور السياسي الواضح لمشاركة الجنوب، في تحديد مستقبله وشكل العلاقة التي تربطه بالشمال عبر «مؤتمر جوبا الثاني»، والذي عقد في الثامن عشر من أكتوبر 1954م. خلال ذلك المؤتمر تم إجراء انتخابات وإختير السيد «بنجامين لوكي» رئيساً للمؤتمر، وقد شمل جدول أعمال مؤتمر جوبا الثاني الأجندة التالية:

أ. المستقبل السياسي للسودان.

ب. المستُقبل السياسي لجنوب السودان في ظل سودان موحد.

جـ. مسألة الاتحاد مع مصر الذي تتبناه الأحزاب السودانية الإتحادية.

د. الاقتصاد والتعليم في جنوب السودان.

كانت قرارات المؤتمر في غاية الواقعية، حيث أيد المؤتمر استقلال السودان والنظام الجمهوري نظاماً للحكم، ويلاحظ رفض المؤتمر لمسألة الوحدة مع مصر، حيث لم يصوت لها أي من الحضور. تم أيضاً خلال المؤتمر، التصويت على خيارات مستقبل الجنوب السياسي مع الشمال السوداني، وكانت نتائج التصويت تأييد «مئتان وسبعة عشر» عضواً لخيار النظام الفيدرالي في إطار السودان الموحد، وامتناع سبعة أعضاء من نواب الحزب الوطني الاتحادي عن التصويت.[1]

---

[1] **فيصل عبدالرحمن علي طه، مصدر سابق، ص 48.**

نحو إعلان الاستقلال

في نهاية العام، كان السودان يسير نحو تقرير مصيره، واجتمع البرلمان في«التاسع عشر من ديسمبر 1955م» لترتيب إعلان الاستقلال من داخله. جاءت رغبة الجنوبيين واضحة من نوابهم في البرلمان، بمنح الجنوب الحكم الفدرالي حتى يصوتوا للاستقلال، وقد أشار بنجامين لوكي إلى تلك الرغبة التاريخية بوضوح في الثامن من ديسمبر، حينما قال: **«إذا أراد المجتمعون أن يعلن الاستقلال بواسطة البرلمان، فلابد من الموافقة على قيام اتحاد فدرالي بين الشمال والجنوب داخل السودان الموحد».**[1] وافقت الأغلبية البرلمانية الشمالية على ذلك المطلب الواضح.. «**Gentleman Agreement**»، وكان القرار: «**أن رجاء أعضاء البرلمان الجنوبيين لوضع نظام فدرالي في الجنوب سوف يعطى إعتباراً تاماً في الجمعية التأسيسية عند قيامها».**[2] شارك النواب الجنوبيون في البرلمان بحماس وفرح في إعلان الاستقلال، وبذا أجيز القرار التاريخي بإجماع الأصوات. جاءت خيبة الأمل عندما انعقدت الجمعية التأسيسية لمناقشة مسودة الدستور الدائم في 22 مايو 1958م، تنكر الشمال لكل الوعود السابقة بإعطاء الجنوب الوضع الخاص وقبول منحه الحكم الفدرالي. تبخرت كل تلك الوعود والتعهدات، بل برزت مشروعات لدستور يؤطر لدولة عربية إسلامية. **«الفشل الأكبر لقيادات الشمال السياسية كان الرفض القاطع لمطلب النظام الفيدرالي الذي اتفق عليه مع الجنوبيين عام 1954. وقد أجاز البرلمان في الخرطوم في 19 ديسمبر عام 1955 قراراً تضمّن إعطاء مطلب النظام الفيدرالي الاعتبار الكافي. وكان ذاك جزءاً من اتفاقٍ صوّت بموجبه الجنوبيون في البرلمان على استقلال السودان. تراجع السياسيون الشماليون عن وعدهم ورفضوا قبول النظام الفيدرالي وكانت الهتافات تتعالى "لا نظام فيدرالي لأمةٍ واحدة - No Federation For One Nation».**[3] لم نجد وسط السياسيين الشماليين الذين شاركوا في خطوات الوصول لاستقلال السودان، من كان يؤمن بضرورة توفير الوضع الدستوري الخاص لجنوب السودان. تشاركوا جميعهم في الرأي والقناعة

---

[1] بول دينق شول، مصدر سابق. ص 21.

[2] أبيل ألير، مصدر سابق. ص 23.

[3] سلمان محمد أحمد سلمان: مسئولية الإنفصال. نشرت في صحيفة سودانيل الإلكترونية، 2012م.

الكاملة، بأن مطلب الفدرالية لا يخرج عن مؤامرة استعمارية، تهدف إلى تجزئة الوطن. «**إغفال قضية الفدريشن في التوجهات الأساسية للجنة الدستور لم يكن شيئاً عفوياً، وإنما كان امتداداً طبيعياً لنظرة أهل الشمال للواقع الجنوبي، بشقيه الإثني والديني**».[1]

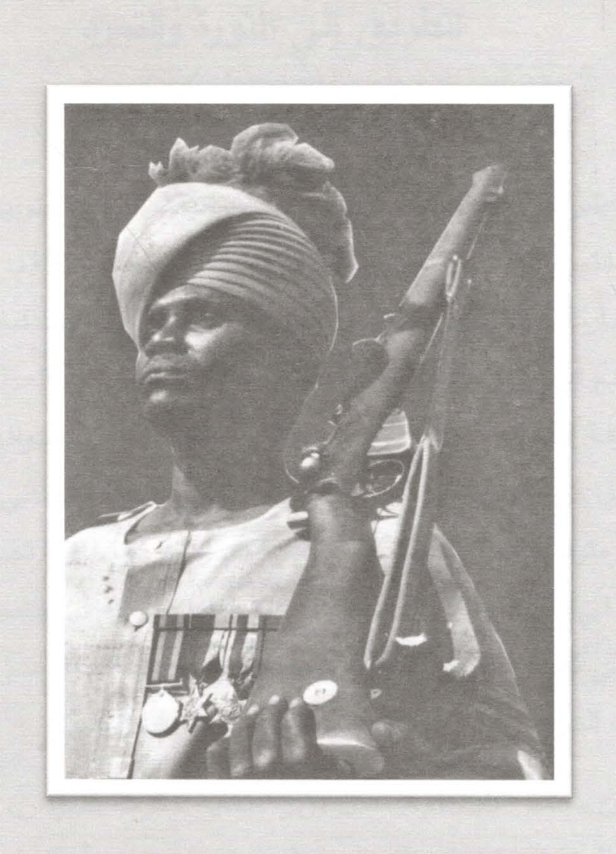
إن القارئ المدقق للتاريخ السوداني يلمس بوضوح مدى العنصرية البغيضة التي تستوطن داخل المجتمعات السودانية، ومن المعروف إن الإيمان العميق بالتفوق العرقي منتشر وسط القبائل السودانية بصورة كبيرة، وهي ظاهرة مرتبطة بالإنغلاق وعدم معرفة الأخرين. إن معظم قبائل السودان الشمالية تؤمن بتفوقها العرقي وبإنتمائها العروبي وبتميزها الإسلامي ولا تقبل بالآخر. هذا كان واضحاً طوال القرون الماضية، وقد زاد من وتيرته وتغلغله في المجتمعات السودانية الشمالية فترة الاسترقاق الضاربة في التاريخ. «**حقيقة الأمر أن الذي يخشاه أهل الشمال ليس هو القضاء على الحضارة العربية بقدر ماهو إنهاء الهيمنة العرقية، والتي هي إمتداد لموروثات عهد الإسترقاق التي قسمت أهل السودان إلى سادة وعبيد، ومكان (العبيد) دوماً هو ذلك الذي يحدده لهم سادتهم**».[2]

كان وما زال جوهر الخلاف في السودان في الأساسيات، ويأتي على رأسها مقومات الوطنية السودانية . «حقوق المواطنة»، فهي الرابط الأهم الذي يربط بين الشمالي والجنوبي .. وأيضاً بين المسلم والمسيحي وبين النوبي والعربي والزغاوي والجنوبي. وهي كانت مسألة غائبة في بناء مشروع قومي للوطن، ومفهوم وحدة وطنية شاملة، وبناء جدار سميك من الوحدة القومية، القائمة على القبول بالآخر بكل موروثاته الثقافية والدينية، وعلى الفهم المشترك، بالقدر الذي يحافظ على ترابط المجتمع السوداني.

---

[1] منصور خالد: (النخبةالسودانية) مصدر سابق. ص 230.

[2] منصور خالد، نفس المصدر أعلاه. ص 208.



الفصل الرابـــع

ضربة البداية..

تمرد الفرقة الجنوبية

1955م

الطريق إلى الثورة والتمرد

تمهيد

في الثامن عشر من أغسطس 1955م تمردت وحدات الفرقة الجنوبية، وليشهد الجيش السوداني حادثة التمرد العسكري الثاني، إذ كان الأول في العام 1924م. كان تمرد الفرقة الجنوبية أول مشاركة لوحدات نظامية من الجيش السوداني في صدامات ومذابح دموية تستهدف زملاءهم في نفس الوحدات، وتستهدف أيضاً المواطنين العزل الأبرياء. كانت أسباب تمرد الفرقة الجنوبية عديدةً، ويأتي على رأسها المؤثرات والدوافع السياسية، وهي نتيجة لتاريخ طويل من المرارات والأحقاد، وعدم الثقة بين الشمال السوداني وشطره الجنوبي، كما أنها خاتمة متوقعة لتخبط سياسات حكومة السودان البريطانية تجاه وضع الجنوب الإداري، والفشل في تنميته وتطويره ليكون في مصاف رصيفه في الشمال. هذه العوامل والمؤثرات أدت إلى تعميق الفوارق الثقافية والاجتماعية، وزيادة فجوة عدم الثقة بين الشمال والجنوب، ومهدت الطريق لأطول حرب أهلية في تاريخ أفريقيا الحديث.

في الثامن من سبتمبر 1955م، شكل وزير داخلية حكومة السودان، السيد «علي عبد الرحمن الضرير» لجنة للتحقيق في تلك الحوادث، ورفع تقرير عن أسبابها ووقائعها وسمّيت: «**لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب**».عُين القاضي «توفيق قطران» وهو فلسطيني الأصل رئيساً لـ اللجنة، وضمت في عضويتها السيد «خليفة محجوب» مدير عام مشاريع الإستوائية، والسيد «لوليك لادو» زعيم قبيلة «لوكويا» ورئيس محكمة جوبا الأهلية، كما ضمت اللجنة اثنين من المستشارين العسكريين، هما القائمقام «محمد بك التيجاني» و«البكباشي علي حسين شرفي». عقدت هذه اللجنة الموقرة ثلاثاً وخمسين اجتماعاً موزعاً بين الخرطوم ومدن المديريات الجنوبية الثلاث، أجرت خلالها تحقيقاً إدارياً مفصلاً وبإجراءات دقيقة، واجهت فيها كل الحقائق المرة، ثم صاغت تقريرها الذي
أشارت فيه بوضوح ودون تردد إلى مكامن الفشل والأخطاء، والأطراف المسؤولة عنها،

ورفعته لوزير الداخلية فى الثامن عشر من فبراير 1956م.[1]

تنظيم الفرقة الجنوبية في أغسطس 1955م

عندما وقع التمرد في جنوب السودان في أغسطس من العام 1955م، كانت القوة البشرية في الفرقة الجنوبية تبلغ«1770 ضابطاً وجندياً» وكل جنود الفرقة من أبناء القبائل الجنوبية «**كانت قوات الاستوائية عشية الاستقلال تتكون بشكل أساسي من قبائل الاستوائية، وخاصة الأشولي والباري واللاتوكا والزاندي والمادي، وكان هنالك نحو مائة فقط من القبائل النيلية: النوير والدينكا والشلك**».[2]

لم تضم تلك الفرقة في صفوفها، سوى تسعة ضباط جنوبيين، في مقابل أربعة وعشرين ضابطاً من الشمال. الضباط الجنوبيين التسعة هم: «ملازم ثان علي بطله، ملازم ثان مودي أبا، ملازم ثان منديري أونزاكي، ملازم ثان رينالدو لولبا، ملازم ثان تفنق لادنقي، ملازم ثان البينو تومبي، ملازم ثان نيانق ديو، ملازم ثان مادوت شان، ملازم ثان صمويل أبوجون». تتكون الفرقة الجنوبية من عدد «ستة بلوكات مشاة»،[3] أما قيادة الفرقة الجنوبية، فتمركزت في مدينة توريت بشرق الاستوائية منذ تكوين قوة دفاع السودان خلال العام 1925م.[4] أدناه مزيد من التفصيل لتمركز وإنفتاح وحدات الفرقة في المديريات الجنوبية:

---

[1] معظم الرصد المعلوماتي في هذا الفصل، من تقرير لجنة التحقيق في حوادث الجنوب . 1955، ووثائق تاريخ قوة دفاع السودان.

[2] جون قاي نوت: (ثورة في جبال الإستوائية)، مصدر سابق. ص 35.

[3] «البلك» معادل لمسمى «سرية» في الوقت الحالي، وقوته البشرية في حدود مائة جندي.

[4] الفرقة الجنوبية أسبق في التكوين من قوة دفاع السودان، إذ نظمت بواسطة«ونجت باشا» في ديسمبر 1910م، ليكون كل جنودها من الجنوبيين، وضباطها من الإنجليز، كجزء من سياسات فصل الجنوب عن الشمال، وإكتملت 1917م.

تمركز وإنفتاح الفرقة الجنوبية 1955م

المكان	القيادة / الوحدة	القادة
توريت شرق الاستوائية	قيادة الفرقة الجنوبية: «خمسة عشر ضابطاً شمالياً، وثلاثة ضباط جنوبيين».	الأميرالاي إسماعيل بك سالم الملازم أول محمد عبد القادر
	بلك رئاسة الفرقة «سرية»	البكباشي عبد الله الهادي الملازم أول حسين أحمد خليفة
	البلك الأول «سرية» مشاة ناقص بلتونين «2 فصيلة»	ملازم أول عبد الرحيم سعيد ملازم علي باتالا (بطلة)
	البلك الثاني «سرية» مشاة	البكباشي بانقا عبد الحفيظ اليوزباشي صلاح عبد الماجد
	البلك السادس «سرية» مشاة مركز تدريب . بلك الأولاد «المستجدين»	البكباشي حسن فحل ملازم أول علاء الدين محمد عثمان
	البلك الثالث/ سلاح خدمة«نقل» . ناقص بلتونين«2 فصيلة»	البكباشي محجوب طه الصاغ إسماعيل خير الله
	بلتون فرقة المهندسين	اليوزباشي مزمل غندور ملازم ثان مادي أبا
	بلتون وحدة الإشارة	البكباشي إبراهيم محمد مصطفى ملازم ثان عبد القادر محمد عباس
حامية كبويتا	البلك الخامس مشاة . ناقص بلتونين	اليوزباشي إبراهيم الياس
حامية لويلي	بلتون من البلك الخامس، كبويتا	ملازم ثان مادوت شان
حامية جويا	بلتون من البلك الأول، توريت بلتون من البلك الرابع، ملكال	القائمقام الطاهر بك عبدالرحمن، قائد ثان الفرقة الجنوبية. (5 ضباط شماليين/ 2 ضابط جنوبي)
ياي غرب الإستوائية	بلتون واحد من البلك الأول، توريت	ملازم ثان عصمت عبد الوهاب البحيري
حامية يامبيو غرب الاستوائية	2 بلتون من البلك الثاني توريت	البكباشي حسن محمود/ قائد حامية يامبيو، وملازم نيانق ديو
أنزارا غرب الاستوائية	بلتون من البلك الخامس	ملازم ثان أمين نمر
حامية واو بحر الغزال	البلك الثالث مشاة القوة: 276 جندي	القائد البكباشي حسين علي كرار
حامية ملكال أعالي النيل	البلك الرابع مشاة ناقص بلتونين «2 فصيلة»	البكباشي مصطفى الكمالي/قائد الحامية والبلك الرابع

قرارات قوة دفاع السودان لإعادة تنظيم الجيش قبل الاستقلال

في الثالث والعشرين من يوليو 1955م، عقدت رئاسة قوة دفاع السودان في الخرطوم اجتماعاً لقادة الفرق، لبحث ترتيبات انتشار وتمركز القوات في الفترة القادمة التي ستشهد إعلان استقلال السودان. ترأس تلك الاجتماعات القائد العام «**الفريق أحمد باشا محمد**» وكانت أهم القرارات التي اتخذت تكوين حامية في الخرطوم، ولتحل مكان القوات البريطانية عند جلائها من السودان.[1] تقرر أن تشكل «حامية الخرطوم» بسحب بلك مشاة «سرية مشاة» من كل فرقة في قوة دفاع السودان كما يلي:

أ. فرقة الهجانة، الأبيض: بلك واحد.

ب. الفرقة الشرقية، القضارف: بلك واحد.

جـ. الفرقة الغربية، الفاشر: بلك واحد.

د. الفرقة الجنوبية، توريت: بلك واحد.

هـ. الفرقة الشمالية، شندي: بلك واحد.

عليه.. إن تنفيذ هذه الخطة يقتضي تحرك البلك المحدد من الفرقة الجنوبية للخرطوم، وسيتم تعويضه ببلك مساعدة «سرية معاونة» من فرقة الهجانة ليكون مقره في جوبا. هنالك قرار آخر تم اتخاذه في فترة أسبق، بمشاركة بلك مشاة من كل فرقة في قوة دفاع السودان في العرض العسكري، والذي سيقام في العاصمة الخرطوم عند جلاء القوات الأجنبية في يوم 22 نوفمبر 1955م. كما هو واضح إن هذه الخطط قضت بخروج بلكين من الفرقة الجنوبية المكونة أساساً من أفراد جنوبيين، وتمركزهم في الشمال. تزامنت تلك القرارات مع فترة حرجة في علاقة الجنوب والشمال، وسنرى كيف كان ذلك العامل مكوناً أساسياً في تفجر الأحداث. لم تكن هنالك قوات شمالية في جنوب السودان حتى مطلع أغسطس من العام 1955م، ولقد تطلبت إعادة تنظيم قوة دفاع السودان، بسبب جلاء القوات الأجنبية تنفيذ تلك الخطط ..

---

[1] نفذت خطة جلاء القوات البريطانية في الفترة من 1 نوفمبر وإلى 30 نوفمبر 1955، وأقيم إحتفال غادر بعده الجنرال سكونز وما تبقى من قوات بريطانية.

ولكن كان هنالك من سيفسرها ببداية إحتلال شمالي للجنوب، ويأتي كل ذلك في ظل مناخ مضمخ بالريبة والشك وعدم الثقة.

اكتشاف خطة تمرد الفرقة الجنوبية

في اليوم السادس من شهر أغسطس من العام 1955م وقع حادث في توريت غير تماماً مجرى الأحداث، وذلك عندما أطلق وكيل بلك الأمين «**سترلينو أبويو**» وهو من قوة البلك الرابع مشاة، نشاباً على مساعد وكيل البوستة الشمالي ولكنه لم يصبه، بل أصاب بجراح جندياً جنوبياً. تم إلقاء القبض على «سترلينو» وقد اعترف أثناء التحقيق، بأنه كان يقصد قائد الفرقة الجنوبية بالنيابة القائمقام «طاهر بك عبد الرحمن»، وعند تفتيش الشرطة العسكرية لمنزله، عثرت على وثائق كشفت عن تنظيم سري كبير، وخطط واضحة لإشعال فتيل التمرد في كل حاميات الفرقة الجنوبية، وقتل كل الضباط الشماليين والسيطرة على الحاميات. كان من ضمن الوثائق الكثيرة التي تم تحريزها، قائمة تحوي كل أسماء المشاركين في التخطيط للتمرد، وقد شملت الملازم ثاني «تفنق لادنقي» واثنين وعشرين ضابط صف عاملين في حاميات الفرقة الجنوبية المختلفة.

توفرت لدى القيادة الجنوبية في توريت صباح يوم السابع من أغسطس ، معلومات كافية عن الخطة الموضوعة للتمرد، وتم إرسالها للمسئولين برئاسة قوة دفاع السودان في الخرطوم، والقيادات الإدارية والعسكرية في جوبا، مما دعا لعقد اجتماعات طارئة لبحث الموقف القابل للانفجار.

إجراءات وتحوطات إجهاض التمرد

بعد أن تم كشف الخطة الكبيرة لتمرد وحدات الفرقة الجنوبية في السابع من أغسطس 1955، بدأت رئاسة قوة دفاع السودان، في اتخاذ خطط تحوطية عاجلة لوقف التمرد المتوقع، ومنها إرسال قوات شمالية على جناح السرعة عن طريق الجو للمديريات الجنوبية، وهو الإجراء الذي سارع في دوران عجلة التمرد. في العاشر من شهر أغسطس بدأ وصول القوات الشمالية إلى مطار جوبا بعد أن نقلت رأساً من الأبيض، وبحلول يوم الثامن عشر

من نفس الشهر، كان هنالك ما يقارب المائتي جندي من فرقة الهجانة قد تمركزوا في المدينة.[1]

في يوم السابع عشر من أغسطس، عقدت «**لجنة أمن المديرية الاستوائية**» اجتماعاً هاماً في جوبا، لاتحاذ قرارات تهدف لاحتواء الموقف القابل للانفجار في توريت، والتأكد من تحرك البلك الثاني إلى الشمال. أهم من حضر ذلك الاجتماع:

أ. مدير المديرية الاستوائية، مفتش مركز جوبا، وقمندان البوليس.

ب. القائمقام حسن بك بشير نصر «مدير العمليات الحربية» برئاسة قوة دفاع السودان، القائمقام الطاهر عبد الرحمن قائد ثاني الفرقة الجنوبية، البكباشي حسن فحل.[2]

بحث ذلك الاجتماع أربعة مقترحات للسيطرة على الموقف في توريت، كانت كما يلي:

أ. أن تسحب كل الذخائر الاحتياطية من توريت، وتوضع في حراسة القوات الشمالية في جوبا، بعد أن وصلت بلوكات الهجانة.

ب. أن تحرس مخازن الذخائر في توريت بقوات شمالية ترسل من جوبا.

جـ. أن ترسل قوات شمالية مسلحة بالمدفعيات بعيدة المدى، لتعسكر خارج مدينة توريت، وتكون قوة ردع لمنع حدوث تمرد.

د. أن ينسف الضباط الشماليون الذخيرة في مستودعات توريت.

لم يوافق قائد الفرقة الجنوبية على تلك المقترحات، لأنها ستثير شكوك أكبر لدى الجنود الجنوبيين، وقد يجبروا على القيام بأشياء لم يكونوا قد فكروا فيها من قبل. أما القرار الأصعب، والذي سيكون له ما بعده، فقد كان الإصرار على قيام البلك الثاني مشاة من توريت إلى الخرطوم للمشاركة في احتفالات الجلاء، وكتب في محضر الاجتماع: «**حفاظاً على هيبة وكرامة الجيش، يجب أن يسافر البلك رقم 2 إلى الخرطوم**».[3]

---

[1] قائد بلك الهجانة البمباشي محمد فضل المولى التوم.

[2] أرسلت الرئاسة، القائمقام حسن بشير نصر مدير العمليات الحربية لقوة دفاع السودان، ليقود من جوبا بعد وضوح تدهور الموقف.

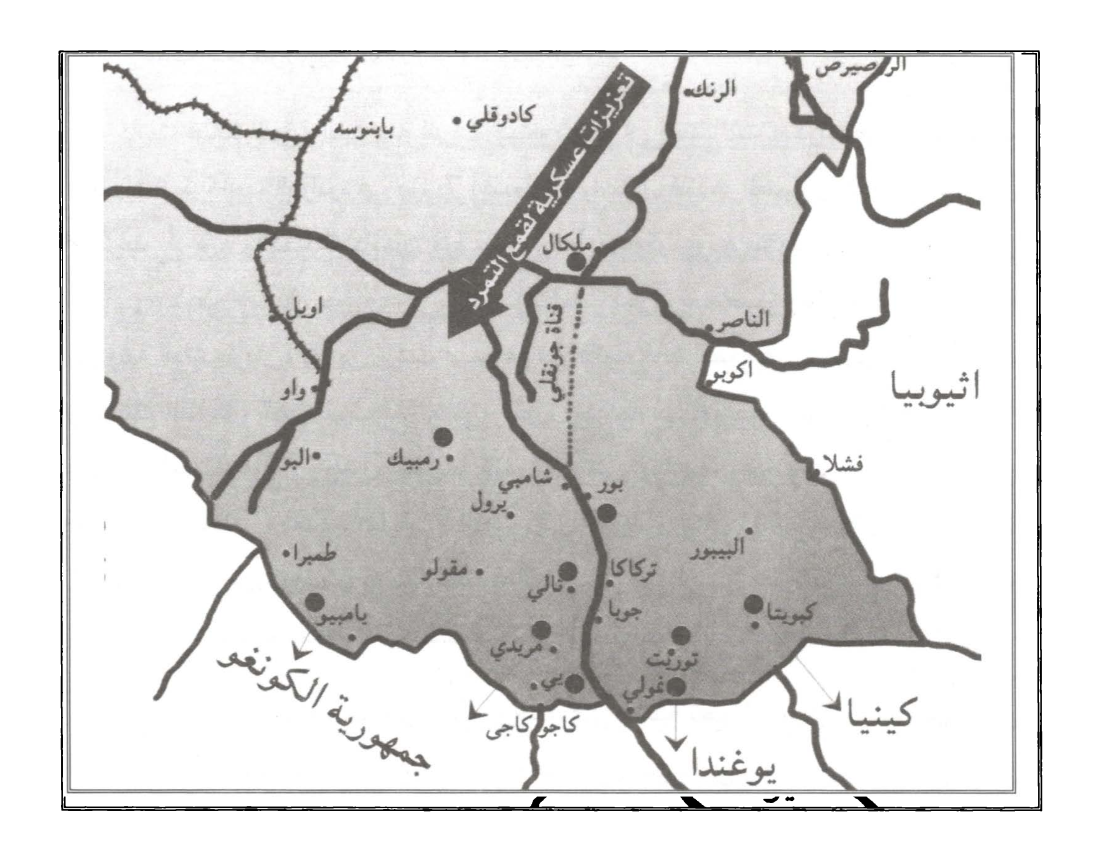
[3] محضر إجتماع لجنة أمن المديرية الإستوائية في صباح يوم 17 أغسطس 1955، وتقرير لجنة التحقيق الإداري.

أما في مقر قيادة الفرقة الجنوبية بتوريت، فقد كان واضحاً التوتر الحاد الذي أصاب الجنود والمواطنين الجنوبيين بعد اعتقال وكيل بلك الأمين «سترلينو أبويو» ووضعه في السجن، ثم تلى ذلك في يوم 14 أغسطس، صدور أوامر تجهيز البلك الثاني للسفر إلى الخرطوم، للمشاركة في احتفالات الجلاء. انتشرت الإشاعات بين الجنود والمواطنين، عن قدوم قوات شمالية كبيرة لاحتلال الجنوب بعد خروج البريطانيين، وأن الجنود الجنوبيين الذين تقرر إرسالهم للخرطوم سيتم قتلهم بعد وصولهم لها.

كانت قيادة الفرقة الجنوبية في توريت، تعتقد أن احتمالات حدوث تمرد كبير، قد انحسرت بعد كشف المؤامرة في يوم 7 أغسطس، واعتقال قائدها العسكري الوكيل بلك أمين «سترلينو أبويو» وقادتها السياسيين في جوبا، وهما «ماركو روم» سكرتير حزب الأحرار في جوبا، ومساعده «دانيال جوم»، وما تم من إجراءات أخرى بمحاصرة ومراقبة ضباط الصف من رتبة الباشجاويش، والذين وردت أسماؤهم في قائمة قادة التمرد في حاميتي واو وملكال. رغم تلك القناعة، كانت مؤشرات التوتر والثورة واضحة في توريت، ولذا قررت قيادة الفرقة الجنوبية إجلاء عوائل وأطفال الضباط الشماليين من الحامية، وقد تم تنفيذ ذلك في الرابع عشر من أغسطس، بعد موافقة قيادة الجيش في الخرطوم. كان إجلاء العوائل سبباً إضافياً لإزدياد التوتر في توريت، إذ بدأ الجنود الجنوبيون في إرسال عوائلهم إلى قراهم، وهم يعتقدون أن الحرب قادمة، وقد بدأ الشماليون في الاستعداد لها.

استمرت قيادة الفرقة الجنوبية في توريت، في تكملة تجهيز البلك الثاني للسفر إلى الخرطوم، وقرر قائد الفرقة في يوم 17 أغسطس، نقل اليوزباشي «صلاح عبد الماجد» إلى البلك االثاني، لأنه على صلة أقوى وتجربة أطول مع جنوده، وليرافق البكباشي «بانقا عبد الحفيظ» قائد البلك خلال تلك المامورية. تقرر أيضاً أن يسافر البلك في يوم 18 أغسطس بدون أي ذخائر، وأن تصرف الأسلحة لبلتون واحد فقط ليغادر إلى جوبا، على أن يطبق نفس الإجراء بعد ساعة مع البلتون الثاني، ويتبعه البلتون الثالث بنفس الفاصل الزمني. عقد اليوزباشي صلاح عبد الماجد، اجتماعات مطولة مع جنود البلك الثاني قبل اليوم المحدد للسفر، في محاولة لتطمينهم وإقناعهم، بينما ظل أفراد البلك يطالبون بإصرار معرفة الزمن

المحدد الذي سيمكثونه في الخرطوم، ومتى سيعودون إلى عوائلهم في توريت؟ وتلك تساؤلات لم يجدوا إجابة واضحة لها. في مساء يوم 17 أغسطس، كانت كل مدينة توريت تعلم أن البلك الثاني مشاة سيرفض السفر إلى الخرطوم.. ورغم ذلك كانت عربات النقل قد جهزت وتنفيذ الأمر صار حتمياً.[1]



<u>**مناطق تمرد الفرقة الجنوبية 1955م والمدن الهامة**</u>

[1] «تفتكر الشيك دة أنا حا أقدر أصرفه؟ الجيش ح يتمرد، وما في زول حيقدر يتحرك» . التاجر الإغريقي لولس في توريت مخاطباً البكباشي بانقا عبد الحفيظ يوم 14 أغسطس، بعد أن سلمه شيك مصرفي مستحق السداد بعد شهر.

أغسطس.. يومية حوادث تمرد الفرقة الجنوبية

ضربة البداية..

في صباح الثامن عشر من عام 1955م، تمردت الفرقة الجنوبية من مقر قيادتها في مدينة توريت بشرق الاستوائية.. كانت تلك ضربة البداية لأطول حرب أهلية ستشهدها أفريقيا في العصر الحديث. في 18 أغسطس من العام 2008م .قبل انفصال الجنوب .أعلنت حكومة جنوب السودان الانتقالية، أن يوم 18 أغسطس من كل عام، سيسمى «**يوم ثورة توريت**»، وفي مخاطبته الإحتفال في مدينة جوبا، قال رئيس حكومة الجنوب الفريق سيلفا كير ميارديت: «**إن ثورة توريت تمثل البداية الحقيقية للحركة السياسية في جنوب السودان**».

توريت.. مقر قيادة الفرقة الجنوبية

عند السابعة والنصف من صباح ذلك اليوم الدامي، كانت وحدات الفرقة في ميدان الطابور، وكان هو اليوم المقرر فيه قيام البلك الثاني من توريت إلى جوبا، ومنها بالباخرة إلى الخرطوم، للمشاركة في احتفالات جلاء القوات البريطانية، واحتفالات إعلان استقلال السودان. كانت عربات النقل المجهزة لتحريك القوة إلى جوبا قد اصطفت قرب أرض الطابور، ولم يتبق سوى صرف السلاح من المخزن وبدء التحرك. لمعرفة القيادة بتذمر جنود البلك الثاني وعدم رغبتهم في مغادرة توريت، صدر الأمر بأن يتم صرف سلاح كل فصيل بالتتابع ودون صرف أي ذخائر، وأن يتحرك الفصيل الأول إلى جوبا أولاً، ثم يبدأ تجهيز الفصيل التالي للتحرك.

صرف الفصيل الأول من البلك الثاني أسلحته، ولكنه رفض ركوب العربات المجهزة، وعاد لينضم إلى بقية القوة المجتمعة في أرض الطابور، وعندها بدأ التذمر والهياج بصوت عال وعدم انضباط. طلبت القوة التي أصبحت في حالة هياج واضح، حضور قائد القيادة الجنوبية الأميرلاي «**إسماعيل بك سالم**» ليخبرهم بالضبط المدة التي سيمكثونها في الخرطوم. في تلك اللحظات كان قائد الفرقة في مكتبه، وبعد دراسته للموقف المتدهور في

أرض الطابور، أصدر أوامره بإلغاء سفر البلك الثاني، وأوفد أركانحربه الملازم «محمد عبد القادر» لإبلاغ جنود البلك الثاني بقراره. لم يصل ذلك الأمر للبلك الثاني في أرض الطابور، إذ إنفلت الموقف فجأةً وفتحت أبواب جهنم.. إندفع جنود البلك الثاني الغاضبون إلى مخازن الأسلحة والذخيرة، وتبعهم بقية الجنود من البلوكات الأخرى، وبدأوا جميعاً في التسلح وأخذ الذخائر. بدأ الاشتباك الأول عندما تحرك قائد القيادة الأميرلاي «إسماعيل بك سالم» ومعه البكباشي «محجوب طه» والبكباشي «بانقا عبد الحفيظ»، في عربة سكاوت مكشوفة، إلى قرب مخازن الأسحة والذخائر للوقوف على ما يحدث. عندما اقتربت العربة من المخازن، أطلق عليها الجنود النار بكثافة، فقتل البكباشي بانقا عبد الحفيظ على الفور، وكان هو الضابط الشمالي الأول الذي يقتل في تلك الأحداث الدامية. تمكن قائد البلك الثاني، اليوزباشي «صلاح عبد الماجد» من الصعود في عربته، وأمر سائقه الجندي «بنالو كايوتا» بالتحرك سريعاً.. وقد أورد شهود لاحقاً، أنه أطلق النار من مسدسه على السائق وألقى به خارج العربة، ثم اندفع سريعاً بالعربة بعيداً عن منطقة الاشتباك، « **ينكر اليوزباشي صلاح هذا، وإننا نشعر بأنه يجب أن يبدأ تحقيق بوليسي شامل في هذا الموضوع على الفور**».[1] أفاد اليوزباشي صلاح لجنة التحقيق لاحقاً، أنه أطلق النار دفاعاً عن النفس، عندما حاول سائقه تصويب بندقيته. الجدير بالذكر إن اليوزباشي صلاح عبد الماجد، أصيب بطلق ناري في بطنه خلال الاشتباك، ولكنه تمكن رغم جراحه، من الوصول بالعربة إلى جوبا وأبلغ بما حدث من تمرد، وبداية أعمال القتل، وكان لوصوله المبكر الفضل في سرعة تأمين جوبا.

في الساعة التاسعة والنصف من ذلك الصباح الدامي، تحولت مدينة توريت إلى ساحة معركة يقودها طرف واحد، تسلح معظم جنود الفرقة بكل مايريدون من أسلحة وذخائر من المستودعات التي كسرت أبوابها، وبدأوا أولاً في البحث عن الضباط الشماليين لقتلهم. كان دوي إطلاق النار يسمع في كل أنحاء المدينة، وفي ذلك الوقت كان الضباط الشماليون يحاولون الإفلات من المصيدة. تمكن قائد الفرقة الجنوبية الأميرلاي إسماعيل بك سالم ومعه

---

[1] تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب. **1955**. القاهرة، مصر. مركز الدراسات السودانية، **1995**م. ص **31**.

البكباشي محجوب طه، ومعهم مفتش المركز الجنوبي «برنابا أفندي»، من الخروج بعربتهم في الطريق الذي يتجه شرقاً إلى أكتوس، والتي وصلوها عند الساعة الحادية عشرة صباحاً. خلال الساعات التالية، وطوال أيام قادمة ظلت توريت مسرحاً للقتل دون توقف، وقد كانت الخسائر البشرية من الشماليين والجنوبيين في توريت هي الأعلى في إحصائيات تمرد 1955م.

إحصائية القتلى في توريت

ت	الجهة/ البيان	أسماء	المنصب/ الجهة
1	القتلى من ضباط الفرقة الجنوبية	البكباشي بانقا عبد الحفيظ البكباشي إبراهيم محمد مصطفي الصاغ إسماعيل خير الله الملازم أول حسين أحمد خليفة الملازم ثاني عبد القادر محمد عباس[1]	من ضباط قيادة الفرقة الجنوبية
2	القتلى من ضباط الصف	أمباشي محجوب محمد أحمد أمباشي يوسف عبد القادر	ضباط صف عاملين في القيادة
3	القتلى من الموظفين والتجار الشماليين وعوائلهم	بلغ العدد الكلي في توريت عدد 71 فرداً	
4	القتلى من الجنوبيين المدنيين قتل الجندي «بنالو كايوتا»	مات عدد 53 فرداً غرقاً عند محاولتهم عبور نهر كنيتي هروباً بعد بدء إطلاق النار في المدينة	

كتري.. شرق الاستوائية

تقع قرية «كتري» على مسافة أربعين ميلاً إلى الجنوب الشرقي من توريت، ويوجد بها مناشير مصلحة الغابات التي يتم فيها التصنيع الأولي للأخشاب، وكان بها عدد محدود من الموظفين والتجار. في صباح يوم التمرد وصل قائد الفرقة الجنوبية، الأميرلاي إسماعيل بك

---

[1] الملازم عبد القادر محمد عباس (حتكاتة)، أول الدفعة الرابعة، وحاصل على شهادتي أكسفورد وكيمبردج.

سالم ومعه البكباشي محجوب طه وبصحبتهم مفتش المركز الجنوبي برنابا أفندي إلى كتري، ومنها اتصل قائد الفرقة بالهاتف اللاسلكي بجوبا، وأخبرهم أنهم في طريقهم إلى يوغندا. علم سكان قرية كتري بالتمرد في ذلك الصباح، وتجمع الشماليون البالغ عددهم إثنا عشر فرداً في أحد المنازل، ثم تحركوا فجر اليوم التالي إلى يوغندا سيراً على الأقدام عن «طريق قيلو» وبحوزتهم بندقية رصاص، وأخرى خرطوش للدفاع عن أنفسهم. في ذلك الصباح وصلت مجموعة من الجنود الذين تمردوا من توريت بقيادة جاويش، وبعد أن تم نهب المتاجر قرروا ملاحقة الشماليين الهاربين، وصحبهم عدد من الأهالي مسلحين بالأسلحة البيضاء. تم اللحاق بمجموعة الشماليين الهاربين في بداية طريق قيلو، وأطلقت عليهم النيران من مدفع «رشاش برن» وقتل منهم سبعة في ذلك الاشتباك، بينما تحصن الناجون بمنطقة الجبل. كان من ضمن أفراد المجموعة الهاربة مساعد محافظ غابات كتري السيد «عبد الله عبد المجيد» وهو ملازم أول متقاعد، سبق أن خدم في قوة دفاع السودان خلال الحرب العالمية الثانية. استطاع الملازم أول المتقاعد الدفاع عن المجموعة، مستخدماً بندقيتي الرصاص والخرطوش، وتمكن من صد المهاجمين وقتل اثنين من الجنود، وأربعة من الأهالي المسلحين. تراجعت قوة الجنود المهاجمين إلى كتري، وتمكن من بقي على قيد الحياة من الشماليين الهاربين « ثلاثة أفراد منهم الضابط المتقاعد عبد الله عبد المجيد» من الصمود في الجبل رغم هجمات متكررة من الأهالي، وقد أنقذتهم القوات الشمالية التي وصلت المنطقة بعد أسبوع. «**قتل في كتري ستة من الجنوبيين وتسعة من الشماليين**».

كبويتا.. شرق الاستوائية

تقع «حامية كبويتا» على مسافة 110 ميلاً إلى الشرق من مدينة توريت، والحامية مكونة من «البلك الخامس» التابع للفرقة الجنوبية، ويقودها اليوزباشي «إبراهيم الياس». تتبع للحامية محطة خارجية واحدة في منطقة «لويلي» قرب الحدود الكينية، وبها بلتون واحد من المشاة. في مساء يوم 18 أغسطس تلقى الباشجاويش «**ترتليانو**» باشجاويش البلك الخامس، وهو من المخططين للتمرد، برقية من قوات توريت، تفيده بتمردهم وقتلهم لضباطهم الشماليين واستلامهم للحامية، وتأمره بتنفيذ نفس الإجراء.

بدأ الباشجاويش ترتليانو صباح اليوم التالي . التاسع عشر من أغسطس . تنفيذ أوامر التمرد، وقام ومعه جنوده بمحاصرة منزل قائد الحامية اليوزباشي إبراهيم الياس، الذي تحصن في منزله وتبادل إطلاق النار مع المهاجمين. طلب الباشجاويش ترتليانو من أحد التجار الشماليين الكبار التوسط ليسلم القائد نفسه مع وعد بعدم مسه بسوء. قام التاجر الحاج «محمد الفزاري»، بالتفاوض مع اليوزباشي إبراهيم الياس وأقنعه بالاستسلام، وتسلم منه مسدسه وخرج من المنزل حاملاً مسدس القائد. بمجرد خروج الحاج الفزاري من المنزل، أطلق عليه الجنود النار وقتلوه، ثم اقتحموا منزل القائد وتمكنوا من قتله. انفلت الأمر في كبويتا.. تم إلقاء القبض على كل الشماليين في المدينة، وبعدها نهبت منازل الشماليين والمتاجر في السوق. في صباح يوم 20 أغسطس تم إقتياد الرجال الشماليين من السجن إلى ساحة السوق حيث قتلوا رمياً بالرصاص. «**قتل في منطقة كبويتا عدد خمسة وثلاثين من الشماليين منهم امرأتين، ونجا رجل وخمس نساء وطفلان**».

حامية جوبا

حتى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم 18 أغسطس كانت مدينة جوبا هادئة، ولايوجد ما يثير الإهتمام.. تغير الأمر عندما دخلت عربة كومر ثلاثة طن قادمة من توريت، ويقودها اليوزباشي صلاح عبد الماجد.. نزل منها مترنحاً وهو ينزف من جرح برصاصة في بطنه. لم يكن قائد ثان القيادة الجنوبية القائمقام «**الطاهر بك عبد الرحمن**» الموجود في جوبا يعرف أن الجرب قد اشتعلت في رئاسة فرقته، حتى وصول ضابطه الجريح. أعلن القائمقام الطاهر بك حالة الاستعداد القصوى في بلك الهجانة الخامس المعسكر في المدينة، وبدأ فوراً بتجريد سائقي عربات النقل الجنوبيين العاملين مع بلك الهجانة من الأسلحة والذخائر. كان عدد السائقين الجنوبيين خمسة عشر جندياً. عند إصدار القائمقام الطاهر بك الأمر للسائقين بوضع أسلحتهم على الأرض، أطاع الجميع، ما عدا جاويش جنوبي يعمل كسائق وميكانيكي، إذ رفض وضع سلاحه على الأرض، وطلب أن يعرف السبب... فإن كان الأمر مناورة حربية فيجب أن يشمل الأمر الشماليين في البلك. وفقاً للتحقيق الأدق الذي تم فيما بعد، شهر القائمقام الطاهر بك مسدسه، وخاطب الجاويش

الجنوبي بأنه سيطلق النار عليه إن لم ينفذ الأمر. في تلك اللحظات تراجع الجاويش للخلف وحاول تصويب بندقيته تجاه قائده، والذي سارع بإطلاق النار وأرداه قتيلاً. عند إطلاق النار بدأ بقية السائقين الجنوبيين في الهروب من المكان، وتبعهم الملازم ثان «منديري أنزاكي» والذي هرب إلى توريت، ووصل معه الملازم رينالدو لولبا، ونشرا إشاعة قتل الشماليين للجنوبيين في جوبا. أطلقت القوة المرافقة من وحدة الهجانة النيران على الجنود الهاربين، والذين نجح معظمهم في الفرار من مكان إطلاق النار، وإلى خارج مدينة جوبا. قتل في تلك الحادثة جنديان جنوبيان ومواطن واحد.

خلال تلك الساعات من الصباح، وصل بعض الضباط الشماليين الهاربين من توريت إلى «منقلا»، واتصلوا منها بجهاز لاسلكي مع رئاسة المديرية، وليبلغوا عن تمرد توريت، وطلبوا معرفة مدى حالة الأمن في جوبا ليتحركوا نحوها. التقط تلك المحادثة اللاسلكية الملازم «فضل الله حماد» الذي كان يعمل في بلتونات الفرقة الجنوبية في جوبا، فقام بتحميل كل الذخائر في المعسكر على عربة عسكرية، وهرب بها إلى داخل مدينة جوبا رغم إطلاق النار عليه من قبل الجنود.

قاد القائمقام الطاهر بك عبد الرحمن، قوة من بلك الهجانة ومعهم رشاش ثقيل محمول على عربة «مدفع فكرز»، وطوق معسكر القوة التابعة للفرقة الجنوبية، والذي يقع خارج مركز المدينة «**بلتون من البلك الأول، توريت/ بلتون من البلك الرابع، ملكال**». كان أولئك الجنود قد شاهدوا ضابطهم الشمالي يهرب بالذخيرة، كما سمعوا إطلاق النار عند معسكر وحدة الهجانة، ولذا فقد سارعوا بالهروب بأسلحتهم إلى الأحراش خارج منطقة جوبا.

تم أيضاً في جوبا سحب الأسلحة والذخيرة، من قوة البوليس وحرس السجون الجنوبيين، وقد زاد ذلك الإجراء من حدة التوتر في المدينة. انتشرت الشائعات بعد هروب عدد كبير من الجنود الجنوبيين والمواطنين بعد إطلاق النار، والذي سمع في كل أنحاء المدينة.. وهي أخبار تناقلتها أصوات الطبول في الغابات، «**القوات الشمالية قتلت الجنود الجنوبيين والمدنيين**»، وسيكون لهذه الإشاعات أثرها الماحق، في حملات القتل التي ستحدث في مناطق بعيدة. فرضت قوات الهجانة حراسة مشددة على مطار جوبا، لاستقبال الطائرات

القادمة بالتعزيزات العسكرية التي طلبتها القيادة، كما فرض حظر التجوال في المدينة خلال ذلك اليوم. «**عدد القتلى في مدينة جوبا كان أربعة من الجنوبيين، ولم يقتل أي شمالي**».

وقعت حوادث تمرد في بعض المدن الصغيرة إلى الشمال من مدينة جوبا، وهي ميناء «تركاكا» النهري وقرية «تالي»:

أ. **<u>تركاكا</u>**: وصلت أخبار التمرد إلى تركاكا من جوبا، ولكن لم تقع أحداث القتل إلا بعد يوم 27 أغسطس، حينما قام بلك أمين تابع للفرقة الجنوبية يدعى «حمدان» ومعه رجلا شرطة، باعتقال كل المدنيين الشماليين ووضعهم في السجن، ثم نهبت المتاجر والمنازل. في مساء ذلك اليوم تم إعدام المجموعة رمياً بالرصاص عند ضفة النهر.«**عدد القتلى سبعة**».

ب. **<u>تالي</u>**: جاءت الأخبار، بأن الجنود الشماليين في جوبا قد قتلوا الجنود والمواطنين في جوبا، فقام ضباط صف بوليس نقطة تالي، باعتقال كل الشماليين في المنطقة وسجنهم داخل نقطة البوليس. في يوم 24 أغسطس قرر بوليس تالي قتل الشماليين المسجونين، ولقد تشاوروا مع الزعماء القبليين في المنطقة، والذين رفضوا المشاركة في الأمر. في يوم 24 أغسطس تم تنفيذ الإعدام في الرجال الشماليين، بينما لم تقتل العوائل «**عدد القتلى ستة**».

منطقة نهر ياي

عند ظهر يوم 18 أغسطس، أرسلت رئاسة المديرية في جوبا برقية لاسلكية إلى مفتش مركز نهر ياي السيد «الفاضل الشفيع»، تفيده بتمرد قوات توريت، وطلبت منه اتخاذ الاحتياطات الممكنة. لم تصل تلك البرقية للمفتش الذي كان خارج مكتبه، وتوجد شبهات نحو عامل اللاسلكي الجنوبي الذي لم يبحث عن المفتش ويسلمه البرقية. يوجد معسكر حامية «نهر ياي» خارج المدينة، وتتكون الحامية من بلتون مشاة واحد « بلتون من البلك الأول، توريت». عند الرابعة بعد العصر تحركت عربة تقل البكباشي «الزين حسن» وموظف الغابات «خالد أفندي أحمد» من منزل مفتش المركز، والذي كان يستضيفهم عائدين إلى

جوبا. عند بوابة التفتيش والخروج إلى طريق ياي . جوبا، والتي تحرسها قوات البلتون الأول، أطلقت النار على عربة البكباشي، وأصابت رصاصات سائق العربة ومساعده، واستطاعت العربة الهروب في اتجاه جوبا.!

كان قائد البلتون الأول، الملازم «عصمت بحيري» مع مفتش المركز، عندما أخبره رجل شمالي بإطلاق نار مكثف في معسكر الجيش، وهنا تحرك الرجلان إلى مقر مركز نهر ياي. عند وصول مفتش المركز ومعه الضابط إلى مبنى المركز، كان رجال البوليس يكسرون في مخزن السلاح. في تلك اللحظات الحرجة وصل جنود البلتون الأول قادمين من معسكرهم خارج المدينة.. وبدأت الحرب.. بإطلاق النار بكثافة، قتل مفتش المركز السيد «الفاضل الشفيع»، وقائد الحامية الملازم «عصمت بحيري»، وأحرق مبنى المركز والجثث بداخله. إنفرط عقد النظام في مدينة ياي التجارية، والتي كان بها عدد كبير من الموظفين والتجار الشماليين. بدأ نهب الأسواق والمنازل، بينما كانت القوات المتمردة من الجيش والبوليس، تقوم بتفتيش المدينة وإطلاق النار على كل من يجدونه من الشماليين، حاول البعض الهروب إلى يوغندا المجاورة، ولكن تمت مطاردتهم.

قام البكباشي «الزين حسن» وهو في طريق عودته إلى جوبا بالمرور على مدينة «**لانيا**» الصغيرة المجاورة لـ ياي وعلى منطقة «لوكا»، والتي توجد بها إدارة الغابات ومنشار الأخشاب، وتوقف بهما وأخبر مدير منشار الغابات السيد «محمود رحمة» بتمرد القوات، وطلب منه إجلاء الشماليين فوراً.. ولكنه لم يفعل ذلك حتى صباح اليوم التالي، بحجة عدم وجود عربات لنقل المجموعة.. كانت القوة المتمردة قد وصلت للمنطقة، وتمت محاصرة الشماليين من كل المهن وإطلاق النار عليهم، ونهبت المقار الحكومية والمنازل وأحرقت بعضها. بلا شك إن حوادث القتل في منطقة نهر ياي، كانت الأعنف والأقسى والأكثر عدداً بعد توريت، واستهدفت كل من كان في المنطقة من الشماليين، وشملت دون تمييز العوائل والأطفال. «**عدد القتلى من الشماليين 52**».

منطقة مريدي

صباح يوم 19 أغسطس تسلم «مفتش مركز مريدي» برقية لاسلكية من قمندان بوليس المديرية الاستوائية، معنونة إلى صول بوليس مريدي تخطره بوقوع التمرد، وأن قوات البوليس ليس لها علاقة بالمتمردين، وقد طلب منه أن يعمل بكل جهد مع جنوده على حفظ الأمن. قام مفتش المركز، باستدعاء صول البوليس «مهليلي نياقو» وسلمه البرقية، وطلب منه أن يسيطر على رجاله، وتسلم منه أسلحة وضعت في مبنى المركز. قام الصول مهليلي نياقو بالسيطرة التامة على رجاله، ووضع حراسة من رجال البوليس على المركز، مما وفر حماية لمفتش المركز ونائب المامور ووكيل البوستة وموظفين آخرين. تجمع عدد كبير من المواطنين المسلحين بأسلحة بيضاء خارج المركز في ثورة عارمة، بعد أن وصلتهم أخبار متناقلة بمقتل الجنود والمواطنين الجنوبيين في جوبا على أيدي الشماليين، ولكن لم يدخلوا إلى المركز خوفاً من البوليس.

عند العاشرة والنصف صباحا، وصلت مريدي عربة نقل تابعة للفرقة الجنوبية قادمة من ياي، وعلى متنها عشرات من الجنود والبوليس الذين كان واضحاً إنضمامهم للتمرد، وكانت تحت قيادة الشاويش «أباديا حسن». بعد وصولهم، انفلتت السيطرة على الموقف في مريدي، وهاجمت تلك القوة مقر مركز مريدي حيث قاتل المفتش ومن معه دفاعاً عن المركز حتى حلول الظلام، ولم يتمكن المهاجمون من اقتحام مبنى المركز. في ذلك المساء، وصلت أعداد كبيرة من الجنود الذين تمردوا في«يامبيو» إلى مريدي، وكان بحوزتهم أسلحة كثيرة، وقد استطاعوا القبض على مفتش المركز ورفاقه الخمسة الآخرين، وأودعوا سجن البوليس. في ذلك المساء نهبت معظم المتاجر والمنازل، وعمت الفوضى تماماً مدينة مريدي، وقتل في القرى التي حولها بعض التجار الشماليين بواسطة الأهالي. خلال الليل، تمكن التاجر الشمالي «عباس الحاج مهدي» من وضع عدد ثمانية وثلاثين تاجراً، ومعهم تسع عشرة امرأة، وثلاثة وثلاثون طفلاً في عربة لوري، وقد كان لديهم عدد خمسة بنادق. استطاع ذلك التاجر ومن معه الدفاع عن أنفسهم في الطريق، حينما حاولت قوة من الجنود المتمردين اللحاق بهم، وتمكنوا من صدها والوصول إلى مدينة «رومبيك» بسلام. في مساء يوم 20

أغسطس أقتيد مفتش المركز «محمد عمر محجوب»، نائب المامور «موسى عبد الغني» ووكيل البوستة «محمد طيفور» وثلاثة شماليين آخرين، إلى ساحة سجن مريدي، حيث تم إعدامهم رمياً بالرصاص.

خارج مدينة مريدي يقع «معهد التربية»، وهو معهد لتدريب المعلمين، وقد كان يعمل به آنذاك عدد من المدرسين والموظفين الشماليين، إضافة إلى عدد أقل من المدرسين البريطانيين والمصريين. تمكن طلاب المعهد والمدرسون البريطانيون من التفاوض مع الجنود المتمردين، للحفاظ على حياة المدرسين الشماليين وعوائلهم، وقد تم ذلك بوضع المدرسين في سجن البوليس، والعوائل في منزل من مساكن المعهد، ولم يمسسهم سوء حتى وصول القوات الشمالية إلى مريدي في الثلاثين من أغسطس. «**بلغ القتلى من الشماليين في منطقة مريدي عدد سبعة وعشرين شخصاً**».

حامية يامبيو وأنزارا

كانت منطقة «يامبيو» خلال العام 1955م، من أكثر المناطق تطوراً وازدهاراً في جنوب السودان، إذ تضم لجنة «مشاريع الاستوائية لزراعة القطن»، ويوجد في «أنزارا» المجمع الصناعي لحلج ونسيج الأقطان ومعصرة الزيوت. لذا فإن منطقة يامبيو وأنزارا كان فيها عدد كبير من الشماليين المهنيين، والأجانب العاملين كفنيين وخبراء، ويضاف إلى ذلك حجم التجارة الحدودية مع «الكنغو البلجيكي»، والتي جذبت عشرات من التجار الشماليين الذين استقروا بعوائلهم في المنطقة.

في عصر يوم 18 أغسطس تسلم «مفتش مركز يامبيو» برقية لاسلكية من رئاسة المديرية بجوبا تخطره بإندلاع التمرد، وتطلب منه أن يستولى على، أو يتلف كل الذخائر التي في حوزة بلتونات الفرقة الجنوبية، وأن يعمل على إجلاء كل الشماليين والرعايا الأجانب، إما إلى الكنغو البلجيكي أو إلى مدينة واو في بحر الغزال. كانت حامية يامبيو تحت قيادة البكباشي «حسن محمود»، وتتكون من بلتونين من البلك الثاني مشاة، ويتمركز بلتون منها في «حامية يامبيو»، بينما يعسكر البلتون الآخر على بعد ستة عشر ميلاً في مدينة «**أنزارا**». تمكن البكباشي حسن محمود، من استلام كل الذخيرة من جنوده في يامبيو،

دون أن يثير شكوكهم، ثم توجه بعد ذلك لجمع الذخيرة من بلتون أنزارا. في ذلك الوقت كان مفتش مركز يامبيو، قد عمل على تحذير واستنفار الشماليين، وبدأ في إجلاء عدد كبير من الموظفين والتجار الشماليين وعوائلهم بعربات نقل تتوجه بأقصى سرعة إلى مدينة «واو». أما الموظفون البريطانيون العاملون في لجنة مشاريع الاستوائية، وخاصة في مجمع صناعة النسيج، فقد غادروا المنطقة في ركب كبير من العربات عبر الحدود إلى داخل الكنغو البلجيكي.

تفجرت الأحوال عندما وصل البكباشي حسن محمود إلى أنزارا، وبدأ في شحن الذخيرة التي في المخزن على عربة نقل، ويعاونه في ذلك الملازمان «نيانق ديو وأمين نمر» ومعهم شاويش البلتون. تجمع جنود البلتون حول مخزن الذخيرة وبدأوا في التذمر، ثم صعدوا إلى العربة وعملوا على إنزال صناديق الذخيرة منها، في عصيان كامل لأوامر قائد الحامية. كان المساء في أوله، ولم تكن الرؤية واضحة تماماً، حينما أطلق مجهول النار على البكباشي حسن محمود وأرداه قتيلاً، وبعدها اندفع الجنود إلى خارج الحامية، وبدأوا في إطلاق النار على العربات التي كانت تسير في الطريق متجهة نحو مدينة واو. تمكنت العديد من العربات التي عبرت منطقة المعسكر في أنزارا من الهروب إلى واو، بينما أوقف الجنود المتمردين بعض العربات الهاربة وأطلقوا النار على من كان فيها.

بدأ بوليس منطقة يامبيو، خلال تلك الليلة وصباح اليوم التالي في البحث عن الشماليين، وتم القبض على ثلاثين منهم أودعوا «سجن يامبيو». في صباح يوم 20 أغسطس أخرج السجناء الشماليون إلى ساحة خارج السجن، حيث قام ستة عشر فرداً من بوليس مركز يامبيو بإعدامهم رمياً بالرصاص. يجدر أن أشير هنا إلى أن الملازم ثان «أمين نمر»، والذي تمكن من الانسحاب عند حدوث الإشتباك، ومقتل قائد الحامية البكباشي حسن محمود أمام مخزن الذخيرة، قد أبدى شجاعة فائقة، حينما عاد خلال الليل وسحب جثمان قائده، وحمل في عربته بعض الشماليين الذين تقطعت بهم السبل، واتجه

إلى واو بسلام رغم تعرضه لاشتباك في الطريق. «**عدد القتلى من الشماليين وصل إلى تسعة وثلاثين شخصاً**».[1]

حامية أعالي النيل

كانت مديرية «أعالي النيل» وعاصمتها ملكال، أقل مناطق الجنوب تأثراً بالتمرد وأقلها خسائر في الأرواح، نتيجة للإجراءات والتحوطات المبكرة، التي قام بها قائد الحامية البكباشي «مصطفى الكمالي»، بعد أن عرف بمخطط التمرد في السابع من أغسطس. تم سحب كل الأسلحة والذخائر من جنود البلك الرابع التابع للفرقة الجنوبية، وفرضت حراسة مشددة على مخازن الأسلحة والذخائر، واستفادت حامية ملكال من وحدات البوليس من أبناء النوبة في تأمين إلمخازن والأماكن الهامة في المدينة، كما تم إعلان حالة الاستعداد اعتباراً من يوم 14 أغسطس، وكانت دوريات بوليس السواري تجوب المدينة.

في تلك الفترة، كانت قيادة حامية ملكال قد جهزت «البلك الرابع مشاة»، للقيام بالباخرة إلى الخرطوم للمشاركة في يوم الجلاء، ولقد تحدد أن يغادر ملكال في صباح يوم 19 أغسطس. عند وقوع التمرد في توريت صباح يوم 18 أغسطس، أصدرت قيادة قوة دفاع السودان أمراً عاجلاً، بمغادرة البلك الرابع ملكال إلى الخرطوم صباح نفس اليوم. بدأت حامية ملكال شحن معدات وتعيينات البلك في الباخرة فور استلام ذلك الأمر، وتقرر أن تتحرك الباخرة في الساعة الرابعة عصراً.. ولكن عند وصول جنود البلك الرابع رصيف ميناء ملكال النهري، رفضوا دخول الباخرة وجلسوا على الأرض. حتى ذلك الوقت لم يكن الجميع على علم بالتمرد الذي حدث في توريت، ولذا فرضت حامية ملكال طوقاً من قوة بوليس السواري، حول الجنود والباخرة لمنع إختلاطهم بالمدنيين، بينما استمرت محاولات قائدهم في إقناعهم لركوب الباخرة. لم تسفر تلك المحاولات عن تغيير في موقف الجنود، فتم إحضار مجموعات إضافية من بوليس السواري.. وأخيراً عند الساعة العاشرة مساءً، وبعد معاناة

---

[1] أورد التقرير عدد القتلى في يامبيو وأنزارا بـ 45، بينما لم تحتوي قوائم القتلى النهائية سوى عدد تسعة وثلاثين . تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب . أغسطس 1955. مصدر سابق. ص 59.

طويلة دخل جنود البلك الرابع وقادتهم الباخرة، والتي غادرت الميناء في الساعة الحادية عشرة والنصف .. بعيداً عن نيران التمرد التي طالت العديد من مناطق المديريات الجنوبية.

وصلت أخبار التمرد والثورة في توريت، إلى سكان ملكال في صباح يوم 19 أغسطس، ورغم التوتر الذي غلف سماء المدينة، لم تقع أي أحداث أو اضطرابات. في صباح اليوم التالي 21 أغسطس، وصل إلى مدينة ملكال بالباخرة بلك مشاة من الفرقة الشمالية، وكان تحت قيادة البكباشي «سليمان إبراهيم»، وبذا تعززت السيطرة على المدينة. تقرر في اليوم التالي، 22 أغسطس، سحب الذخيرة من مخزن في مركز بوليس المشاة، والذي معظمه من أبناء القبائل النيلية الجنوبية، بينما كان بوليس المدينة وبوليس السواري مكوناً من الشماليين وخاصة من قبائل النوبة. في لحظة إخراج المجموعة الأخيرة من صناديق الذخيرة من المخزن، تحت إشراف قمندان البوليس، بدأ بعض البوليس الجنوبي محاولة لاقتحام مخزن السلاح، ثم أطلق أحد حراس المخزن النار على قمندان البوليس ولم يصبه. في رد فعل سريع قامت قوة من الجنود الشماليين بإطلاق النار على رجال البوليس والسجون الجنوبيين أمام مخزن السلاح، وتبع ذلك حدوث فوضى في الثكنات، وقاد ذلك إلى هروب معظم بوليس المشاة الجنوبي وبوليس السجون وبعض المساجين إلى خارج المدينة. قام جنود البلك الشمالي بتجريد بقية الشرطة الجنوبية من السلاح، وتمت السيطرة التامة على المدينة والمطار.

في رئاسات المراكز الكبيرة بمديرية أعالي النيل، كانت كل قوات البوليس مكونة من أبناء القبائل النيلية الجنوبية، وتعمل في مراكز: «الرنك، فنجاك، الناصر، أكوبو، البيبور، جمبيلا». تمكن مساعدو المفتشين الجنوبيين، وضباط الصف في البوليس الجنوبي، من السيطرة على أفراد البوليس الذين تحت قيادتهم، ولم تشهد تلك المناطق سوى اضطرابات محدودة تم احتواؤها، كما سجلت حالات هروب بالسلاح من صفوف قوات البوليس ولكنها كانت قليلةً. **«القتلى من الجنوبيين في ملكال عشرة أفراد، وبنت شلكاوية اسمها نياكات نياتو،[1] قتلت برصاصة طائشة».**

---

[1] جون قاي نوت، مصدر سابق. ص 59.

حامية بحر الغزال

بعد اكتشاف مخطط التمرد، قامت الحكومة في يوم 7 أغسطس بقطع إجازة السيد «داؤود عبد اللطيف» مدير مديرية بحر الغزال، كما أرسلت قيادة قوة دفاع السودان القائمقام «محمد أحمد عروة»، والذي سبق أن خدم طويلاً في بحر الغزال ليساعد قائد الحامية البكباشي حسين علي كرار في السيطرة على الموقف، وقد وصل الاثنان إلى مدينة واو في طائرة واحدة في التاسع من أغسطس. قام القائمقام عروة بترحيل البشجاويش «صمويل أكدو»، والذي ورد اسمه في قائمة المشاركين في المخطط، ومسئوليته عن إشعال تمرد بحر الغزال، مخفوراً إلى جوبا، وبدأت اجتماعات تنوير مع جنود الحامية وإجراءات لتأمين المدينة والمطار.

في مساء يوم 18 أغسطس تسلم داؤود عبد اللطيف مدير بحر الغزال، برقية من جوبا تفيد بوقوع التمرد في توريت، وتطالبه بتأمين المدينة والمطار وإرسال تقارير عن الموقف. كانت قوة حامية واو في ذلك اليوم مكونة من عدد «مئتين وست وسبعين جندياً»، وجميعهم من أبناء الاستوائية وقبائل الدينكا. طلب القائمقام عروة من رئاسته في الخرطوم، إرسال قوات شمالية عن طريق الجو، كما طالب بإرسال بعض قادة بحر الغزال السياسيين ومنهم «سانتينو دينج وفلمون ماجوك»، لتطمين وتهدئة جنود الحامية. ولكن لعدة أيام لم تكن هنالك استجابة لطلب إرسال القوات رغم العديد من برقيات الإلحاح اللاحقة.

في صباح يوم التاسع عشر من أغسطس، بدأ الشماليون الذين تمكنوا من الهروب من يامبيو وأنزارا، في الوصول إلى مدينة واو، ناشرين الذعر وسط السكان بما كانوا يروونه من قصص الأحداث الدامية. في صباح اليوم التالي، جمع القائمقام عروة كل جنود حامية واو، وتحدث إليهم طويلاً داحضاً إشاعات قتل الجنود والمواطنين في جوبا بواسطة الشماليين، ونافياً قدوم قوات من الشمال لاحتلال الجنوب، كما يقول بعض الناس. رغم ذلك عندما فتح مخزن السلاح لتجهيز قوة لدورية حراسة في مدخل المدينة، اقتحم كل جنود البلك المخازن وأخذوا أسلحتهم ورفضوا إرجاعها. لحسن طالع مدينة واو، أن وصلت طائرة السيدين سانتينو دينج وفلمون ماجوك في صباح اليوم التالي، وقد صحبهم من المطار إلى الحامية الشاويش

«أكيج»، الذي يتمتع بحكمة واضحة، وانضباط صارم للاجتماع مع الجنود. أثمر ذلك الترتيب، ونجح السياسيان الجنوبيان في تهدئة الموقف بعد اجتماعهم مع الجنود، وعاد الهدوء إلى مدينة واو.

تفجر الموقف في مدينة واو مرة أخرى في صباح يوم 21 أغسطس، حينما علم الجنود بأن القوات الشمالية ستصل إلى مطار واو في ذلك اليوم، فقاموا باحتلال المطار والتهديد بضرب أي طائرة قادمة من الشمال. نتيجة لذلك الموقف الجديد طلب القائمقام عروة من الخرطوم، وقف إرسال أي قوات عن طريق الجو. «**الخوف من أن القوات الشمالية التي طُلب حضورها إلى واو قادمة لقتلهم، والرغبة الطبيعية في الدفاع عن أنفسهم**».[1] في مساء ذلك اليوم، نجح القائمقام عروة في إرسال بلتوني مشاة، تحت قيادة الملازم ثاني أمين نمر لتأمين مدينة «رومبيك»، ولكن إزداد الموقف سوءاً في مدينة واو، بعدما كسرت مخازن سلاح البوليس، وتسلحت أعداد أكبر من الجنود. كان واضحاً أن السيطرة على البوليس قد خرجت من يد مدير المديرية وقمندان البوليس، وبنفس القدر لم يعد القائمقام عروة وقائد الحامية يسيطران على الجنود. طلب القائمقام عروة مرة أخرى، من السيد سانتينيو دينج الاجتماع مع الجنود الثائرين، والعمل على تهدئة الموقف. في تلك الليلة قرر مدير المديرية، والقائمقام عروة وقائد الحامية، وكبار الموظفين الشماليين، أن وجودهم في مدينة واو أصبح بلا جدوى، وعليهم مغادرة المدينة. مساء ذلك اليوم غادرت الباخرة التابعة للمديرية «**دال**» رصيف ميناء واو النهري، وأبحرت صوب ملكال في أعالي النيل، وعلى متنها مدير المديرية والقادة وكبار الموظفين الشماليين.

كان القرار الذي اتخذته قيادات بحر الغزال المدنية والعسكرية، بمغادرة المدينة في غاية الحكمة، وقد سلمت مسئولياتها للزعيمين السياسيين «سانتينو دينج وفلمون ماجوك»، كما تولى مسئولية رئاسة المديرية السيد «لويس أفندي بي» مساعد المفتش الذي ينوب عن مدير المديرية، وتولى مسئولية البوليس السيد «قوردون أفندي مورتات» كبير مفتشي البوليس، أما حامية واو فقد أصبح على رأسها الملازم ثاني «نيانق ديو». بلا شك إن تلك المجموعة قد

---

[1] **تقرير لجنة التحقيق، مصدر سابق ص 68.**

استطاعت إدارة الأزمة في واو بكفاءة، وسيطرت على الموقف تماماً، وحافظت على القانون والنظام حتى وصول القوات الشمالية والإداريين في مطلع شهر سبتمبر 1955م. «**لم يحدث أي قتل في واو عاصمة مديرية بحر الغزال**».

الخسائر البشرية في حوادث الجنوب 1955م

أوردت لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب، إحصائيات متفرقة بالخسائر البشرية التي وقعت في المديريات الجنوبية الثلاث، وجاء فيها أن «261» من الشماليين قد قتلوا رمياً بالرصاص أو بالحراب أو بالحرق. وكان من بين هؤلاء ضباط وضباط صف وجنود، وإداريون، ومدرسون، وملاحظو طرق وغابات، وزراعيون، وفنيون، وتجار، وعمال، ونساء، وأطفال. جاء أيضاً في تقرير اللجنة، أن هنالك اثنى عشر من الشماليين فى عداد المفقودين، إذ لم ترد أسماؤهم فى القوائم. أوردت اللجنة مقتل «75» من الجنوبيين في مختلف المناطق، ومنهم «55» لقوا حتفهم غرقاً في «نهر كنيتي» قرب توريت، عندما حاولوا العبور هرباً من إطلاق النار الكثيف، في المدينة صباح يوم التمرد. جاء أيضاً في تقرير اللجنة، عدم مقتل أي أجنبي خلال أحداث التمرد عدا المسيحي اللبناني «جورج الياس كعدة»، والذي كان يعمل في وظيفة كاتب بالنقل الميكانيكي، في لجنة مشاريع الاستوائية في أنزارا. لم يتعرض لأذى خلال الأحداث كل الأجانب الذين كانوا يعملون كفنيين وخبراء في لجنة مشاريع الاستوائية في أنزارا، أو كمدرسين في مدرسة رومبيك الثانوية وهم من الجنسية البريطانية والمصرية، كذلك التجار من الأقباط والسوريين والإغريق. ومن الأقباط السودانيين قتل «سمعان ميخائيل» وكان يعمل كرئيس ميكانيكية في لجنة مشاريع الاستوائية في أنزارا.

إحصائية الخسائر بالتجميع من إجراءات اللجنة

القتلى من الشماليين:

المكان	عسكريون	موظفون	زراعيون	مفتش/ملاحظ غابات	ملاحظ طرق	مدرسون	مهنيون	تجار	عوائل وأطفال	مجموع
توريت	5 ضباط 2 صف	.	1	.	10	4	2	30	24	78
كتري	.	2	.	1	.	1	2	2	1	9
كبويتا	1 ضابط	2	.	.	1	1	3	25	2	35
تركاكا	.	.	.	1	.	.	.	6	.	7
تالي	.	.	.	.	.	.	.	5	1	6
ياي	1 ضابط	4	2	3	.	.	7	9	6	32

لوكا/ لانيا	.	3	.	2	.	2	1	3	9	20
مريدي	.	3	.	.	2	2	6	14	.	27
يامبيو أنزارا	1 ضابط	13	1	.	2	.	7	15	.	39
رومبيك	.	.	.	.	.	.	.	1	.	1
ملكال	.	.	.	.	.	.	.	.	2	2
المجموع	8 ضباط 2 صف	28	4	7	15	10	28	110	45	261

القتلى من الجنوبيين

المكان	العدد	الصفة	ملاحظات
توريت/ شرق الإستوائية	1 55	جندي مدني	جندي سائق بنالو كاياتا، وأطلق النار عليه قائده اليوزباشي صلاح عبد الماجد. لقوا حتفهم غرقاً في نهر كنيتي قرب توريت عندما حاولوا العبور هرباً من إطلاق النار الكثيف في مدينة توريت صباح 18 أغسطس 1955.
كتري/ شرق الإستوائية	2 4	جندي مدني	قتلوا في اشتباك أعلى الجبل عند مطاردة الشماليين. قتلهم مساعد محافظ غابات كتري عبد الله عبد المجيد، الضابط السابق في قوة دفاع السودان دفاعاً عن النفس.
جوبا/ الإستوائية	1 3	جاويش جنديين ومدني	حاول تصويب بندقيته في اتجاه القائمقام الطاهر بك عبد الرحمن، الذي أرداه بطلقة من مسدسه. قتلوا خلال الاشتباك أعلاه
ياي/ الإستوائية	1	جندي	سائق البكباشي الزين حسن الذي كان يومها في ياي، وقتله الجنود المتمردون عند محاولتهم الهروب نحو جوبا.
ملكال/ أعالي النيل	5 4	جنود مدنيين	قتلوا خلال الإشتباك في الحامية. قتلوا في خور فلوس عند محاولتهم الهروب من السجن.
المجموع	76		

إخماد التمرد وإعادة السيطرة

إعلان حالة الطواريء.. الحشد العسكري جنوباً

في صباح يوم التمرد الدامي، الثامن عشر من أغسطس، تلقت رئاسة قوة دفاع السودان برقية من القيادة في جوبا، توضح الموقف المتدهور بعد أن تمردت قوات توريت، وتطلب نقل تعزيزات عسكرية عن طريق الجو لمطار جوبا. عقدت الحكومة في الخرطوم بحضور قادة قوة دفاع السودان اجتماعات طارئة لبحث الموقف، وكان القرار الأول هو إعلان حالة الطواريء في كل المديريات الجنوبية. تقرر أيضاً أن تبدأ رئاسة قوة دفاع السودان في حشد القوات المطلوبة للتعامل مع الموقف، وأن ترسل عن طريق الجو، وستعمل الحكومة على زيادة طاقة النقل الجوي المتاحة بتأجير طائرات من الدول المجاورة.[1]

أصدرت رئاسة قوة دفاع السودان أوامرها للفرق العسكرية بتجهيز القوات المطلوب نقلها عن طريق الجو إلى المديريات الجنوبية، وحددت مناطق تجمع القوات لتتم في مطارات الخرطوم والأبيض والفاشر. تم تعيين الأميرلاي «أحمد عبد الوهاب» قائداً للعمليات في المديريات الجنوبية، كما عين قادة آخرون للالتحاق بهيئة أركانحربه. صدرت الأوامر بتجهيز القوات التالية، ونقلها على جناح السرعة للجنوب:

أ. ثلاثة بلوكات بيادة «مشاة» من فرقة الهجانة . الأبيض.

ب. أربعة بلوكات بيادة من الفرقة الشرقية، القضارف، وستنقل من مطار الخرطوم.

جـ. بلوكين من الفرقة الغربية، وستنقل من مطار الفاشر.

د. بلوكين من الفرقة الشمالية . شندي، وستنقل من مطار الخرطوم.

هـ. وحدات مساندة مختلفة: شملت بطارية مدفعية، ووحدات إشارة ومهندسين وطبي.

بدأت عملية نقل القوات جواً إلى المديريات الجنوبية في صباح يوم 19 أغسطس من كل المطارات المحددة، واستمرت عملية النقل الجوي طوال الأيام التالية، واكتمل وصول القوات المطلوبة للعمليات في المديرية الاستوائية مدينة جوبا بعد ثلاثة أيام.

---

[1] رفضت بريطانيا مشاركة سلاح الجو البريطاني في نقل القوات، حتى لا يكون ذلك ذريعة لتدخل مصر.

خطط عمليات إعادة السيطرة

وضعت قيادة العمليات المتقدمة في جوبا، تحت إمرة الأميرلاي «أحمد عبد الوهاب»، وشرعت في دراسة الخيارات المتاحة ووضع الخطط الملائمة للتعامل مع الموقف، وقد اكتمل ذلك خلال مرحلة تجميع القوات المطلوبة لتنفيذ العمليات. منذ اندلاع التمرد في توريت في الثامن عشر من أغسطس، سيطرت القوات المتمردة على كل شرق وغرب الاستوائية، وأصبحت كل المديرية الاستوائية خارج سيطرة الحكومة ما عدا العاصمة جوبا. اتخذت قيادة العمليات قرارها بأن تكون الأسبقية في بدء عمليات إعادة السيطرة في شرق وغرب الاستوائية في وقت واحد، على أن يتم تعزيز حامية بحر الغزال في وقت لاحق. في ذلك الوقت كانت مديرية بحر الغزال هادئة وخارج دائرة التمرد، ويسيطر على الموقف فيها، القادة السياسيون والعسكريون الجنوبيون الذين رفضوا التمرد: «سانتينو دينج، فلمون ماجوك ولويس أفندي بي في رئاسة المديرية، قوة البوليس تحت قيادة القمندان قوردون أفندي مورتات، وحامية واو تحت قيادة الملازم ثاني نيانق ديو».

تقرر في خطة العمليات، أن يتم التنفيذ على مرحلتين. المرحلة الأولى تشمل محورين في وقت واحد كما يلي:

أ. **<u>المحور الأول</u>:** إعادة السيطرة على حامية توريت وكل مناطق الضفة الشرقية للمديرية الاستوائية. تنفذ العمليات تحت قيادة الأميرلاي «أحمد عبد الوهاب»، وفي إمرته أربعة بلوكات من المشاة . «كتيبة»، إضافة للأسلحة المعاونة.

ب. **<u>المحور الثاني</u>:** إعادة السيطرة على حاميات ومناطق غرب الاستوائية. يقود العمليات البكباشي «مقبول الأمين الحاج»، وتحت قيادته عدد أربعة بلوكات من المشاة . «كتيبة»، والأسلحة المعاونة وبطارية مدفعية ميدان.

جـ. **<u>المرحلة الثانية</u>:** تعزيز قوات مديرية بحر الغزال: يبدأ التنفيذ فيها بعد اكتمال إعادة السيطرة على كل مناطق المديرية الاستوائية.

المحاولات السلمية لإحتواء الموقف

بعد يومين من وقوع تمرد توريت، بدأت الحكومة في تكثيف الجهد لوقف انتشار وتوسع التمرد، وقطع الحاكم العام البريطاني إجازته وعاد للخرطوم في يوم 20 أغسطس، ليعمل مع الحكومة على إحتواء الموقف. أرسل رئيس الوزراء السيد «إسماعيل الأزهري» برقية لقوات توريت، عبر شبكة اتصالات قوة دفاع السودان، يناشد فيها قوات توريت، وقد جاء فيها التالي: «**النمرة ت ب/ ج 3 . 930. 8/22. من: رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري، إلى: قوات توريت. لقد ارتكبتم بتمردكم جريمة كبيرة، ولكن أريد أن أوضح لكم جميعاً، وأعطيكم ضماني الخاص وكلمة شرف، بأنكم إذا وضعتم السلاح الآن وسلمتم للحكومة السودانية، فإن تحقيقاً عادلاً شاملاً سيجري لمعرفة أسباب التمرد. ويعطى كل واحد منكم الفرصة التامة ليوضح أسباب أعماله. فإذا كنتم مستعدين لعمل هذا، فإني سأعمل الترتيب لمندوبين من الحكومة السودانية، لمقابلة مندوبين منكم... وسيبحثون ترتيبات تسليمكم**».[1]

تسلمت قوات توريت البرقية، وجاء ردها بقبول الاستسلام حال وصول قوات بريطانية لضمان سلامتها. قامت الحكومة بطباعة برقية رئيس الوزراء ومناشدات الاستسلام، وكتبت باللهجات المحلية، وتم اسقاطها بالطائرات في مدن شرق وغرب الاستوائية. استمرت الجهود لاحتواء التمرد، ودفع القوات المتمردة للاستسلام، وتعهدت الحكومة بأن يتم التحقيق في عدالة كاملة واعتبار كاف للمسببات التي قادت للتمرد. شارك الحاكم العام البريطاني، في جهود التسوية والاستسلام، ولكنه رفض شروط قوات توريت، في إرسال قوات بريطانية، بحكم أن المسئولية الكاملة عن الدولة قد تحولت للحكومة السودانية.

حققت الجهود السلمية، والتي تمت عبر البرقيات المتبادلة بين الحكومة السودانية وقوات توريت، ومساندة ومناشدة الحاكم العام البريطاني، قبول قوات توريت الاستسلام والخضوع للتحقيق. كانت القيادة الفعلية في حامية توريت قد أصبحت في يد الملازم «**رينالدو لولبا**»، والذي باشر كل خطوات التفاوض. وصل الملازم رينالدو إلى جوبا في الثامن والعشرين من

---

[1] لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب، مصدر سابق. ص **34/33**.

أغسطس، أي بعد عشرة أيام من بداية التمرد. تم عقد اجتماع في جوبا بين القيادة العسكرية، وممثل قوات توريت الملازم رينالدو، لبحث إجراءات الاستسلام، وفيه تم الاتفاق على الخطوات التالية. طلب الملازم رينالدو العودة إلى توريت لتنوير القوات الموجودة في الحامية، وإخطار الحاميات البعيدة بقرار استسلام القوات والخضوع للتحقيق، وعلى أن تتحرك القوات من جوبا إلى توريت بعد ذلك لإستلام الحامية. لأجل تعزيز اتفاق الاستسلام، ولغرس المزيد من الثقة والإطمئنان، أكدت رئاسة قوة دفاع السودان، بأن القائد العام لقوة دفاع السودان ومندوباً من الحاكم العام البريطاني، و«مندوب رئيس الوزراء السيد مبارك زروق»،[1] سيحضران إلى توريت للوقوف على عملية استسلام القوات وإنهاء التمرد.

مسار تنفيذ خطط عمليات إعادة السيطرة

أ. المحور الأول: شرق الاستوائية.

في صباح يوم 29 أغسطس 1955م، تحركت قوات إعادة السيطرة على مناطق شرق الاستوائية من مدينة جوبا، تحت قيادة الأميرلاي «أحمد عبد الوهاب»، وخلفها تحرك ركب القائد العام لقوة دفاع السودان الفريق «أحمد باشا محمد»، ومعه مندوب الحاكم العام «المستر لوس». سارت القوات في طريق جوبا . توريت، ولم تواجه أي مقاومة حتى مشارف المدينة، حيث قابلها الملازم رينالدو رافعاً العلم الأبيض وفق الاتفاق الذي تم لإجراءات استسلام القوات. دخلت مجموعة العمليات مدينة توريت وتمركزت في المطار، ولكن لم تجد أي قوات لتكملة إجراءات الاستسلام، فقد هرب معظم الجنود إلى الأحراش فور علمهم بتحرك القوات من جوبا.

بدأت القوات في السيطرة على مدينة توريت، والعمل على دفن الجثث ونظافة المدينة، والبحث عن الهاربين. في اليوم التالي، الثلاثين من أغسطس، تحرك بلك من الهجانة ومعه جماعتا مدافع فيكرز من توريت، ووصل إلى الحاميات والمناطق الأخرى في «أكتوس، كتري، وكبويتا». تمت إعادة السيطرة على كل تلك المناطق بدون أي مقاومة، فكل القوات التي تمردت تركت مواقعها وهربت إلى الأدغال قبل وصول القوات.

---

[1] جون قاي نوت، مصدر سابق. ص 62.

بدأت القيادات في توريت العمل على إعادة الأمن والاستقرار في شرق الاستوائية، وبذلت محاولات كبيرة من الملازم رينالدو، وزعماء وسلاطين القبائل في المنطقة لإعادة الجنود الهاربين. نجحت تلك الجهود، وبدأت عودة أعداد كبيرة من الجنود الهاربين، بعد تأكدهم من عدم حدوث أي أعمال قتل من القوات الشمالية. رصدت إحصائيات قوة دفاع السودان حتى نهاية العام 1955م، عودة ما يقارب الألف من الضباط وضباط الصف والجنود من أفراد الفرقة الجنوبية، وكان هروب معظمهم نتيجة للخوف، والكثير منهم لم يشارك في أحداث التمرد بصورة مباشرة.

ب. المحور الثاني: غرب الاستوائية.

تحركت قوات إعادة السيطرة على حاميات غرب الاستوائية من جوبا صباح يوم 30 أغسطس، تحت قيادة البكباشي «مقبول الأمين الحاج». تكونت مجموعة العمليات من أربعة بلوكات من المشاة «كتيبة»، وبطارية مدفعية ميدان، ووحدات استكشاف. في اليوم الأول تمت إعادة السيطرة على «حامية نهر ياي» وتأمينها بقوات فصلت من المجموعة، وبعدها تحركت إلى «مريدي»، ومنها إلى «يامبيو وأنزارا». لم تواجه تلك القوات أي مقاومة خلال تحركاتها أو في الحاميات، وكما حدث في شرق الاستوائية، هربت القوات المتمردة ولجأت إلى الغابات والأدغال.

جـ. المرحلة الثانية: تعزيز بحر الغزال.

لم تكن هنالك أي معوقات في تعزيز حامية بحر الغزال، فبعد إعادة السيطرة على توريت ومناطق شرق الاستوائية، وحاميات غرب الاستوائية، تحركت القوات القادمة من الشمال بقوة تعادل ثلاث بلوكات . «كتيبة»، ومعها وحدات المعاونة الأخرى، ووصلت إلى رومبيك أولاً، ومنها دخلت إلى مدينة واو.

التقصير والأخطاء في معالجة الموقف

مخطط تمرد الفرقة الجنوبية . أغسطس 1955م

فور اكتشاف «قيادة الفرقة الجنوبية . توريت»، للمخطط الكبير لإحداث التمرد الواسع النطاق، بدأ التحقيق في توريت في السابع من أغسطس 1955. استطاعت لجنة التحقيق العسكري التي بدأت عملها في ذلك اليوم من وضع يدها على وثائق هامة في منزل «وكيل بلك أمين سترلينو أبويو»، وكانت أهم وثيقة، تلك القائمة التي تحوي كل أسماء الضباط وضباط الصف المشاركين في المخطط. خلال شهر سبتمبر من العام 1955م، باشرت «لجنة التحقيق الإداري في حواث الجنوب» جمع الوثائق والأدلة التي عثر عليها في مختلف حاميات الفرقة الجنوبية، إضافة للخطابات المتبادلة بين أطراف التمرد العسكرية والقادة السياسيين في جوبا، كما تمكنت اللجان من الحصول على عدد كبير من وثائق الإشارات اللاسلكية المتبادلة بين المشاركين في الحاميات العسكرية المختلفة.

أثبت التحقيق والمحاكمات العسكرية اللاحقة، أن ضباط وجنود الفرقة الجنوبية الذين ترجع أصولهم لجنوب السودان، لم يتأثروا بالنشاط السياسي للأحزاب الجنوبية حتى يونيو من العام 1955م، حينما بدأت أخبار خروج البريطانيين من السودان وإعلان الاستقلال، ولكنهم تأثروا بخطط السودنة العسكرية التي أتت بالضباط الشماليين لتولي قيادتهم.

أوضح التحقيق أن الوكيل بلك أمين «سترلينو أبويو» والذي كان يعمل ضمن قوة البلك الرابع مشاة التابع للفرقة الجنوبية بتوريت، كان عضواً ناشطاً في «حزب الأحرار الجنوبي»، وعلى اتصال مستمر مع لجنة الحزب بجوبا، ويمكن اعتباره العقل المفكر والقائد الفعلي للتمرد. كما شارك أيضاً الملازم ثاني «تفنج لادنقي»، و الملازم ثاني «رينالدو لولبا» في التخطيط، واستقطاب وتحريض الجنود في مقر قيادة الفرقة بتوريت.

بني التحريض واستقطاب الجنود وكسبهم لصف التمرد على مسببات وحقائق كانت معروفة، ولكن تم استغلالها للدفع بقوة في اتجاه الثورة، ومنها التالي:

أ. إن الشماليين يخططون لاحتلال الجنوب بعد خروج الإنجليز، وقد بدأوا في الاستعداد لذلك، وأن وحدات من الجنود الشماليين ستصل إلى جنوب السودان، لتحل مكان وحدات الفرقة الجنوبية، والتي تقرر أن تسافر للخرطوم.

ب. إن الجنود الشماليين قادمون لقتل الجنوبيين، ولقد وجدت تلك الادعاءات المناخ الملائم والمساندة وتصديق التحريض، بعد الحوادث الدامية التي وقعت في يوم 26 يوليو 1955م في مشروع ومصنع نسيج أنزارا، حينما قتل الجيش ثمانية من العمال الجنوبيين المتظاهرين. بعد تلك الحادثة بدأت مجموعة توريت، في محاولة إقناع ضباط الصف على المشاركة في قتل الضباط الشماليين والسيطرة على الحاميات.

استفاد قادة مخطط التمرد في توريت، من إمكانيات الاتصالات اللاسكية الموجودة في قيادة الفرقة، وقد كانوا يتبادلون المراسلات، في إرسال المعلومات والتحريض والتخطيط مع الحاميات المختلفة، وقد كانت الإشارات تكتب باللهجات المحلية. كانت أهم تلك المراسلات اللاسلكية مع القادة المشاركين في حاميتي أعالي النيل وبحر الغزال وهما بشجاويش «ميزان» في مدينة ملكال وبشجاويش «صمويل أكدو» في حامية واو.

هدفت الخطة التي وضعت لتنفيذ التمرد، إلى قتل كل الضباط الشماليين العاملين في الفرقة الجنوبية، ثم السيطرة على كل الحاميات العسكرية في المديريات الجنوبية الثلاث، وتأمين مطار جوبا والميناء النهري، لمنع وصول أي قوات من الشمال. توافق المشاركون على أن يبدأ التمرد في توريت، ثم تتبعه بقية الحاميات في وقت واحد حوالي اليوم الرابع من شهر أغسطس 1955م. حدثت خلافات بين المشاركين في المخطط، إذ رأى البعض تأخير تنفيذ التمرد حتى التأكد من بدأ وصول قوات من الشمال لاحتلال وإعادة استعمار الجنوب.

الأخطاء السياسية.. والتقصير المؤسسي

عند حلول العام 1954م، كانت العلاقات المشتركة بين الشمال وجنوبه قد وصلت إلى قمة ترديها، وكان ذلك نتاج تراكمات تضرب بعيداً في التاريخ، وإزدادت الفرقة وعدم الثقة بصورة كبيرة، عند حلول فجر استقلال السودان. «**تمت عملية التأريخ للواقع الاجتماعي السياسي برؤية "الموقع الشمالي" وحده، والذي صمت إلى حد كبير عن تاريخ الجنوب**

(يوسف فضل ـ مكي شبيكة ـ محمد إبراهيم أبوسليم) ضمن حديثهم عن تكوين السودان. وكثيرة دلالات المسكوت عنه في مناهج البحث الحديث!».[1]

لن نغوص فيما سمي بتتالي نقض الوعود التي بذلت للجنوب من قبل الشمال.. ولكن سنركز على جملة أخطاء سياسية ارتكبتها الحكومة الوطنية الانتقالية قبل الاستقلال، إذ لم تقم تلك الحكومة التي شكلت للعبور نحو الاستقلال، بأي جهد لتطمين جنوب السودان على مستقبله، ولم تسع لتحقيق أي قدر من غرس الثقة لدى المواطن الجنوبي البسيط.. بل تتابعت أحداث مؤسفة، عصفت بالقليل المتبقي من رغبة بعض الجنوبيين، في التشبث بعلاقة وحدة الوطن الواحد... وساهمت مجمل تلك الأخطاء، بصورة كبيرة في تفجر الموقف في أغسطس من العام 1955م.

كانت قرارات لجنة سودنة الوظائف الحكومية، مخيبة تماماً لآمال الجنوبيين في الظفر بقدر معقول من المشاركة في حكم أنفسهم، وقد سبق أن بذلت لهم الوعود الفضفاضة من الجميع، بأنهم مقدمون على تولي كل الوظائف الكبيرة في الجنوب. خلال انتخابات العام 1953م، وفي سبيل الفوز في بعض دوائر الجنوب الجغرافية، لم تتردد الأحزاب الشمالية « الوطني الاتحادي ـ حزب الأمة»، في نثر وعود كثيفة، بتولي الجنوبيين الوظائف العامة، وأنهم سينالون قدراً كبيراً في إدارة شئون مناطقهم. جاءت أيضاً من الخارج تعهدات.. ووعود غير واقعية، لدفع الجنوبيين لقبول استقلال السودان كبلد موحد. «**عند مغادرة البريطانيين فإن الأربعين وظيفة من مديري المديريات، ومفتشي المراكز، ومساعدي مفتشي المراكز في المديريات الجنوبية الثلاث ستعطى للجنوبيين».** [2]

جاءت قرارات لجنة السودنة صادمة للجنوبيين.. فمن ضمن الثمانمائة وظيفة التي شملتها قرارات اللجنة، كان نصيب الجنوب ست وظائف فقط، «أربع مساعد مفتش (ADC)، ووظيفتان برتبة مأمور». كان تبرير لجنة السودنة لهذا القصور الكبير في حق الجنوبيين، بأنها اعتمدت على معايير الأقدمية في كشف الخدمة العامة، وأيضاً على الخبرة

---

[1] حلمي شعراوي، مصدر سابق. ص 97.

[2] الصاغ صلاح سالم عضو مجلس ثورة يوليو المصرية عند زيارته للجنوب في21 ديسمبر 1952 وبصحبته وزير الأوقاف المصري أحمد حسن الباقوري.

والمؤهلات، وقطعاً لن تتوفر تلك المعايير للجنوبيين، الذين ظلوا مقفولين لسنوات طويلة. كان الأمر يحتاج إلى قرارات سياسية، أكثر من معايير الأقدمية التي طبقتها لجنة حكومية اتسمت إجراءتها بالبيروقراطية الصارمة. كان ممكناً أن تتم سودنة الوظائف في الجنوب بالتدرج وعبر سنوات تتيح تدريب المعنيين، وأن تسند كل وظائف النواب في وظائف عديدة للجنوبيين: «المديرون، مفتشو المراكز ومساعديهم، مفتشو التعليم والصحة والزراعة والغابات، قمندانات البوليس والسجون». على أن يتم تأهيلهم في دورات مكثفة، تسبق إعلان قرارات السودنة، وأن يستمر رؤساؤهم في رفع قدراتهم خلال بداية تولي الوظيفة «**Training in the Job**» .. ولكن.. هل كان قادتنا السياسيون الشماليون مدركين لأبعاد المعضلة، أم أن جل تركيزهم كان منصباً على القدر الذي يرغبون فيه من كعكة السلطة القادمة؟.

كانت هنالك أخطاء جسيمة في تهيئة المناخ الملائم الذي يصاحب إعلان الاستقلال، بحيث تصل الرسالة واضحة لإخوتنا الجنوبيين، بأن مظالم الماضي قد انتهت، وأن فجر الاستقلال سيشهد تغيراً حقيقياً في كل سياسات الحكومة، في التنمية والنهضة في الجنوب، والمشاركة الفاعلة في إدارة شئونهم.. ولم يحدث ذلك. ولم يحدث أي جهد إعلامي ومجتمعي لدحض الإشاعات الكاذبة، التي انتشرت في الجنوب قبل الاستقلال: « **الشماليون سيستعمرون الجنوب، ولقد استولوا على كل وظائف البريطانيين . قدوم قوات شمالية كبيرة لاحتلال الجنوب بعد خروج البريطانيين**». شهدت تلك الفترة قدوم الشماليين للجنوب بأعداد كبيرة لتولي الوظائف المسودنة: «**أصبح عادياً أن تحمل البواخر والطائرات إلى جوبا شماليين تم تعيينهم في الإدارة والشرطة أو الجيش في الجنوب.. تدفق الشماليين نحو الجنوب في تلك الفترة كان ينظر له كغزو للمنطقة**».[1]

شهدت المديريات الجنوبية الثلاث خلال تلك الفترة، توزيع برقية مزورة نسبت لرئيس الوزراء السيد إسماعيل الأزهري، ورد فيها: «**إلى كل رجال إدارتي في المديريات الجنوبية الثلاث، لقد وقعت الآن على وثيقة لتقرير المصير. لا تستمعوا لشكاوى الجنوبيين**

---

[1] **جون قاي نوت، مصدر سابق. ص 82.**

الصبيانية وضايقوهم وعاملوهم معاملة سيئة بناءً على تعليماتي».[1] رغم علم الحكومة والسلطات الإدارية في الجنوب، وقادة قوة دفاع السودان، بفحوى تلك البرقية المزورة المدمرة، لم يبذل الجميع أي جهد مضاد.. كان يمكن بذل جهد كبير لدحض تلك الإشاعات، عبر العمل الإعلامي المكثف، وعبر رجوع السياسيين الجنوبيين الوحدويين إلى مناطقهم، بإمكانيات حركة وقدرات لتنوير المواطنين، مع إشراك فاعل للزعماء والسلاطين، في التوعية وغرس الإطمئنان في النفوس. كان تأثير تلك البرقية كبيراً على الموظفين الجنوبيين والجنود في الفرقة الجنوبية، وقد تدارسوها جميعاً في إجتماعات ولقاءات سرية، ووفرت الوقود المطلوب لإشعال نار الثورة.

شهدت تلك الفترة أيضاً حادثة محاكمة النائب البرلماني «إيليا كوزي»، عضو حزب الجنوب، وهي مؤامرة نفذها مفتش مركز يامبيو الشمالي، بمشاركة الزعماء والسلاطين، والذين خدعهم المفتش عندما قسرهم على توقيع برقية تأييد للحكومة، تستنكر إنعقاد مؤتمر في جوبا خلال شهر يونيو 1955م كان ينظمه «حزب الأحرار»، بهدف تكوين جبهة جنوبية موحدة لتحقيق مطالب الجنوبيين. كان النائب «كوزي» قد اصطدم مع محكمة الزعماء، واتهمهم بتزوير إرادة المواطنين بإرسالهم تلك البرقية، ثم قام في اليوم السابع من يوليو 1955م بتنظيم اجتماعات جماهيرية بمدينة يامبيو بمنطقة الزاندي، لدعم تكوين الجبهة الجنوبية. في تلك الاجتماعات طالب النائب إيليا كوزي، بعزل الزعماء الذين وقعوا برقية تأييد الحكومة. هنا قرر الزعماء محاكمة النائب البرلماني ومن شارك معه في المطالبة بعزلهم، ولذا تم إلقاء القبض عليه في جوبا بمساعدة مفتش المركز الشمالي صانع الأزمة. في يوم 25 يوليو، وجهت تلك المحكمة تهم الإرهاب الجنائي، تحت «المادة 41» من قانون عقوبات السودان للنائب البرلماني ومن معه، ثم أصدرت حكمها عليه وخمسة آخرين بالسجن عشرين عاماً، خفضت إلى عامين بعد تدخل مفتش المركز وإبلاغه لزعماء المحكمة الأهلية، بأن أقصى عقوبة ممكنة لا تتجاوز العامين.

---

[1] لجنة التحقيق الإداري. مصدر سابق.

كانت تلك مهزلة لم تراع القانون، أو وضع النائب البرلماني، ولقد أثارت تلك القضية كثيراً من التذمر وعدم الاستقرار في منطقة الزاندي، وسنرى آثارها في قادم الأيام. في تاريخ لاحق ألغى السيد رئيس القضاة ذلك الحكم، وجاء في توجيهه: «**ألا يحاكم أعضاء البرلمان المتهمون بإرتكاب جريمة أو جرائم إلا بواسطة قضاة جنائيين وفقاً لقانون التحقيق الجنائي، وألا يحاكم عضو من البرلمان ما لم ترسل المعلومات الوافية التي توضح نوع الجريمة المتهم فيها، وتاريخ المحاكمة التقريبي لرئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس الشيوخ**».[1]

جاءت أحداث الاضرابات في «مجمع أنزارا لحلج الأقطان ومصنع النسيج»، كعاصفة أهالت التراب على ما تبقى من ثقة، في توجهات الشمال نحو الجنوب. تكونت في مصنع أنزارا نقابة للعمال، وكانت تنادي بتحسين الأجور ورفع عوائد المزارعين المنتجين للقطن.[2] بدأت الأزمة عندما رفض المزارعون تسليم القطن إلى المحلج، ما لم تقم لجنة مشاريع الاستوائية برفع الأسعار، ثم قدم العمال إنذاراً بالإضراب عن العمل في يوم 4 فبراير 1954م، ما لم تسحب الإدارة قرارها بفصل رئيس النقابة، وقد علق ذلك الإضراب لاحقاً، بعد التفاوض مع الإدارة.

تتابعت الأحداث عندما قامت إدارة مشاريع الاستوائية خلال شهر يوليو، وبقرار غير حكيم تماماً، وفي مناخ ملبد بالغيوم السوداء، بفصل ثلاثمائة عامل زراعي، وأيضاً.. في وقت كان يزداد فيه عدد الفنيين الشماليين الذين يصلون إلى منطقة الزاندي للالتحاق بالمشروع. انتفضت نقابة مشروع ومصنع أنزارا بعد يوم واحد من محاكمة النائب البرلماني «إيليا كوزي»، وتقدمت بعريضة موقعة من ستين عاملاً إلى مدير عام المشاريع، يطالبون فيها بزيادة الأجور، وشملت إنذاراً بالدخول في إضراب مفتوح في الأول من أغسطس، إذا لم

---

[1] **المنشور الجنائي رقم 41، الصادر من رئيس القضاء مولانا محمد أحمد أبورنات بتاريخ 20 /8/ 1955م.**

[2] **وجهت السلطات الحكومية الإتهام لـ «الجبهة المعادية للإستعمار» لعملها على نشر الفكر الشيوعي وتكوين النقابات العمالية، وأشارت إلى زيارات قام بها أعضاء شماليون في الجبهة لمناطق الزاندي، وإلى نشاط شيوعي كان يقوم به «ملاحظ الصحة بنجامين بسارا» وشمل ذلك توزيع منشورات تطالب بحقوق الجنوبيين، وقد ترجمت تلك المنشورات إلى لغة الزاندي.**

تستجب الإدارة للمطالب. في منتصف النهار بدأ بعض العمال الهتاف في وجه الموظفين والفنيين الشماليين «أرجعوا إلى وطنكم»، وعندما استدعى المدير أحد قادة النقابة لمعرفة ما يجري، ترك العمال مواقع عملهم في المصنع، وتجمعوا أمام مكاتب الإدارة في تظاهرة كبيرة حطمت فيها بعض النوافذ في المكاتب، ثم تحركت التظاهرة إلى سوق أنزارا، حيث إنضم لها جمهور من المواطنين، وبلغ عدد المتظاهرين ما يقارب الألف شخص. لم يكن في نقطة بوليس أنزارا غير ثلاثة من الأفراد، ولذا استنجد مدير المشاريع بمفتش يامبيو وأوضح له الموقف المتدهور.

قرر مفتش يامبيو إرسال نائب المفتش «محمود أفندي حسين» والملازم ثان «معتصم عبد الرحمن»، ومعهم قوة مسلحة من الحامية، مكونة من أحد عشر جندياً، وخمسة من رجال البوليس. وصلت تلك القوة إلى أنزارا في منتصف النهار «مسافة فاصلة ستة عشر ميلاً». عندما وصل نائب المفتش إلى سوق أنزارا وجد أن المظاهرة مستمرة، وقد تم نهب ثلاثة متاجر يملكها شماليون. اصطفت القوة المسلحة في خط مستقيم في مواجهة المظاهرة، وكما تنص على ذلك عمليات فض الشغب وفق تدريبات الجيش. خاطب مساعد المفتش المتظاهرين ثلاث مرات طالباً التفرق، ولكن كانت التظاهرة تزحف للأمام. أمر مساعد المفتش ضابط الجيش بإطلاق النار، وقد قامت القوة بالتنفيذ بعد أن أمرها الضابط. سقط عدد من المتظاهرين، بينما تفرقت البقية هاربة من منطقة السوق، وقد قتل ستة من المتظاهرين في إطلاق النار، بينما غرق اثنان من المواطنين في النهر.

بالوقوف على ما تم لمعالجة الموقف في منطقة «**أنزارا**»، نلاحظ أن «**إدارة لجنة مشاريع الاستوائية**»، هي المتسبب الأول في تصاعد الاضطرابات، وافتقدت معالجاتها للحكمة والواقعية. كانت مطالب «نقابة عمال مصنع النسيج» بزيادة أجور العمال، وتحسين عوائد المزارعين المنتجين للأقطان مطالب معقولة، فقد شهد العام 1954م ارتفاعاً في أسعار القطن ومنتجات النسيج على مستوى العالم، ولقد حقق المشروع في ذلك العام أرباحاً كبيرة، لذا لم يكن هنالك ما يبرر تعنت الحكومة وإدارة المجمع، في الاستجابة لتلك المطالب المشروعة. جاء الخطأ الأكبر من إدارة المشاريع، بقرار فصل ثلاثمائة عامل زراعي دون وضع أي اعتبار لإفرازات نتائج لجنة سودنة الوظائف، أو مراعاة المناخ السياسي الذي

يطالب بحقوق أكبر للجنوب. لقد تسببت تلك الأخطاء في تفجر الاضطرابات في أنزارا، ورغم أن السلطات المدنية والعسكرية لم تخرج عن المعمول به في حماية الممتلكات وفض الشغب، «عمليات الأمن الداخلي . فض التظاهر والشغب»، فقد تكاملت الأخطاء المتسلسلة لتزيد من تفجر الموقف في كل جنوب السودان.

أخطاء قوة دفاع السودان.. القصور الإحترافي

سبق أن أوردنا ما دار في اجتماع رئاسة قوة دفاع السودان في الخرطوم يوم 23 يوليو 1955م، لبحث ترتيبات انتشار وتمركز وحدات الجيش، بعد جلاء القوات الأجنبية. في ذلك الاجتماع صدر قرار بتكوين «حامية الخرطوم» لتتولى تأمين العاصمة، وتوفير القوات المطلوبة لتكوينها بسحب بلك مشاة من كل فرقة، وشمل ذلك القرار سحب بلك من الفرقة الجنوبية. في تاريخ أسبق، تحدد أيضاً مشاركة كل الفرق في العرض العسكري الذي سيقام في العاصمة الخرطوم، في يوم جلاء القوات الأجنبية عن السودان، وسيعني ذلك تحرك بلك آخر من الفرقة الجنوبية للعمل في الشمال.

إن التقصير من قبل رئاسة قوة دفاع السودان، يتركز في عدم التمهيد العلمي العسكري لتجهيز القوات الجنوبية المطلوب تحركها، من بيئتها الطبيعية في الجنوب، للعمل في شمال السودان. كان الأمر يتطلب أولاً، تجميع تلك القوات في معسكرات تدريب في جوبا، لإعادة تأهيلها بصورة كبيرة، ويشمل ذلك التجهيز الإداري الأمثل، والتوجيه المعنوي المكثف، وشرح الأهداف من تكوين جيش قومي موحد، كما يحدد لهم بوضوح الفترة الزمنية التي تستغرقها تلك المأمورية قبل أن يعودوا لأسرهم. كان من الأجدر نقل الضباط الجنوبيين الذين كانوا يعملون في البلكات الشمالية آنذاك وعددهم كاف، إلى البلكات المتحركة للشمال، فهم أقدر على التواصل مع الجنود الجنوبيين، وقد عاشوا فترات في الشمال ولمسوا المعاملة المتساوية في قوة دفاع السودان.

كما أوضحنا من قبل، إن أبعاد المخطط الكبير لإحداث التمرد العسكري وإشعال الثورة في جنوب السودان، قد تم كشفه في مدينة توريت في اليوم السادس من شهر أغسطس من العام 1955م، وقد عثرت السلطات على وثائق كشفت حقائق تنظيم سري كبير، وخطط

واضحة لإشعال فتيل تمرد يشمل كل وحدات الفرقة الجنوبية. إذاً، توفرت في وقت مبكر، معلومات كافية عن الخطة الموضوعة للتمرد، لدى قيادة الفرقة الجنوبية في توريت، ولدى المسئولين والقيادات العسكرية في جوبا، مما دعاهم لعقد اجتماع طارئ لبحث الموقف، وبنفس القدر كانت قيادة الجيش في الخرطوم قد أخطرت تماماً بتلك التطورات. للأسف الشديد كان التعامل مع ذلك الموقف الطارئ في غاية السيولة والضعف، بحجة عدم وجود قوات شمالية كافية في الجنوب. كان الأمر يقتضي إيقاف جميع المتهمين والتحقيق معهم، وتطبيق إجراءات تحوطية، لضبط القوات والسيطرة عليها وإبعادها عن أي مؤثرات. كان الموقف يتطلب أيضاً وضع خطة توعية وتنوير كبيرة لجنود الفرقة الجنوبية، يشارك فيها السياسيون الجنوبيون الوحدويون، والضباط الجنوبيون العاملون في الوحدات العسكرية بالشمال. قرار الإصرار على قيام البلك الثاني مشاة من توريت إلى الخرطوم للمشاركة في احتفالات الجلاء كان أم الكوارث، وفتيل إشعال النار: «**حفاظاً على هيبة وكرامة الجيش يجب أن يسافر البلك رقم 2 إلى الخرطوم**».[1]

في تلك الأيام، وفي مطلع شهر أغسطس الدامي، انتشرت الإشاعات في جوبا وتوريت وملكال بين الجنود والمواطنين، عن قدوم قوات شمالية كبيرة لاحتلال الجنوب، بعد خروج البريطانيين، وأن جنود الفرقة الذين تقرر إرسالهم للخرطوم، سيتم قتلهم بعد وصولهم لها. وكما أسلفنا من قبل لم تبذل أي من السلطات الحكومية أو العسكرية أي حملات إعلامية ونفسية مضادة لوقف التأثير المدمر لتلك الشائعات.

فشلت أيضاً قيادة الفرقة الجنوبية في توريت في معالجة الموقف المتدهور في البلك الثاني مشاة بعد كشف المخطط واعتقال قائد التمرد وكيل بلك أمين سترلينو ووضعه في السجن، إذ تركت تلك القيادة الملازم ثاني «تفنق لادنقي»، والذي ورد اسمه كمشارك رئيسي في المخطط، مستقراً في عمله وسط جنود البلك الثاني، وقد استمر في التحريض والتخطيط، وعقد اجتماع مع ضباط الصف ليلة 17 أغسطس لتوحيد موقفهم الرافض للسفر صباح اليوم التالي، واستمر في التحريض حتى وقوع الطامة الكبرى. خلال كل الأيام التي سبقت

---

[1] اجتماع لجنة الأمن في جوبا في يوم 17 أغسطس 1955م، لبحث اكتشاف مخطط التمرد، والقرار على الإجراءات المضادة المطلوبة.

العصيان والتمرد، طالب أفراد البلك الثاني مشاة من قادتهم الشماليين، إخبارهم بوضوح عن الزمن الذي سيمكثونه في الخرطوم، ومتى سيعودون إلى عوائلهم في توريت؟ وتلك تساؤلات لم يجدوا إجابة واضحة لها.. بل كانت الإجابات متناقضة وخادعة تماماً.

قامت أيضاً قيادة الفرقة الجنوبية في توريت، بتوجيه ضباطها الشماليين بحمل سلاحهم طوال اليوم، وأن يسير الضباط مزدوجين، وأن ينام كل ضابطين سوياً.. وقطعاً تلك دلالات على الخوف أكثر من الردع، وكان لذلك آثاره السلبية. أما المؤشر الأكبر لعدم الثقة، فجاء في الرابع عشر من أغسطس، حينما قررت قيادة الفرقة الجنوبية إجلاء عوائل وأطفال الضباط الشماليين من حامية توريت، وقد تم تنفيذ ذلك بعد موافقة قيادة الجيش في الخرطوم. كان إجلاء العوائل سبباً في إزدياد التوتر في توريت، إذ بدأ الجنود الجنوبيون أيضاً في إرسال عوائلهم إلى قراهم، وهم يعتقدون تماماً أن الحرب قادمة.

ما هي الأسباب والدوافع للتمرد الدامي؟

كانت الإفادات والخلاصات التي أوردتها «لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب» في غاية الوضوح والصراحة، ويمكن أن نعتبرها صادمة وقاسية.. ولكن يمكن لأي قارىء لتاريخ العلاقة المضطربة بين شمال السودان وجنوبه.. ولأي مطلع على التكوين المجتمعي العشائري القبلي السوداني، أن يحكم على مدى مصداقية تلك الأسباب والدوافع. أوردت اللجنة التالي:[1]

أ. إن الأشياء المشتركة بين الشماليين والجنوبيين قليلة جدا، ولأسباب تاريخية يعتبر الجنوبيون الشماليين أعداءهم التقليديين. إن الكثير من الشماليين خاصة غير المتعلمين، يعتبرون الجنوبيين من سلالة أدنى مرتبة منهم، ويشترك الجلابة مع غيرهم من الشماليين في هذه النظرة، وكثيراً ما يسمونهم «عبيداً». إن إطلاق كلمة «عبيد» منتشر في المديريات الجنوبية الثلاث، وهي بلا شك كلمة تدل على الامتهان، كما تذكر الناس بأيام تجارة الرقيق الغابرة. لقد خلق استخدام هذه الكلمة شعوراً بغيضاً لدى الجنوبيين.

---

[1] ملخص من تقرير لجنة التحقيق في حوادث الجنوب. مصدر سابق: من الصفحات 72وإلى 97.

ب. كانت سياسة الإدارة البريطانية حتى عام 1947م، ترمي لترك الجنوبيين ليتطوروا على النمط الأفريقي والزنجي. لأسباب مالية واقتصادية وجغرافية تقدم السودان الشمالي في ميادين كثيرة، بينما تخلف الجنوب، وقد خلق هذا التباين في التطور شعوراً لدى الجنوبيين بأنهم يُخدعون ويُستغلون ويسيطر عليهم.

جـ. خيبة الأمل التي أصابت الجنوبيين من سودنة الوظائف الحكومية توطئة لاستقلال البلاد. لقد عين الحاكم العام البريطاني في 20 فبراير 1954م، لجنة سودنة الوظائف، ومن ضمن ثمانمائة وظيفة تمت سودنتها، كان نصيب الجنوبيين ست وظائف فقط، أرفعها كانت برتبة مساعد مفتش.

د. لم تخلق النقاط التي جاءت أعلاه، لدى الجنوبيين الشعور بقومية مشتركة مع الشماليين، وظل ولاء الجنوبي العادي منحصراً في نطاق قبيلته، وعندما بدأ الوعي السياسي بين الجنوبيين أخذ الشعور السياسي طابعاً إقليمياً لا قومياً.

و. خلال شهر يوليو 1955 تم نسخ وتوزيع برقية نُسبت زوراً لرئيس الوزراء السيد «إسماعيل الأزهري» وقد جاء فيها: «**إلى كل رجال إدارتي في المديريات الجنوبية الثلاث. لقد وقعت الآن على وثيقة لتقرير المصير. لا تستمعوا لشكاوى الجنوبيين الصبيانية وضايقوهم وعاملوهم معاملة سيئة بناءً على تعليماتي..**». تم نسخ تلك البرقية المختلقة على ورق حكومي، ووزعت على نطاق واسع في كل أنحاء المديرية الاستوائية، وشمل ذلك مدن توريت ويا مبيو ومريدي وأنزارا وياي، كما أرسلت نسخ منها إلى مختلف الموظفين الجنوبيين، وإلى ضباط ورجال الشرطة الجنوبيين. أما النسخة التي وزعت من البرقية المزورة داخل وحدات الفرقة الجنوبية، فقد تم تعديلها وقام بتوزيعها وكيل بلك الأمين سترلينو أبويو وكانت تقرأ: «**إلى ضباطي الشماليين في الفرقة الجنوبية**».

هـ. كانت خاتمة المسببات هي محاكمة النائب الجنوبي «إيليا كوزي» في 25 يوليو 1955م في يامبيو بالسجن، وما أعقبها من إضراب وتظاهر واعتصام من عمال مشروع أنزارا في 26 يوليو 1955م، وقد أدى فض التظاهر بقوة من الجيش إلى مقتل ثمانية من العمال الجنوبيين.

لماذا فشل تمرد توريت؟

لم يتحول تمرد توريت، إلى انتفاضة شاملة تعم كل أرجاء الجنوب، بسبب عدم مشاركة القبائل النيلية الأساسية، مثل الشلك والنوير والدينكا، وانحصر في الاستوائية.[1] يمكن أن نورد العوامل الأساسية المسببة للفشل:

أ. محدودية المشاركة القبلية.

ب. ضعف الوعي السياسي الشعبي في جنوب السودان.

جـ. عدم وجود وسائل تبادل معلومات بين السياسيين والقوة المتمردة.

د. ضعف التنسيق بين القيادات السياسية «الحزب الفدرالي» وقوات الفرقة الاستوائية.

هـ. رفض بريطانيا مقترح مصر بالتدخل العسكري في جنوب السودان.[2]

المحاكمات العسكرية..

عقب إنتهاء أحداث التمرد الدامي، وجهت الحكومة إتهامات مباشرة للحزب اللبرالي بالتخطيط والضلوع في التمرد والتحريض على العنف، وتم اعتقال عدد كبير من قياداته في المديريات الجنوبية. شملت تلك الاعتقالات القادة الكبار، ومنهم كلمنت أمبورو وإليا كوزي وإستانسلاوس بياساما وآخرين. شكلت محاكم عسكرية عليا لمحاكمة الضباط والجنود المتمردين، وتولى الأستاذ أحمد خير المحامي هيئة الدفاع. في الخامس عشر من ديسمبر 1955م، أصدرت المحكمة العسكرية العليا أحكامها على المتهمين، وقضت بتنفيذ حكم الإعدام على 147 متهماً. صدق الحاكم العام البريطاني وفق سلطاته بتأييد تنفيذ أحكام الإعدام على 121 متهماً، كما أعدم الملازم رينالدو لولبا بعد محكمة عسكرية أخرى في يناير من العام 1956م.[3] «**أن الجنوبيين قُدموا للقضاء الذي كان مكوناً من شماليين مائة**

---

[1] جون قاي نوت، مصدر سابق. ص **125**.

[2] رفضت بريطانيا طلب مصر بالتدخل العسكري المشترك، ورأت الحكومة السودانية في ذلك الطلب محاولة لإجهاض استقلال البلاد. قدم الصاغ صلاح سالم استقالته في **25** أغسطس، بعد أن حُملَ مسئولية تدهور علاقات مصر مع السودان.

[3] جون قاي نوت، مصدر سابق. ص **64**.

في المائة، وكانت النتيجة أن فقد عدد كبير من الجنوبيين أرواحهم، وسيق عدد ضخم منهم إلى السجون».[1]

خاتمة.. التمرد.. الطريق إلى الثورة

جاءت أحداث **تمرد أغسطس 1955م** لتصب مزيداً من الزيت على حريق العلاقة بين الشمال والجنوب.. كانت خسائر الشماليين خلال ذلك التمرد كبيرة.. ولأول مرة أحس الشمال برد الفعل الجنوبي الذي اتسم بالعنف المفرط والقسوة الشديدة، وخاصة في مقتل النساء والأطفال.. نصبت سرادق العزاء بعرض وطول الشمال، فكل من قتل تقف خلفه قبيلة أبطنت رغبة الثأر ولو بعد حين. أنشد المغنون في الشمال كلمات الحزن وعدم النسيان.. **«وفي الجنوب قتلونا شباب.. وبالنشاب.. وبالنشاب...»**. سيشهد السودان في السنوات القادمة التنفيس عن تلك الرغبات المكبوتة، وقد وضح ذلك بصورة جلية في ممارسات الجيش السوداني في مسارح العمليات العسكرية في جنوب السودان.. ووضح أيضاً في ردود فعل المواطن في شوارع ومدن الشمال كلما جاء حدث يفتح المجال للانفلات الأمني وتطبيق قانون الغاب.[2] لأول مرة تساوى الشمال والجنوب في تجرع مررات الفقد والأسى.. وتساوت أرصدة حقد ممارسة الرق والهيمنة والدونية في التعامل مع الجنوب، مع رغبات الشمال في الثأر وتكريس التميز العربي الإسلاموي.. حتى لو أدى ذلك إلى الطلاق البائن بين الشطرين.

كانت القوات التي هربت بأسلحتها من قيادة الفرقة الجنوبية في توريت، ومن الحاميات الأخرى في شرق وغرب الاستوائية بعد تمرد أغسطس الدامي، تضم أعداداً كبيرةً من الضباط وضباط الصف والجنود النظاميين، والذين شكلوا القاعدة الأساسية لبناء الحركة الجنوبية المسلحة في قادم سنوات الصراع الجنوبي - الشمالي. **«الضباط وضباط الصف والجنود، الذين هربوا بأسلحتهم بعد حوادث التمرد، بلغ عددهم أربعمائة أربع وثلاثون**

---

[1] مخاطبة الأب ساترنينو لوهوري نائب دائرة توريت . لاتوكا للجمعية التأسيسية في 22 مايو 1958م.

[2] أحداث الأحد الدامي في الخرطوم في السادس من ديسمبر 1962م بعد إشاعة مقتل وزير الداخلية الجنوبي السيد كلمنت أمبورو، وأحداث الخرطوم الدامية بعد مقتل الزعيم جون قرنق دي مابيور في يوليو 1985م.

فرداً، وكان بحوزتهم عدد مائة ثلاث وسبعون قطعة سلاح ناري، وكميات من أنواع الذخيرة المختلفة».[1] بينما ذكر مصدر آخر، أن الجنود المتمردين استسلم منهم عدد 461 فرداً حتى تاريخ 19 سبتمبر 1955م، بينما تشتت البقية وعددها حوالي 780 جندياً في أحراش وغابات الجنوب.[2]

جاء تمرد الفرقة الجنوبية في أغسطس من العام 1955م، وبالاً على السودان وكارثة على استقراره وتنميته وتطوره في المستقبل.. دخل السودان إلى مرحلة الاستقلال ونيل السيادة الوطنية دولة ممزقة في وحدتها الوطنية وترابطها القومي. «**كان تمرد الفرقة الاستوائية في 18 أغسطس"آب" 1955، وتسلل أفرادها إلى الغابة واعتمادهم حرب العصابات نقطة تحول في تاريخ العلاقات بين الجنوب وشمال السودان.. هو البداية الفعلية لنزيف الحرب الأهلية».**[3] ويأتي تأكيد الجنوبيين بأهمية الحدث التاريخي في نضالهم من أجل التحرر والاستقلال: «**أصبح تمرد توريت رمزاً لـ (التضامن الجنوبي) و(وحدة الجنوب).. رمزاً لرفض الحكم الأجنبي.. سواءً كان بريطانياً أو مصرياً أو سودانياً شمالياً. 18 أغسطس 1955 أصبح يوماً تاريخياً يستعيد فيه الجنوبيين ذكرى شهداء توريت».**[4] بدأت الحرب الأهلية والتي تعد الأطول في تاريخ أفريقيا الحديث، ولتصبح المؤثر الأول في التخلف وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في السودان، ولتحصد ما يقارب الثلاثة ملايين من أرواح مواطنيه حتى نهاية القرن العشرين، ولتقود في خواتيمها إلى تمزيق أكبر دولة في القارة الإفريقية.

---

[1] المرجع: من تقارير لجان التحقيق بعد حوادث التمرد.

[2] جون قاي نوت، مصدر سابق. ص 63.

[3] محمد سليمان محمد، مصدر سابق. ص 166.

[4] جون قاي نوت، مصدر سابق. ص 131.



الأب

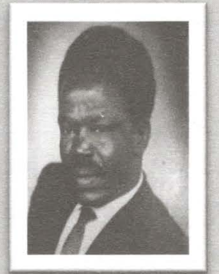
ساترنينو لاهوري



جوزيف أدوهو



وليم دينج نيال



آقري جادين

الفصل الخامس

الطريق إلى..

ثورة التحرير الجنوبية

SANU & ANYA- NYA

استقلال السودان يناير 1956م

جنوب السودان بعد الاستقلال

ارتفع علم استقلال السودان، في صبيحة اليوم الأول من يناير 1956م، معلناً مولد أكبر دولة أفريقية مستقلة، تخرج من مظلة التاج الملكي البريطاني إلى رحاب السيادة الوطنية والحكم الديمقراطي. جاء الاستقلال والوطن يعاني من صدمة تمرد دامي وقع قبل أشهر قليلة في شطره الجنوبي، ولازالت جهود إعادة الأمن والاستقرار مستمرة في مدنه وأحراشه، وقضايا المتورطين في ذلك التمرد قيد النظر أمام المحاكم العسكرية.

لم تتوقف العمليات العسكرية في جنوب السودان، منذ تمرد توريت في الثامن عشر من أغسطس 1955م، وتركزت الجهود في مطاردة الهاربين، وإزالة آثار التمرد وإعادة الأمن. كانت معظم الحاميات العسكرية في الجنوب، قد تم تعزيزها بقوات شمالية أكبر، وتركزت عملياتها في محاولة إعادة سلطة الدولة وبسط الأمن والاستقرار في كل المناطق. قبل أيام قلائل من رفع علم استقلال البلاد، وفي الثامن والعشرين من ديسمبر 1955م، تم تغيير مسمى قوة دفاع السودان، وأعلن عن مولد **«الجيش السوداني»**، وقد أعيد تنظيمه ليتلاءم مع متطلبات الدفاع عن سيادة البلاد وحدودها الدولية. ضمن إعادة تنظيم الجيش السوداني،[1] وضع الاعتبار لمتطلبات الجبهة الجنوبية، والتي تجاور أربع دول أخرى، ولازالت العمليات العسكرية مستمرة فيها بعد تمرد الفرقة الجنوبية. تم القرار على تكوين «القيادة الجنوبية»،[2] وليكون مقر رئاستها في مدينة جوبا، وتتشكل من أربعة كتائب من المشاة ووحدات الدعم والمساندة والخدمات الأخرى. عدل انتشار وتمركز قوات القيادة

---

[1] تمت إعادة تنظيم الجيش السوداني بعد الاستقلال، في مطلع العام 1956م، تكوين خمس فرق مشاة: فرقة 1 القيادة الوسطى/ الأبيض. فرقة 2 القيادة الشرقية/ القضارف. فرقة 3 القيادة الغربية/ الفاشر. فرقة 4 القيادة الجنوبية/ جوبا. فرقة 5 القيادة الشمالية/ شندي.

[2] عين الأميرلاي أحمد أبوبكر قائداً للقيادة الجنوبية بعد الاستقلال في مطلع العام 1956م، وخلفه الأميرلاي محمد طلعت فريد.

الجنوبية بعد الاستقلال، لتغطي متطلبات الدفاع عن ثلاثة إتجاهات تغطي حدود السودان الجنوبية، ولتكون قادرة على حفظ الأمن الداخلي.

انتشار وحدات القيادة الجنوبية . 1956م

المسمى/ التشكيل	المكان	حجم القوات	الحاميات التابعة
رئاسة القيادة الجنوبية المديرية الاستوائية	جوبا	تحت إمرتها مجموعة لواء مشاة، مكون من أربع كتائب، وأسلحة المساندة والخدمات، وتكون مسئوليتها القيادية في كل المديريات الجنوبية الثلاث.	ثلاث سرايا مشاة متمركزة بجوبا. حامية نمولي
قيادة شرق الاستوائية	توريت	كتيبة مشاة من القيادة الشرقية، من أربع سرايا ووحدات المساندة والخدمات.	توريت كبويتا /أكتوس
قيادة غرب الاستوائية	مريدي	كتيبة مشاة من القيادة الوسطى، هجانة من أربع سرايا، ووحدات المساندة والخدمات.	سرية/ جوبا يامبيو/أنزارا
قيادة بحر الغزال	واو	كتيبة مشاة من القيادة الغربية، من أربع سرايا ووحدات المساندة والخدمات.	رومبيك راجا
قيادة أعالي النيل	ملكال	كتيبة مشاة من القيادة الشمالية، من أربع سرايا ووحدات المساندة والخدمات.	ملكال الناصر /أكوبو

الموقف الأمني في جنوب السودان 1958/56م

تمثلت أكبر المهددات للأمن والمخاطر في الأعداد الكبيرة من أفراد الفرقة الجنوبية، الذين هربوا بأسلحتهم إلى الأدغال ومناطق الحدود، وأصبحوا مطاردين من الدولة «عدد خمسمائة ضابط وصف وجندي تقريباً». خلال العام 1956م، أو عام الاستقلال، استمرت قوات الجيش السوداني في تسيير حملات البحث والتفتيش عن العناصر الهاربة من قوات الفرقة الجنوبية في شرق وغرب الاستوائية. كانت دوريات البحث عن الهاربين تدفع في مختلف المناطق، بعد تأكيد معلومات الاستخبارات أماكن مخابئهم. «**ظلت الحكومة تعمل على مطاردتهم واصطيادهم وتقديمهم للمحاكمة، واعتبرت كل القوات الجنوبية.. قوات**

متمردة».[1] خلال ذلك العام عملت القوات على كسب الزعماء والسلاطين بمختلف الوسائل، وقد ازداد تعاونهم بعد لجوء فلول القوات الهاربة لعمليات نهب الأبقار، وإرهاب وقسر المواطنين للحصول على المواد الغذائية والاحتياجات الأخرى. أسفرت عمليات البحث ومداهمة المخابيء في الأدغال والحدود عن انحسار التهديد المباشر للأمن، وقد عبر عددٌ كبيرٌ من تلك القوات المتمردة الحدود إلى دول الجوار.

لم تشهد المديريات الجنوبية، خلال الأعوام الثلاثة الأولى بعد الاستقلال، عمليات عسكرية منظمة من فلول قوات الفرقة الجنوبية التي هربت للأدغال، ويعزى ذلك لعدة أسباب. كان العامل الأول المؤثر يتمثل في الانتشار الواسع لقوات الجيش المتفوقة في قدراتها القتالية، وحملات البحث والتفتيش المستمرة. أما العامل الثاني فهو غياب القيادات العسكرية المؤهلة في الطرف الثاني، فمعظم قادة التمرد قد نفذت فيهم عقوبة الإعدام بعد المحاكمات العسكرية، أو أرسلوا للسجون لقضاء سنوات طويلة. كانت معظم الاشتباكات العسكرية محدودة، وتقع عادة عند مداهمة قوات الجيش لمخابيء الهاربين، أوهجمات متفرقة يقومون بها على نقاط البوليس المنعزلة، أو على حرس السلاطين المتعاونين مع الحكومة. من أشهر رجال العصابات الجنوبية في تلك الفترة «فيليبو لاتادا»، الذي أزعج قوات الجيش بالكمائن التي ينصبها للقوافل العسكرية «الأطواف» في الطرق الوعرة في جبال شرق الاستوائية. في غرب الاستوائية، نشط الملازم الهارب من الفرقة الجنوبية «علي بتالا»، أو علي بطلة كما تورده تقارير الجيش في نصب كمائن محدودة، أو مهاجمة القوافل على الطرق في مناطق الزاندي، ثم التراجع والاختفاء في أحراش الكنغو.

خلال الأعوام الأولى بعد الاستقلال، تركز جهد السياسيين الجنوبيين في محاولة تحقيق أهداف الجنوب عبر العمل السياسي الحزبي، وكانت آمالهم متعلقة بتنفيذ التعهدات التي بذلتها الأحزاب السياسية الشمالية لإعطاء الجنوب الوضع الدستوري الخاص، وإطلاق مشروعات التنمية التي تمكنه من اللحاق بالشمال. حتى نهاية العام 1958م، لا توجد أي مؤشرات لاتصالات بينهم والجماعات الهاربة في أدغال الجنوب ولازالت حاملة لسلاح

---

[1] جون قاي نوت، مصدر سابق. ص **63**.

المقاومة. شهدت الثلاثة سنوات الأولى بعد الاستقلال هدوءاً وإستقراراً في معظم المناطق، وعادت الحياة إلى طبيعتها في مدن الجنوب التي تأثرت بالتمرد، ونشطت الحركة التجارية، وتحسنت خدمات التعليم والصحة بصورة محدودة.

فشل الديمقراطية الأولى..

خلال أقل من ثلاثة أعوام بعد الاستقلال، دخل السودان في أزمة سياسية مستعصية حينما فشلت الحكومات الائتلافية المتعاقبة، في تنفيذ مهامها الوطنية المتوقعة من دولة حصلت على استقلالها وسيادتها كاملة. تجاذبت السودان صراعات الأحزاب السياسية الحاكمة، في تغليب مصالحها الذاتية، وبغياب كامل لتطبيق استراتيجية قومية، يصطف خلفها كل الوطن، لتحقيق التنمية والاستقرار الدائم. بدأت ظاهرة الانقسامات الداخلية في الأحزاب، وظاهرة التصدي النقابي المطلبي . السياسي، وكلاهما معاول هدم في نظام ديمقراطي غير متماسك. أما جماهير الشعب السوداني التي تطلعت لما سيحققه الاستقلال والسيادة الوطنية، فقد أجهضت طموحاتها في الاستقرار والنمو والتطور، وبدأ البعض يردد «يا حليل زمن الإنجليز». **«كان الشيء الكثير متوقعاً من الأحزاب، فقصّرت جميعها في تحقيق هذه التوقعات، إذ لم تكن لديها برامج مفصلة ومحددة لمعالجة النمو الاقتصادي والاجتماعي. وكل قضية طرحت بعد الاستقلال كانت تعالج وفقاً لأهواء الحزب».**[1]

أما مطالب الجنوب العادلة التي التزمت بها الأحزاب الشمالية، فقد تناساها الجميع وتركز جل إهتمامهم، في أي قدر من السلطة سيحوزون عليه في قسمة المناصب والمواقع. بعد انتخابات العام 1958م، وانعقاد الجمعية التأسيسية من المجلسين، استقر الرأي على أن تدرس الجمعية مشروع الدستور الذي أعدته اللجنة القومية. كان ذلك المشروع خالياً تماماً من أي إشارة لمسألة الفدرالية «الفيدريشن»، فقد كان معظم القادة السياسيين ونواب البرلمان الشماليين على قناعة كاملة بأن مسألة اليفدريشن مؤامرة استعمارية، تهدف إلى شطر الوطن.. وأن الجنوبيين ليسوا على قلب رجل واحد، وليس هنالك رابط قومي بينهم.. فهم

[1] محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، ص. 177.

عبارة عن قبائل مختلفة ومتناحرة ومتخلفة.. بذل النواب البرلمانيون الجنوبيون جهداً كبيراً في تذكير رصفائهم الشماليين في البرلمان، بالوعد الملزم الذي قطعوه أثناء الجلسة التاريخية لإعلان استقلال السودان.. قدموا لهم كل تلك التعهدات التي بذلت وسجلتها مضابط الجلسات.. ولكن لا حياة لمن تنادي. «**إن الجنوب لا يكنُّ أبداً نوايا سيئة نحو الشمال. إن الجنوب يطالب فقط بإدارة شؤونه المحلية في إطار السودان الموحّد. كما أنه ليست لدى الجنوب نيّة للانفصال عن الشمال، لأنه لو كان ذلك هو الحال فليس هناك قوة على الأرض تستطيع منع الجنوب من المطالبة بالانفصال. فالجنوب يطالب بإقامة علاقة فيدرالية مع الشمال، وهذا بلا ريب حقّ يستحقه الجنوب بمقتضى حق تقرير المصير الذي يمنحه المنطق والديمقراطية للشعب الحر. وسينفصل الجنوب في أي وقتٍ بطريقةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة متى أراد ذلك، من خلال سيطرة الشمال على الجنوب سياسياً واجتماعياً واقتصادياً**».[1] جاء ذلك الخذلان الشمالي للجنوبيين والحنث بتعهداته، في صالح وحدة الحركة السياسية الجنوبية، فتجاوزت خلافاتها وتوحدت عند إعلان «جبهة الجنوب»، وتوافقت على إختيار النائب البرلماني الأب «**ساترنينو لاهوري**» رئيساً للجبهة.

---

[1] **الأب ساترنينو لاهوري العضو عن دائرة توريت بجنوب السودان أمام البرلمان السوداني في 23 يونيو عام 1958م.**

الجنوب خلال الحكم العسكري 1958 . 1964م

انقلاب 17 نوفمبر 1958م..

كانت الفترة التي أعقبت إعلان الاستقلال بداية لسلسلة سنوات متصلة من عدم الاستقرار السياسي، إذ لم تترسخ الممارسة الديمقراطية، واستمر التطاحن والتجاذب بين الأحزاب السياسية الكبيرة الممسكة بسلطة الحكم، وتساقطت الحكومات الائتلافية المتعاقبة بسبب الكيد السياسي، وغياب الاتفاق على مشروع قومي موحد، يقود البلاد نحو الوحدة الوطنية والاستقرار.

جاء انقلاب «17 نوفمبر» تحت قيادة الفريق «**إبراهيم عبود**»، ليحسم فترة عدم الاستقرار، وكان تأييد الشعب السوداني للانقلاب واضحاً، إذ خرجت جماهير البسطاء الكادحين في معظم المدن السودانية تؤيد السلطة الجديدة، بعدما شاهدته من عبث وتناحر الأحزاب السياسية خلال الخمسة والثلاثين شهراً التالية للاستقلال، تحت راية الحكم الديمقراطي الأول، وبعد أن أحبطت طموحاتها التي توقعتها بعد الاستقلال في تحقيق الاستقرار والتنمية. كان الأمر اللافت للنظر، أن البيان الأول لقادة الانقلاب العسكري، لم ترد فيه جملة واحدة عن جنوب السودان، برغم أنهم كانوا يديرون مباشرة مسار العمليات العسكرية فيه، قبل وصولهم لدرج القصر الجمهوري.

في السنوات التالية للاستقلال، أي خلال فترة الحكم الديمقراطي الأول، كانت مشكلة الجنوب خافتة، بعد سحق تمرد الفرقة الجنوبية عشية إعلان استقلال السودان، وتركز نشاط السياسيين الجنوبيين في الخرطوم، في العمل الحزبي ومحاولات تحقيق طموحات الجنوب، عبر النشاط السياسي البرلماني، وتقديم المطالب للجهاز التنفيذي في الوزارات المختلفة. كان لقرار «نظام عبود»، أو الحكم العسكري الأول في السودان، بحل الأحزاب وحظر العمل السياسي، المبرر الأول لبحث قادة الجنوب عن مواعين جديدة للعمل المعارض. وبدأت عمليات الخروج من السودان واللجوء إلى دول الجوار، ورافقهم في تلك الهجرة أعداد مقدرة من الموظفين وطلاب المدارس العليا. سيظهر تأثير هذا العامل الجديد، في نقل المعارضة

الجنوبية للخارج بوضوح، وسيرتبط بصورة سريعة بِحملة السلاح في الأدغال، وستتعقد مشكلة الجنوب بصورة متصاعدة.

حسم مشكلة الجنوب..

جاء الحكم العسكري الأول «نظام عبود» بسياسات ذات أفق ضيق تجاه مشكلة الجنوب، ودون أي اعتبار لكل التطورات السياسية التي حدثت قبل وبعد الاستقلال، وتلك الخيارات التي بحثتها القوى السياسية الشمالية والجنوبية، تجاه تفهم وقبول مطالب الجنوب، في التطور والتنمية والحفاظ على هويته عبر تطبيق نظام الحكم الفدرالي. صنف الحكم العسكري الأول مشكلة جنوب السودان كنشاط معادي يهدد الأمن والاستقرار في البلاد، وتطلب معالجته خيار الحسم وفرض الأمر الواقع، «**اتخذ المجلس الأعلى قراراً في يناير 59 باعتبار الأحوال في الجنوب أحوال أمن داخلية، تتطلب من الجيش تنفيذ عمليات الأمن الداخلي**».[1] بتلك القناعات، انتهج الحكم العسكري الأول سياسات قمعية تعتمد على الحل العسكري والأمني دون سواه، وشملت تلك السياسات التالي:

أ. بدأ الأمر بحل البرلمان والأحزاب السياسية والنقابات وحظر العمل السياسي، وتشديد فرض حالة الطوارىء في المديريات الجنوبية «21 نوفمبر 1958م»، ومنح الحكام العسكريين في الجنوب سلطات واسعة. عاد نواب البرلمان الجنوبيون إلى مناطقهم بعد حل البرلمان، فطالتهم المراقبة الأمنية والتحقيق، وتعرض بعضهم للاعتقال والضرب بتهم التعاون مع المتمردين.

ب. انتهاج سياسة الأرض المحروقة، للقضاء على الأعداد القليلة المتبقية من متمردي 1955م، والتي كانت تعمل من مناطق نائية في الحدود الجنوبية، وتقوم بعمليات عسكرية محدودة. صدرت الأوامر لقادة الحاميات العسكرية في الجنوب، بتكثيف عمليات البحث والمطاردة للعناصر الهاربة، فازدادت وتيرة العمليات العسكرية، وتعرضت القرى في المناطق الريفية الحدودية لحملات كبيرة، وفقد المواطنون الاستقرار والطمأنينة.

---

(1) **محمود قلندر، مصدر سابق. ص 163.**

جـ. بدء المعركة المفتوحة مع الكنائس المسيحية في الجنوب، وجهت لهم الاتهامات بمساعدة المتمردين، وتعرض القساوسة لمضايقات كبيرة. في منتصف العام 1960م، صدر قرار باستلام الحكومة للمدارس التي تديرها المنظمات التبشيرية في الجنوب، وإزاحة المدرسين القساوسة، وتقرر تكوين مجلس كنائس سوداني، يباشر إدارة النشاط الديني في الجنوب. امتد الأمر للخدمات الصحية التي تديرها الكنائس، عندما تولت وزارة الصحة استلام تلك الخدمات، وتم الاستغناء عن خدمة السسترات الراهبات العاملات في المستشفيات والمراكز الصحية.

د. إلغاء عطلة يوم الأحد الأسبوعية للمسيحيين في الجنوب، واستبدالها بيوم الجمعة، وجاء ذلك القرار في ظل المعركة المفتوحة مع النشاط الكنسي، فتم تفسيره بالتضييق على حرية العبادة. واجه ذلك القرار مقاومة شديدة من المجتمعات الجنوبية في المدن، وخرج طلاب المدارس في جوبا في مظاهرات، ودخل طلاب مدرسة جوبا التجارية في إضراب عن الدراسة في فبراير 1960م.

هـ. تطبيق قرار باستخدام اللغة العربية في التعليم ومكاتبات الدواوين الحكومية، ووقف العمل باللغة الإنجليزية واللهجات المحلية.

و. تشجيع انتشار الدعوة الإسلامية في جنوب السودان، والعمل على بناء المساجد ومعاهد التعليم الإسلامي، وقد تم ذلك تحت إشراف مباشر من الأوقاف الحكومية، مما اعتبر إنحيازاً واضحاً من الحكومة للدين الإسلامي، ومحاربة المسيحية..

أدت القرارات المتشددة التي طبقها نظام الفريق عبود في جنوب السودان منذ مطلع العام 1960م: «استلام الحكومة للمدارس التي تديرها المنظمات التبشيرية في الجنوب وإزاحة المدرسين القساوسة، الاستغناء عن خدمة السسترات الراهبات العاملات في المستشفيات والمراكز الصحية، إلغاء عطلة يوم الأحد الأسبوعية للمسيحيين، قرار استخدام اللغة العربية في التعليم، تشجيع انتشار الدعوة الإسلامية»، إلى تصعيد مشكلة جنوب السودان ودخولها في نفق التمييز والتفرقة الدينية والثقافية. كان أثر تلك القرارات واضحاً في

تحول معظم دول الغرب والكنيسة العالمية إلى صف مناصرة الجنوب السوداني في قضيته العادلة وحقوقه الإنسانية.

نحو الكفاح المسلح

شهدت فترة الحكم العسكري الأول للسودان «58 ـ 1964م»، بداية تطور مشكلة الجنوب نحو العمل المعارض المسلح، وأيضاً تطور قدرات العمل السياسي والإعلامي، واستقطاب المساندة من المنظمات الكنسية العالمية، ومن دول الجوار الأفريقي والعالم الغربي. في هذا الجانب ساهمت عدة عوامل في تعقيد مشكلة جنوب السودان وتطور الصراع المسلح، ويمكن أن نشير للتالي:

أ. توسع عمليات القوات المسلحة في جنوب السودان، قاد إلى حركة نزوح سكاني في المناطق الحدودية، ولتنشأ لأول مرة معسكرات لإيواء اللاجئين الجنوبيين في دول الجوار «يوغندا، كينيا، الكونغو، وأفريقيا الوسطى». بدأ الإعلام العالمي يهتم بما يجري في جنوب السودان، واهتمت الدول الكبرى والأمم المتحدة بالمتابعة والرصد. في ذلك الوقت، قدرت المصادر أعداد اللاجئين الجنوبيين في دول الجوار بأعداد كبيرة ومتصاعدة: «**في أفريقيا الوسطى وصل عددهم إلى 900 ,22 لاجيء، بينما حظيت إثيوبيا بـ 000 ,20 وكان نصيب يوغندا 000 ,74 والكنغو زائير 000 ,60. إن الأمم المتحدة رصدت ميزانيات خاصة لإعانة هؤلاء المهاجرين وتوفير الخدمات الأساسية لهم بلغت 88 مليون دولار وثلاثمائة ألف**».[1]

ب. هروب القيادات الجنوبية السياسية لدول الجوار، وبداية تكوين القيادة الخارجية، وتشكيل أحزاب وجبهات المقاومة والثورة ضد الهيمنة الشمالية. خلال شهر ديسمبر من العام 1960م، هرب إلى خارج السودان عددٌ من القادة الجنوبيين المؤثرين، وتمركزوا في دول الجوار، في العاصمة اليوغندية كمبالا، وفي ليوبولدفيل بدولة الكنغو. بدأ أولئك

---

[1] **عبد القادر إسماعيل ، سنوات السلام في السودان . إتفاق أديس أبابا 1972. القاهرة، مطبعة برس (PRESS). 2001م. .ص 4.**

القادة العمل المعارض المنظم ومنهم: الأب «ساترنينو لاهوري» النائب برلماني عن دائرة توريت، «جوزيف أدوهو» وهو نائب برلماني من شرق الاستوائية، «بانكرازيو أوشينق»، نائب برلماني، و«ناثينيل أويت»، نائب برلماني، ومساعد مفتش مركز كبويتا السيد «وليم دينق نيال»، «أقري جادين» مساعد مفتش في بحر الغزال.[1]

جـ. تم إطلاق سراح العديد من الضباط وضباط الصف الذين تمت محاكمتهم عقب تمرد 1955م وعوقبوا بفترات سجن مختلفة، بعد أن أكمل البعض مدة حكمهم، أو طالهم العفو الذي أصدرته حكومة الفريق إبراهيم عبود ـ «قانون العفو العام». خرج أولئك الجنود من السجون بمرارات كبيرة، ويعتقدون أنهم تعرضوا للخداع حينما استسلموا بعد التمرد بضمانات من الحكومة والحاكم العام، ولكن أرسلوا للسجون. كان أن إنضم الخارجون من السجون، ومنهم قيادات عسكرية مؤهلة، لزملائهم الهاربين في الأحراش منذ تمرد توريت، ولتقوى وتتوسع عمليات التمرد والتصعيد العسكري. «**اعتبرت فلول الفرقة الاستوائية التي تمركزت في الاقطار الافريقية المجاورة أن موقف الشمال من قضية الجنوب منذ فجر الاستقلال وحتى انقلاب 17 نوفمبر كان بمثابة هزيمة للصفوة السياسية الجنوبية، لذلك دعت إلى مواصلة الكفاح المسلح الذي بدأ عام 1955 لتحقيق أهداف أبناء الجنوب**».[2]

في الثلاثين من ديسمبر من العام 1962م، أصدرت حكومة عبود ما يمكن أن نسميه بالقانون الكارثة في تصعيد مشكلة جنوب السودان، وهو ما سمي بـ «قانون الجمعيات الكنسية التبشيرية». هدف ذلك القانون، إلى تنظيم وضبط نشاط الهيئات التبشيرية الأجنبية العاملة في جنوب السودان، والتي تقوم بالدور الكبير في التعليم والصحة، وهو ما عجزت عن توفيره الدولة. تصاعدت حدة التوتر بين الحكومة والمنظمات، حينما اتهمت حكومة عبود الهيئات التبشيرية، بأنها تعمل لتقويض الأمن والاستقرار الداخلي. وتلى ذلك في مارس من العام 1964م إصدار قرار بطرد كل المبشرين الأجانب من جنوب السودان: «**ثلاثمائة**

---

[1] «إذا أردت أن تكون سطراً في كتاب التاريخ.. تمرد وحارب من أجل فكرتك، فالتاريخ يكتبه المتمردون لا الموظفون». د. مدحت العدل.

[2] فيصل عبدالرحمن علي طه، مصدر سابق. ص **82**.

مبشر تم طردهم معظمهم يتبعون لكنيسة روما، الفاتيكان».[1] وقد أورد مصدر آخر تفاصيل مذاهبهم، وأن عددهم كان مائتين واثنين وسبعين قساً كاثلوكياً، وثمانية وعشرين قساً بروتوستانياً.[2] ساهم ذلك القانون الصادم، في تصوير ما يجري في جنوب السودان، على أنه حرب دينية عنصرية بين العرب المسلمين والزنوج المسيحيين، مما أكسب التنظيمات السياسية الجنوبية، المعارضة في الخارج، مساندة المنظمات الكنسية العالمية ودول العالم الغربي.

أخيراً.. الحكم العسكري في محاولة لفهم المعضلة..

جاء العام 1963م، وسياسات الحكم العسكري الأول في السودان، لم تتغير تجاه مشكلة الجنوب، بل تصاعدت وتشددت، ووصلت إلى ذروتها في نهاية العام الأسبق بطرد المبشرين وقفل الإرساليات المسيحية. تعاظمت حينذاك الضغوط على الحكومة السودانية من الحكومات الغربية والمنظمات الدولية، لتغيير سياساتها ورفع المظالم عن شعب الجنوب. كان لا بد للحكومة من إجراء إصلاحات ملموسة، وبذل محاولات لتخفيف الضغط الدولي، والسخط الداخلي مما يحدث في الجنوب. قامت الحكومة السودانية «نظام عبود» بالخطوات التالية:

أ. بدأ الإهتمام بالعمل الدبلوماسي، فتحت سفارات جديدة، وأرسلت الوفود إلى الخارج لدحض ما يروجه الإعلام الغربي عن الحرب بين العرب المسلمين والزنوج المسيحيين، وعن المذابح وحرق القرى وتهجير السكان ... «الذين ضاقت بهم معسكرات اللاجئين في شرق أفريقيا وإثيوبيا».

ب. تم إعلان تكوين لجنة لـ «تقصي الحقائق في جنوب السودان» في أغسطس 1962م، ترأسها الوكيل «أحمد محمد يس»، بهدف توضيح الحقائق المغلوطة التي

---

[1] أبيل ألير، مصدر سابق. ص **59**.

[2] محمود قلندر، مصدر سابق. ص **167**.

يتداولها الإعلام الخارجي، ولتقديم أي مقترحات تساعد في الوصول إلى تسوية لمشكلة الجنوب.

جـ. حاولت الحكومة السودانية تطوير علاقاتها مع حكومات شرق أفريقيا، لوقف المساعدات التي تصل للحركات المسلحة، وطلبت مساعدة تلك الدول لعودة اللاجئين، وقد حققت نجاحات واضحة مع الحكومة اليوغندية.

د. بدأ الإهتمام بالإعلام، وأرسلت ملحقيات إعلامية للخارج، وطورت الإذاعات الموجهة بلهجات الجنوب المحلية، تدعو للسلام والأمن.

هـ. شكلت لجان عديدة، تحت رئاسة وزير المالية وبتمثيل للوزارات المختصة، لوضع التصور الأمثل لخطة التنمية المطلوبة لتطوير الجنوب، كما ناشدت الحكومة المنظمات الدولية وهيئة المعونة الأمريكية، طالبة الدعم والتمويل اللازم لتنفيذ خطط التنمية. «**العمل على رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المديريات الجنوبية، مستهدفة في ذلك إزالة الفوارق الماثلة بين هذه المستويات بالمديريات الجنوبية، ومثيلاتها في المديريات الشمالية**».[1]

و. تم تنظيم وتسليح وحدات شرطية جنوبية صغيرة، سمّيت بـ «حرس السلاطين»، وكلفت بتأمين وحراسة «قرى السلام»، والتي تم تجهيزها لعودة اللاجئين من دول الجوار.

ز. ازداد الصرف في الموازنة المالية لذلك العام، على متطلبات التعليم والصحة والتنمية الريفية المخصصة لجنوب السودان.

بدأت الحكومة العسكرية، ولأول مرة التفكير في احتمالات الحلول السلمية لمشكلة الجنوب. كتب وزير الداخلية آنذاك اللواء محمد أحمد عروة مذكرة للمجلس العسكري العالي، جاء فيها: «**صار الجنوب يشكل انقساماً جغرافياً وعنصرياً وإدارياً، وأن السيطرة عليه بقوات الحكومة لن يقود مطلقاً للحل النهائي للمشكلة. إن المشكلة سياسية في المقام الأول، إننا طبعاً لا نقر الانفصال بأي حال من الأحوال، ولكن فرض الوحدة بالإكراه لن**

---

[1] الأهداف التي وجه بها أمر تكوين لجنة تطوير المديريات الجنوبية.

يحل المشكلة».[1] طلبت قيادة الجيش من قائد القيادة الجنوبية تقييم الموقف الراهن في الجنوب، وتقديم مقترحات لتهدئة الأوضاع. كان ما قدمه من توصيات يتوافق مع رأي وزارة الداخلية، في عدم اعتماد الحلول العسكرية لمعالجة مشكلة الجنوب، وعدم معاداة الكنيسة والسياسيين والمثقفين الجنوبيين، مع منحهم كل الوظائف الممكنة للمشاركة الفاعلة في إدارة مناطقهم.[2]

في الثاني من مارس 1963م، أصدر المجلس العسكري الأعلى «قانون العفو العام» وشمل ذلك العفو كل الجنوبيين الذين شاركوا في التمرد، المحكومين منهم والهاربين، والمعارضين للحكومة من الداخل أو في الخارج، ثم ناشدت الحكومة الجنوبيين في الخارج للعودة والمساهمة في التنمية وتعمير الجنوب. في ذلك الوقت، وصل المجلس العسكري الحاكم إلى قناعة بحتمية إيجاد مخرج من معضلة تعاظم المعارضة الحزبية في الشمال، وتأثير المعارضة السياسية والعسكرية المتصاعدة في الجنوب ودول الجوار. بدأ التفكير في إنشاء كيانات سياسية تمكن السياسيين والزعماء والمواطنين من المشاركة في قرارات الدولة.

في مطلع العام 1964م، تم إعلان أول نظام للمشاركة الشعبية في مشورة الحكم، وأعلن عن تكوين مجالس المديريات من الزعماء والأعيان. على المستوى القومي تم تشكيل «المجلس المركزي»، وفيه عين عدد كبير من أبناء الجنوب لتمثيل المناطق المختلفة في المديريات الجنوبية، وقد انعقدت أولى جلساته في الثاني عشر من مارس 1964م.

---

[1] من مذكرة وزير الداخلية الموجهة للمجلس العسكري العالي في ديسمبر **1962**.

[2] اللواء الطاهر المقبول، قائد القيادة الجنوبية **1963**م.

المقاومة الجنوبية المنظمة

تكوين حزب سانو

خلال العام 1961م، هرب العديد من القادة السياسيين الجنوبيين إلى يوغندا، حيث تقدموا بطلبات لـ «اللجوء السياسي». وافقت السلطات اليوغندية على وجود الجنوبيين السودانيين داخل أراضيها، على ألا يمارسوا أي نشاط سياسي. تركزت معظم تلك المجموعات في المناطق الشمالية من يوغندا «ليرا، مويو، تقدم»، وساعد في استقرارهم التمازج القبلي واللغوي المشترك. قامت الكنائس المسيحية، وبعضها كان يعمل في الجنوب السوداني وغادره بعد مضايقات الحكام العسكريين، بتوفير معظم خدمات الإيواء والصحة والتعليم. أما معظم القادة السياسيين من أبناء الجنوب، فقد انتشروا في عواصم شرق أفريقيا. بدأ التشاور بين القادة والمنظمات الكنسية، لتشكيل كيان يرعى مصالح اللاجئين الجنوبيين، ويستطيع استقطاب المساعدات لهم.

في منتصف العام 1961م، أعلن في كمبالا عن مولد «الاتحاد السوداني المسيحي، **Sudan Christian Association**» كمنظمة تقوم برعاية مصالح اللاجئين السودانيين، وتهدف إلى استقطاب المساعدات وتوفير متطلباتهم الأخرى. كان الرجل الذي وقف خلف تكوين ذلك الاتحاد الأب «ساترنينو لاهوري»، ورغم أن إعلان الاتحاد لم يشر إلى أي عمل سياسي، فقد كان ذلك تصرفاً واقعياً لتجميع الجنوبيين والتواصل معهم وتفادي أي حظر يوغندي. في ذلك العام، طالبت الحكومة السودانية السلطات اليوغندية بتسليم بعض الموظفين الذين هربوا بما كان في عهدتهم من أموال وممتلكات، وضمن أولئك قدمت أسماء مساعدي مفتشين هاربين، ومن بينهم «وليم دينج وأقري جادين». كان رد السلطات اليوغندية، أنهم قد منحوا حق اللجوء السياسي، والقوانين الدولية تمنع تسليمهم، وكل اللاجئين الجنوبيين، لا يشكلون أي مخاطر على حكومتهم، فهم محظورون من النشاط السياسي.

شهدت نهاية العام 1962م بداية وحدة وتنظيم قوى المعارضة الجنوبية في الخارج، حينما عقد الزعماء الهاربون من الجنوب، «الأب ساترنينو لاهوري، جوزيف أدوهو، وليم دينق نيال، أقري جادين»، لقاءات في العاصمة الكنغولية «ليوبولدفيل»، وقد شارك معهم

لاحقاً عدد من المعارضين الجنوبيين في شرق أفريقيا. أسفرت تلك الاجتماعات عن تكوين حزب سياسي باسم: «**الاتحاد الوطني لمناطق السودان الافريقية المغلقة/ Sudan African Closed Districts National Union**».[1]

كان أول نشاط للحزب يصل للإعلام العالمي، المذكرة التي أرسلوها للسكرتير العام للأمم المتحدة، السيد «يوثانت» خلال شهر مايو من العام 1962م، وطالبوا فيها أن ترسل الأمم المتحدة فريقاً للتحقيق فيما يجري بجنوب السودان. نشط الحزب من مقره في عاصمة الكنغو في طباعة المنشورات المعارضة، والتي تطالب الجنوبيين بمقاومة الحكومة والإنضمام لحركة التحرير، ولترسل بمندوبين لتوزع في كافة مدن الجنوب.

في أكتوبر من العام 1963م تحول حزب الاتحاد الوطني إلى اسم جديد: «الاتحاد الوطني السوداني الافريقي "**سانو . SANU**" **Sudan African National Union .**»، وأعلن عن أهدافه في تحرير جنوب السودان من سيطرة الحكومة المركزية. قرر زعماء حزب «سانو» أن يكون مركز قيادة الحزب في العاصمة اليوغندية «كمبالا»، على أن يعتمد ممثلين له في عواصم دول جوار جنوب السودان، وفي أوربا الغربية. خلال العام 1963م، تمكن «جوزيف أدوهو» ومعه «وليم دينج» من زيارة العواصم الأروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وقد ساعدت تلك الزيارة في تمويل نشاط الحزب، وكسب المساندة والإعلام لقضية جنوب السودان.[2]

على الصعيد الإقليمي، حدث تطور سياسي كبير في مايو من العام 1963م، عندما عقد رؤساء الدول والحكومات الافريقية، أول اجتماع لهم في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وفيه أعلن عن مولد «منظمة الوحدة الأفريقية». شكل إعلان مواثيق المنظمة نقطة تحول

---

[1] المكتب التنفيذي لحزب الاتحاد الوطني لمناطق السودان الافريقية المغلقة، ديسمبر 62م: جوزيف أدوهو، أقري جادين، وليم دينج، بانكرازيو أوشانق، فردناند أدينق، ناثانيل أويت، فيليب بيداك، ماركو روم، أكوت أتيم. الأب ساترنينو لاهوري راعياً للحزب.

[2] أصدر الحزب في مارس 1963م صحيفة في لندن باسم: صوت جنوب السودان . Voice of Southern Sudan.
جون قاي نوت، مصدر سابق. ص 103.

فاصلة في العلاقات الأفريقية القارية، إذ حددت بوضوح مفهومها لـ «حق تقرير المصير»، بإعلانها ضرورة إحترام سيادة كل دولة، وسلامة أراضيها واستقلالها، وإبقائها على الحدود القائمة وقت استقلال الدول الافريقية. بذلك الميثاق استبعدت المنظمة مبدأ حق تقرير المصير، ومطالبة الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية في الانفصال عن دولتها القائمة. ستشهد سنوات قادمة محاولات عديدة لانفصال بعض المجموعات المختلفة عن دولها الأم، وسيكون في مواثيق «منظمة الوحدة الأفريقية» الكثير من التعويق لتلك المحاولات الانفصالية.

المقاومة العسكرية المنظمة..

عند متابعة نشاط العسكريين الذين تمسكوا بمقاومة الحكومة، يمكن أن نعتبر العام 1962م قد شهد بداية ظهور نشاط عسكري ملموس، وخاصة في شرق الاستوائية وغرب الاستوائية. كانت معظم العمليات العسكرية التي قاموا بها خلال ذلك العام، تتمثل في إطلاق النار على عربات الجيش في الطرق، ونهب العربات التجارية، ثم الهروب إلى معسكراتهم في المناطق الحدودية النائية. خلال ذلك العام، قام الجندي السابق في الفرقة الجنوبية «جورج لومورو» بمهاجمة نقطة «كاجوكاجي»، وتمكن من قتل شرطي واستولى على بندقيته، وكانت تلك من أجرأ العمليات، وتحول لومورو إلى بطل قومي في الغابة. في الجانب الآخر، تركز نشاط قوات الجيش خلال السنوات الأولى من الستينات، في عمليات تأمين الحاميات، والأرتال العسكرية والتجارية المتحركة على الطرق «الأطواف»، إضافة لعمليات التفتيش التي تعتمد على معلومات الاستخبارات، وتستهدف المناطق المشتبهة بوجود معسكرات أو إيواء للعناصر المتمردة.

يمكن أن نعتبر أن هروب الملازم «**جوزيف لاقو**» إلى يوغندا في الرابع من يونيو من العام 1963م، بداية تكوين المقاومة العسكرية المنظمة لـ «حركة تحرير جنوب السودان». قبل ذلك التاريخ، ظل بعض الضباط وضباط الصف الذين هربوا بعد تمرد توريت في العام 1955م، إضافة لمن أطلق سراحهم من السجون خلال الأعوام السابقة ، معتصمين في مناطق أدغال نائية، وقرب حدود دول الجوار. كانوا يشكلون حركات حرب عصابات متفرقة،

لا تربطها سلسلة قيادة واحدة، أو تخدمها منظومة عمليات وإمداد معلومة، واعتمادهم الأساسي على مساندة بعض الزعماء وعون الأهالي. أما على صعيد العمليات العسكرية، فرغم ضعف تلك المقاومة العسكرية، فقد شكلت عبءاً واضحاً على قوات الجيش الحكومي، وخاصة لتأمين الحاميات، وحراسة الأرتال العسكرية والتجارية المتحركة على الطرق «الأطواف».[1]

ولد «جوزيف لاقو» في منتصف الثلاثينات من القرن الماضي «1935م» في غرب الإستوائية، وهو ينتمي لقبيلة «المادي» التي تتوزع مناطقها داخل السودان ويوغندا. كان والد لاقو قد تلقى تعليماً في المدارس التبشيرية، وقد عين كاتباً في الخدمة العامة في «مدينة نمولي». تلقى لاقو دراسته الأولية في مدرسة «موتويو» التابعة للكنيسة الكاثولوكية في نمولي، ثم «مدرسة أكوت» التبشيرية في بحر الغزال، وأخيراً أكمل تعليمه الثانوي في «مدرسة رومبيك الثانوية»، والتي التحق بها في ديسمبر 1952م.

تقدم «جوزيف لاقو» لمعاينات إختيار الطلاب الجدد للالتحاق بالكلية الحربية السودانية، والتي عقدت في مدينة جوبا، وقد اجتاز المعاينات الأولى بنجاح، مما حدا بالمسئولين في القيادة الجنوبية لمنحه تذكرة سفر بالطائرة لحضور المعاينات الأخيرة. إجتاز الطالب «لاقو» بنجاح معاينة القائد العام الذي كان له القرار الأخير في أمر قبوله. إنضم الطالب الحربي لاقو للكلية الحربية السودانية في منطقة النهر بأمدرمان في مطلع العام 1958م، وتخرج فيها في يونيو من العام 1960م ضمن «الدفعة العاشرة» ضباط.

عمل «جوزيف لاقو» ضابطاً برتبة الملازم ثان بالقيادة الشمالية في مدينة «شندي» وأيضاً في مدينة«وادي حلفا» تحت إمرة النقيب «محمد ميرغني حمو»، وقد أرجع إليه الكثير من الفضل، فيما اكتسبه من خبرة خلال تلك الفترة العملية. في خلال أول إجازة سنوية منحت لـ الملازم «لاقو» في منتصف العام 1963م، سافر لزيارة أهله في الجنوب. عند

[1] أشهر القيادات التي خاضت عمليات ضد الجيش حتى ذلك التاريخ: فيليبو لاتادا ولازاريو موتيك، شرق الإستوائية. علي قباتالا، يامبيو. ماركو لوهيرو، الأشولي. ساترنينو أوريكا، لوطومي والديدنقا.

وصوله إلى مناطق «قبيلة المادي» وجد أن معظم عشيرته قد هربت إلى داخل الأراضي اليوغندية، خوفاً من الحملات العسكرية التي كان يقوم بها الجيش في المنطقة.

خلال وجود الملازم «لاقو» في مناطق قبيلته، وصلته الأخبار بأن الزعماء السياسيين الجنوبيين موجودون في المدن اليوغندية، وقد بدأوا في تنظيم حركة معارضة لمناهضة الاستعمار الشمالي. نتيجة لتلك المؤثرات، ولكسب رضاء أهله، قرر «جوزيف لاقو» الهروب إلى يوغندا والإنضمام لحركة المعارضة في الخارج، وكان ذلك في الرابع من يونيو من العام 1963م. كانت قيادات من المعارضة الجنوبية قد تمركزت في يوغندا كما أشرنا من قبل، وهم المؤسسون الأربعة لحزب سانو: «الأب ساترنينو لاهوري، جوزيف أدوهو، أقري جادين، وليم دينق نيال».

استقبل الأب «ساترنينو»، الزعيم الأكثر نفوذاً في المعارضة الجنوبية، هروب «جوزيف لاقو» بفرح وسرور، وقد كان يعتقد إن ذلك الضابط الصغير المؤهل عسكرياً، يمكن أن يقدم الكثير للمقاومة الجنوبية. بادر الأب «ساترنينو» بشرح الموقف السياسي للمعارضة الجنوبية للملازم لاقو، ثم رتب له زيارات ولقاءات مع القادة العسكريين من أفراد تمرد توريت، الذين استمروا في المقاومة، والمنتشرين في أماكن متفرقة من أدغال الجنوب.

اجتمع جوزيف لاقو بالقادة السابقين، بهدف محاولة إحياء وتوحيد ما تبقى من أفراد الفرقة الجنوبية، والعمل على تأهيلهم لمواجهة الجيش الشمالي. كان أولئك الأبطال في الميثولوجيا الجنوبية هم: «علي قباتالا»، ويسميه جنود الجيش السوداني «علي بطلة»، وكان يعسكر في الاستوائية قرب الحدود الكنغولية. أما الملازم «أميديو تفينق» المحرك الثاني لتمرد توريت عام 1955م، فقد خرج من سجن كوبر في العام السابق، وعاد للغابة بشرق الاستوائية، لينظم عمليات صغيرة ضد الجيش. ثم «ساترلينو أوريكا - **Saterlino Giant**» فهو من قبائل اللوكويا وكان متحصناً في مخابيء بين «جبال الديدنقا» ومنطقة «لوطومي». وأخيراً الموالين وتحت إمرة الأب ساترنينو المباشرة، وهم «سولومون لوبيالا» ورقيب «ماركو لوهيرو»، وينشطون في عمليات صغيرة في مناطق اللاتوكا، وفي منطقة الأشولي قرب طريق «لبني . فرجوك» بشرق الاستوائية.

خلال شهر يوليو من العام 1963م، قام الأب «ساترنينو»، بترتيب اجتماع لجوزيف لاقو مع قادة تمرد توريت في منطقة «ليرا» في شمالي يوغندا. كتب لاقو لاحقاً في مذكراته: **«لقد أعجبت بأولئك الرجال منذ اللحظات الأولى للقائي معهم، واعتبرتهم أساس بناء جيش جنوبي في المستقبل، وقدرت فيهم روحهم الوطنية العالية رغم مرور السنوات الطويلة».**[1]

---

[1] جوزيف لاقو: مذكرات اللواء جوزيف لاقو. ترجمة واعداد محمد علي جادين. أمدرمان، السودان. مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية 2005م. ص 122.

انطلاق ثورة الأنيانيا

الأنيانيا..

بعد جولة «جوزيف لاقو» في شمالي يوغندا، حيث وجد السكن الملائم لزوجته وأطفاله، ثم لقاؤه مع قادة «التمرد التوريتي» السابقين في «ليرا»، سافر إلى العاصمة كمبالا، والتقى بالرجل الثاني في المقاومة الجنوبية «جوزيف أدوهو».. وصف لاقو ذلك الرجل بأنه في غاية الأدب والكياسة، ويؤمن تماماً بأن خلاص الجنوب سيكون في الفكاك من قبضة الشمال. عاد لاقو إلى مقر إقامة الأب، وقدم له تقريراً شاملاً بعد دراسته وتقييمه للموقف، وبجملة مقترحات لتطوير القدرات القتالية للحركة. **«إعلان الجناح العسكري لحزب سانو قد تم الاتفاق عليه في اللجنة التنفيذية للحزب في فبراير 1963، وقد جاء ذلك التأكيد من بعض القيادات البارزة كجوزيف أدوهو».**[1]

خلال شهرأغسطس من العام 1963م،«الذكرى الثامنة لتمرد توريت»، بدأ البحث عن اسم مناسب للجناح العسكري لحزب سانو، واستقر رأي الأب «ساترنينو لاهوري» على اسم: «المقاتلين من أجل حرية سودان الوحدة الأفريقية :

Sudan Pan African Freedom Fighters, SPAFF -». اقترح «جوزيف لاقو» مع مقاتليه ودون علم الأب ساترنينو، إطلاق اسم محلي للحركة، يمكن أن يفهمه المواطنون البسطاء وهو «**إنيانيا**»، وقد وافقه جنوده على الاسم، ويعني: **«سم الأفعى المطبوخ مع أوراق الخضروات والفول المعفن وهو سم قاتل - Anya- Nya».**[2]

التنظيم الابتدائي لحركة الأنيانيا

خلال العام 1963م، ونتيجة لجهد القادة السياسيين، وبعد دراسة «لاقو» للموقف الميداني وأعداد الأفراد المقاتلين في كل منطقة، توافق قادة الحركة السياسية الجنوبية على إعادة تنظيم قدراتهم العسكرية المتاحة. كان أول تنظيم عسكري قياسي عملت به «حركة

---

[1] جون قاي نوت، مصدر سابق. ص 105.

[2] جوزيف لاقو، مصدر سابق. ص 129.

الأنيانيا» يتكون من «خمس مجموعات قتالية» وتقدر قوة كل مجموعة بما يقارب قوة الفصيلة من المشاة «50/30 مقاتل»،[1] وقد تمركزت وفق مناطق نفوذ وعمليات قادتها في السابق على النحو التالي:

أ. <u>**الضفة الغربية لبحر الجبل:**</u>

* **المجموعة الأولى:** في منطقة يامبيو وغرب مريدي، وتحت قيادة «علي قبتالا . بطله» ومركز قيادته قرب «طمبرا» عند الحدود الكنغولية.
* **المجموعة الثانية:** من شرق مريدي حتى غرب ياي، وتحت قيادة «جوزيف لاقو» ومركز قيادته في «مثلث: كاجوكاجي، ياي، كايا».
* **المجموعة الثالثة:** وتشمل ياي الشرقية والضفة الغربية من منطقة جوبا، وتحت قيادة «ماركو لوهويورو»، ومركز قيادته في «طريق جوبا . نمولي».

ب. <u>**الضفة الشرقية لبحر الجبل:**</u>

* **المجموعة الأولى:** من الضفة الشرقية لمنطقة جوبا وحتى «جبال الإيماتونج»، وتحت قيادة «أميديو تافينق»، ومركز قيادته في «جبل إيدو».[2]
* **المجموعة الثانية:** من جبال «دونقو تونو» في منطقة توريت حتى منطقة كبويتا، وتحت قيادة «لازارو موتيك»، ومركز قيادته في «جبل ديتو».[3]

الملاحظة الجديرة بالإهتمام، إن أول تنظيم عسكري لحرب عصابات، والذي عملت به «حركة الأنيانيا» اعتباراً من شهرأغسطس من العام 1963م، قد تركز في المديرية الاستوائية، ولم يشمل مديريات الجنوب الأخرى. عليه فإن القبائل النيلية الكبرى، «الدينكا، النوير، الشلك» لم تشارك في ثورة الجنوب بصورة فعلية حتى ذلك الوقت، وشارك منها في فترات لاحقة بعض الأفراد تحت قيادة «لاقو»، ثم جاء ظهور «النوير» بأعالي النيل في العام 1963م. ويلاحظ أيضاً، أن انفصال «وليم دينج» عن حزب «سانو» الأساسي في

---

[1] القوة العددية لفصيلة المشاة التي عمل بها الجيش السوداني من: (1923/ 2012) كانت بين 31 فرد إلى 35 فرد).

[2] خلال العام 1963م، كانت سجلات القيادة الجنوبية في جوبا، تؤكد إن أميديو تفنج هو أعلى قائد عسكري للحركة.

[3] جوزيف لاقو، مصدر سابق. ص 131.

وقت لاحق، لم يؤثر على قوة الحركة، فقد عاد لبحر الغزال بعشرة أفراد من أبناء دينكا بحر الغزال. هذا العامل سيظهر تأثيره في سنوات قادمة، عندما تحقق السلام وكونت أول حكومة للجنوب، وغلبت عليها عناصر القبائل النيلية، فرفضها أبناء الاستوائية بحكم أنهم من قام بالثورة أولاً، ودفعت مناطقهم فاتورة القتال الباهظة.

تمركزت مجموعات الإنيانيا في الضفتين الشرقية والغربية في معسكراتها، لتكملة تدريب بعض المتطوعين الجدد، وكانت تعاني من نقص حاد في الأسلحة والذخائر. خلال تلك الفترة تمكن الأب «ساترنينو لاهوري»، من الحصول على عشرات من قطع السلاح، من دولة الكونغو «معظمها من بنادق الرصاص البلجيكية وبعض صناديق الذخيرة»، حيث استخدم صلاته الواسعة، في شرائها من تجار السلاح المحليين في مناطق «كاتانجا». تم توزيع معظم تلك الأسلحة على المجموعة الثانية والثالثة في الضفة الغربية، «مجموعة جوزيف لاقو/ ماركو لوهويورو»، للاستفادة من تدريب لاقو وخلفيته العسكرية، ولوضع خطط انطلاق عمليات «حركة الأنيانيا». اجتمع الأب ساترنينو بقادته من العسكريين وحثهم على بدء العمليات، وحدد لهم تاريخ «19 أغسطس 1963م» لبداية العمليات القتالية للحركة، في الضفتين الشرقية والغربية لبحر الجبل.

وكما حدد الأب «ساترنينو»، تاريخ انطلاق الكفاح المسلح لتحرير جنوب السودان، انطلقت عمليات «حركة الأنيانيا» في يوم «19 أغسطس 1963م». نفذت المجموعة الثانية «مجموعة جوزيف لاقو» أول عملية عسكرية في الضفة الغربية، وكانت عبارة عن كمين في الطريق الرابط بين مدينتي « ياي . مريدي»، وقد استهدف الكمين قوة من الجيش السوداني، كانت متحركة على الآليات في الطريق قرب «كبري تور». أعلن «الأب ساترنينو لاهوري» انطلاق الثورة والكفاح المسلح .. وجد إعلانه ومناشدته للجنوبيين للإنضمام للحركة صيتاً واسعاً لدى القبائل الجنوبية، والتي لديها وسائلها في نشر الأخبار عبر الغابات «صدى الطبول.. راديو الغابة»، كما تلقى الإعلام الخارجي في شرق أفريقيا وأوروبا تلك الأنباء، عبر مكاتب الحركة الناشئة في كمبالا وليوبولدفيل ولندن.

بدأت «حركة الأنيانيا» منذ ذلك التاريخ في النمو والتطور، وتدفق المتطوعون من مناطق عديدة من الجنوب السوداني، وبدأت أخبار نشاطاتها تجد طريقها للعالم الخارجي،

وتزايدت وتيرة الدعم والمساندة من المنظمات الكنسية، والتي بدأت من جانبها في استقطاب مساندة الكنيسة العالمية والدول الغربية. قابلت الحكومة السودانية أنباء انطلاق «حركة الأنيانيا» بدون إهتمام إعلامي مضاد، ولم يكن لها خيار في ذلك الوقت، سوى العمل الميداني بإرسال التعزيزات العسكرية إلى جنوب السودان، والعمل على تجنيد الشرطة في جنوب السودان لتكون معظم قوتها من الشماليين. في الشهر التالي، سبتمبر من نفس العام، وقع هجوم لم يتوقعه الجيش السوداني على نقطة شرطة «فشلا»، والتي تقع في أقصى الحدود الشرقية لمديرية أعالي النيل، على الحدود السودانية ـ الإثيوبية.[1] تم احتلال «فشلا» بواسطة قوة من المتمردين قدمت من داخل الأراضي الإثيوبية، فدفعت حامية أعالي النيل بوحدة من المشاة من حامية «البيبور» لاستعادتها. سارت تلك الوحدة على الأقدام كل تلك المسافة لعدم صلاحية الطرق لسير الآليات في نهاية فصل الخريف. كانت الظروف المناخية قاسية، ولكن.. قاتلت تلك الوحدة بشجاعة، واستطاعت استعادة السيطرة على فشلا.[2]

العمليات المضادة .. بداية فصل الجفاف ديسمبر 1963م

خلال العام 1963م، اتضح للجيش السوداني، أن حرب العصابات المشتتة والمتفرقة التي كان يشنها الجنود الهاربون بعد تمرد توريت، قد تحولت إلى حرب عصابات منظمة، تتلقى مساعدات من الخارج، وتتمركز في معسكرات ثابتة. كانت معلومات الاستخبارات السودانية، تفيد بوصول قدر كبير من المساعدات والتمويل للقوات المتمردة، وعلمت من مصادرها المختلفة عن مشتروات الأسلحة البلجيكية التي تم الحصول عليها من الكنغو، ورحلت بالأرجل إلى داخل الجنوب. بلا شك أن العام 1963م، كان البداية الواضحة لإنطلاق حرب عصابات منظمة في جنوب السودان ـ «**Guerilla Warfare**». كانت العمليات التي قامت بها القوات المتمردة خلال ذلك العام مؤثرة وأحدثت خسائر وإعاقة كبيرة

---

[1] كانت المعلومات تفيد بوجود معسكر كبير للمتمردين قرب فشلا، تحت قيادة ناثانيل أويت.

[2] ملازم معاوية عبد الوهاب، أصبح الجيش يعرفه من يومها بـ أسم: « معاوية البطل».

للتحركات، بعد أن تم تفجير العديد من الجسور الرئيسية، وتعرضت القوات لخسائر في الأرواح في الكمائن التي نصبت على الطرق.

خلال العام 1962م استطاع نظام الحكم العسكري «**عبود**» عقد صفقات أسلحة جديدة مع بريطانيا وألمانيا الغربية، وقد أتى ذلك العون العسكري ضمن توازنات الحرب الباردة، حيث هدف الغرب إلى إبعاد نظام عبود عن المعسكر الشرقي. شملت تلك الأسلحة عدة صفقات،[1] ولكن كان أهمها تغيير بندقية التسليح لجندي المشاة في الجيش السوداني بالبندقية المتطورة «**ج3/G3**»، مما حقق تفوقاً واضحاً للجيش في مسرح عمليات الجنوب. بدأت القيادة العامة للجيش، بالتخطيط لاطلاق عمليات واسعة النطاق في نهاية العام 1963م، وتم إختيار تلك الفترة للإستفادة من فصل الجفاف لسهولة حركة القوات، خاصة في مديرية أعالي النيل. تم التخطيط لإنطلاق القوات من حدود أعالي النيل الشمالية، حتى شرق الاستوائية، والوصول إلى الحدود مع كينيا ويوغندا، وتحدد الهدف في تدمير المعسكرات التي تأكدت أماكنها في الحدود الشرقية للجنوب مع إثيوبيا، وفي مناطق شرق الاستوائية. شاركت في تلك العمليات الواسعة التي بدأت في منتصف شهر فبراير 1964م «ثلاث كتائب من المشاة، المدعومة بوحدات المساندة والخدمات».[2]

بدأ تنفيذ عمليات فصل الجفاف المشتركة، في وقت واحد في أعالي النيل وشرق الاستوائية، وتقدمت القوات في محورين:

أ. **محور أعالي النيل**: انطلق محور أعالي النيل من منطقة «أكوبو»، وحدد له نظافة الحدود الشرقية مع إثيوبيا من المعسكرت المعادية وتفتيش المناطق المشتبهة، وقد قام بتطهير مناطق «فشلا»، ثم تحرك إلى مناطق «جبل بوما والبيبور»، ثم جنوباً حتى وصل إلى مدينة «كبويتا»، ثم قام بتفتيش مناطق جبال الديدنقا.

---

[1] **شمل ذلك العون: الرشاش المتوسط «م جي MG42/42» وأسلحة المدفعية مورتار 120 مم، وهاويتزر 105مم، إنشاء مصنع ذخيرة، مدرعات صلاح الدين وكوماندو، 4 طائرات جت بروفوست مقاتلة، زوارق مسلحة نواة لسلاح البحرية.**

[2] **أشرف على تلك العمليات ميدانياً، اللواء حسن بشير نصر، نائب القائد العام للجيش.**

ب. **محور شرق الاستوائية**: انطلقت العمليات من «توريت»، واستهدفت المعسكرات والتجمعات المعادية التي تم رصدها في «جبال الأشولي»،[1] ثم توغلت جنوباً حتى مناطق الشريط الحدودي مع «يوغندا»[2] ولتقوم بالالتفاف شرقاً، حتى وصلت إلى مدينة «كبويتا».

جـ. **المحور المشترك**: التقت قوات المحورين في مدينة «كبويتا»، وعملت كقوة موحدة في نظافة وتفتيش الجبال في مناطق «أكتوس، كتري، شقدم، ناقشوط»، ثم المعسكرات في طريق توريت/ جوبا.

د. **عمليات غرب الاستوائية**: بدأت العمليات في غرب الاستوائية خلال شهر مارس 1964م، بعد وصول وتجميع القوات من شرق الاستوائية. كان الهدف الرئيسي تدمير المعسكرات الكبيرة، ومنها معسكر «مويو» في منطقة نهر ياي، وهو تحت قيادة «ديفيد دادا». أما المعسكر الآخر فهو تحت قيادة «علي باتالا»، ويستخدم لتجميع المتطوعين القادمين من بحر الغزال للإنضمام للحركة. كان ذلك المعسكر يقوم بعمليات نشطة في مناطق «كايا وطمبرة»، وقد تعرضت العديد من القوافل العسكرية والتجارية لكمائن مؤثرة في تلك المناطق. تم تفتيش كل مناطق نهر ياي، ووصلت قوات العمليات حتى منطقة المعسكر الرئيسي قرب الحدود الكنغولية، ولم تنجح في العثور على المطلوب الأول في غرب الاستوائية، واتضح أن لديه مناطق إيواء أخرى داخل الأراضي الكنغولية.

الموقف السياسي والعسكري في الغابة.. 1964م

برزت قمة الخلافات بين القادة من السياسيين الجنوبيين المعارضين، في يناير من العام 1964م، وتسببت في إنقسام كبير داخل «حزب سانو». أسفر ذلك الإنقسام عن بداية ظهور جناحين للحزب، وعن قيام القائد «وليم دينق نيال» بفصل مجموعة من قوات الأنيانيا من أبناء الدينكا، وتوجه بهم إلى بحر الغزال، لإعلان جناحه الجديد في الحزب. قامت تلك

---

[1] معسكرات الأشولي، ثلاث معسكرات: 1/ فيليبو لاتادا. 2/ لازارو موتيك. 3/ أميديو تفنج.

[2] معسكر قر ب شقدم/ الديدنقا، تحت قيادة ساترلينو أوريكا.

المجموعة المنفصلة من قوات الأنيانيا بقوة عسكرية محدودة من الجنود المدربين، ودون تخطيط جيد بعملية عسكرية حمقاء للاستيلاء على «مدينة واو» عاصمة مديرية بحر الغزال خلال شهر يناير 1964م. قاد ذلك الهجوم القائد العسكؤي «برنادينو مو»، وتمكنت القوات المسلحة السودانية من صد الهجوم، وقتلت معظم أفراد القوة المهاجمة، وتم أسر قائدها «برنادينو» الذي جرح أثناء المعركة. «**انتصار تاريخي للقوات المسلحة في سحق قوة التمرد الغادرة والقبض على قائدها**».[1]

على صعيد العمليات العسكرية، جاء خريف العام 1964م، بتطور واسع في نشاط وفعالية حركة الإنيانيا، وشملت عملياتها معظم المناطق في جنوب السودان. كان الملاحظ دخول الأنيانيا من أبناء النوير في العمليات بكثافة في مناطق أعالي النيل، وبنفس القدر دينكا بحر الغزال. شهد ذلك الخريف هجمات متكررة على نقاط الشرطة والمراكز الحكومية، وتعداها لمهاجمة الحاميات العسكرية. يمكن تلخيص ذلك النشاط وفق المناطق:

أ. <u>المديرية الاستوائية</u>: هجمات متكررة على المراكز الحكومية والسلاطين المتعاونين مع الحكومة، وعلى نقاط البوليس والاستيلاء على أسلحتهم، مما حدا بالسلطات إلى سحب النقاط المنعزلة، أو تدعيمها بقوات من الجيش. تواصلت عمليات نصب الكمائن للقوافل العسكرية والتجارية على معظم الطرق في شرق وغرب الاستوائية، وأصبحت تلك الكمائن أكثر إعداداً وتنظيماً، مما أوقع خسائر بشريةً ومادية كبيرة. تعرضت أيضاً العديد من الحاميات العسكرية لهجمات متكررة، تمكنت القوات من صدها ومطاردة المهاجمين.

ب. مديرية بحر الغزال: كثفت وحدات الإنيانيا في بحر الغزال من نشاطها خلال العام 1964م، وقامت بهجمات على المراكز الحكومية التي لا توجد بها حراسات من الجيش، وعلى نقاط البوليس للاستيلاء على الأسلحة، وقد شملت تلك الهجمات مناطق «التونج وقوقريال». تعرضت بعض محطات خط السكة الحديدية «واو- أويل . بابنوسة» لهجمات متفرقة، وتطلب مقابلة التهديد وضع حراسات المحطات والقطارات المتحركة.

*

[1] **بيان في إذاعة أمدرمان. جوزيف لاقو، مصدر سابق. ص 139.**

جـ. مديرية أعالي النيل: دخل مقاتلو «**النوير**» الأشداء معركة الإنيانيا، وقعت هجمات كبيرة خلال خريف ذلك العام على الكثير من نقاط البوليس والحاميات العسكرية. تعرضت حاميات «الجكو والداجا وفشلا » لمحاصرة كاملة، وعزلت طوال فصل الخريف. في مطلع سبتمبر 1964م، قام «نوير الإنيانيا» بهجوم شبه انتحاري، شارك فيه المئات على حامية «واط»، ولكنهم فشلوا في الاستيلاء عليها، وقدرت خسائرهم بأربعمائة قتيل. تمكنت كل الحاميات في أعالي النيل من صد تلك الهجمات، وألحقت بالمهاجمين خسائر فادحة، نتجت من الشجاعة المتهورة عند الهجوم، وضعف القيادة والتدريب. تعرض أيضاً خط الملاحة النهري لمهددات واضحة، مما حدا بقيادة أعالي النيل لوضع حراسات على المواني‌ء النهرية وعلى البواخر المتحركة.

مزيد من امتصاص مسرح العمليات..

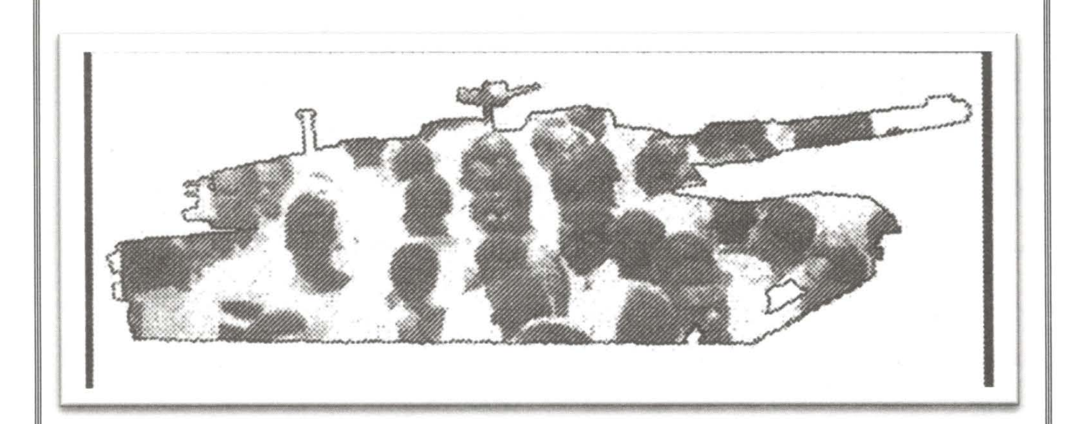
وكما هو الحال في كل عمليات مقاومة الحرب الثورية التي شهدها القرن العشرين «**Counter Revolutionary Operations**»،[1] تزايدت وتيرة امتصاص مسرح عمليات الجنوب للقدرات القتالية. خلال العام 1964م، توسعت العمليات، وتم نشر قوات أكثر لدعم الحاميات والمراكز الحكومية، وتعزيز نقاط الشرطة والحراسات علي طول الخط الملاحي النهري، ومحطات وقطارات الخط الحديدي الممتد جنوباً. كان لزاماً على قيادة الجيش إرسال التعزيزات العسكرية للجنوب، وأرسلت خمس سرايا مشاة للجنوب عن طريق الجو، ولتبدأ العجلة الجهنمية، في امتصاص معظم القدرات العسكرية المتوفرة.

---

[1] بدأ التدخل الأمريكي في الحرب الفيتنامية بفرقة مشاة واحدة (10, 000 جندي) وعند نهاية الحرب وصل حجم القوات إلى مجموعات جيوش أمريكية وأسلحة مساندة قدرت بنصف مليون جندي.

الفصل السادس

رياح أكتوبر تهب جنوباً



ثورة أكتوبر.. البحث عن الحلول

الجنوب.. شرارة الثورة الشعبية

في العام 1964م تعاظم المد المعارض لنظام الفريق «إبراهيم عبود» في الشارع السوداني، وبلا شك أن ازدياد المعارضة لذلك النظام، قد جاء نتيجة للتراكمات المتدرجة للعمل السياسي المعارض للحكم العسكري طوال السنوات السابقة، ثم توحد كل القوى السودانية الحزبية والنقابية المختلفة في جبهة معارضة للنظام الحاكم. أما العامل الثاني، والذي ساعد في تفاقم أزمة النظام الحاكم، فهو تطورات مسألة جنوب السودان العصية على الحل، فقد أدت السياسات المتشددة التي انتهجها نظام عبود لحسم مشكلة الجنوب عسكرياً، إلى نزوح السياسيين الجنوبيين وعشرات الألوف من اللاجئين إلى الدول المجاورة، وتحولت تلك القضية إلى أزمة قومية شاملة: «**تفاقم السخط بين المدنيين بفعل البطش والقهر الذي مارسه رجال الحكومة خلال الحكم العسكري، حتى إذا جاء منتصف عام 1964 أحس المواطنون في سائر أرجاء القطر بالمعارضة السياسية والعسكرية الجنوبية لذلك الحكم. ولم يؤثر القهر العسكري على الجنوب وحده، بل ولد معارضة ومقاومة، ودفع القادة السياسيين الشماليين للمجاهرة برفضهم للقمع الذي كان يمارسه الجيش في الجنوب**».[1]

بدأت الشرارة الأولى للثورة الشعبية، حينما فرقت قوات الشرطة ندوة طلابية أقيمت في جامعة الخرطوم، للحديث عن مشكلة جنوب السودان المتصاعدة، وقد قتل أحد الطلاب خلال تلك المواجهات العنيفة. في اليوم التالي تحول تشييع جثمان الطالب الجامعي الشهيد «أحمد القرشي»، إلى تظاهرات عارمة شاركت فيها كل فئات المجتمع السوداني. أعقب ذلك إعلان القوى السياسية الإضراب السياسي العام والعصيان المدني، ولتشل الحياة العامة ومرافق الدولة تماماً، في معظم أرجاء السودان. تحت الضغط الجماهيري لأول ثورة شعبية يشهدها العالم العربي والأفريقي، سقط النظام العسكري، وتنحى الفريق «إبراهيم عبود»، وتسلمت «جبهة الهيئات» المكونة من النقابات والأحزاب السلطة في السودان. شكلت جبهة

---

[1] أبيل ألير، مصدر سابق. ص. 26.

الهيئات حكومة انتقالية من قوى الثورة الشعبية «**حكومة ثورة أكتوبر**»، والتي أعلنت أن الحل العادل لمشكلة الجنوب يأتي كأولوية في برنامجها السياسي.

كانت مشكلة الجنوب، في صدارة خطاب رئيس حكومة أكتوبر، السيد «سرالختم الخليفة» والذي وجهه للشعب السوداني في يوم 10 نوفمبر 1964م. قال متحدثاً عن أهداف ثورة أكتوبر الشعبية: «**تعترف بكل شجاعة ووعي بفشل الماضي وتواجه صعوباته، كما أنها تعترف بالفوارق العرقية والثقافية بين الشمال والجنوب، التي تسببت فيها العوامل الجغرافية والتاريخية**». في العاشر من ديسمبر من العام 1964م، أصدرت حكومة أكتوبر «إعلان العفو العام» عن جميع السودانيين الذين هاجروا للخارج من أول يناير 1955م، وليشمل ذلك كل من تمرد في الجنوب. بادرت حكومة أكتوبر الانتقالية بعد ذلك، بتبني اقتراح «**حزب سانو**» جناح وليم دينج، بالدعوة إلى عقد مؤتمر مائدة مستديرة، يضم كل القوى السياسية الشمالية والجنوبية، للنظر في موضوع العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب.

البحث عن السلام

في مطلع يناير 1965م، أرسل السيد «سر الختم الخليفة» رئيس وزراء «حكومة ثورة أكتوبر»، وفدين وزاريين من الحكومة، لمقابلة قادة الجنوب المقيمين في الخارج للبحث عن السلام. كان الوفد الأول برئاسة السيد «عابدين إسماعيل» وزير الحكومة المحلية، ومعه السيد «أزبوني منديري» وزير المواصلات، وتوجه إلى العاصمة اليوغندية «كمبالا»، حيث توصلا إلى اتفاقية مع الحكومة اليوغندية لعودة اللاجئين، ومساعدتها في محاولة عقد مؤتمر سلام في جنوب السودان.[1] أما الوفد الثاني فسافر إلى «الكنغو ـ زائير»[2] وقاده السيد «داؤود عبد اللطيف»، الإداري الذي عمل في المديريات الجنوبية في فترات سابقة، وتربطه علاقات جيدة مع الزعماء الجنوبيين. قابل ذلك الوفد الزعيم «وليم دينق» والمساند لدعوة عقد

---

(1) التزمت حكومة السودان بعدم محاكمة العائدين، ودفع نفقات الترحيل، وتجهيز القرى بالخدمات الكاملة لإستقبال العائدين.

(2) أبيل ألير . مصدر سابق. ص 29.

مؤتمر مائدة مستديرة لبحث مشكلة الجنوب. تمكن الوفد من إقناع «وليم دينق» بالعودة للخرطوم، وقد عاد السيد وليم دينج للخرطوم، ومعه وفد كبير في 27 فبراير 1965م، وفي أبريل من نفس العام كون دينج حزباً وسجله باسم «سانو الداخل». توجه الوفد الحكومي بعد ذلك إلى «كمبالا»، لمقابلة الزعماء الآخرين في يوغندا، وقد ساعد السيد «فيلكس أوناما» وزير داخلية يوغندا آنذاك، في جهود إقناع زعماء سانو المقيمين في كمبالا «أقري جادين وجوزيف أدوهو» بالدخول في مباحثات مع حكومة السودان.

عاد السيد داؤود عبد اللطيف للخرطوم، بعد أن تمكن من إقناع العديد من الزعماء الجنوبيين للمشاركة في مباحثات قادمة لتحقيق السلام. بادر السيد سر الختم الخليفة رئيس الوزراء بإعلان موافقة حكومة السودان على عقد مؤتمر السلام، واختار الدكتور «محمد عمر بشير» ليكون سكرتيراً عاماً للمؤتمر، وفوضه اختيار الطاقم المعاون له. تشكلت سكرتارية المؤتمر من السادة: «حسن أحمد يوسف» مستشار رئيس الوزراء، الصحفي «محجوب محمد صالح»، والسادة «عبد العزيز النصري» القنصل بوزارة الخارجية، «عبد الرحمن عبد الله» من معهد الإدارة العامة، والدكتور «محمد إبراهيم أبو سليم» من أرشيف حكومة السودان، ودكتور «عثمان سيد أحمد إسماعيل»، ودكتور «مدثر عبد الرحيم»، وكلاهما من أساتذة جامعة الخرطوم. أما من أبناء الجنوب، فضمت سكرتارية المؤتمر كلاً من الصحفي «داريوس بشير» والسيد «فيليب أوبانج».[1]

تمثلت المعضلة الأولى التي واجهت انعقاد المؤتمر، في صعوبة رفع حالة الطوارئ في جنوب السودان، وفق ما تم الاتفاق عليه في كمبالا بين قادة حزب سانو ومبعوث حكومة السودان السيد داؤود عبد اللطيف. لقد شجع العفو العام الذي أعلنته حكومة أكتوبر في 10 ديسمبر 64 منسوبي الحركات المسلحة «الأنيانيا»، على دخول المدن في تحدي واضح للسلطات، وانفلات الأمن في بعض المدن. في تلك الأيام، وفي السادس من ديسمبر 1965م، وقعت أحداث الأحد الدامي، وهي الصدامات العنيفة بين الشماليين والجنوبيين في

---

[1] محمد عمر بشير: **The Southern Sudan, From Conflict to Peace** . الخرطوم.
Khartoum Bookshop .**1975**. ص **11**

العاصمة الخرطوم، والتي أطلقتها إشاعة بمقتل وزير الداخلية آنذاك السيد «كلمنت أمبورو»، وقد راح ضحيتها أعداد كبيرة من الجنوبيين. كان هنالك بعض الزعماء الجنوبيين الذين يعيشون في الخارج، قد رفضوا عقد المؤتمر في الخرطوم، وهما «أقري جادين . جوزيف أدوهو»، وقاموا بجهد كبير ومحاولات مستمرة، للحيلولة دون عقد المؤتمر، عن طريق بث الشائعات والعمل على منع السياسيين الجنوبيين من السفر إلى عاصمة العدو. في مرحلة لاحقة وافق «أقري جادين» على حضور المؤتمر، ووصل إلى الخرطوم ليقود «جناح حزب سانو» الأكثر تشدداً ومطالبة بالانفصال، وقد ألقى خطابه في المؤتمر مطالباً بالانفصال، ثم غادر البلاد إلى الخارج في اليوم التالي.

مؤتمر المائدة المستديرة

تم التغلب على كل الصعوبات التي واجهت انعقاد مؤتمر السلام، «مؤتمر المائدة المستديرة»، ليلتئم في العاصمة الخرطوم في 16 مارس 1965م، تحت رئاسة الدكتور «النذير دفع الله». شارك في المؤتمر الأحزاب السودانية التالية: «حزب الشعب الديمقراطي، الحزب الوطني الاتحادي، حزب الأمة، الحزب الشيوعي، جبهة الميثاق الإسلامي، وجبهة الهيئات المنبثقة من فعاليات ثورة أكتوبر 64». من جنوب السودان شاركت الأحزاب والقيادات التالية: «جبهة الجنوب» ومثلها السيد «بوث ديو، غوردون مورتاتوأبيل ألير وآخرين»، «حزب سانو» بجناحين أحدهما يمثله السيد «وليم دينق وآخرون» والثاني يمثله السيد «أقري جادين وآخرين»، «حزب الوحدة السوداني» وقد مثله السيد «سانتينو دينج» والسيد «فيلمون ماجوك».[1] شارك أيضاً «الاتحاد الأفريقي الاشتراكي» وهو جناح الحزب الشيوعي السوداني في جنوب السودان، ومثله الزعيم اليساري السيد «جوزيف قرنق».

خلال المؤتمر، وضح عدم اتفاق الأحزاب الجنوبية على طرح موحد لشكل العلاقة الدستورية المستقبلية بين الشمال والجنوب. طالب «حزب سانو» . جناح «أقري جادين» بالانفصال التام، بينما طالب الجناح الآخر الذي يمثله «وليم دينق»، بقيام اتحاد فيدرالي بين الشمال والجنوب، أما «جبهة الجنوب» فقد اقترحت تسوية قضية الجنوب في إطار حق

[1] لمعرفة كل من مثل الجنوب في المؤتمر: أنظر منصور خالد، (أهوال الحرب) مصدر سابق. ص 266.

تقرير المصير. أما الأحزاب الشمالية، فقد رفضت النظام الفيدرالي أو الانفصال كأساس لتسوية مسألة الجنوب، وبذا لم يتمكن مؤتمر المائدة المستديرة، من الوصول إلى قرار جماعي بشأن النظام الدستوري والإداري للسودان. للخروج من حالة عدم الاتفاق والفشل الواضح، قرر المؤتمر تشكيل لجنة مكونة من اثني عشر عضواً للاستمرار في بحث الخيارات لحل قضية جنوب السودان. خلال بحث التفويض الذي سيمنح من المؤتمر إلى لجنة الاثني عشر، تم الوصول في يوم 29 مارس 1965م لقرار تاريخي، واتفاق سري لم يعلن عنه: «**بعد مناقشة التفويض والصلاحيات التي ستمنح إلى لجنة الاثني عشر لتقرر في العلاقات الدستورية والإدارية للسودان، تم الاتفاق وبتفهم كل المندوبين على إستبعاد الخيارات القصوى، وهما مسألتا الانفصال وتقرير المصير**».[1]

في ختام المداولات أصدر «مؤتمر المائدة المستديرة»، بياناً ختامياً أكد فيه ممثلو الأحزاب والهيئات على حتمية المصالحة الوطنية، وعلى تسوية الخلافات عبر الحوار والوسائل السلمية. كما تبنى المؤتمر بالإجماع سياسات تهدف إلى تطوير وتنمية الجنوب وإعادة الأمن والاستقرار في ربوعه. وتضمنت السياسات التي تبناها المؤتمر كفالة حرية العقيدة، والمساواة في فرص العمل، وتدريب الجنوبيين على التخصصات الفنية والإدارية والعسكرية، والعمل على أن تكون وظائف الإدارة والشرطة والسجون من أبناء الجنوب. وأخيراً.. إنشاء مجلس قومي للتخطيط، ودراسة إنشاء جامعة في جنوب السودان.

إن النجاح الواضح لـ «مؤتمر المائدة المستديرة» تمثل في كسر حاجز الثقة بين الجنوب والشمال، والدفع في اتجاه الاعتراف بمشكلة الجنوب، وضرورة أن تحل الخلافات بالحوار والتسويات السلمية. أجمعت المصادر على أن فشل المؤتمر في الوصول لحلول نهائية توقف الصراع المسلح وتقود للسلام، يعزى للأسباب التالية:

أ. إن القوى التي تحمل السلاح «حركة الإنيانيا» لم تدع للمشاركة في المؤتمر.

ب. الأحزاب الجنوبية التي شاركت في المؤتمر لم يكن لها نفوذ يذكر على «حركة الإنيانيا»، ولذلك لم تكن في وضع يمكنها من إبداء تنازلات أو إجراء مساومات.

---

[1] **محمد عمر بشير، مصدر سابق. ص 13.**

جـ. عدم اتفاق الحركة السياسية الجنوبية، على رؤية موحدة، لشكل العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب.

د. لم يكن هنالك وسيط في المؤتمر، قادر على بسط نفوذه على طرفي النزاع.[1]

نتائج وتوصيات «لجنة الاثني عشر» يونيو 1966م

كما أشرنا من قبل، إن «مؤتمر المائدة المستديرة» بعد فشله في الوصول لاتفاق يحقق السلام، قرر تشكيل لجنة مكونة من اثني عشر عضواً، للاستمرار في بحث الخيارات الممكنة لحل قضية جنوب السودان، وسمّيت بـ «**لجنة الاثني عشر**». صدر قرار تشكيل اللجنة من الحكومة الديمقراطية، وحدد مهامها لتقوم بدراسة الهيكل الدستوري والإداري الذي يكفل المصلحة الخاصة للجنوب، والمصلحة العامة للسودان. كما منحت اللجنة صلاحيات واضحة، في متابعة تنفيذ الخطوات والسياسات التي اتفق عليها في «مؤتمر المائدة المستديرة»، كما فوضت بوضع الخطط الملائمة لإقرار القانون والنظام وعودة الأمن والسلام، ورفع حالة الطوارئ في جنوب السودان.

تشكلت «لجنة الاثني عشر» برئاسة السيد «يوسف محمد علي» وضمت في عضويتها:

أ. **<u>ممثلو الشمال</u>**: السيد محمد أحمد المرضي، السيد محمد داؤود الخليفة، السيد الفاتح عبود، دكتور حسن عبد الله الترابي، السيد محمد إبراهيم نقد، المهندس سيد عبدالله السيد.

ب. **<u>ممثلو الجنوب</u>**: السيد بونا ملوال، السيد ناتالي ألواك، السيد جوردون أبيي، السيد أندرو ويو، السيد ناكانورا آجير، السيد هلري أوشالي.

في 26 يونيو 1966م، وبعد تخطي خلافات عميقة وضغوط سلبية متكررة من أعضاء اللجنة، سلم «يوسف محمد علي» رئيس اللجنة تقريرها إلى رئيس الوزراء، السيد «الصادق المهدي». تم توقيع تقرير اللجنة من القوى الشمالية المكونة من: حزب الأمة، الحزب الوطني الاتحادي، جبهة الميثاق الإسلامي، وجبهة الهيئات، أما القوى الجنوبية فكانت جبهة

---

[1] **فيصل عبد الرحمن علي طه، مصدر سابق: نقلاً عن تحليل: د. تيم نيبلوك. ص 96.**

الجنوب، وحزب سانو. يجدر أن نشير هنا إلى أن حزبي الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي كانا قد انسحبا من اللجنة في مرحلة سابقة.

احتوى تقرير «لجنة الاثني عشر» على اتفاق القوى السياسية الموقعة على الوثيقة، على «تبني النظام الإقليمي كنظام للحكم في السودان»، وعلى أن يكون لكل إقليم مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي وحاكم للإقليم. لم تتفق اللجنة على التحديد الجغرافي لعدد الأقاليم، فبينما كانت الأحزاب الشمالية ترى أن يقسم السودان إلى تسعة أقاليم على أساس حدود المديريات القائمة آنذاك، كانت الأحزاب الجنوبية ترى أن تكون المديريات الجنوبية الثلاث إقليماً واحداً. واختلفت اللجنة أيضاً حول طريقة اختيار حاكم الإقليم، وحول العلاقة المالية بين الحكومة المركزية والحكومة الإقليمية.

في محاولة لتجاوز النقاط الخلافية في تقرير «لجنة الاثني عشر»، قام رئيس الوزراء، السيد الصادق المهدي بمبادرة لعقد مؤتمر للأحزاب السياسية، وقد تم ذلك في اكتوبر من العام 1966م. ترأس جلسات المؤتمر السيد «محمد صالح الشنقيطي». تمكن المؤتمرون من الوصول إلى صيغة توفيقية فيما يتعلق بتحديد عدد الأقاليم في الحكم اللامركزي للسودان، إذ تم التوافق على تقسيم السودان إلى تسعة أقاليم، على أن يعاد النظر وتقييم التجربة بعد خمس سنوات، كما تم الاتفاق على إمكانية إنشاء وحدات إدارية مشتركة بين إقليمين أو أكثر، وهذا يحقق مطلب الجنوب في الإقليم الواحد، وتوصل المؤتمر أيضاً إلى اتفاق في مسألة اختيار حكام الأقاليم.

حرب العصابات الشاملة ـ العام 65/ 1966م

تطور القدرات القتالية لحركة الأنيانيا

إن حرب العصابات قديمة قدم التاريخ، وهي صراع يستخدمه الطرف الأضعف للتغلب على خصم أقوى. رغم الاختلاف المتباين بين كل حركة عصابات والأخرى، ورغم اختلاف البيئات وأساليب القتال التي تطبق فيها، إلا أنها تتقاسم سمة مشتركة واحدة، وهي أنها صراع يهدف إلى إخلال موازين القوى في دولة.. يمكن الطرف الأضعف من الانتصار وتحقيق أهدافه.

جاء العام 1965م ليشهد تطوراً كبيراً في القدرات القتالية لـ «حركة الأنيانيا»، فقد تزايدت فرص حصولها على الأسلحة الحديثة خاصة البلجيكية الصنع، من ثوار الكنغو «قوات السيمبا»،[1] الذين قاتلوا في صفوف الزعيم «بياتريس لوممبا»، وتمكنت قوات الجيش الكونغولي من دحرهم وإجبارهم على التراجع إلى داخل الحدود السودانية. كانت «حركة الأنيانيا» تقوم بمقايضة الأسلحة والذخائر من الثوار بالطعام وجلود وقرون الحيوانات، وفي كثير من الأحيان تنتزع قسراً من الجنود المنسحبين، في نفس ذلك الوقت كان المرتزقة البيض الذين يعملون في جيش «موريس تشومبي»، يقومون ببيع كل الأسلحة التي يستولون عليها من الثوار لمن يدفع الثمن.

يجدر هنا الوقوف عند حدث هام وقع خلال تلك الفترة، إذ هرب الجنرال «أودنقا» قائد قوات «السيمبا» بعد هزيمته ودخل للسودان، وقد كان بحوزته ما يقارب المائة وخمسين كيلوجراماً من الذهب الكنغولي. صادرت الحكومة السودانية تلك الكميات، ووضعتها في بنك السودان ثم تصرفت فيها، بحجة الصرف على اللاجئين الكنغوليين. ظل خلاف الذهب عالقاً بين الجنرال «أودينجا» والقضاء السوداني، وبين الدولتين لسنوات طويلة.[2]

---

[1] تلقت قوات السيمبا تحت قيادة «كريستوفر قاني» مساعدات عسكرية من مصر والجزائر أدخلت عبر جنوب السودان.

[2] إفادة من الأستاذ أنور أدهم، محامي الجنرال «أودينجا»، في محاولة إعادته له عبر القضاء السوداني.

فـي فبراير مـن العـام 1965م، تلقت «حركـة الأنيانيـا» مسـاعدات عسـكرية مباشـرة مـن حكومة «الكونغو» التي كان على قمتها الرئيس «موريس تشومبي»، ويقود جيشها «الجنرال ديزيـري موبوتـو». جـاءت تلـك المسـاعدات مكايـدة، ورد فعـل لوقـوف حكومـة ثـورة أكتـوبر السودانية في صف الثورة الكنغولية. تم إسقاط تلك المساعدات جواً بالمظلات، في منطقة محددة داخل الأراضي الكنغولية «**حظيرة قرامبا للحيوانات البرية Gramba Game Reserve**»[1] إلى الجنوب الغربي من «مدينة كايا» على الحدود السودانية . الكنغولية، وقد أشرف على ذلك الضابط المرتزق الأمريكي الكولونيل «**بول**»، المنحدر من أصول سوداء ترجع إلى جزيرة «هاييتي»، وكان يعمل ضمن طاقم الرئيس «تشومبي» في المخابرات الكنغولية.

تصاعدت عمليات قوات «الأنيانيا» في بداية خريف ذلك العام، يونيو 1965م، وشملت معظم المديريات الجنوبية، وهدفت إلى إنهاك القوات الحكومية وتشتيت تركيزها. هدفت عمليات «الأنيانيا» لتدمير الجسور وتخريب الطرق، كما تم نهب وتدمير العربات الحكومية والتجارية، واستهداف التجار الشماليين في القرى. أما عمليات نصب الكمائن على الطرق واستهداف قوات الجيش، فتوسعت وصارت أكثر تأثيراً وخسائر. ظهر لأول مرة، تطبيق ما يسمى في حرب العصابات بـ «الكمين المثلث»، وهو استهداف الرتل المتحرك بالنيران وقنابل الملتوف من اتجاهين وفي توقيتات متتالية، ويقوم الضلع الأخير من المثلث بتأمين انسحاب المجموعات، ويتطلب تنفيذه بنجاح، درجة عالية من التدريب حتى لا تصيب المجموعات بعضها.[2] نجحت تكتيكات الكمين المثلث في إيقاع خسائر كبيرة في القوات المتحركة على الطرق، واستشهد أربعة ضباط كان كل منهم على رأس القوات المتحركة.[3]

---

[1] **جوزيف لاقو، مصدر سابق. ص 171.**

[2] **رصدت إحصائيات الجيش، تنفيذ الإنيانيا لعدد يقارب العشرين كميناً في المديريات الجنوبية خلال العام 1965م، نفذ معظمها بقوة نيران هائلة، وأحدثت خسائر ملموسة في القوات.**

[3] **ملازم زهير عبد اللطيف بيومي، كمين بمنطقة بور، مايو 65م. ملازم تاج السر حسن الشيخ، كمين بطريق ياي، يوليو 65م. الرائد حسن حاج محمد، كمين وإنفجار لغم في طريق كايا، أغسطس 65م. ملازم بشرين آدم زايد، كمين بمنطقة أكتوس أغسطس 1965م.**

وقع أول هجوم على باخرة نهرية في شهر فبراير 1965م، حينما استهدفت باخرة قرب ميناء «كدوك» في أعالي النيل، وتمكنت قوة الحراسة من صد الهجوم. كما وقعت هجمات على قطارات السكة حديد المتجهة إلى واو، مما يقودنا إلى الاستنتاج بأن عمليات الحرمان والإعاقة على الطرق البرية بالكمائن والألغام وتدمير الجسور، واستهداف وسائل النقل الأخرى، يأتي ضمن الفكر العملياتي لقوات حرب العصابات الحديثة، في تطبيق مبادئ «الخنق الإستراتيجي».[1]

لأول مرة منذ بداية الصراع الدامي في الجنوب، وضح عمل قوات «الإنيانيا» على تطبيق مبادئ كسب المواطنين إلى صفوفهم، فمبادئ حرب العصابات الناجحة تنص على كسب المواطنين، وكما يقول الزعيم ماو «**السكان لرجل العصابات، كالماء للسمك**»، وقد وضح ذلك في التالي:

أ. بدأت التوعية السياسية للمواطنين البسطاء في الريف، وأدخلت «الأنيانيا» أسلوب المسئول السياسي، أو الضابط السياسي عن كل منطقة، ليقوم بالطواف على القرى والاجتماع مع قاطنيها، وشرح أبعاد القضية، وطلب مشاركتهم الفاعلة بالدعم والتطوع في الحركة:«**Mobilization of the people**». أصبح السكان في معظم المناطق الريفية، سنداً للأنيانيا، يوردون الحبوب والطعام لمعسكراتها، ويمدونها بالمعلومات الاستخبارية. في تلك الفترة، تم الالتفات لأهمية إدارة شئون المواطنين في المناطق خارج تأثير سيطرة الحكومة، وتم تعيين «اليابا سرور» مسئولاً عن إدارة المناطق المحررة في غرب الاستوائية.

ب. نظم حزب «سانو» ما سمي بـ «مجلس دفاع المديرية»، وليكون حلقة الاتصال بالسياسيين والنشطاء المقيمين في المدن، ويعملون ضمن «تنظيم سري»، مكلف بإرسال المعلومات للوحدات المقاتلة، وجمع التبرعات للحركة من الموظفين والتجار، وتنشيط استقطاب العضوية والمتطوعين للانضمام للوحدات المقاتلة.

---

[1] كونت «الأنيانيا» في منطقة أويل، وحدة مقاتلة تحت قيادة «جوزيف كوال»، كانت مهمتها الأساسية إعاقة القطارات في الخط الحديدي المتجه بالإمدادات إلى واو.

جـ. كونت «الأنيانيا» شبكة استخبارات فاعلة داخل المدن، ومعظمها من الطلاب المتطوعين، وتم تزويدهم بدراجات هوائية «عجلات» ينطلقون بها عبر دروب الغابات، لإبلاغ معلومات تحركات الأرتال العسكرية ووجهاتها المقصودة. خلال العام 1972م، أي بعد توقيع «اتفاقية أديس أبابا»، وعند بداية استيعاب قوات الأنيانيا في الجيش السوداني، كان من ضمن المستوعبين برتبة ملازم، «العجلاتي» الذي لديه محل تصليح دراجات، يقع مباشرة في مدخل معسكر «الكتيبة الثانية حامية الخرطوم»، المسئولة من تأمين العاصمة جوبا.

كان خريف العام 1965م بلا شك هو الأكثر عنفاً وشراسة في المواجهات بين الجيش السوداني ووحدات «الأنيانيا»، وشملت العمليات القتالية معظم المناطق في المديريات الجنوبية. تدهور الموقف الأمني في الجنوب بصورة كبيرة، وبدأت القيادات العسكرية تلقي باللوم على الحكومة، نتيجة لقرارات العفو العام قبل الوصول لتسوية أو وقف لإطلاق النار، ولتهاونها مع النشاط المعادي الذي يقوده السياسيون في المدن الجنوبية، بشبه علانية لدعم حركة «الأنيانيا». تركزت شكاوى قادة الحاميات، بأن «الأنيانيا» تترك أسلحتها في الغابات، وتدخل إلى المدن للتزود بالإمدادات وجمع المعلومات التي تهدد سلامة القوات، وتقود إلى فشل العمليات المضادة .

الحكومة تأمر بتشديد المواجهة..

خلال شهر يونيو من نفس العام، 1965م، ونتيجة لتصاعد العمليات العسكرية وانفراط عقد الأمن في الجنوب، أجازت الجمعية التأسيسية بالإجماع، اقتراحاً يخول للحكومة السودانية «**سلطة الحفاظ على القانون والنظام في المديريات الجنوبية**». تبع ذلك خطوات لتطهير قوات البوليس الجنوبي بصورة عشوائية نتيجة للشكوك، وطرد من الجنوب بعض التجار الأغاريق والشوام «رغم جنسيتهم السودانية» بحجة التعاون مع المتمردين.[1] يرى الساسة الجنوبيون أن ذلك التفويض ألغى كل ما ترتب على العفو العام، وأطلق يد القوات

---

[1] منصور خالد، (أهوال الحرب)، مصدر سابق. ص 277.

المسلحة لمهاجمة «حركة الأنيانيا»، والبطش بالمثقفين الجنوبيين الذين يشتبه في تأييدهم لها.

شهد نفس ذلك العام مذبحتين داميتين وقعتا على مدنيين جنوبيين أبرياء، وكانت لهما آثار وتبعات مباشرة، تمثلت في تدفق اللاجئين الجنوبيين إلى دول الجوار، وتعاظمت المساندة الدولية لمطالب وحقوق الجنوب. وقعت الحادثة الأولى في مدينة «جوبا» يوم «9 يوليو 1965م»، بعد مقتل أحد جنود الجيش خلال مشاجرة، قام بعدها جنود الجيش المنفلتين، بإطلاق النار دون تمييز في أحياء المدينة. أما الحادثة الثانية فوقعت في مدينة «واو» يوم «11 يوليو 1965م»، عندما هاجم جنود من الجيش تجمع في حفل زواج، بإدعاء إطلاق نيران على معسكرهم. قدرت المصادر الجنوبية أن عدد القتلى في الحادثتين، يصل إلى أربعمائة وثلاثة وسبعين شخصاً، بينما تحفظت حكومة السودان على ذلك التقدير.[1] أورد مصدر آخر رقم مقارب للضحايا في الحادثتين: «**أكد تحقيق قام به قاض للمحكمة العليا (دفع الله الرضي) أن 430 متعلماً جنوبياً مدنياً لاقوا حتفهم في جوبا وواو في حملة مدبرة من الجيش**».[2]

ترسخ العنف في مسارح العمليات ..

خلال الحرب الأهلية الأولى في جنوب السودان، تلاحظ تصاعد استخدام العنف المفرط خلال القتال من قبل الجنود النظاميين. بنفس القدر، امتد الاستخدام المفرط للعنف للمدن بعد عودتهم من العمليات. يظهر ذلك العنف غير المحدود، حتى في حالة المشاجرات العادية التي تقع بين الجنود، وهم زملاء ورفاق درب واحد، أو كما تسميه أدبيات الجيش السوداني: «أولاد عنبر واحد». بلا شك إن تلك الظاهرة عرفت وسط كل الجيوش التي تخوض حروب العصابات المنهكة، فدائماً يكون رجل العصابات العدو الخفي، يتربص بجنود الجيش النظامي في كل مكان لقتلهم. يتشبع الجنود بمفهوم الدفاع المطلق عن النفس في كل وقت، ويمتد التحفز والعنف السلوكي معهم، وإلى حياتهم المدنية الخاصة، وأقل

---

[1] أبيل ألير. مصدر سابق. ص 34.

[2] منصور خالد، (أهوال الحرب). مصدر سابق. ص 309.

خلاف عادي قد يصبح معركة ضارية. هذا العنف غير المنضبط يمتد إلى التعامل مع السكان المدنيين، وهذا ما وضح في الأحداث الدامية التي شهدتها مدن جوبا وتوريت خلال العام 1965م.

العامل الآخر في العنف غير المحدود، والرغبة العارمة للقتال لدى الجندي في ميدان المعركة، تعزى في كثير من الأحيان لما يسميه أطباء علم النفس «إجهاد ميدان المعركة أو إجهاد الحرب . **Battle Field Stress**». هذا الإجهاد الذي تتسبب فيه الحرب، يتعاظم برؤية الدماء والقتل بدم بارد، ورؤية الزملاء يحتضرون، وقد لا يجدون حتى الإسعافات الأولية، أو سرعة الإخلاء إلى المستشفيات. يتسبب إجهاد الحرب في حالات من التوتر النفسي الشديد، وعدم القدرة على السيطرة على النفس. هنالك عامل سوداني آخر، كان له أثره في ظاهرة العنف المفرط، وهو أن معظم الجنود من أبناء قبائل البادية، يأتون إلى الخدمة العسكرية وقد توطن فيهم ذلك العنف البدوي من بيئتهم. علنا نلاحظ العنف المفرط الذي تمارسه القبائل السودانية دون استثناء خلال حروبها القبلية، وينداح هذا العنف في كل السودان، وفي كل مناطقه دون استثناء. أما العامل الأخير، فيأتي من ترك الوحدات المقاتلة لسنوات طويلة في مسارح الحرب، دون أن تعمل قياداتهم على غيارهم وإعادتهم لمواطنهم بعد فترة معقولة. لقد نتج عن تصاعد العمليات في جنوب السودان عبر سنوات طويلة، أن ترك الجنود لأعوام طويلة لا يعرفون شيئاً عن أسرهم التي تركوها بعيداً. «**العنف يلائم الذين لا شيء لديهم ليفقدوه**».[1]

---

[1] جان بول سارتر.

مذبحة ماي لاي «MY LAY MASSACRE»

وقعت مذبحة «ماي لاي» خلال الحرب الأمريكية الفيتنامية «1975/64م»، وقد اعتبرت كارثة لسمعة وتاريخ الجيش الأمريكي، ولمدى التزامه بقوانين الحرب، وقد قابلها العالم بكثير من الاستهجان والشجب، وبلا شك ساعدت تلك الحادثة في السعي الدؤوب لوقف الحرب. حدثت المذبحة المروعة في قرية «ماي لاي» في دلتا «نهر الميكونج» عندما هاجمت سرية المشاة الثالثة، من اللواء الحادي عشر في الفرقة الأمريكية الأولى في 16 مارس 1968م منطقة الدلتا، وقتلت مئات من المدنيين، في رد فعل قاس لهجمات «ثوار الفيتكونج». قدر عدد ضحايا المذبحة بين «347 و504» من الرجال والنساء والأطفال. لقد أثبتت التحقيقات والمحاكمات العسكرية، أن تلك الوحدة المقاتلة كانت تحت ضغط نفسي ومعنوي هائل، نتيجة للخسائر الفادحة التي ألحقها الثوار في صفوف أفرادها. تمت إدانة الملازم «وليم كالي . WILLIAM KALLEY» بتهمة قتل 22 من الضحايا، وحوكم بالسجن المؤبد، بينما فشل الادعاء العسكري في إدانة بقية القادة في تلك الفرقة العسكرية. لقد سقت هذا المثال القاسي للعنف في ميدان معارك حرب العصابات، ليس للتبرير أو إيجاد المخارج للمتجاوزين، وإنما لتأكيد أن التصرفات الفردية من القادة الأصاغر قد تكون كارثية وممعنة في العنف، إن لم تكن القيادات العليا قدوة في التمسك بالقوانين والأعراف الإنسانية، وتمارس الإشراف والمتابعة اللصيقة لوحداتها المقاتلة.

خلافات وحكومات جبهة التحرير

«جبهة تحرير أزانيا - Azania Liberation Front»

خلال العام 1966م، كانت الخلافات بين القادة السياسيين الجنوبيين، قد أثرت كثيراً على تطور ونمو الحركة السياسية الجنوبية المعارضة. أدت الخلافات السابقة في «حزب سانو» مطلع العام 1964م، إلى خروج «وليم دينج» من القيادة، وعودته مع مجموعة صغيرة إلى بحر الغزال، ومحاولتهم في يناير من نفس العام، فتح جبهة جديدة بالهجوم على مدينة واو. تعاظمت تلك الخلافات عند وضوح انقسام «حزب سانو» إلى جناحين خلال انعقاد «مؤتمر المائدة المستديرة» في السادس عشر من مارس 1965م، وظهر تباين الخط السياسي بين الانفصال والفدرالية. كان «جوزيف أدوهو وأقري جادين» قادة المبادرة لإعادة ترتيب الأوراق، والدعوة لتكوين جبهة جديدة موحدة. توافق قادة حزب سانو، وصدر إعلان التنظيم الجديد لحركة تحرير الجنوب في ديسمبر من العام 1965م، تحت اسم: «جبهة تحرير أزانيا - Azania Liberation Front».[1] أصدرت الجبهة إعلاناً سياسياً يطالب بمقاومة الاحتلال العربي لجنوب السودان، ويطالب بالاستقلال التام، وكونت مكتبها القيادي.[2]

بعد أقل من ستة أشهر من إعلان «جبهة تحرير أزانيا»، في مارس من العام 1966م، تفجرت الخلافات بين أعضاء المكتب التنفيذي، وكان مردها للتنافس على السلطات والتمويل، وغلبة التأثير القبلي. كان الأب «ساترنينو»، يرى أن منصب راعي الحزب لا يمنحه أي سلطة على قرارات الجبهة، رغم أنه يقوم بتوفير معظم التمويل والمساعدات عبر علاقاته الكبيرة، ولذا بدأ في تجاهل رئيس المكتب التنفيذي «أدوهو»، وتوجيه المساعدات لأبناء اللاتوكا الموالين له، وتمدد الصراع بين الراعي والرئيس إلى الضفة الشرقية، رغم

---

[1] الأسم «أزانيا» يعود لحضارة قديمة في شرق أفريقيا. المصدر: جون قاي نوت، مصدر سابق. ص 121.

[2] جبهة تحرير أزانيا: ساترنينو لاهوري، راعياً للجبهة ومسئولاً عن التمويل. جوزيف أدوهو، رئيساً. أقري جادين، نائباً للرئيس. أزبوني منديري، وزيراً للدفاع. إليا لوبي، الشئون الداخلية. فيليب بيداك، الخارجية. جبرائيل كاو، الشئون القضائية. كلمنت خميس، الصحة.».

أنهما من قبيلة واحدة، وكلاهما كاثوليكي المذهب. في جانب آخر، نشبت خلافات حادة بين «أقري جادين وجوزيف أدوهو»، عندما اتهم جادين رئيس المكتب التنفيذي أدوهو، بتغليب مصالح أبناء قبيلته اللاتوكا، وإسناد المناصب الهامة لهم، وإيثارهم بالمساعدات، بينما يمارس تهميش أبناء غرب الاستوائية. أسفرت تلك الخلافات عن تفتت وحدة «جبهة أزانيا»، وبدأ الزعماء الكبار المختلفون كل يعمل مع المجموعة التي تسانده، وظهرت بعد ذلك ظاهرة حكومات الغابة العديدة، قصيرة العمر والتأثير.

ظل الزعيم والقائد السياسي الأب «ساترنينو لاهوري»، الأكثر نشاطاً وحركة واتصالات مع العالم الخارجي، والأكثر قدرة على توفير التمويل من الجهات الكاثوليكية، وقد ساهم بصورة كبيرة في شراء الأسلحة المطلوبة من شرق الكنغو. أما القادة الآخرون فبعد الخلافات بينهم ظلوا دون نشاط كبير يذكر، كان «أقري جادين» يقيم في العاصمة الكنغولية ليوبولدفيل ويعمل على تنظيم أبناء غرب الاستوائية، بينما تواجد«جوزيف أدوهو» في العاصمة الأوغندية كمبالا، وأيضاً دون نشاط كبير، وتحت حصار من اليوغنديين، الذين أداروا ظهرهم للحركة الجنوبية خلال عهد حكم الرئيس «ملتون أبوتي». أما القائد الرابع «أزبوني منديري»، فقد انضم لاحقاً لمجموعة العاصمة كمبالا.

«مؤتمر تول» . 1966م

في محاولة لرأب الشروخ بين قادة الحركة، وبعد حدوث شلل كامل لنشاط الجبهة، ووضوح تأثير حجب المساعدات، اقترح العقلاء من القادة الآخرين، وساندهم «جوزيف لاقو»، عقد مؤتمر مصالحة في شرق الاستوائية. تمت دعوة كل الزعماء والقادة السياسيين، وقادة المجموعات المقاتلة، وكان الجهد الأكبر في إقناع الأب «ساترنينو» قبول المشاركة. تم تحديد الأجندة التالية ليبحثها المؤتمر:

أ. المصالحة بين الزعيم ساترنينو ورئيس الحركة جوزيف أدوهو.

ب. إعادة تنظيم وتدريب الإنيانيا.

جـ. وضع تصور للإدارة المدنية في المناطق المحررة.

عقد المؤتمر في منطقة تول قرب لوبوني في الحدود السودانية ـ اليوغندية، وتعارف عليه فيما بعد باسم «مؤتمر تول». كان ذلك أول مؤتمر يحضره العديد من القادة السياسيين والعسكريين، منذ بدء الحركة نشاطها السياسي والعسكري في سبتمبر من العام 1963م، وكان الهدف الرئيسي له توحيد السياسيين الجنوبيين تحت حركة وقيادة واحدة. شارك في المؤتمر من السياسيين: الأب ساترنينو لاهوري، جوزيف أدوهو، بانكرازيو أوشنق، أزبوني منديري. أما من العسكريين، فحضره: جوزيف لاقو، ناثانيل أويت، وبيتر موقا، إضافة لكل قادة المجموعات المقاتلة عدا «أميديو تفنج» الذي غاب عن الحضور، لغضبه من الأب ساترنينو في مسألة توزيع الأسلحة الواردة على المجموعات.

بعد مداولات طويلة، ونقاش حاد ولوم متبادل، استقر المؤتمر على تبني القرارات التالية:

أ. أن يكون الأب «ساترنينو لاهوري» زعيماً للحركة ومسئولاً عن التمويل.

ب. يتولى السيد «جوزيف أدوهو» منصب الرئيس التنفيذي للحركة.

جـ. يكون السيد «أزبوني منديري» مسئولاً عن شئون الدفاع، وأن يعمل مجلس الدفاع داخل الجنوب مع حركة الأنيانيا.

د. يتم تعيين مبعوثين لتمثيل الحركة في العواصم الأجنبية.

هـ. توحيد القيادة العسكرية تحت قيادة العقيد «جوزيف لاقو»، والذي أقر المؤتمر ترقيته إلى رتبة العقيد، كما عين موجهاً ومسئولاً عن تعبئة وتوحيد وتنظيم كل الإمكانيات القتالية للأنيانيا في كل جنوب السودان.[1]

---

[1] جوزيف لاقو. مصدر سابق: عن صراعات السياسيين الجنوبيين. ص **192**.

المزيد من الخلافات.. ومن حكومات الغابة..

لم يحقق «مؤتمر تول» الوحدة المنشودة، وتواصلت الخلافات بين القادة السياسيين. كان «أقري جادين» يعمل على توحيد أبناء غرب الاستوائية، مع أبناء دينكا بحر الغزال، في مواجهة انفراد أبناء شرق الاستوائية من اللاتوكا بتوجيه مسار حركة تحرير الجنوب. انعكست تلك الخلافات على مجموعات الأنيانيا المقاتلة في الميدان، وأصبحت المجموعة الأولى التي كانت تعمل تحت الإشراف المباشر لـ «جوزيف لاقو»، شبه مستقلة عن الآخرين، وتركز نشاطها العسكري في مناطق نمولي وشرق بحر الجبل، وكانت الأكبر عدداً وتنظيماً وتسليحاً. كان واضحاً سأم لاقو من خلافات السياسيين المستمرة خلال تلك الفترة، فقال: «**إن أكبر مشكلة اعترضتني في الأحراش تمثلت في كيفية التعامل مع السياسيين.. رفضت التعاون معهم.. المقاتلون كانوا يقدرون ما أقوم به، ولذلك ابتعدوا عن السياسيين**».[1]

أما المجموعة الثانية فتمركزت في منطقة «لوريفا» في أعلى جبال «الإماتونج» بشرق الاستوائية، ويقودها ميدانياً اللواء «أميديو تفنج»، والمجموعة الثالثة ظلت في معسكرها القديم «جبل ديتو» يقودها المقاتل العجوز «لازارو موتيك» وكانت تحت التأثير السياسي المباشر لـ«جوزيف أدوهو».

[1] جون قاي نوت. مصدر سابق. ص 115.

1966م.. مواجهات قتالية بلا حدود

نحو حرب عصابات شاملة..

توفر قدر كبير من الأسلحة والذخائر لـ «حركة الأنيانيا» خلال العامين السابقين، كانت بدايتها من تلك التي تسربت من الثورة الكنغولية، حيث قايضها الأفراد من «قوات السيمبا»، أو انتزعوها قسراً من تلك القوات المهزومة، ثم جاءت الإضافة الكبيرة في العون العسكري المباشر، الذي تسلمته الحركة من الحكومة الكنغولية في فبراير 1965م. في تلك الفترة أصبح التدريب العسكري للمتطوعين الجدد، وتدريب الوحدات القتالية يتم في معسكرات مختلفة، ويشرف على التدريب القائد لاقو ومعه ضباط الصف الذين كانوا ضمن قوات الفرقة الجنوبية وهربوا إلى الغابة بعد تمرد توريت في أغسطس 1955م. اكتمل تدريب المتطوعين الجدد، وتمت إعادة تدريب المجموعات القتالية العاملة في الاستوائية، أما مناطق العمليات الأخرى، « بحر الغزال، وأعالي النيل» فكانت تعاني من القصور في التنظيم والتسليح، وتعمل كوحدات عصابات متفرقة، غير مرتبطة بقيادة عسكرية موحدة.

بعد اكتمال تدريب المجموعات على الأسلحة الجديدة، أصدر زعيم الحركة الأب «ساترنينو لاهوري»، خلال شهر أكتوبر 1966م، أي قبل نهاية فصل الخريف، توجيهاً ببدء العمليات القتالية لحركة الإنيانيا، بتدمير الكباري الكبيرة في طريقي «جوبا . توريت، وجوبا . نمولي» وبهدف قطع خطوط الإمداد، وحرمان الجيش السوداني من استخدام الشاحنات الكبيرة. صدر القرار بأن يكون الهدف الأول بتدمير «كبري نهر كيت» على «طريق جوبا . نمولي». هذا الكبري يعبر نهر كيت في منطقة مرتفعة، وتحته هاوية منحدرة «**Gorge**»، وتدميره سيعني قطع منطقة نمولي تماماً عن قيادتها في جوبا، وقد نجحت تلك العملية، ودمر الكبري بصورة كبيرة.[1] في اليوم التالي تحركت نفس المجموعة إلى كبري أصغر على «نهر لوقورو»، ودمرته بسهولة. كانت المرحلة التالية هي تدمير الكباري في «طريق جوبا . توريت» فتحركت المجموعات إلى الأهداف المحددة، وتم تدمير بعض الكباري الصغيرة، ثم أخيراً، تم تدمير المعبر الهام «كبري نهر كودو»، والذي يقع قرب حامية توريت.

---

[1] دمر الكبري الهام على نهر كيت في منتصف أكتوبر **1966**م.

في اليوم التالي لعملية تفجير «كبري نهر كودو»، علمت قيادة الجيش في توريت من مصادرها بتدمير الجسر على النهر في الطريق الرابط مع جوبا، فدفعت بقوة لاستطلاع الأمر وفتح الطريق. قامت قوات الأنيانيا بنصب كمين في طريق القوات المتحركة من توريت قرب «خور الدليب»، وقد تمكنت مجموعة كمين الأنيانيا من تدمير أول شاحنة للجيش السوداني بقذيفة من «مدفع بازوكا مضاد للدبابات»،[1] وقتل ثلاثة جنود من الجيش السوداني، كما تمكنت الحركة من الاستيلاء على خمس قطع سلاح. كانت تلك المواجهة الأولى بين الجيش السوداني مع حركة الأنيانيا في كمين مدبر ومخطط بعناية، وظفت فيه أسلحة حديثة شملت مقذوفات مضادة للدروع، ومنذ تلك العملية، بدأت الحركة في تطبيق عمليات الكمين المدبر، على الطرق المختلفة في المديريات الجنوبية.

الهجوم الأول على معسكر ديتو 25 مايو 1966م

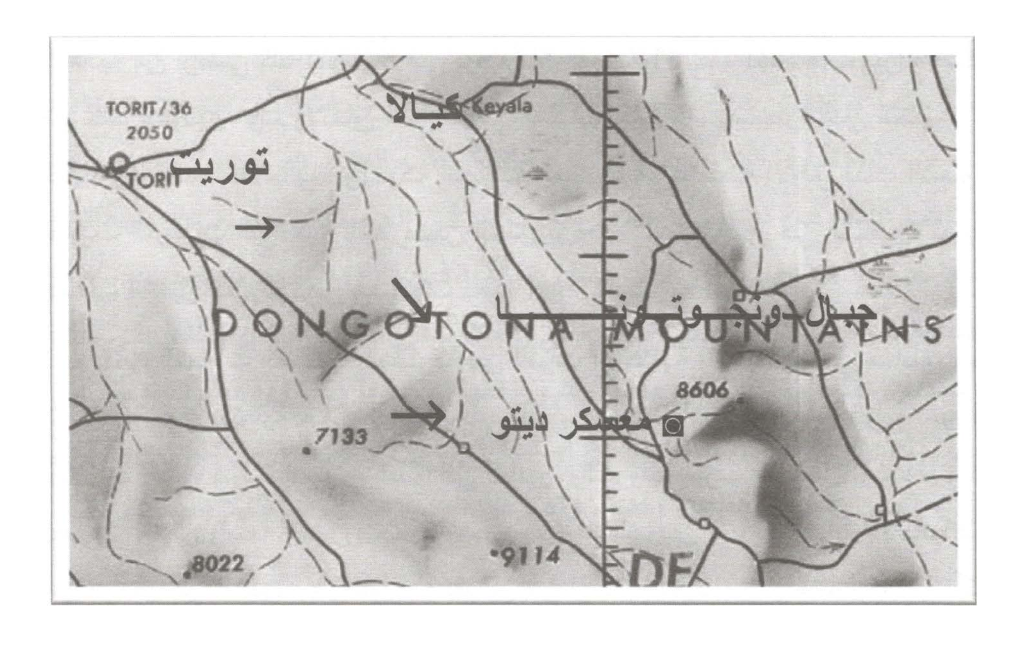
في تلك الفترة كانت العمليات الأكثر عدداً، والأشد تأثيراً، تتم في مناطق شرق الاستوائية، ويعزى ذلك إلى أن معظم قادة الأنيانيا في تلك المناطق ضباط وجنود سابقين في الفرقة الاستوائية، وقد تمرسوا عبر سنوات طوال في مهارات حرب العصابات «55 /1966م». أقامت «حركة الأنيانيا» معسكرها الرئيسي المستديم في شرق الاستوائية في أعلى هضبة جبال «دونقو تونو» في قمة جبل ديتو، وسمّي «**معسكر جبل ديتو**»، والذي شكل صداعاً مستديماً لقوات الجيش السوداني في تلك الفترة، وظل تحت قيادة رجل حرب العصابات القديم «لازارو موتيك»، أما المعسكر الثاني للأنيانيا في شرق الاستوائية، فقد تم تمركزه في «جبال اللوبيت».

في محاولة لاستعادة التوازن في شرق الاستوائية، وبعد تأكيد الاستخبارات السودانية، أن «معسكر ديتو»، والذي يقع في أعلى جبال «دونقو تونو»، صار يشكل العمود الفقري للأنيانيا في كل شرق الاستوائية، وبه مخزونات كبيرة من الأسلحة والذخائر، صدر القرار بتدميره بهجوم شامل. وضعت حامية توريت تحت قيادة العقيد فؤاد ماهر فريد خطة الهجوم، ودفعت لتنفيذها بكتيبة مشاة، مدعمة بوحدة مدفعية هاون ومدرعتين ووحدة مهندسين.

---

[1] مدفع «البازوكا» يطلق قذيفة صارخية مضادة للدبابات، أما «الإنيرجا» فقذيفة مضادة للآليات تطلق من فوهة بندقية.

تم تطويق منطقة الجبال بنجاح لمنع انسحاب «الأنيانيا» من المعسكر، ثم بدأت القوات في تسلق الهضبة والتقدم نحو الهدف في أعلى الجبل. كانت المفاجأة كبيرة، ولم تنسحب الأنيانيا كما جرت العادة فور بدء هجمات الجيش، بل دافعت ببسالة عن مواقعها. طوال صباح ذلك اليوم وحتى المساء، ظل الاشتباك مستمراً في أعلى هضبة الجبل، وأجبرت القوات المهاجمة على التراجع تحت نيران كثيفة. أخيراً.. صدت «الإنيانيا» هجوماً مدبراً، حشد له الجيش السوداني القوات الكافية، من الوحدات المقاتلة وقوة النيران، وبدأ واقع جديد يتشكل في مسرح العمليات الجنوبي، لقد تقدمت قدرات «الإنيانيا» التنظيمية والقتالية، وبارحت محطة وحدات العصابات، وانتقلت إلى مرحلة «القوات شبه النظامية»، تعرف متى تهاجم أهدافها، وكيف تدافع بشراسة عن مواقعها. تراجعت القوات المهاجمة من هضبة «ديتو» تحت النيران، وكانت الخسائر كبيرة، وفقد الجيش في تلك المعركة ستة من جنوده، وأكثر من ثلاثين جريحاً.



منطقة عمليات جبل ديتو . مايو 1966م

1967م.. القفل في الحدود، والتدمير في الداخل

ضد كل المناوئين.. عام التعاون السوداني اليوغندي - 1967م..

في أبريل من العام الأسبق ، كانت العلاقات بين السودان ويوغندا قد تحسنت كثيراً، وعقدت الحكومة الديمقراطية الثانية في عهد رئيس الوزراء «محمد أحمد المحجوب»، اتفاقاً للتعاون مع يوغندا، والتي كان في قيادتها آنذاك الرئيس «ميلتون أبوتي - 71/66م». جاء ذلك الاتفاق ببشريات مفرحة للحكومة السودانية، وسيمكنها من وقف وتطويق المعارضة الجنوبية المسلحة، التي تتخذ من الأراضي اليوغندية قاعدة إمداد خلفية، ومركز انطلاق للعمليات العسكرية. كان العامل الأول في المبادرة لتنفيذ التعاون المشترك بين الدولتين، احتياج الرئيس اليوغندي آنذاك «أبوتي»، إلى ضرورة تحييد معارضة «كباكا بوغندا»[1] لنظام حكمه. أما العامل الثاني فشكله ما لديه من قرائن بوقوف المعارضة الجنوبية في صف معارضة الكباكا. نص البروتوكول الذي تم الاتفاق عليه، على منع انطلاق المعارضة المعادية من أراضي كلتا الدولتين. تلى توقيع ذلك البرتوكول، عقد اجتماعات بين العسكريين من كلتا الدولتين، وتم الاتفاق على القيام بعمليات مشتركة، للسيطرة على الحدود وعلى اللاجئين. كانت «الأنيانيا» والحركة الجنوبية المعارضة، الضحية الأولى لذلك الاتفاق، إذ طاردت السلطات اليوغندية المعارضين الجنوبيين، ووضعت قادتهم في السجون، ثم بدأت حملات لترحيل اللاجئين إلى معسكرات بعيدة عن الحدود.

بدأت العمليات العسكرية المشتركة بين القوات اليوغندية والسودانية، في مناطق الحدود في المديرية الاستوائية خلال نهاية العام، واستمرت خلال شهري يناير وفبراير من العام 1967م. قفلت قوات الجيش السوداني الطرق والدروب المؤدية لداخل يوغندا، وقامت بعمليات تفتيش واسعة. تضررت حركة تحرير جنوب السودان كثيراً، وأجبرت الأنيانيا للدفاع عن مواقعها في الحدود وهي مواجهة بقوتين من الأمام والخلف، وتقطعت دروب الانسحاب وقلت المخابئ. دارت اشتباكات بين الجيش اليوغندي والأنيانيا، داخل يوغندا وفي حدود

---

[1] الكباكا . ملك بوغندا، وهي مملكة شبه مستقلة، حاكمة تاريخياً لمنطقة غرب بحيرة فكتوريا في وسط أفريقيا، وداخل الدولة اليوغندية.

غرب الاستوائية. وقتل في تلك الاشتباكات العشرات من جنودها. كان مقتل المعارضين الجنوبيين في اشتباكات يوغندا تلك الأيام، يؤكد الحقيقة التاريخية، بأن الدول لا تُؤمن الحماية والقواعد الخلفية لمعارضات الدول الأخرى، إلا لدعم مصالحها، ويمكن أن تنقلب تماماً، وتكون معادية للحركات المعارضة، عند أي منعطف تفرضه مصالحها الذاتية، أو متطلبات أمنها القومي. **«العالم يتحول.. أرسلت شبابك.. لقتل الأطفال السودانيين.. عليك اللعنة .. أبوتي أعاد النظر في أفكاره.. العالم تحول.. القتل العشوائي انتشر».**[1]

دماء عند «نهر ليمور».. رحيل الزعيم الكبير

واجهت حركة تحرير جنوب السودان، أكبر المتغيرات خلال تلك الفترة الزمنية، وتمثلت في رحيل زعيمها الأكبر الأب **«ساترنينو لاهوري»**. في السابع من فبراير من العام 1967م، عصف الحادث المأساوي بالحركة السياسية الجنوبية الصاعدة، إذ قتل الزعيم الأب «ساترنينو لاهوري» في منطقة بالحدود السودانية ـ اليوغندية قرب «نهر ليمور»، وذلك عندما كان عائداً من نيروبي للانضمام إلى قواته في شرق الاستوائية. جاء مقتله بعد اعتقاله بواسطة جنود يوغنديين في المنطقة الحدودية، وحسب الروايات التي انتشرت في ذلك الوقت، أن الأب حاول الهروب من الأسر، فأطلق عليه الجنود اليوغنديون النار وقتلوه. **«كان الأب عائداً من نيروبي، وتعرض للاعتقال في الحدود اليوغندية. والرواية التي سمعتها تقول، أنه بعد عبور نهر ليمور، وقعوا في أيدي الجنود اليوغنديين.. وبعد تحقيقات قصيرة أمروهم بالذهاب معهم إلى رئاستهم في لوكونق. كان الجنود في حالة سكر شديد، وعندما وصلوا إلى منطقة عبور النهر.. أمروا الأب ورفاقه بالجلوس على الأرض... اقترح الأب على رفاقه انتزاع أسلحة الجنديين والهروب إلى داخل السودان. وجد الأب نفسه يصارع الجنديين وحده.. وتعب من المصارعة، ورمي قتيلاً بالرصاص».**[2]

---

[1] من قصيدة لقبيلة الأشولي أسمها: «**Wilobo Wire**» يناير **1967**م، وردت في مذكرات لاقو.

[2] جوزيف لاقو، مصدر سابق. ص **211**.

قاد مقتل الزعيم الكبير إلى توجيه المعارضين الجنوبيين اتهامات بأن الأمر كان مدبراً، وتآمراً بين الحكومتين اليوغندية والسودانية.[1] تم نقل جثمان الأب «ساترنينو لاهوري» إلى داخل يوغندا، ودفن لاحقاً بعد مراسم دينية في الكنيسة الكاثوليكية بمدينة «كتجم» في شمالي يوغندا. بلا شك أن الأب ساترنينو لاهوري، هو من المؤسسين الأوائل لـ« حركة تحرير جنوب السودان»، ولقد تميز بعلاقاته الواسعة مع المنظمات الكنسية الإقليمية والعالمية، ومع قادة وزعماء الدول في شرق أفريقيا، وإليه يرجع الفضل في التعريف الإعلامي لقضية جنوب السودان في تلك الفترة، وفي استقطاب الدعم المالي والسياسي للحركة. «**إن التضحيات هي مشاعل تضيء طريق النضال.. إذا أردتم بلادكم.. فتوحدوا معاً**».[2]

بعد مقتل الأب ساترنينو، تصدعت القيادة السياسية لحركة تحرير الجنوب، إذ أعلن «جوزيف أدوهو» عن توليه قيادة حركة التحرير، وأعلن مقر حكومته في شرق الاستوائية في «معسكر جبل ديتو»، كما عين العقيد «لازاريو موتيك» قائداً عاماً لقوات الأنيانيا. في نفس تلك الفترة أعلن أيضاً وزير الدفاع في الحركة «أزبوني منديري»، توليه قيادة «حركة تحرير الجنوب» خلفاً للأب الراحل، وأعلن عن حكومة أخرى، ومركزاً جديداً لقيادة الأنيانيا في «منطقة لوملينقو»، وهي من مناطق قبيلته «المورو» بغرب الاستوائية. أما العقيد «لاقو»، فقد أيقن أن كل خيوط اللعبة السياسية والعسكرية قد تجمعت في يده بعد رحيل الزعيم الأب، وبدا في توطيد زعامته وقيادته لـ «حركة الأنيانيا».[3]

---

[1] ملابسات مقتل الأب «ساترنينو لاهوري»: قتل الأب مصادفة، ولم تكن هنالك خطة أو تدبير لذلك. قتل الزعيم خلال عملية مشتركة بين الجيش اليوغندي والسوداني، تمت باتفاق الحكومتين على وقف العمل المعارض لكلا البلدين في أراضيهما. تم إعتقال الأب في الحدود بواسطة القوات اليوغندية بالاشتباه بأنه من عناصر «الأنيانيا»، واحتجز في حامية عسكرية يوغندية بمنطقة «أودري»، دون معرفة هويته الحقيقية. خلال ليلة 24 يناير 1967م، حاول الأب الهروب، فأطلق عليه جندي يوغندي النار وأرداه قتيلاً.

[2] قول مأثور للأب ساترنينو لاهوري.

[3] جوزيف لاقو مصدر سابق ص 211.

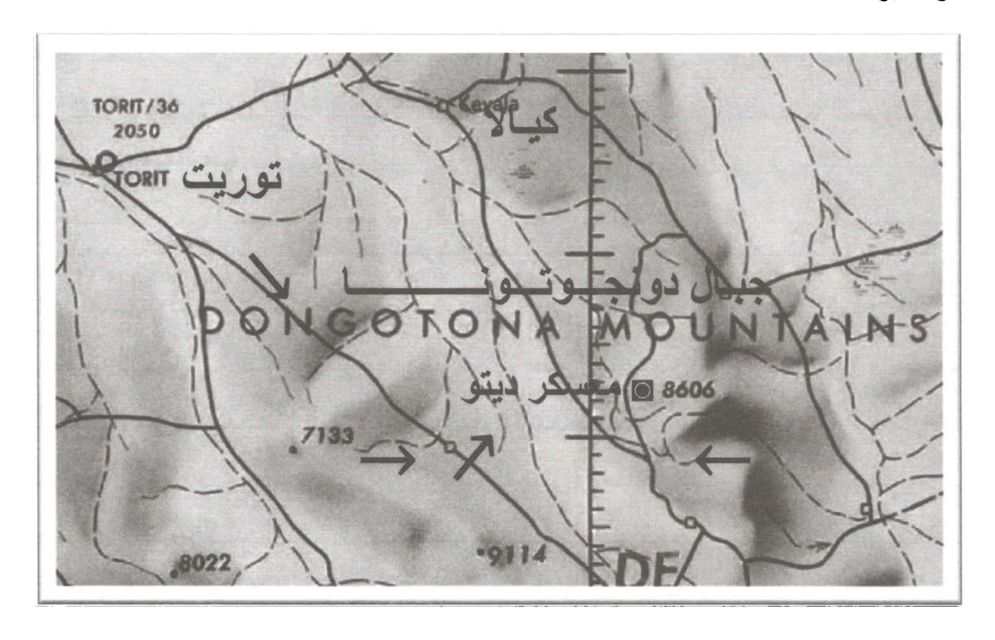
إنتكاسة الأنيانيا وتمدد الجيش السوداني جنوباً

جاء ذلك العام، ليقود لمزيدٍ من تدهور الموقف في مسرح عمليات الجنوب. كان الجيش السوداني أقوى تسليحاً وأعلى قدرات قتالية، مقارنة بحركة الأنيانيا، ولم يفقد أي معركة مجابهة، أو يفشل في صد هجوم، ولكنه أصبح يعاني من الانتشار الواسع في كل مناطق الجنوب. تطلبت حماية المراكز الحكومية، واستلام النقاط من البوليس فتح حاميات عسكرية جديدة بطول وعرض الجنوب. زادت المعاناة بضرورة توفير الحراسات للقوافل التجارية على الطرق المخربة الجسور والمزروعة بالألغام، واستجدت حتمية توفير الحماية للموانيء النهرية والحراسة للبواخر النيلية، وللقطارات على الخط الحديدي الناقل إلى بحر الغزال. هنا برز العامل المؤثر في كل حروب مقاومة حرب العصابات، وهو امتصاص مسرح العمليات لمزيد من القوات والقدرات. دخل السلاح الجوي المعركة، وأصبح نقل القوات جواً للتعزيز جنوباً ممارسة عادية، وليكلف بإسقاط الإمدادات للحاميات المعزولة بسبب الخريف وقطع الطرق البرية، والمحاصرة بوحدات الأنيانيا، وخاصة قي أوحال أعالي النيل.

نجحت «الأنيانيا» في كسب معركة الطرق البرية وخطوط الإمدادات، لم تتمكن من قفلها تماماً، ولكن ساهمت في فرض التأخير، مما قاد إلى صعوبات في توفير الإمدادات المطلوبة للحاميات التي ستغلق طرقها خلال فصل الخريف في وقت مبكر «**التشوين**»، وتطلب الأمر في بعض الحالات استخدام الإسقاط الجوي لمقابلة القصور. صار فصل الخريف الطويل في جنوب السودان كابوساً للجيش، ومناخاً ملائماً لنشاط الأنيانيا. بنهاية العام 1966م، كانت القيادة العامة للجيش قد وضعت الخطط المطلوبة لعمليات واسعة النطاق، ولتشمل كل المعسكرات المعادية التي تم تحديد مناطقها، على أن تبدأ كالعادة في فصل الجفاف. خططت تلك العمليات لتبدأ في تنسيق مع السلطات اليوغندية، عندما يتم إبعاد اللاجئين السودانيين من الحدود المشتركة، وحظر حركة ونشاط أفراد «الأنيانيا» في كل الأراضي اليوغندية.

«المعسكر الحصن».. معركة جبل ديتو ـ الثانية..

تقع منطقة ديتو في هضبة وجبال «دونقو تونو» في شرق الاستوائية، وهي مناطق صخرية وعرة لا توجد فيها طرق صالحة لسير الآليات، وتغطي معظم سفوحها الغابات الكثيفة والحشائش الطويلة، التي تحجب الرؤية وتعيق حركة القوات الراجلة. في أعلى تلك الجبال، وتحت حماية الطبيعة القاهرة، يتوسط «**معسكر ديتو**» الهضبة. أصبح ذلك المعسكر الحصن، معضلة لقوات الجيش في شرق الاستوائية، وقد تمكنت «الأنيانيا» في شهر مايو من العام الأسبق، تحت قيادة رجل حرب العصابات القديم «لازارو موتيك»، من صد هجوم كبير قامت به حامية توريت، وتراجعت القوات المهاجمة بعد أن لحقت بها خسائر كبيرة.



خارطة منطقة جبل ديتو ـ الهجوم الثاني: 20 أبريل 1967م

خلال شهر فبراير، مطلع العام 1967م، أكملت حامية توريت تقييمها الاستخباري، ووضعت خططها لتدمير المعسكر الحصن، والذي أصبح العمود الفقري لقدرات الأنيانيا في شرق الاستوائية. قاد «عملية جبل ديتو» العقيد الركن «جعفر محمد نميري» قائد حامية توريت «الكتيبة الأولى القيادة الشرقية»، وتم تكوين مجموعة عمليات حشدت فيها إمكانيات

الحامية، ودعمت بقوات من احتياطيات القيادة الجنوبية والقيادة العامة. تكونت مجموعة العمليات من الوحدات التالية: [1]

أ. عدد خمس سرايا من المشاة تابعة للقيادة الشرقية، وسرية من القوات المظلية.

ب. سرية مدفعية ميدان مختلطة «هاوتزر 105مم، هاون 120مم».

جـ. سرية مدرعات مختلطة «مدرعات صلاح الدين، كوماندو، فرت».

د. وحدات المهندسين والإشارة والنقل والخدمات الطبية.

وضعت خطة الهجوم، لتنفذ في عدة مراحل، وتكون بدايتها بعزل المناطق الخلفية لجبال «دونقو تونو»، بقوات تتمركز في الخلف لقطع خطوط التراجع والانسحاب، على أن يتم اقتحام المعقل الحصين بعد ضربات مكثفة بنيران المدفعية. تمكنت قوات القطع من قفل المنطقة خلال الليل، وبدأ الهجوم على منطقة «جبل ديتو» في فجر يوم 20 أبريل 1967م، بثلاث سرايا من المشاة، التي تقدمت تحت ستر القصف المدفعي المكثف. تعرضت القوات المهاجمة لمقاومة عنيفة من حركة الأنيانيا، واستمر القتال طوال ذلك اليوم، وكانت القوات تقوم بتأمين المناطق المرتفعة خلال تقدمها في وسط الهضبة. في فجر اليوم التالي، استطاعت قوات الالتفاف في محور جانبي يقع يمين الهضبة، من الوصول إلى أعلى الجبل وتدمير المقاومة تماماً. تمت السيطرة على «معسكر ديتو»، والمنطقة المحيطة به في يوم 24 أبريل 1967م، وتمكنت القوات من الاستيلاء على ثمان وعشرين قطعة سلاح. شكل نجاح تلك العملية العسكرية الكبيرة ضربة موجعة لحركة «الأنيانيا»، وكان من أكبر النكسات التي تعرضت لها خلال ذلك العام.

---

[1] قادة الوحدات. الكتيبة 2 شرقية: المقدم ركن عبد المنعم محمد أحمد الهاموش/ السرية المظلية: النقيب أبوالقاسم محمد إبراهيم، م.مصطفى أبوسنينة، م.عثمان عبد الرسول،م. السنوسي/المدفعية: الرائد التازي، نقيب عمر فرحات،م أول عبدالله فضل، م أول عابدين قسم الله، م. محمد الحسن DS/ المدرعات: رائد علي علي صالح، نقيب فتحي كمبال، نقيب عبد القادر علي عبد القادر.

الحكومة الديمقراطية.. محاولة إطفاء الحريق - 1967م

تمثلت أكبر المتغيرات السياسية في قضية جنوب السودان خلال ذلك العام، في مبادرة السيد رئيس الوزراء «الصادق المهدي»، لإشراك المجتمع الدولي للبحث عن حل سلمي لمشكلة الجنوب، تقود إلى مفاوضات وتوقف الصراع المسلح الذي استنزف موارد الدولة. خلال شهر ديسمبر من العام 1966م، وجه رئيس الوزراء دعوة لوفد من «مجلس كنائس عموم أفريقيا» لزيارة السودان، لبحث آفاق السلام في جنوب السودان. تمت تلك الزيارة وكانت نتائجها إيجابية، وقدم الوفد الزائر مقترحات قبلتها الحكومة السودانية:

أ. تكوين لجنة مشتركة تضم شماليين وجنوبيين للتفاوض مع قادة الأنيانيا، وأن يتم ذلك بحضور مراقبين من ثلاث دول مجاورة.

ب. أن تضمن الحكومة السودانية سلامة القادة الجنوبيين المشاركين في التفاوض.

جـ. إعلان الحكومة لوقف إطلاق النار في جنوب السودان فور بدء المفاوضات.[1]

معضلة الدستور.. مرة أخرى 1968م

عاد موضوع الدستور المناسب لوطن متباين الأعراق والثقافات والديانات، إلى الساحة السياسية مرة أخرى خلال العام 1968م، وليعود تأثيره السلبي على قضية الجنوب. كان ما تم التوافق عليه في مؤتمر للأحزاب السياسية في اكتوبر من العام 1966م، مقبولاً للجنوب، ووجد أيضاً القبول والاعتراف من قادة الأحزاب السياسية، التي وقعت على وثائقه. تبنى مشروع دستور 1968م لخيار اللامركزية الإدارية الموسعة في إطار السودان الموحد، ونص المشروع في المادة الثانية منه: «أن جمهورية السودان دولة موحدة ذات سيادة على جميع الأقاليم الواقعة داخل حدودها الدولية»، كما حددت المادة مائة وثمانية وسبعون «تقسيم السودان إلى تسعة أقاليم وفقاً لحدود المديريات السائدة عند إجازة الدستور». وأجازت المادة مائة وتسعة وسبعون: «الحق لإقليمين أو أكثر في إنشاء وحدة إدارية مشتركة تشرف على أي من الخدمات الواقعة في نطاق سلطة الإقليم ويكون ذلك بمقتضى قرار يجيزه كل مجلس

---

[1] فيصل عبد الرحمن علي طه، مصدر سابق: ص 97.

إقليم معني بأغلبية جميع أعضائه». في كل الحوار والمفاوضات التي دارت بين الشمال والجنوب منذ العام 1947م، كان «**مطلب الإقليم الواحد**»، والذي يضم كل مديريات جنوب السودان، مطلباً أساسياً للجنوب. سنرى إن ذلك المطلب الإستراتيجي، للحفاظ على وحدة جنوب السودان، كان أساس الوصول للسلام مستقبلاً خلال العام 1972م.. ثم عاد مرة أخرى موضوعاً للصراع عندما تجاوزه الساسة الشماليون وحنثوا بعهودهم.. وأصبح مكوناً أساسياً في عودة الحرب الأهلية.

طوال فترة ما بعد الاستقلال، كانت الأحزاب الشمالية مشغولة تماماً في صراعاتها حول السلطة، كما وضح غياب الرؤية الإستراتيجية لحل مشكلة الجنوب. أورد كاتب أكاديمي جنوبي، بأن موقف تلك الأحزاب كان كما يلي:

أ. مجموعة ترى أن يمنحوا استقلالهم وتركهم لمشاكلهم، وتمثل تلك المجموعة حركة الإخوان المسلمين.

ب. مجموعة ترى أنهم مثيري مشاكل وعملاء مدارس إرساليات لا يمثلون الجنوب، ويجب إقصاءهم من المسرح السياسي، وعلى رأس تلك المجموعة حزب الأمة.

جـ. مجموعة ثالثة ترى منحهم مواقع في السلطة خاصة في إقليمهم، وبالتالي يقتنعون بالبقاء كجزء من السودان الموحد، ويمثل تلك المجموعة الحزب الشيوعي.[1]

بعد انتخابات الجمعية التأسيسية التي جرت في أبريل 1968م، تم تكوين لجنة جديدة لوضع الدستور، وقد باشرت اللجنة مهامها في أكتوبر من العام 1968م، على أساس ما تضمنه مشروع لجنة عام 1967. وصف «أبيل ألير» مسودة دستور 1968م المقترحة لتناقش في الجمعية التأسيسية، بأنها أدخلت عنصراً جديداً في الساحة السياسية السودانية، وهو الدستور القائم على التفرقة الدينية والعنصرية. وقال إنه وبوصفه المتحدث باسم أحزاب الجنوب، أبلغ اللجنة بأن مشروع الدستور ليس مقبولاً للجنوب لأنه يفرق بين المواطنين على أساس الدين والعنصر: «**فهو دستور إسلامي لأمة عربية**».[2]

---

[1] جون قاي نوت، مصدر سابق. ص 113.

[2] أبيل ألير، مصدر سابق. ص 40 .

التصدع.. وحكومات الغابة العديدة

مؤتمر أماكورو . 1967م

جاء منتصف العام 1967م، ليحمل تطورات إيجابية، في مسألة الانقسام الكبير بين القادة السياسيين والعسكريين في الغابة. كانت المبادرة من الزعيم القبلي الكبير «**لوليك لادو**»، زعيم «قبيلة لوكويا» في منطقة «ليريا» وعضو المحكمة الأهلية في «جوبا» خلال الحكم الثنائي للسودان، ويتمتع بخبرة وحكمة كبيرة وقبول من كل الأطراف. عقد مؤتمر «حركة تحرير الجنوب» في منطقة «أماكورو» بشرق الاستوائية، وصار يشار إليه لاحقاً بـ «مؤتمر أماكورو 67م». ترأس جلسات المؤتمر الزعيم القبلي «لوليك لادو»، وحدد الهدف بالسعي إلى توحيد كل المجموعات السياسية والعسكرية في شرق الاستوائية في حركة موحدة. في تلك الفترة كان «جوزيف أدوهو وأميديو تافينق ولازارو موتيك» في جانب واحد، يدعي القيادة والسيطرة على كل «حركة تحرير الجنوب»، بينما في الجانب الآخر كانت «قوات الأنيانيا» تحت قيادة «جوزيف لاقو»، وتتكون من مجموعتين قتاليتين، هما الأقوى والأكثر تنظيماً في الحركة. في بداية المؤتمر، طلب الزعيم «لوليك لادو» توحيد الجهود، والتي دونها لن يتحقق الانتصار على المندكورو الشمالي. لم يتمكن المؤتمر خلال أيام من الجدل والنقاش من تحقيق الوحدة المنشودة، ولكنه استطاع تهدئة الأجواء بين الفرقاء، وأقر بحرية حركة كل مجموعات الأنيانيا في كل بقاع جنوب السودان، وأن تقدم لبعضها كل المساعدات الممكنة.

كان من الواضح أن التنظيمات السياسية الجنوبية في الخارج كانت تعمل دون مؤسسية تنظيمية، وتفتقد للدستور والبرنامج المفصل واللوائح المالية المنظمة لعمل الأحزاب. أوردت المصادر أن أسباب الخلافات والانقسامات عديدة، ويبرز منها التالي:

أ. غياب الدستور واللوائح والمؤسسات، وتحول التنظيم إلى مجموعات من الأصدقاء والحلفاء، وتعاني من مصاعب الحياة السياسية في الخارج.

ب. تواجه تلك التنظيمات قصوراً مالياً كبيراً، ولا توجد لوائح محاسبية.

جـ. غياب أي آليات لترتيب القرارات أو حل المشاكل الخاصة بالقيادة، ويقود ذلك إلى الدكتاتورية الفردية.

د. لا توجد قنوات واضحة لتلقي وتوزيع المساعدات الخارجية، مما يقود لخلافات ومشاكل كبيرة.[1]

رحيل زعيم آخر..

ورحل زعيم آخر من أبناء الجنوب، كان له الفضل الكبير فيما توصل له «مؤتمر المائدة المستديرة». قتل الزعيم «**وليم دينج**» في طريق «واو . رومبيك» في الثامن من مايو من العام 1968م. نصبت قوة مجهولة، كانت ترتدي الزي المدني، كميناً للعربة التي كان يستقلها الزعيم والنائب البرلماني، وأمطرتها بوابل من الرصاص.. فقتل في الحال ومعه سائقه. أبلغ بعض المواطنين الأهالي حامية «رومبيك» بالأمر، فتحركت قوة إلى مكان الحادث وقامت بنقل الجثامين. أكد معظم السياسيين الجنوبيين في بحر الغزال، أن القوة التي نصبت الكمين، كانت من القوات المسلحة السودانية، وقد نفت القيادة العامة للجيش مسئوليتها عن الحادث. أشارت بعض أصابع الاتهام فيما بعد إلى أن الحادث كان من تدبير قائد حامية رومبيك وضابط استخبارات حامية بحر الغزال. «**كان موت ساترنينو لاهوري في عام 1967، وموت وليم دينج في مايو 1968 ضربة قاصمة لشقي الحركة السياسية الجنوبية، فقد ماتا في ظروف تثير الريب. ساترنينو مات في يوغندا كلاجيء سياسي، أما وليم دينج الذي عاد إلى القطر ليؤدي عملاً سياسياً فيه، وكان عضواً في لجنة الاثني عشر، وفي مؤتمر الأحزاب عام 1967، فقد قتله جنود الحكومة بعد وقت قصير من انتخابه عضواً في الجمعية التأسيسية بأغلبية كبيرة**».[2]

---

[1] جون قاي نوت، مصدر سابق. ص 112.

[2] أبيل ألير،، مصدر سابق ص 40.

العون الإسرائيلي لحركة الأنيانيا

الجنرال لاقو.. السياسي بعيد النظر..

بعد «مؤتمر أماكورو»، والذي تعزز فيه تحقيق وحدة الحركة الجنوبية المعارضة، قرر «جوزيف لاقو» دخول المعترك السياسي ليمهد طريقه لزعامة الجنوب، وتأكيد قيادته لـ «حركة الأنيانيا». خطط لاقو للاستفادة ما أمكن من الوضع السياسي الذي شكلته «حرب يونيو 1967م» بين الدول العربية وإسرائيل، وعلمه أن الحكومة الإسرائيلية يمكن أن تقدم العون والمساندة لكل ماهو ضد التوجهات العربية. بعد وصوله لتلك القناعات، قرر السفر إلى العاصمة اليوغندية كمبالا، والاتصال بالسفارة الإسرائيلية، لفتح قنوات اتصال وتكوين علاقات، ثم طلب العون العسكري.

تمكن لاقو في كمبالا من الاتصال بالسفارة الإسرائيلية، وقام بتسليمهم خطاباً لرئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك السيد «ليفي أشكول»، وأورد فيه شرحاً لمشكلة جنوب السودان، وأوضح حسب إفادته، أن الجنوب السوداني يعاني من استعمار العرب المسلمين في شمال السودان، وطلب مساندة ودعم إسرائيل ضد العدو المشترك. **«وفي الخطاب هنأت رئيس الوزراء وحكومته وشعب الله المختار على انتصارهم على العرب»**.[1]

حسب ما أورده الجنرال «لاقو» في إفاداته، أن القنصل الإسرائيلي في كمبالا «المستر سفاتي»، قام بتسهيل سفره إلى العاصمة الكينية «**نيروبي**»، حيث مقر السفارة الإسرائيلية المسئولة عن كل منطقة شرق أفريقيا. قابل لاقو مسئولي السفارة، والذين اقترحوا عليه السفر إلى إسرائيل، ووعدوا بترتيب وتنسيق كل إجراءات السفر والزيارة. في شهر ديسمبر من العام 1967م، غادر الجنرال مطار «كينشاسا» في العاصمة الكنغولية إلى روما، عبر الخطوط الإيطالية «أليتاليا»، ومنها تم ترتيب وصوله إلى مطار «تل أبيب». عند وصوله وجد أن السلطات الإسرائيلية، قد أعدت له برنامجاً تعريفياً لدولة إسرائيل، إضافة لبرنامج «تأهيل سياسي وعسكري»، شمل تلقيه محاضرات سياسية وعسكرية في التخصصات المختلفة، كما

---

[1] جوزيف لاقو، مصدر سابق ص 226 .

تم ترتيب زيارات ميدانية لوحدات قتالية في الجيش الإسرائيلي، وحضر مناورة لإسقاط الإمدادات العسكرية جواً، ليستفيد من التجربة لما هو قادم.

في حجة بارعة لدعم موقفه، ذكر «لاقو» للإسرائيليين ما فعله السودان بإرسال لواء من المشاة لدعم الجبهة المصرية، وأن إنهاكهم في جنوب السودان سيمنعهم من دعم المصريين. عند مناقشة موضوع المساعدات العسكرية المطلوبة لمساندة «حركة تحرير الجنوب»، اقترح من جانبه العمل على إسقاطها جواً في جنوب السودان، وقد وافق الإسرائيليون على ذلك، وتقرر إرسال وفد خبراء إلى مناطق الحركة في جنوب السودان، لوضع الخطط التفصيلية لعمليات الإسقاط الجوي.[1]

أوويني كي بول « أوينجي بول»

في يناير من العام 1968م، قامت الحركة بتشييد أكبر معسكراتها، ومركز قيادتها الرئيسي في منطقة المادي بشرق الاستوائية، وقرب الحدود اليوغندية. يقع ذلك المعسكر في هضبة وعرة في سفوح «جبال الإيماتونج»، يصعب كشفها من الجو أو الوصول إليها براً بسهولة. أطلقت الحركة على ذلك المعسكر القيادي اسم «أوويني كي بول»، ومعناها سمع بصوت الطبلة. كانت تقارير الاستخبارات السودانية قد سمعت بصوت الطبول أيضاً، ولكن تعزر تحديد موقعه بدقة، وكانت تسمي ذلك المعسكر اللغز بـ «أوينجي بول».

شهدت منطقة معسكر «أوينجي بول» النمو المطرد لحركة الأنيانيا، حيث شيد في المنطقة المتسعة للمعسكر، مركز القيادة الرئيسي وبه مركز الاتصالات اللاسلكية، ومساكن الإيواء للضباط والجنود، مستشفى ميداني، والمستودعات المختلفة. وعلى مسافة قريبة منه شيد مركز للتدريب العسكري، تطور في مرحلة لاحقة ليتم فيه تأهيل الضباط. كان معسكر «أوينجي بول» على مقربة من الحدود اليوغندية، «ثلاثة عشر ميلاً»، مما مكن الأنيانيا من استخدام «تراكتور» لنقل الوقود والإمدادات من داخل يوغندا. ظل ذلك المعسكر مستمراً كمركز القيادة الرئيسي للحركة حتى هاجمه الجيش السوداني في الرابع والعشرين من يناير

---

[1] جوزيف لاقو، مصدر سابق ص 238 .

1972م، وكان حينها قد حول على عجل إلى منطقة قريبة لتفادي الهجوم، وعملت قيادة الحركة من معسكر «أوينجي بول 2» حتى توقيع اتفاقية أديس أبابا في العام 1972م.

تمت أول زيارة لوفد عسكري أمني إسرائيلي في الأسبوع الثاني من مايو 1968م، وكان مكوناً من ثلاثة أفراد، حيث استقبلهم وفد من الحركة داخل يوغندا قرب الحدود السودانية، واصطحبهم إلى معسكر «ونجي بول» أولاً، ثم إلى مناطق أخرى في شرق الاستوائية. **«في الأسبوع الثاني من مايو 68 وصل وفد عسكري . أمني إسرائيلي عبر كمبالا إلى معسكر «أوينجي بول» وتفقد كل المنطقة ووضع خطة وصول المساعدات العسكرية للحركة».**[1]

كانت المهمة الأساسية لذلك الوفد، تتمثل في دراسة مدى صلاحية المنطقة التي إختارتها الحركة، لتتم فيها عمليات الإسقاط الجوي للأسلحة والمعدات التي سترسلها إسرائيل. أما الأهداف الأخرى فكانت التقييم الكامل لقدرات «حركة الأنيانيا» ومتطلبات تطويرها ورفع كفاءتها القتالية. زار ذلك الوفد معسكرات أخرى للحركة، في جبل أمروك وجبال الأشولي، والتقى بالزعيم القبلي «لوليك لادو». بعد نهاية الزيارة، وعند عبور الوفد الإسرائيلي للحدود في طريق عودتهم لكمبالا، وضح أن الزيارة حققت ما كانت ترمي إليه حركة الأنيانيا: **«لقد تأكدنا من نجاح مهمتنا.. لقد رأينا كل شيء ضروري وآمن بالنسبة لنا. رأينا كباركم والسياسيين وتحدثنا معهم، وتحركنا مع جنودكم النشطين. بعض تقاريرنا تم إرسالها إلى بلدنا إسرائيل، وسوف نكملها عند رجوعنا لتل أبيب.. حكومتنا تتطلع بجدية لمساعدة حركتكم».**[2]

أنجزت الحكومة الإسرائيلية ما وعدت... بتوفير المساعدات العسكرية لحركة الإنيانيا، إذ قامت بإرسال وفد عسكري أمني ثاني في منتصف يونيو 1968م ، وصل عبر العاصمة اليوغندية كمبالا، ومنها براً إلى معسكر «أوينجي بول». ضم ذلك الوفد مختصين في التخطيط الأرضي لعمليات الإسقاط الجوي «**DZ – Dropping Zone**»، وكان برفقتهم فني لتوجيه الطائرات، ومعهم كل الأجهزة والمعدات المطلوبة لتنفيذ المهمة. تمت تلك العملية

---

[1] **جوزيف لاقو، مصدر سابق، «كان في استقبال الوفد: لاقو، جوزيف أدوهو، وسافرينو فولي». ص 244.**

[2] **المصدر أعلاه . حديث رئيس الوفد الإسرائيلي الضابط جون بعد زيارته لمناطق الحركة في شرق الاستوائية. ص 245.**

الأولى بنجاح تام، ووصلت كل الأسلحة والذخائر المسقطة من الجو سليمة إلى مناطق الإسقاط المحددة. «**في منتصف يوليو 68 عاد الوفد العسكري الإسرائيلي السابق إلى جنوب السودان ـ أوويني كي بول ـ وبدأت خطة إسقاط المساعدات العسكرية والتي كانت في معظمها من الأسلحة الصغيرة "أسلحة المشاة" والذخائر والأدوية والمساعدات الغذائية**».[1]

كان الدعم الذي وفرته إسرائيل لحركة الأنيانيا يأتي ضمن إستراتيجية الدولة لبسط مناطق نفوذ وتأثير مستقبلي في القارة الأفريقية، وهنالك سبب إضافي تجاه السودان في تطوير مشكلاته الداخلية لإبعاده من الحلف العربي مع القضية الفلسطينية، وتهديد العمق الإستراتيجي للدولة المصرية التي تقف في خط المواجهة العسكرية المباشرة ضد إسرائيل. لم يستمر ذلك الدعم للأنيانيا طويلاً، نتيجة للتطورات السياسية في يوغندا، وتحول نظام الجنرال إيدي أمين دادا للحلف الليبي ـ العربي المساند للقضية الفلسطينية. «**من غريب المتناقضات أن الدعم الإسرائيلي الذي استهدف زيادة الحرب الأهلية، أدى في النهاية إلى النقيض تماماً، فبحصوله على الأسلحة استطاع لاقو أن يوحد تحت قيادته كل الأجنحة المتنافرة والمتصارعة، ويصبح في وضع يستطيع من خلاله أن يتفاوض مع الحكومة المركزية لتسوية النزاع**».[2]

---

[1] **جوزيف لاقو، مصدر سابق ص 244.**

[2] **تيم نيبلوك، مصدر سابق. ص 255.**

العسكريون أخيراً.. في قيادة الحركة

حكومة جنوب السودان الانتقالية «Southern Sudan Provisional Government»

قادت الخلافات بين أبناء شرق الاستوائية، وغربها إلى انقسامات عميقة، وسعى «أقري جادين» إلى توحيد أبناء غرب الاستوائية، ودعم مجموعته بقادة دينكا بحر الغزال، ومعظمهم كانت خطواتهم الأولى في التمرد والتدريب العسكري في معسكر «علي قبتالا» في الحدود الكنغولية، وتربطهم صلات قريبة مع أقري جادين المتمركز طوال السنوات الماضية في الكنغو. عقدت تلك المجموعة مؤتمراً في منطقة تسمى«أنقودي» خلال شهر أغسطس 1967م، واستطاع جادين الدعوة لتكوين حكومة انتقالية لجنوب السودان، تضع البعد الجنوبي القومي كقاعدة أساسية في تكوينها، بحيث تعبر عن كل المديريات والقبائل والاختلافات السياسية، ولتعمل على وحدة أبناء الجنوب. أعلن عن تكوين مكتب سياسي ومجلس وزراء.[1] ضمت تلك الحكومة في طاقمها السياسي والوزاري والتنفيذي، عدد خمسة وعشرين اسماً، يمثلون كل المجموعات والقبائل. كانت تلك أول حكومة جنوبية في الخارج، ووضح من العدد الكبير من أسماء القادة، والذين أسندت لها وزارات ومناصب غير موجودة في الواقع، ومعظمهم لم يتم أي تشاور معه، إن الأمر لم يخرج عن سياسات حفظ التوازنات القبلية. لم يختلف البيان السياسي الذي صاحب إعلان الحكومة الانتقالية، عما سبقه في «حزب سانو» أو الخط السياسي لـ «حكومة أزانيا». كان الاختلاف الوحيد الجديد، شمول البيان على الدعوة لقيام سوق مشتركة، ووحدة اقتصادية بين الجنوب ودول شرق أفريقيا، وهو مشروع سيجد حظه في التبشير به، وتنفيذه على أرض الواقع، في مطلع قرن قادم.

«تأييد قيام السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا، كخطوة للوحدة الأفريقية».[2]

---

[1] المكتب السياسي: أقري جادين، رئيساً. كاميليو دول كوت، فرانسيس مايير،سافرينو فولي.

مجلس الوزراء: أكوت أتيم،أركانجلو كوانجي، إليا لوبي، سلمون دينق، غوردون مايين، أتون داك، دانيال كوت، أندرو ياك، لورنس وول، ماركو روم، جوزيف أدوهو، ستيفن لام، إليا دينج، ديفيد كوك، أماديو عوض.

[2] من البيان السياسي لـ حكومة جنوب السودان الإنتقالية «Southern Sudan Provisional Government» 1967م.

لم تصمد حكومة جنوب السودان الانتقالية «S. S. Provisional Government» كثيراً، إذ عصفت بوحدتها الخلافات القديمة الجديدة، وبنفس القدر، لم يكن لها تأثير كبير على مجموعات الإنيانيا المنتشرة في كل الجنوب. ظل كل قائد يعمل على الحفاظ على مناطق نفوذه، وتأثيره المباشر على وحدات الأنيانيا، والتي لم تتشكل بالبعد الجنوبي القومي المنشود، وكانت كل مجموعة تعمل في مناطقها القبلية. لم يظهر أي دور للقادة السياسيين في توفير متطلبات القتال بصورة منتظمة، وعبر منظومة موحدة، وكان النجاح الأكبر لتلك الحكومة في العمل الإعلامي، والذي صار مركز انطلاقه في العاصمة الكينية «نيروبي». بأسباب الخلافات القيادية، كانت حكومات الغابة، تذوب وتتلاشى عند أي منعطف حاد. حدث الانشقاق الأخير في العمر القصير لتلك الحكومة من بحر الغزال، وظهر في الواجهة الجديدة عددٌ من أبناء دينكا بحر الغزال، وعلى رأسهم قمندان البوليس السابق «غوردون مورتات». **«السبب الرئيسي في هذه الصراعات يعود إلى الصراع حول السلطة، وهذا الصراع الذي يظهر في شكل صراعات طائفية وإثنية وطموحات شخصية هو المصدر الأساسي لعدم الاستقرار في السودان»**.[1]

حكومة النيل الانتقالية «Nile Provisional Government»

شهد شهر فبراير/ مارس 1969م، إعلان حكومة غابة جديدة، بعد عقد مؤتمر ضم السياسيين والعسكريين في منطقة تسمى «بالقوبندي»[2] قرب منطقة ياي، وأعلنت تلك الحكومة بمسمي جديد: «**حكومة النيل الانتقالية**». ظهر في واجهة قيادتها السياسي القديم، «**غوردون مورتات**»، وغلبت في تكوينها السياسي والميداني عناصر دينكا بحر الغزال. رأت تلك الحكومة الجديدة، إسناد القيادة العسكرية العامة للحركة، لـ المقاتل العتيق اللواء «أميديو تفنج لادنقي». جاء في بيانها السياسي: «**إن حكومة النيل، وجناحها المحارب الذي تشكله قوات الأنيانيا، وجماهيرها من الوطنيين، سيقودون حرب التحرير من أجل الحرية والاستقلال التام لحدود دولة النيل، التي تتوافق مع حدود المديريات الجنوبية للسودان**».

---

[1] جوزيف لاقو ، مصدر سابق. ص 187.

[2] تيم نيبلوك، مصدر سابق. ص 255.

ناشدت قيادة «حكومة النيل» الجديدة الدول الأفريقية، لدعم ومساندة شعب جنوب السودان، في كفاحه العادل للتحرر من استعمار وسيطرة العرب الشماليين. لم يرصد للحكومة المعلنة أي تأثير وفعالية لتطوير قدرات حركة التحرير الجنوبية، وإنحصر نشاطها في وسائل الإعلام، وكان أبرز ما قامت به، مشاركة رئيسها «غوردون مورتات» في مؤتمر نظم في مطلع ذلك العام في العاصمة الكوبية «هافانا» لمساندة حركات التحرر الأفريقية. كما هو الحال لكل الحركات السياسية والحكومات الانتقالية، التي حاولت التصدي لواجهة القيادة السياسية لحركة تحرير جنوب السودان، لم تعمر تلك الحكومة كثيراً، وتلاشت هذه المرة لبروز عامل مؤثر جديد.

انقلاب عسكري في الغابة.. الجنرال العتيق

وأخيراً سئم المقاتلون في «حركة الأنيانيا» من خلافات وتناحر الزعماء والقادة الجنوبيين المعارضين. كانت قوات الأنيانيا خلال العام 1969م، في أوج قوتها البشرية، وقدراتها العسكرية، وخاصة بعد العون العسكري الإسرائيلي، والتدريب الجيد الذي تلقاه جنودها في إسرائيل وإثيوبيا. في الجانب السياسي والدبلوماسي، كانت الحركة شبه معطلة نتيجة الخلافات السياسية. قاد اللواء «**أميديو تفنق لادنقي**» في يوليو 1969م، ما يمكن أن نسميه بالانقلاب العسكري الأول الذي تشهده حركة تحرير جنوب السودان.. فستشهد السنوات القادمة العديد من الانقلابات العسكرية والانقسامات المسلحة الدموية، التي ستكون مسارحها في الجبال والأدغال.

أصدر اللواء «أميديو تفنق»، بيان الانقلاب العسكري، وأعلن عن تكوين «**حكومة الأنيدي الثورية - Anyidi Revolutionary Government**» تحت قيادته. كان ضمن ما ورد في بيان الانقلاب، مشابه كثيراً للبيانات العسكرية التي تصدر في الخرطوم، عقب كل انقلاب عسكري. «**إن السياسيين الذين سبق لهم أن هجروا العمل للقضية، قد ظهروا في المسرح عام 1965م، وقد جلبوا معهم الفساد والتعصب القبلي. وقد إتضح إنه في قرابة السبع سنوات، وهي الفترة التي استمرت فيها حملة السودانيين الأفارقة ضد الإحتلال العربي، قد نفذ القليل من أهداف الحملة، وتَركْ الأمور تسير على هذه الحالة، يعني بيع**

الجنوبيين كلهم. تقبلت قوات الأنيانيا تحركات السياسيين، وكانت مطمئنة بأن تقسيماً للعمل مستمر، وأن الثروة الوطنية في أيدٍ أمينة، تستغل استغلالاً أميناً لصالح الدولة العام. لكن الأمور سارت في مجال مخالف لذلك، إذ لم يتم تعويض الأسلحة والذخائر المستهلكة للقوات المقاتلة، كما إن كميات كبيرة من المال قد اختلست».[1] في الخط السياسي، ناشدت «حكومة أنيدي» منظمة الوحدة الأفريقية لتبني إجراء استفتاء في المديريات الجنوبية، حتى يتمكن الجنوبيين من تقرير مصيرهم، كما طلبت من الأحزاب السودانية قبول نتيجة الاستفتاء.

وكما هو الحال في العاصمة القومية.. أعلن عن تكوين مجلس قيادة ثورة، وأعلن أيضاً عن مجلس وزراء، وكانت الغلبة في كليهما للعسكريين، ومعظمهم سيستمرون كقادة في الجنوب خلال السنوات القادمة. لا يمكن أن نتجاوز ظهور بعض السياسيين في ذلك الحراك، ولا يمكن إلا أن يكونوا هم من وقف وراء التخطيط، وخاصة من أشارت له المعلومات بدقة، « أكوت أتيم ». تشكلت قيادة «حكومة أنيدي» وضمت في صفوفها:

<u>**مجلس الثورة**</u>: «لواء تفنق، رئيساً. عميد علي بطلة، نائباً. أعضاء: عقيد ديفيد دادا، عقيد بول نيافوري، عقيد فردريك بريان ماقوت، عقيد جوزيف لاقو، مقدم أمانويل أبور، مقدم صنداي قيدوم، مقدم هبكوك سورو، السيد أقري جادين، السيد أكوت أتيم، السيد كاميليو داهو، السيد أميديو واد، والسيد قوبريال فاني».

<u>**مجلس الوزراء**</u>: وشكل برئاسة اللواء تفنج، وضم معظم أعضاء مجلس الثورة، وجاء من خارجه: الأب لواينو وقال، العقيد صمويل أبوجون، السيد أركانجلو وانجي، السيد ميشيل باولي. كان الغريب في الأمر ضم الزعيم الكبير «جوزيف أدوهو» لمجلس الوزراء كوزير للإعلام، ويبدو أنه لم يكن مشاركاً في المخطط، ولم يتم التشاور معه، وكان تعيينه إرضاءً متواضع، وتحييداً لقوته وتأثيره الكبير على اللاتوكا في شرق الاستوائية.

---

[1] من بيان اللواء تفنق لادنقي، الذي أعلن فيه توليه قيادة حركة التحرير، يوليو 1969م.

الانقلاب العسكري الثاني.. «لاقو».. في كابينة القيادة

جاء الانقلاب العسكري الثاني في «حكومة الإنيدي» وجبهة تحرير جنوب السودان كـ «انقلاب تصحيحي» لوضع مسار حركة تحرير جنوب السودان، في اتجاه الوحدة السياسية والعسكرية التي تمكن من تحقيق الأهداف. «**قام لاقو بالدعوة لمؤتمر في الذكرى السادسة عشرة لتمرد توريت، وقد عقد في معسكر أوينجي بول، وشاركت فيه القيادات السياسية والعسكرية. توصل المؤتمر إلى تكوين (حركة تحرير جنوب السودان) وتنصيب جوزيف لاقو قائداً للحركة**».[1] أعلن اللواء «جوزيف لاقو» زعامته للحركة السياسية والعسكرية في مطلع أكتوبر 1969م، وكان مسانده الأول السياسي العريق «جوزيف أدوهو».

كان ذلك الانقلاب في مرحلة التخمير والنضج منذ مطلع العام 1968م، حينما استطاع لاقو الحصول على العون العسكري الإسرائيلي لحركة التحرير، فلا توجد دولة تقدم عوناً معلقاً في الهواء، ونحن هنا نشير إلى إسرائيل التي ظلت صامدة أمام كل المهددات بقدراتها الاستخبارية والعسكرية، وتوقعاتها الاستراتيجية بعيدة المدى. كان في ذلك القبول والاعتراف بـ «جوزيف لاقو» كعنصر قيادة فاعل في مستقبل جنوب السودان مبني على معلومات دقيقة، واستنتاجات عميقة عن الوضع في الجنوب السوداني.

تسلم «لاقو» القيادة السياسية لحركة تحرير جنوب السودان، والقيادة العسكرية لجناحها المقاتل «الأنيانيا»، ولم يعمل على تعيين حكومة، وعمل بقدر الإمكان على إبعاد السياسيين، عدا «جوزيف أدوهو» الذي أصبح مستشاره السياسي الأول. جاء قبول لاقو في القيادة بموافقة القادة الأقدم منه في حركة التحرير، وهما «أميديو تفنق وفردريك بريان ماقوت»، وقبولهما العمل تحت قيادته، وتم ذلك اعترافاً منهما بجهده في تنظيم وتسليح الحركة، والعمل على وحدتها. « **تلك هي الحال يا ابني، لقد لاحظت أن السياسيين يخربون عملنا. أذهب وفتش لنا سلاح، ولاحقاً نعالج مشاكلهم** ».[1] في نفس الوقت أعلن

---

[1] **جون قاي نوت، مصدر سابق. ص 116.**

[1] **المحارب العجوز «أميديو تفنق» متحدثاً إلى «لاقو»، بعد أن يأس من خلافات السياسيين الجنوبيين. لاقو، مصدر سابق. ص 231.**

الكولونيل صمويل أبوجون كباسي، الذي كان يسعى آنذاك لإعلان دولة مستقلة لقبائل الزاندي، التخلي عن خططه والاعتراف بقيادة لاقو.[2] كانت خطط القادة الجدد تتركز في وحدة حركة الأنيانيا العسكرية، وتحسين قدراتها في العمليات والتنسيق في كل المديريات الجنوبية، مع العمل على التركيز على إدارة المناطق البعيدة عن سيطرة الحكومة، وتوفير الحماية والمساعدات والخدمات للمواطنين.

تمت إعادة تنظيم وحدات الأنيانيا المقاتلة، وأصبحت تعمل وفق النسق والترتيب التالي:

أ. **القيادة:** اللواء جوزيف لاقو، القائد العام لقوات حركة تحرير جنوب السودان. الكولونيل صمويل أبو جون كباسي، نائباً للقائد العام. الكولونيل فريدريك بريان ماقوت رئيساً لهيئة الأركان.[3]

ب. **الفرقة الأولى ـ الاستوائية:** تحت القيادة المباشرة لجوزيف لاقو.

جـ. **فرقة غرب الاستوائية:** تحت قيادة الكولونيل صمويل أبو جون كباسي.

د. **فوج القيادة العامة:** «أونجي بول» . تحت قيادة الكولونيل فريدريك بريان ماقوت.

هـ. **الفرقة الثانية ـ أعالي النيل:** تحت قيادة الكولونيل جوزيف أكون.

و. **الفرقة الثالثة ـ بحر الغزال:** تحت قيادة الكولونيل أمانويل أبور.

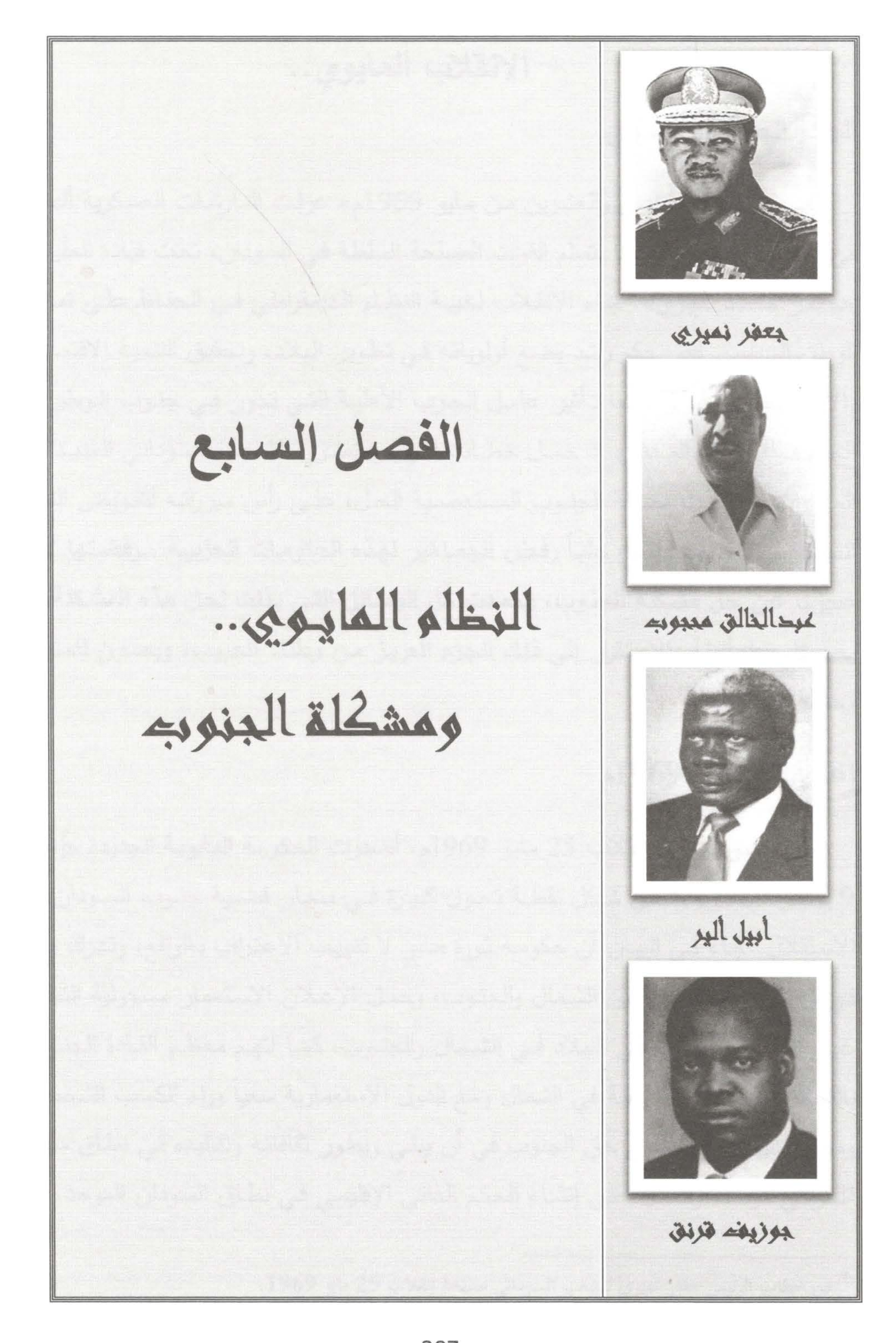
تمت إعادة تنظيم الهيكل الإداري لحركة تحرير جنوب السودان، وبني ليتوافق مع عدد المديريات الجنوبية الثلاث، على أن تتكون كل مديرية من عدة مراكز ـ **Districts:** «الاستوائية مركزان. بحر الغزال : ثلاثة مراكز. أعالي النيل: ثلاثة مراكز». عينت الحركة

---

[2] تيم نيبلوك، مصدر سابق. ص **256**.

[3] **عند إعادة تنظيم «الأنيانيا» بعد شهر، أحيل الكولونيل أميدو تفنق والكولنيل علي قباتالا للتقاعد، وظلا في موطنيهما بشرق وغرب الاستوائية.**

«إليا لوبي» كمفوض عام للجنوب «رئيس وزراء بدون وزارة»، وليعمل تحت قيادته مفوضون إداريون ـ «رئيس مديرية إداري» لكل المديريات الجنوبية، وكانت الأسماء المعينة: الاستوائية: أليسابانا كي مولا. اليابا سرور، أعالي النيل: أنتيباس أبيي، بحر الغزال: لم يعين لها مفوض. كما عين ديشان أوجوي مفوضاً للشرطة.



جعفر نميري

عبدالخالق محجوب

أبيل ألير

جوزيف قرنق

الفصل السابع

النظام المايوي.. ومشكلة الجنوب

الانقلاب المايوي..

الحكم العسكري المايوي

في صباح «الخامس والعشرين من مايو 1969م» عزفت المارشات العسكرية ألحانها في الإذاعة السودانية إيذاناً بتسلم القوات المسلحة السلطة في السودان، تحت قيادة العقيد أح «جعفر محمد نميري». جاء الانقلاب لخيبة النظام الديمقراطي في الحفاظ على تماسك الوطن السياسي عبر حكم راشد يضع أولوياته في تطوير البلاد، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كان واضحاً تأثير عامل الحرب الأهلية التي تدور في جنوب الوطن في العصف بالحكم المدني، إذ حمل خطاب الرئيس نميري للشعب السوداني العديد من المبررات.. وكانت مسألة الجنوب المستعصية الحل، على رأس مبرراته لتقويض النظام الديمقراطي: « **لقد وضح جلياً رفض الجماهير لهذه الحكومات الحزبية...رفضتها لأنها عجزت عن حل مشكلة الجنوب، وجمدت كل الوسائل التي بذلت لحل هذه المشكلة حلاً يعيد كل الطمأنينة والاستقرار إلي ذلك الجزء العزيز من وطننا الحبيب، ويصون للسودان وحدته وكرامته»**.[1]

إعلان 9 يونيو 1969م

بعد اسبوعين من انقلاب 25 مايو 1969م، أصدرت الحكومة المايوية الجديدة «إعلان 9 يونيو 1969» والذي شكل نقطة تحول كبيرة في مسار قضية جنوب السودان منذ الاستقلال. جاء في البيان أن حكومة ثورة مايو لا تتهيب الاعتراف بالواقع، وتدرك وجود فوارق تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب، وحمل الإعلان الاستعمار مسؤولية التطوير غير المتكافئ بين شقي البلاد في الشمال والجنوب، كما اتهم معظم القادة الجنوبيين بالتحالف مع القوى الرجعية في الشمال ومع الدول الاستعمارية سعياً وراء الكسب الشخصي. ومضى البيان ليؤكد على حق الجنوب في أن يبني ويطور ثقافاته وتقاليده في نطاق سودان اشتراكي موحد، والعمل على إنشاء الحكم الذاتي الإقليمي في نطاق السودان الموحد. جاء

---

[1] من خطاب الرئيس جعفر نميري للشعب السوداني صبيحة إنقلاب 25 مايو 1969.

في الإعلان أيضاً إجراءات تهدف لبناء الثقة، ومن أجل التمهيد لتطبيق الحكم الإقليمي وتمثلت في:

أ. استمرار العفو العام ومد فترة سريانه.

ب. وضع برنامج اقتصادي اجتماعي ثقافي للجنوب.

جـ. تعيين وزير لشؤون الجنوب، وتعيين حكام جنوبيين للمديريات الجنوبية.

د. تدريب كادر متمرس لتولي المسؤوليات في جنوب السودان.

هـ. تكوين لجنة خاصة للتخطيط الاقتصادي في الجنوب، وإعداد ميزانية منفصلة بالجنوب.

بهدف تحقيق الأمن والاستقرار في الجنوب، ناشدت الحكومة المايوية الجنوبيين المقيمين في الخارج بالعودة إلى السودان والتعاون لتحقيق غايات «إعلان 9 يونيو». في الثاني عشر من يونيو 1969م، ولأول مرة في تاريخ العلاقة الشمالية الجنوبية المتأزمة، خرج الآلاف من الجنوبيين في العاصمة السودانية الخرطوم في مسيرة هادرة لتأييد «إعلان 9 يونيو» الذي أنصف أخيراً الجنوب المظلوم، وأعلنت الجماهير الجنوبية التي تدفقت أمام ساحة مجلس الوزراء، عبر قادتها من الزعماء الجنوبيين الذين خاطبوا الجمع الكبير، تأييدهم لمجلس قيادة ثورة مايو، ودعمهم اللا محدود لخطوات السلام.

فيما تبقى من العام 1969م، لم تستجب القيادات السياسية الجنوبية في الخارج لنداء العفو العام والعودة للوطن، ولم تتفاعل إيجابياً مع «إعلان 9 يونيو»، وعزى المراقبون ذلك لعدم الثقة في النظام الجديد الحاكم في الخرطوم، ولتفاقم الخلافات بين السياسيين الجنوبيين في المنفى، وأيضاً سحب بساط التأثير على الأحداث من تحت أقدامهم، بعد احتكار النخبة العسكرية ممثلة في الجنرال «جوزيف لاقو»، لكل النشاط العسكري المؤثر في قضية جنوب السودان.

الموقف السياسي والعسكري في حركة التحرير

الصراع على السلطة

خلال العام 1969م، انتهت وتلاشت الحكومات المعلنة في الغابة بواسطة السياسيين الجنوبيين، «حكومة دولة النيل» التي أعلنها «غوردون مورتات» في مناطق المورو بغرب الاستوائية، بينما رفض «أكوت أتيم وفردريك بريان ماقوت» حكومة مورتات، وكونوا من جانبهم ما أطلقوا عليها «حكومة الإنيانيا العسكرية المؤقتة»، والتي أعلنت تحت قيادة «الجنرال أميديو تافينق». تلاشت تلك الحكومات الهلامية، نتيجة لنضوب المساعدات الخارجية وغياب المساندة الجماهيرية، في وقت وضح فيه نمو قوات «حركة الإنيانيا» في غرب وشرق الاستوائية، تحت قيادة «جوزيف لاقو». بدأت السيطرة السياسية والعسكرية لكل حركة المقاومة الجنوبية تتركز في يد اللواء «لاقو»، نتيجة لتطور قدرات حركته بعد المساعدات الإسرائيلية، وتميزه في التنظيم الجيد لقوات الحركة وإدارته للعمليات القتالية ضد قوات الحكومة.

كان لابد للذين فقدوا بوصلة المساعدات ووسائط الإعلام من تغيير مواقفهم، وأخيراً إنضم المقاتل العجوز الجنرال «أميديو تافينق» وهيئة قيادته ووحدات الإنيانيا التابعة له إلى «لاقو» في «معسكر أونجي بول»، وقبلوا العمل تحت قيادته برتب أدنى مما كانوا قد منحوها لأنفسهم. وهكذا.. لأول مرة يتم توحيد كل الحركة العسكرية الجنوبية منذ تمرد توريت في مارس من العام 1955م. أصبح العقيد «جوزيف لاقو» القائد الأوحد وبلا منازع في قيادة «حركة الإنيانيا»، والتي قررت ترقيته لرتبة اللواء، وبعدها تم إعلان الجناح السياسي للحركة الجديدة، تحت الاسم القديم: «حركة تحرير جنوب السودان:

South Sudan Liberation Movement – SSLM . عزا اللواء «لاقو» أسباب قبول كل قوات حركة الإنيانيا لقيادته لأسباب عديدة، يأتي على رأسها أنه ينحدر من «المادي»، وهي قبيلة صغيرة لاتهابها القبائل الكبرى المتصارعة على النفوذ والسلطة في الجنوب، «الدينكا، الزاندي، اللاتوكا، النوير، الشلك»، إضافة لخلفيته العسكرية، وما حققه من تنظيم

جيد وتطور في الحركة، كما أنه يجيد التخاطب بلغة الدينكا، مما عمق من ثقتهم فيه، وهم القبيلة الأكبر حجماً والأكثر تعليماً.

جاء العامل الثاني المساند لـ «حركة الإنيانيا» خلال العام 1969م، بصعود «الجنرال أيدي أمين دادا» إلى السلطة في «يوغندا»، بعد إزاحته للرئيس «ملتون أبوتي» المتعاون مع حكومة الخرطوم، وبالتالي انفتح الباب واسعاً لقضية الجنوب، للحصول على المساعدات، وضمان طرق الإمداد، وقنوات الاتصال بالإعلام الخارجي. أكد اللواء لاقو في مذكراته، أن الجنرال «أيدي أمين» حينما كان قائداً للجيش اليوغندي، وقبل استيلائه على السلطة، عمل جاهداً لدفع الإسرائيليين لتقديم العون العسكري للحركة، وقام بزيارتين إلى قيادة الإنيانيا في معسكرها الرئيسي «أوينجي بول»، كما عمل على ترتيب نقل الإمدادات للحركة عبر «ميناء ممباسا» في كينيا، كبضائع ترانسيت مرسلة للجيش اليوغندي في كمبالا، ولترحل بعد ذلك براً إلى الجنوب.[1]

تطور القدرات القتالية لحركة الأنيانيا..

شهد عاما 68/ 1969 تطوراً واضحاً في قدرات «حركة الأنيانيا» القتالية في معظم قطاعات مسرح العمليات في جنوب السودان، وشمل ذلك مناطق كانت تتصف بالهدوء طوال الأعوام السابقة. بدأت قوات الحركة في تلقي أسلحة ومعدات حديثة نوعاً ما من إسرائيل، وكانت تلك الأسلحة من مخزونات غنائم الحرب العربية الإسرائيلية . يونيو 1967م. معظم الأسلحة والذخائر والمعدات التي وصلت للحركة، أسلحة من صناعة روسية لايستخدمها الجيش الإسرائيلي، وكانت مستودعاتهم متخمة بتلك الأنواع من غنائم حرب 67. وضح أيضاً تأثير التدريب العسكري والتأهيل، الذي تلقته قوات الحركة في معسكرات سرية داخل الأراضي الإثيوبية، والذي أشرف عليه بعض الخبراء الإسرائيليين، وشاركهم فيه مدربون من الجيش الإمبرطوري الإثيوبي.

---

[1] جوزيف لاقو، مصدر سابق. ص 251.

ظهر التأثير الأكبر والتطور الواضح، في عمليات إعاقة وقطع خطوط إمداد القوات المسلحة السودانية، باستخدام مكثف لحرب الألغام، بعد أن تحصلت الحركة على كميات كبيرة من الألغام الروسية المضادة للدبابات، والتي رفعها الإسرائيليون من حقول الألغام المصرية في شبه جزيرة سيناء. قامت «حركة الإنيانيا»، بتلغيم معظم الطرق الرئيسية في الجنوب، وكانت تلك الألغام ذات قدرة تدميرية كبيرة، وأحدثت خسائر مؤثرة في أرتال النقل والقوات المتحركة على الطرق.

تعززت أيضاً قدرات القيادة والسيطرة لقوات الإنيانيا، بعد حصولها على أجهزة اتصالات لاسلكية وتدريب فنيين منها على استخدامها، وبذا تم إنشاء شبكة اتصالات ربطت بين قيادة الحركة في الاستوائية مع بقية القطاعات، وخاصة المناطق البعيدة في أعالي النيل وبحر الغزال. **«شهد العام 1969 عقد دورات تدريبية مكثفة لضباط ومقاتلي الإنيانيا في معسكر أوينجي بول بواسطة الخبراء الإسرائيليين الثلاثة الذين أصبحوا جزءاً من القيادة العسكرية، كذلك جرى ترتيب إرسال ضباط وفنيين للتدريب في إسرائيل. ساعد الإسرائيليون أيضاً في إقناع إثيوبيا بفتح معسكر تدريب في أراضيها لقوات الإنيانيا، وقام ضباط موجهون من إسرائيل وضباط صف إثيوبيون بمهام التدريب العسكري».**[1]

[1] جوزيف لاقو، مصدر سابق، (ملخص مقتطف). ص 248.

توسع نطاق الصراع المسلح .. 1970م

«امتصاص ميدان المعركة»

عندما وقع التمرد في توريت، في أغسطس من العام 1955م، كانت قوة دفاع السودان لديها في مناطق جنوب السودان فرقة مشاة واحدة، يبلغ تعداد قوتها من الضباط والجنود «1770 ضابطاً وجندياً». كانت تلك القوة تقوم بواجب الدفاع عن كل الحدود الجنوبية للسودان، الطويلة والممتدة مع خمس دول أفريقية مجاورة «إثيوبيا، كينيا، يوغندا، الكنغو زائير، وأفريقيا الوسطى». في تلك الفترة، كانت كل المدن الكبيرة والمراكز الإدارية وحتى التي على الحدود تحرسها قوات محدودة من الشرطة. جاء تمرد 1955م، فتدفقت وحدات الجيش السوداني بصورة محدودة خلال شهري أغسطس وسبتمبر من العام 1955م، واستطاعت خلال فترة ثلاثة أسابيع قمع التمرد، وإعادة السيطرة على كل مناطق المديريات الجنوبية.

عند حلول العام 1970م، والذي شهد التطور النوعي والقتالي الأكبر لـ «حركة الأنيانيا»، توسعت عملياتها وشملت معظم مناطق المديريات الجنوبية الثلاث. بنفس القدر من التصعيد، تدفقت في مواجهة ذلك التهديد التعزيزات العسكرية من الشمال، وبدأت القوات المسلحة السودانية في القيام بعمليات عسكرية كبيرة، هدفت إلى تدمير القدرات القتالية للحركة، وإجبارها على قبول التفاوض من أجل السلام. يقودني هذا إلى استدعاء المعضلة الكبيرة التي تواجهها كل الجيوش النظامية عند دخولها فيما يسمى بـ «عمليات مقاومة الحرب الثورية .«**Counter Insurgency Operations**»، أو ما تعارف عليه أكثر بمسمى « حرب العصابات «**Guerilla Warfare**». أوضحت تجربة الحرب «الفيتنامية ـ الأمريكية» خلال الستينات من القرن الماضي، مقياس ما سمي بـ «امتصاص ميدان المعركة». تحتاج مقاومة حرب العصابات لإمكانيات قتالية هائلة وقوة بشرية كبيرة، وتمضي في تصاعد متزايد باستمرار فترة الحرب. بدأت المشاركة الأمريكية في فيتنام بما يقارب الفرقة المكونة من «10،000 جندي»، وعندما انتهت الحرب وتم

توقيع اتفاق «سلام باريس»، كان مسرح عمليات الحرب الفيتنامية، قد امتص ما يزيد عن الـ «نصف مليون جندي» من الأمريكيين وحلفائهم، وأنفقت الخزانة الأمريكية مئات البلايين من الدولارات. كان ذلك حال تجربة القوات المسلحة السودانية خلال حرب الجنوب، واستمر ذلك حتى نهاية الحرب الأهلية في مرحلتها الثانية «2005م».. امتصاص متصاعد لكل إمكانيات قواتها المسلحة من القوة البشرية المقاتلة، وكل قدرات الدولة المالية.

توسع الحاميات والنقاط العسكرية في مسرح عمليات الجنوب

1955 مقارنة بالعام 1970م

المديرية	المكان	القيادة / الوحدة 1955	القيادة / الوحدة 1970
الاستوائية	توريت	قيادة الفرقة الجنوبية «1770 ضابطاً وجندياً فى الجنوب»	اللواء الرابع مشاة 3 كتائب بقوة 3000 جندي
	جوبا	سرية مشاة فقط	-
	توريت	البلك الأول «سرية» مشاة، البلك الثاني « مشاة، بلك رئاسة الفرقة «سرية»، بلتون إشارة، بلتون المهندسين للفرقة «فصيلة»، البلك السادس مشاة، بلك الأولاد «المستجدين»، البلك الثالث سلاح الخدمة.	قيادة حامية توريت كتيبة مشاة وحدات مدفعية، مدرعات، إشارة، مهندسين ووحدات نقل.
	جوبا	سرية مشاة واحدة	قيادة الفرقة الأولى «تجاوزت القوة 10، 000 جندي» الكتيبة الثانية حامية الخرطوم الكتيبة الأولى الفرقة الأولى الكتيبة 1 مدرعات، الكتيبة 301 مدفعية، كتيبةسلاح المهندسين، كتيبة سلاح النقل، سرية إشارة الفرقة، سرية سلاح الصيانة، سرية دفاع جوي، سرية رادار.

			سرب من سلاح الجو/ هلكويتر
	كبويتا	البلك الخامس مشاة نقاط خارجية: حامية لويلي: بلتون	سرية مشاة من اللواء الرابع نقاط: حامية لاورو، ولويلي.
	أكتوس	-	سرية مشاة من اللواء الرابع نقاط خارجية: حامية لوتومي
	كتري	-	سرية مشاة من اللواء الرابع نقاط خارجية: حامية شقدم
	مقوي	-	فصيلتي مشاة
	ليريا	-	سرية مشاة من اللواء الرابع
	نمولي	-	سرية من حامية الخرطوم، جماعة مدرعات
	كبري كيت	-	فصيلة مشاة
	كبري 26	-	فصيلة مشاة
	منقلا	-	فصيلة مشاة
	تركاكا	-	فصيلة مشاة
	تالي	-	فصيلة مشاة
غرب الاستوائية	يـاي	بلتون واحد من البلك الأول، توريت	الكتيبة الأولى حامية الخرطوم
الإستوائية الإستوائية	كاجو كاجي	-	سرية مشاة
	كايـا	-	سرية مشاة
	حامية مريدي	-	كتيبة من الهجانة
	أمادي	-	فصيلة مشة
	يامبيو	2 بلتون من البلك الثاني توريت	كتيبة من الهجانة
	أنزارا	بلتون من البلك الخامس	سرية مشاة
	سرسيبو	-	سرية مشاة (-)
	راس أولو	-	سرية مشاة (-)
بحر الغزال	حامية	البلك الثالث مشاة من الفرقة الجنوبيـة	2 كتيبة مشاة من القيادة

	واو	بقوة 276 جندي	الغربية سرية مدرعات/ سرية نقل/ سرية إشارة
	طمبرا	-	سرية مشاة
	رومبيك	-	كتيبة مشاة (-)
	يرول	-	سرية مشاة
	التونج	-	سرية مشاة
	قوقريال	-	سرية مشاة
	راجا	-	سرية مشاة
أعالي النيل	حامية ملكال	البلك الرابع جنوبية، بلك من القيادة الشمالية	كتيبتين من القيادة الشماليةسريتي نقل/إشارة
	أكوبو	بلتون	سرية مشاة
	بور	بلتون	سرية مشاة
	الناصر	بلتون	سرية مشاة
	البيبور	-	سرية مشاة
	فشلا	-	سرية مشاة
	بانتيو	-	سرية مشاة
	كدوك	-	سرية مشاة
	الرنك	-	سرية مشاة

حرب الألغام.. وقطع خطوط الإمداد

وضح تأثير المساعدات العسكرية الكبيرة التي تلقتها «حركة الإنيانيا» من إسرئيل، وتطور قدراتها العسكرية بعد دورات التدريب التي تلقاها القادة والفنيون في إسرائيل وإثيوبيا، ويضاف إلى ذلك تمكن اللواء لاقو من توحيد كل قوات الحركة، وإبعاد تأثير السياسيين المنقسمين، وإضعاف السيطرة والتأثير القبلي.. وبالتالي قادت تلك العوامل مجتمعة، إلى رفع الكفاءة القتالية لقوات الحركة، وتمكنها من خوض عمليات مؤثرة في مواجهة قوات الجيش السوداني.

خلال العام 1970م تزايدت وتيرة العمليات القتالية بين الجيش السوداني وحركة تحرير جنوب السودان «حركة الأنيانيا»، وتصاعدت عمليات نسف وتدمير الكباري، وانتشرت عمليات زراعة الألغام ونصب الكمائن على الطرق الرئيسية، كما حدث لأول مرة مهاجمة البواخر النيلية القادمة من الشمال. جاء الرد المضاد من القوات المسلحة السودانية، بتبني العمليات الهجومية الكبيرة على مناطق معسكرات الحركة، وشن عمليات تفتيش واسعة النطاق في المناطق المشتبهة بإيواء ومساعدة حركة الإنيانيا، وقد أدى كل ذلك إلى تدفق أعداد هائلة من اللاجئين إلى دول الجوار.

كانت الحكومة الديمقراطية الأخيرة قبل انقلاب مايو، قد وقّعت اتفاقية عسكرية مع الاتحاد السوفيتي في العام 1968م، لتسليح وتزويد القوات المسلحة بمعدات وأسلحة جديدة،[1] وعند وصول السلطة المايوية إلى سدة الحكم، كان من الطبيعي تطوير العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، بحكم السياسات والشعارات اليسارية التي رفعها النظام. نمت القدرات القتالية للجيش السوداني بصورة هائلة بعد العام 1969م، وتدفقت الأسلحة والمعدات والخبراء العسكريون من دول الكتلة السوفيتية، وتصاعدت وتيرة التجنيد وإعادة التنظيم وتكوين تشكيلات قتالية جديدة، يتم دفعها فور اكتمال تجهيزها، لإحتواء الموقف المتصاعد في المديريات الجنوبية. كانت الطفرة الأكبر في سلاح الطيران، إذ دخلت الخدمة أسراب من الطائرات المقاتلة، وطائرات الهلكوبتر للنقل والقتال، وطائرات النقل الجوي من طراز أنتينوف 24.

كما أشرنا من قبل، أن «حركة الإنيانيا» قد تسلمت شحنات كبيرة من الألغام الروسية المضادة للدبابات من إسرائيل، وقد تلقى أفرادها التدريب الملائم لاستخدامها في المعسكرات القائمة في إثيوبيا، وأيضاً بالتدريب عليها داخل الجنوب. هنا بدأت حرب الألغام الضارية التي شنتها الإنيانيا على الجيش السوداني، تم تلغيم معظم الطرق الرئيسية في جنوب السودان، وهي طرق مستخدمة لتحركات القوات، ولإيصال الإمدادات القتالية للعشرات من الحاميات العسكرية المنتشرة في كل مسرح العمليات الجنوبي. كان استخدام الألغام شديد

---

[1] وقع الإتفاقية وزير الدفاع في الحكومة الديمقراطية السيد آدم موسى مادبو.

التـأثير، فقد دمـرت العشـرات مـن الشـاحنات، وتصـاعدت الخسـائر البشـرية وسـط القـوات، بصورة لم تعرفها القوات المسلحة من قبل. في تلك الفترة، بدأت تظهر العديد من الأفكار لمقاومة حرب الألغام، ولكن كان أنجعها ما تفتحت عنه غريزة الجنود البسطاء.. تركوا ركوب الشاحنات في الطرق المعروفة بكثافة الألغام، فضلوا السير أمام شاحناتهم وهم ينبشون أرض الطـرق لإنتـزاع الألغـام، خاصـة أن الألغـام المضـادة للـدبابات، لا تنفجـر إلا إذا تعرضـت للضـغط الرأسـي بحمولـة عاليـة الـوزن. تحملـوا مشـاق السـير علـى الأرجـل لأيـام طويلـة، وهـم يرددون في سخرية: «درب السلامة.. لـ الحول قريب».[1]

قـادت حـرب الألغـام، إلـى إتبـاع العديـد مـن التكتيكـات العسـكرية لمقاومتهـا والحـد مـن تأثيرها، ومنها التالي:

أ. نصب كمائن عديدة على الطرق الرئيسية، لاستهداف مجموعات زرع الألغام، والحد من حركة الإنيانيا الراجلة.

ب. سير الوحدات على الأرجل، وترك الشاحنات والآليات للسير في الخلف، مع تقدم وحدات إزالة الألغام التابعة لسلاح المهندسين القوات المتحركة لتقوم بتطهير الطريق.

جـ. استخدام كاسحات الألغام الروسية الموضوعة في عربات جيب خاصة، وتلك تستخدم تقنية كشف المعادن، بإرسال إنزار صوتي باللغم المدفون.

د. وضـع جوالات صغيرة مليئة بالرمال في أرضية كابينة الشاحنة وتحت أقدام السائق، مـع رص كميـات كبيـرة منهـا فـي الصـندوق الخلفـي، وقـد أثبـت ذلـك الإجـراء، الحـد مـن الشظايا وتقليل الخسائر البشرية عند انفجار اللغم.

---

[1] لاتوجد إحصائيات دقيقة بالخسائر البشرية التي حاقت بالقوات المسلحة خلال حرب الألغام، ولكن قتل العشرات من الضباط والمئات من الجنود، وأصيب الكثيرون، والذين لا زالوا يعانون من آثارها حتى اليوم.

تنفيذ الخطة الاستراتيجية 1970م

الخطة العامة..

أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية، في منتصف العام 1970م، توجيهات بالعمليات الاستراتيجية، المطلوب تنفيذها في كل مسرح عمليات الجنوب السوداني، ولتبدأ بعد إنتهاء موسم الأمطار في يونيو من ذلك العام. أبرز ما شملته تلك الخطة كان التالي:

أ. السيطرة على كل المنافذ الحدودية لمنع وصول أي إمدادات قتالية لحركة الإنيانيا.

ب. تكثيف العمل الاستخباري وعمليات الاستطلاع، لتحديد أماكن المعسكرات الكبيرة.

جـ. تكليف القيادة الجنوبية بوضع خطط عمليات، لتدمير كل معسكرات الحركة الكبيرة في غرب وشرق الاستوائية.

الحشد العسكري جنوباً

عند منتصف العام 1970م، كانت خطط إعادة تنظيم القوات المسلحة السودانية، بعد تبني «العقيدة الشرقية»[1] في إعادة تنظيم الجيش وإدارة العمليات، قد قطعت شوطاً كبيراً. توافد الخبراء العسكريون الروس إلى السودان بأعداد كبيرة، وكان تواجدهم واضحاً في معظم تشكيلات القوات المسلحة، حيث يقومون بمهام التدريب على الأسلحة الروسية الجديدة، ويشرفون على التعليم والتأهيل في المعاهد العسكرية والفنية.

اكتمل التطبيق العملي الأول، بعد إعادة تنظيم التشكيلات المقاتلة، في «**اللواء الرابع مشاة**» في منطقة تمركزه بالقضارف، ولذا اعتبر التشكيل القتالي الأول، الجاهز للتحرك

---

[1] «العقيدة العسكريةالشرقية»: هي أسلوب تنظيم الجيوش وأسلوب إدارة الحرب، وتخطيط وتنفيذ العمليات القتالية، وهو الأسلوب المطبق في كل الدول التابعة لـ "حلف وارسو" آنذاك، أو حلفاء الكتلة الشرقية، ومثال لذلك، تعمل وفقها القوات المسلحة المصرية حتى اليوم. كان الجيش السوداني وحتى العام 1969م يعمل وفق "العقيدة العسكرية الغربية"، والتي أدخلها البريطانيون عند تكوين قوة دفاع السودان في العام 1925م. عادت القوات المسلحة للعمل بالعقيدة الغربية مرة أخرى في العام 1972م بعد تدهور العلاقات مع السوفيت نتيجة لإنقلاب يوليو اليساري، وبداية عودة حكومة نميري للحضن الغربي.

لمسرح العمليات في جنوب السودان. كان واضحاً القدرات الكبيرة التي توفرت آنذاك لكل اللأسلحة الفنية، كأسلحة الإشارة والمهندسين والنقل، حيث إنضمت للقوات العاملة في الجنوب شبكات اتصال استراتيجية ووحدات رادار، والعشرات من آليات النقل العسكري ومعدات المهندسين، وخاصة الكباري المتحركة وآليات إزالة الألغام.

القوات الجوية السودانية في المعركة

في منتصف ذلك العام أيضاً «1970م»، عادت مجموعات كبيرة من الطيارين والمهندسين والفنيين الجويين التابعين للقوات الجوية السودانية إلى قواعدهم في السودان من الاتحاد السوفيتي، بعد تلقيهم دراسات تحويلية وتأهيلية في الطائرات الجديدة، في الكليات والمعاهد السوفيتية، ضمن اتفاقيات العون العسكري التي وقعها النظام المايوي الاشتراكي آنذاك، مع دول الكتلة السوفيتية. بدأ أيضاً وصول الخبراء العسكريين الروس للعمل في التدريب والتأهيل والصيانة في القواعد الجوية.

كان لوصول سرب من طائرات النقل العسكري من طراز «**آنتينوف 24 ـ AN 24**» أثره الواضح، في تعزيز قدرات النقل الجوي العسكري، ونقل القوات والتعزيزات القتالية من الشمال، وتوفير إحتياجات القوات المقاتلة في أحراش جنوب السودان. وصل أيضاً في تلك الفترة، السرب الأول من طائرات الهلكوبتر من طراز «**مي 8 ـ MI 8**» وهي أيضاً تستخدم في النقل والتعزيز وابرار القوات المقاتلة، إضافة لتوظيفها كقواعد نيران طائرة، بنصب رشاشات ثقيلة داخل الطائرة عند الأبواب الجانبية.

نتيجة لنجاح وفعالية استخدام القوات الجوية في العمليات العسكرية في الجنوب، قررت القيادة العامة للقوات المسلحة تمركز تشكيل جوي مختلط في مطار جوبا، وأسندت قيادته للعقيد طيار «إبراهيم أبوزيد»، وتبع ذلك وصول الطيارين والمهندسين والفنيين الجويين إلى قاعدتهم المتقدمة، وليكون مقرهم الرئيس في مطار جوبا. تكون التشكيل الجوي المختلط من التالي:

أ. عدد ثلاث طائرات قاذفة مقاتلة من طراز جت بروفوست البريطانية «JET PROVOST ».

ب. عدد أربع طائرات هلكوبتر من طراز مي ثمانية، «**MI 8**».

جـ. عدد أربع طائرات من طراز آنتينوف أربع وعشرين «**AN 24**».

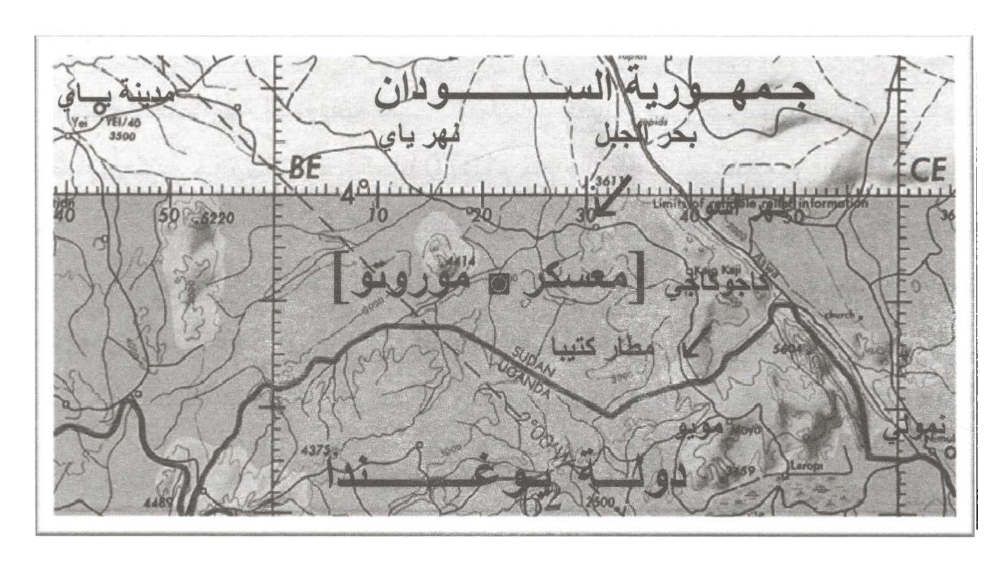
د. تم إنشاء شبكة رادارات تابعة للدفاع الجوي تغطي أجواء المنطقة الجنوبية، كما تم تزويد برج مطار جوبا بأجهزة ملاحة وتوجيه جديدة.

بلا شك أن دخول القوات الجوية إلى مسرح عمليات المديريات الجنوبية، قد حقق تفوقاً قتالياً واضحاً للحاميات العسكرية والقوات المقاتلة، وساهم في دعم وإسناد العمليات الكبيرة التي نفذت خلال ذلك العام، وكانت مشاركتهم فعالة، وذات تأثير قتالي واضح في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتدمير قدرات حركة الإنيانيا، كما حققت أيضاً تأثيراً معنوياً إيجابياً كبيراً، كانت تحتاج له القوات المقاتلة. ساهم أيضاً إنشاء شبكة الرادار، وتمركز المقاتلات في مطار جوبا، في الحد من الاختراقات الجوية المجهولة القادمة من دول الجوار، لنقل المساعدات لـ **«حركة الأنيانيا»**.

«طلائع النصر» .. تدمير معسكر موروتو ـ سبتمبر 1970م

الموقف قبل المعركة..

بدأت القيادة الجنوبية، في تنفيذ خطة العمليات الإستراتيجية، التي وجهت بها القيادة العامة للقوات المسلحة لتدمير القدرات القتالية لـ «حركة الأنيانيا». كان تقييم الاستخبارات السودانية في ذلك الوقت، قد أوضح أن التجميع الرئيسي للقدرات السياسية والعسكرية للحركة، يتركز في منطقة غرب الاستوائية: « **<u>مثلث القوات المعادية</u>**: رأس المثلث في جنوب مدينة ياي، أما ضلع المثلث الأسفل فيرتكز على الحدود مع يوغندا ومنها تأتي كل المساعدات. بداية الضلع الأسفل في مدينة كاجوكاجي شرقاً، وغرباً إلى مدينة كايا. المعسكر الرئيسي ويضم مركز القيادة ومهبط الطائرات في منتصف ذلك المثلث . معسكر موروتو». قررت القيادة الجنوبية أن تكون الأسبقية الأولى في العمليات الهجومية العاجلة، هي تدمير معسكر موروتو، وأن توفر كل الإمكانيات القتالية المطلوبة، للتعامل مع أهداف عديدة ومنتشرة في عشرات الكيلومترات، وفي مناطق أدغال تقل فيها الطرق والدروب، وتصعب فيها حركة الآليات.



<u>خارطة منطقة معسكر موروتو</u>

كما أسلفنا، يقع «**معسكر موروتو**» في المثلث الحدودي الممتد من مدينة ياي، كايا، كاجوكاجي، وتبلغ مساحة المنطقة التي بها المعسكر ما يقارب الـ «180 كيلومتراً مربعاً». وفق المعلومات التي كانت متاحة آنذاك، أن المعسكر يضم القيادة السياسية والعسكرية العليا لـ «حركة تحرير السودان، ورئاسة قوات الأنيانيا» في غرب الاستوائية. يشرف المعسكر على مناطق واسعة، تضم المعسكرات الفرعية والمستودعات ومناطق الإنتاج الزراعي. يوجد أيضاً بمعسكر موروتو «مهبط جيد للطائرات»، مزود بأجهزة توجيه ومساعدات ملاحية، ومركز اتصالات لاسلكية، وعبر ذلك المهبط تأتي المساعدات المختلفة من الخارج.

توفرت أيضاً لأجهزة الاستخبارات السودانية معلومات دقيقة عن وجود قائد المرتزقة الأوروبيين في أفريقيا «**رولف شتاينر**» في معسكر موروتو، حيث يعمل كمستشار وخبير عسكري متعدد الخبرات ضمن قيادة قوات حركة الأنيانيا:«**في فترة إقامتي بالسودان أنشأت مطارين واحد في موروتو، والثاني في كتيابا على بعد 8 كيلومترات من كاجوكاجي، وأنشأت مستشفيين وثلاث نقاط غيار.. نعم كنت أقوم بإعداد الطلبة الحربيين نفسياً على تحمل أعبائهم في حركة الأنيانيا، وكنت أيضاً أعلمهم الخرائط الأرضية بمقياس الرسم، وعلمتهم أيضاً القذائف والمتفجرات، واشتركت معهم فعلياً في الهجوم على مدينة كاجوكاجي**».[1]

استبقت الحكومة السودانية بداية العمليات الكبيرة في غرب الاستوائية، بإجراء مفاوضات مكثفة خلال منتصف العام 1970م مع «الحكومة اليوغندية»، بهدف وقف أي مساعدات تصل للحركة من يوغندا، ومساهمتها في إنجاح جهود تحقيق السلام في جنوب السودان. قاد تلك المفاوضات من الجانب السوداني في كمبالا، السفير آنذاك «محجوب عثمان» والملحق العسكري العميد «عبدالله محمد عثمان». نجحت تلك المفاوضات في تحسين العلاقات السودانية ـ اليوغندية، وقبول الحكومة اليوغندية قفل الحدود اليوغندية،

---

[1] **عادل أحمد إبراهيم : محاكمة أول مرتزق أبيض في الخرطوم، رولف شتاينر. «إعترافات شتاينر أمام المحكمة العسكرية في الخرطوم». القاهرة، مكتبة جزيرة الورد. 2011م. صفحتي 21/17.**

والسماح بتوغل القوات السودانية لمسافات محدودة داخل الأراضي اليوغندية، لمطاردة وتدمير قوات المتمردين.

التنفيذ .. تدمير معسكر موروتو

تعتبر عملية «طلائع النصر» والتي نفذتها القوات المسلحة السودانية في سبتمبر من 1970م بمناطق غرب الاستوائية من أكبر العمليات واسعة النطاق منذ اندلاع التمرد في مارس من العام 1955م. تم التخطيط للعملية في «القيادة الجنوبية . جوبا» وأشرف على التخطيط وقيادة العملية رئيس أركان القيادة الجنوبية آنذاك، العميد الركن «عمر محمد الطيب»، وشارك فيها كل ضباط هيئة أركان القيادة، وحشدت لتنفيذها مجموعة لواء مشاة، شمل الوحدات التالية :

أ. <u>ثلاث كتائب مشاة</u> : ضمت قوات من مناطق عسكرية عديدة: «حامية الخرطوم، اللواء الرابع مشاة، قوات الهجانة، وقوات القيادة الغربية». ولأول مرة في تاريخ القوات المسلحة السودانية، تدخل كتيبة مشاة ميكانيكية المعركة، إذ كانت كتيبة اللواء الرابع المشاركة، كتيبة محمولة على ناقلات جند مدرعة، ضمت عدد «48 ناقلة جند مدرعة».

ب. الكتيبة 301 مدفعية ميدان من القيادة الجنوبية.

جـ. ثلاث سرايا نقل مجهزة بأسطول كبير من عربات النقل العسكري الحديثة «أورال، جاز 66، جاز 53، مرسيدس دملر»

د. سرية مهندسين مجهزة بالكباري المتحركة وعربات كاسحة الألغام.

هـ. مستشفى ميدان كامل التجهيز من السلاح الطبي.

و. سرب طيران مختلط يعمل من مطار جوبا، مكون من: 4 طائرات هلكوبتر، ثلاث مقاتلات جت بروفوست، وطائرتي نقل من طراز أنتينوف 24.

بدأت عملية «طلائع النصر»، لتدمير قدرات حركة الأنيانيا في غرب الاستوائية وتأمين الحدود الجنوبية مع يوغندا في فجر يوم «23 سبتمبر 1970م»، وانطلقت القوات المهاجمة من محاور مختلفة بمساندة نيران وحدات المدفعية والطيران. الكتيبة الأولى هاجمت غرباً، منطلقة من «طريق كاجوكاجي» في اتجاه منتصف المثلث للوصول إلى «معسكر

موروتو»، أما الكتيبة الثانية فقامت بعملية التفاف واسعة بالتوغل جنوباً في محور طريق كاجوكاجي، ثم انعطفت بالاندفاع نحو الغرب لقفل الحدود اليوغندية، وقفل منطقة موروتو بالكامل من الخلف، وكانت تلك الكتيبة هي المحمولة على ناقلات الجند المدرعة، لتحقيق السرعة القصوى في الوصول لأهدافها.

خلال ذلك الصباح، تقرر نقل «فصيلة مشاة» جواً من قوة الإحتياط، وكانت تتبع لقوات القيادة الغربية المشاركة في الهجوم، لتقوم بتنفيذ عملية إبرار وسيطرة عند نقطة محددة «مهبط طائرات منطقة كتيابا»، ويقع على بعد 8 كيلومترات من حامية كاجوكاجي، وتعتبر تلك المنطقة معبراً هاماً إلى داخل الأراضي اليوغندية. تحركت تلك الوحدة إلى هدفها منقولة على طائرة «**هلكوبتر مي ثمانية . Mi 8**»[1] من مهبط طائرات الهيل الذي جهزته وحدات سلاح المهندسين قرب مركز قيادة العمليات في طريق كاجوكاجي. وصلت الطائرة إلى منطقة الهدف التي لم يسبق استطلاعها من قبل، وعند محاولة الهبوط اصطدمت مروحة التوازن الخلفية للهلكوبتر بأحدى الأشجار، مما أدى إلى إرتطامها بالأرض واشتعال النيران بصورة سريعة وهائلة. قتل في ذلك الحادث أحد عشر من الجنود، بينما نجا ثلاثة وعشرون، بينهم طاقم القيادة الذي خرج من الزجاج الأمامي للطائرة. كان ذلك أول حادث لطائرات الهلكوبتر، والتي دخلت الخدمة في القوات المسلحة السودانية لأول مرة في العام 1970م.. ولن يكون ذلك الحادث الأخير.. فحتى نهاية القرن.. تدمرت عشرات الطائرات في عمليات المسرح الجنوبي.. والشرقي.. والغربي، أو في حوادث عرضية أخرى.

بحلول صباح اليوم التالي، استطاعت القوات المهاجمة في «المحورين الأوسط والجنوبي» الوصول إلى أهدافها بنجاح بدون مقاومة عنيفة تذكر، إذ أن حجم القوات المهاجمة الكبير، واستخدام الآليات المدرعة وقوة نيران المدفعية المكثفة، جعلت كل قوات الأنيانيا تنشد السلامة بالهروب إلى داخل الأراضي اليوغندية.[2] تمكنت «الكتيبة الأولى» من السيطرة على كل منطقة المعسكر ومهبط الطائرات، وعلى العديد من المعسكرات

---

[1] كابتن الطائرة المنكوبة المقدم طيار صبري محمد أرباب.

[2] قاد عملية الدفاع عن «معسكر مورتو» اللفتنانت كولونيل «جيمس لورو»، ونجح في سحب قواته بكفاءة.

الصغيرة المستخدمة للتدريب والإيواء، وبعض المخازن الخاصة بالمؤن الغذائية. أما «الكتيبة الثانية»، العاملة في المحور الجنوبي، والتي قامت بالالتفاف ومحاولة قفل الحدود اليوغندية، فقد أحرزت نجاحاً محدوداً، إذ أن المنطقة الخلفية لموروتو، اتضح أنها شاسعة وتتميز بكثافة الأدغال وواجهت مانعاً مائياً تطلب جهداً هندسياً لعبوره، مما مكن معظم قوات الإنيانيا من التسلل والهروب، وقد كان من ضمن الهاربين كل القيادات الكبيرة.. وأيضاً المرتزق الأشهر في أفريقيا «***Wild Geese*** - رولف شتاينر».

أبرز ما حققته عملية طلائع النصر

حققت عملية «طلائع النصر»، الأهداف المرجوة منها، وقد نفذت الخطط التي رسمت بنجاح كامل، إذ تم تدمير كل القدرات العسكرية لـ «حركة الأنيانيا»، في منطقة موروتو، والاستيلاء على مركز القيادة ومركز التدريب ومهبط الطائرات. كما توغلت بعض الوحدات داخل الأراضي اليوغندية، في مطاردة قوات الأنيانيا المنسحبة جنوباً، مما أجبر الجيش اليوغندي على الانتشار والقبض على بعض الفارين، ومنهم «رولف شتاينر». إنتهت عملية طلائع النصر في صباح يوم «29 سبتمبر 1970م» بنجاح كبير، وبخسائر بشرية محدودة. تمثل النجاح في التالي:

* تدمير قدرات «حركة الأنيانيا» العسسكرية وأكبر معسكراتها في «منطقة موروتو» بغرب الاستوائية، وتأمين الحدود الجنوبية مع يوغندا.

* أسر المرتزق الأوروبي الأشهر في حروب المرتزقة في أفريقيا «رولف شتاينر»[1] ومحاكمته في الخرطوم في أغسطس من العام 1971م بالسجن لمدة عشرين عاماً. كانت تلك المحاكمة تاريخية، إذ أنها المرة الأولى التي تحاكم فيها كل ظاهرة المرتزقة

---

[1] «رولف شتاينر» فرنسي الجنسية من مواليد العام **1933**م، وقد انضم للجيش الفرنسي في الفرقة الأجنبية المعروفة كقوات حاصة عالية التدريب «**Foreign Legion**». شارك في حروب فرنسا في الهند الصينية، ثم الحرب الجزائرية. انتقل بعد تركه الخدمة كمرتزق أجنبي إلى أفريقيا، وقاتل في حرب بيافرا، ثم إلى جنوب السودان، حيث أسرته القوات اليوغندية وسلمته للحكومة السودانية في التاسع من نوفمبر **1970**م.

الأجانب، الذين فاقموا من الصراعات الأفريقية المسلحة، خلال حقبتي الستينات والسبعينات من القرن الماضي.

* شجعت العمليات العسكرية الناجحة، وبداية تدمير قدرات المقاومة المسلحة قادة جنوب السودان المعتدلين، للاستفادة من «إعلان 9 يونيو» وقبول الحوار والتفاوض، وبنفس القدر أكدت لدول الجوار الإقليمي قدرات حكومة السودان العسكرية المتفوقة، وتأكيد رغبتها القوية لوقف الحرب وتحقيق السلام.

عملية جبل إيدو ـ أكتوبر 1970م

الجبل المعضلة..

خلال فترة الستينات من القرن الماضي، كان «**معسكر جبل إيدو**» من أكبر المعسكرات التي أقامتها «حركة الأنيانيا» في شرق الاستوائية، ويقع على مسافة خمسة وأربعين كيلومتراً إلى الجنوب من مدينة توريت. «جبل إيدو» عبارة عن هضبة صخرية شاهقة تمتد لعدة كيلومترات، وتنتهي في الشرق عند جبلين شاهقين هما «جبل إمروك وجبل إلينج». داخل تلك الهضبة الممتدة توجد العشرات من الكهوف «الكراكير»، والتي تصلح للإخفاء والوقاية من نيران المدفعية والقصف الجوي، وتستخدم أيضاً للسكن والتخزين. خلال العام الأسبق . مايو 1969م قامت حامية توريت بهجومين كبيرين على «معسكر جبل إيدو»، ويبدو أن تقييم الاستخبارات لقدرات وقوة المعسكر لم يكن دقيقاً، مما قاد إلى إقحام قوات غير كافية لتنفيذ المهمة، فتمكنت قوات الأنيانيا من صدهما، وإلحاق خسائر كبيرة في القوات المهاجمة، والتي تمكنت بعد معارك شرسة من الانسحاب، تحت وابل من نيران الخطوط الثابتة.[1] «**توزيع قوات الأنيانيا: المجموعة الأولى من الضفة الشرقية لمنطقة جوبا وحتى جبال الإيماتونج في منطقة توريت، وتحت قيادة أميديو تافينق. أنشأت الحركة معسكرها المستديم أعلى جبل إيدو، والذي شكل صداعاً مستديماً لقوات الجيش في شرق الاستوائية**».[2]

الحشد والخطة والتقدم نحو الهدف

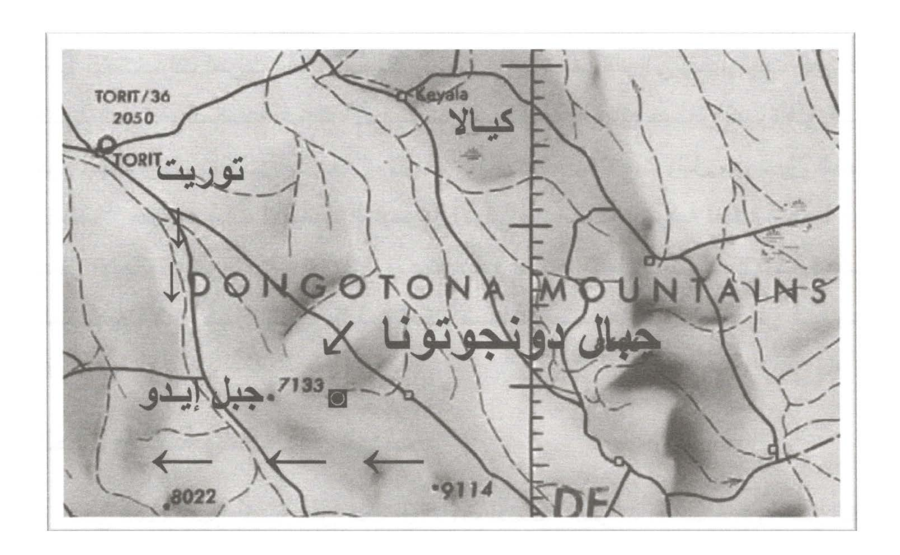
في مطلع شهر أكتوبر من العام 1970م، اكتملت عمليات الاستطلاع ووضع الخطط في «حامية توريت» مقر قيادة شرق الاستوائية، بهدف تدمير كل معسكرات «حركة الأنيانيا» في المنطقة. تم وضع «معسكر جبل إيدو» كهدف أول وأسبقية عاجلة للتنفيذ في شرق الإستوائية، وذلك لتأثيره المباشر على خط الإمداد الرئيسي الرابط بين جوبا وتوريت،

---

[1] «الهجوم الأول بسرية مشاة تحت قيادة النقيب مصطفى أبوسنينة، والهجوم الثاني قاده النقيب نصار محمد مصطفى».

[2] جوزيف لاقو، مصدر سابق. ص 131.

وعلى معظم الطرق، التي تقود إلى مناطق شرق الاستوائية الأخرى. أسندت القيادة العامة مهمة تخطيط وقيادة عملية «هضبة إيدو» للعميد الركن «خالد الصادق أونسه»، وقد أطلق عليها الاسم الرمزي «دعائم النصر». بدأ حشد القوات في حامية توريت، ولأول مرة يتم تجميع وحدات من مناطق شملت الحاميات المتمركزة في بحر الغزال. تشكلت مجموعة القتال لتنفيذ المهمة من ما يزيد عن كتيبتي مشاة: «سريتي مشاة من القيادة الشرقية . توريت، سرية مشاة من حامية الخرطوم . جوبا، سريتي مشاة من القيادة الوسطى "الهجانة" من مريدي ، سريتي مشاة من القيادة الغربية "نيالا" قادمة من رومبيك، فصيل مدرعات صلاح الدين، كتيبة المدفعية 301 ميدان من جوبا، فصيل دفاع جوي من مطار جوبا، فصيل مهندسين، سرية نقل من القيادة الجنوبية، ومستشفى ميدان».



خارطة معسكر جبل إيـدو

وضعت خطة السيطرة على «هضبة إيدو» لتكون بهجوم من كتيبتي مشاة على المعسكرين المعروفين في الهضبة في وقت متزامن في فجر يوم 14 أكتوبر 1970م. تقوم الكتيبة الأولى المختلطة بالهجوم على «جبل إيدو»، أما الكتيبة الثانية المختلطة فتنفذ

الهجوم على «جبل أمروك». تقرر أن يبدأ الإعداد للهجوم بتحرك سرية مشاة في وقت مبكر من زمن العملية لتأمين ضفة فرع من «نهر كنيتي» الصغير، والذي يشكل مانعاً مائياً أمام الهضبة، ولتقوم وحدة سلاح المهنسين بتشييد كبري متحرك، يمكن الآليات ووحدات المدفعية من العبور. اشتملت خطة الهجوم أيضاً على تحرك سريتي مشاة قبل زمن كاف من ساعة الصفر، ولتقوم بحركة التفاف واسعة شرقاً ثم جنوباً، ولتتمركز في الطرق والدروب خلف الجبال، وتعمل كقوات لقطع خط تراجع قوات الحركة في اتجاه الجنوب.

اكتملت إجراءات الحشد والتحضير للمعركة في معسكر قيادة توريت، حيث بني نموذج كبير من الرمل والصخور لمنطقة «هضبة إيدو»، وقامت «شعبة استخبارات القيادة الجنوبية»،[1] بتوضيح وشرح مواقع الأهداف، والقوة المعادية المتوقعة في كل هدف لقادة الوحدات المهاجمة، وتلى ذلك قيام العميد «خالد الصادق» قائد مجموعة العمليات، بإصدار أوامره المفصلة لكل قادة الوحدات. عند المغيب بدأ تحرك القوات نحو الأهداف، في فترات زمنية متباعدة ومحددة حسب خطة التحركات، وكانت سرية الاستطلاع والمهندسين في مقدمة الركب، واستطاعت تأمين ضفة « فرع نهر كنيتي» وتمكنت وحدة السلاح المهندسين من تشييد كبري متحرك عبر النهر، وقد اكتمل ذلك بعد منتصف الليل. تم عبور كتائب الهجوم ووحدات المدفعية «السرية الأولى مدفعية ميّدان هاوتزر 105 مم . السرية الثانية مورتار 120مم»[2] للمانع المائي، واتخذت مواقعها في مواجهة «هضبة إيدو». كانت القوات المخصصة لقطع طرق الهروب جنوب الهضبة قد تحركت في وقت مبكر، لتتمكن من الوصول قبل طلوع الفجر، إلى مواقعها المحددة خلف الجبال.

في الساعة الرابعة صباحاً، بدأت وحدات المدفعية في قصف الأهداف المحددة، وقد كان وميض الانفجارات الهائلة لقذائف المدفعية يشاهد بوضوح، رغم الغيوم والأمطار التي

---

[1] «شعبة استخبارات القيادة الجنوبية»: الرائد فضل الله برمة، النقيب سليمان العاقب، الملازم أول ناصر جماع،الملازم أول عثمان محجوب الغوث.

[2] «كتيبة المدفعية 301 ميدان . جوبا»: الرائد عمر فرحات، النقيب عثمان رأفت، الملازمين محمد عبدالله، أبوالقاسم قمبور، يس عوض بابكر. ضباط ملاحظة أمامية: الملازمين عبد الرحمن الحجاج، وبادي حسن بادي. وحدة المهندسين: نقيب عبد المحمود إبراهيم.

كانت تهطل بغزارة في ذلك الفجر، بينما تقدم ضباط ملاحظة المدفعية مع الوحدات المهاجمة «مراقبة وتوجيه نيران المدفعية». في الخامسة صباحاً بدأ كلا الهجومين على الهدفين الرئيسين، وواجهت تلك القوات صعوبات كبيرة في الصعود عبر الممرات الجبلية الحادة التضاريس، وسط تراشق نيران متقطع صادر من أعلى الجبال. تمكنت القوات المهاجمة خلال ساعتين من الزمن، الوصول إلى أهدافها في أعلى الهضبة وسيطرت عليها تماماً، وبعدها بدأ إرسال دوريات الاستطلاع والبحث في كل مناطق الهضبة والسفوح الخلفية.

أما القوات التي قامت بالالتفاف البعيد، وتمركزت خلف الجبال، فقد استطاعت إلحاق أكبر خسائر تمت خلال العملية في وحدات الإنيانيا، والتي كانت تحاول الهروب من منطقة الهضبة عبر الممرات والدروب التي تقع جنوباً. في وقت لاحق، وعند تقييم نتائج تلك العملية الهجومية الكبيرة، اتضح إن وحدات الأنيانيا قد تحوطت مبكراً بعد رصدها للحشد الكبير في توريت، وبدأت في الانسحاب جنوباً بعد عبور القوات للمانع المائي، ولكنها خلفت وراءها الكثير من مخزوناتها من مختلف المواد، وخاصة المؤن والذخيرة والتي وجدتها القوات المهاجمة داخل الكراكير العديدة المستخدمة كمخازن.

يمكن اعتبار «عملية جبل إيدو»، بأنها كانت من أكبر العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة السودانية في شرق الاستوائية، إذ شارك فيها ما يقارب الألفي جندي. في أبريل من العام 1967م، كان الجيش السوداني قد شن هجوماً على «**جبل ديتو**» تحت قيادة العقيد الركن «جعفر نميري»، ولكن لم تصل القوة البشرية وقوة النيران إلى حجم هذه العملية. نجحت «عملية جبل إيدو» في توجيه ضربة قاصمة لحركة «الأنيانيا»، أضعفت قدراتها في شن العمليات، وشردت قواتها في وسط شرق الاستوائية، ودفعتها للتراجع للمناطق الحدودية في سفوح جبال الإيماتونج والديدنقا.

عمليات جبال الديدنقا وناسيلاني ـ ديسمبر 1970م

الشرقية.. الطرق تقود إلى فيتنام!!

تقع «**جبال الديدنقا**» إلى الشرق من «مدينة كبويتا» في شرق الاستوائية، وهي منطقة تقطنها «قبائل التبوسا»، حيث تنتشر بقطعانها الكبيرة من الأبقار في السهول الممتدة حتى الحدود الكينية واليوغندية. عرفت تلك المناطق بالمعارك السنوية الطاحنة بين القبائل، بين «التبوسا السودانية» وقبائل «التركانا الكينية» وقبائل «الكاراموقا اليوغندية». تلك القبائل هي من عرقيات واحدة، وترجع للأصل: «قبائل المساي» الكينية.. وهي مجتمعات بدائية لازالت تعيش في ما وراء عصور الحضارة.. وثلاثيتها المقدسة، تتركز في الأبقار والمرعى والحرب.

في السفح الغربي للجبال، وفي منطقة تسمى «ناسيلاني»، توجد حامية صغيرة للقوات المسلحة تتمركز في منطقة «لاوورو»، وقوتها «سرية مشاة». «جبال الديدنقا» جزء من «الإخدود الإفريقي العظيم ـ **Great African Rift Valley**»، وهي منطقة صعبة التضاريس، ولا توجد بها سوى ممرات محدودة تقود إلى أعلى الهضبة. في تلك المنطقة أنشأت «حركة الأنيانيا» أكثر معسكراتها حماية بالطبيعة الوعرة القاهرة، ويسمى «معسكر ناويا فوة»، وتعني بلغة قبيلة اللوكويا: «عش الصقر». كانت تقديرات الاستخبارات السودانية، تبين إن قوة المعسكر لا تتجاوز المائة وخمسين مقاتلاً، تحت قيادة الكولونيل «ساترلينو أوركا – **Saterlino Giant**»، وهو رجل عصابات متمرس ولديه خبرة كبيرة. في فترة سابقة خلال العام 1969م، قامت قيادة الضفة الشرقية في توريت، بمحاولة للهجوم على «معسكر ناويا فوة»، ولكن.. واجه ذلك الهجوم مقاومة عنيفة بخطوط نيران ثابتة في الممرات الصاعدة للجبل، وتكبدت القوات خسائر كبيرة في الأرواح، وأجبرت على التراجع بعد معركة طاحنة.[1]

[1] قائد سرية الهجوم الأول النقيب عبد العظيم المهدي من قيادة توريت . شرق الاستوائية.

حشد القوات وخطط الهجوم

عينت القيادة الجنوبية العميد «محمد خضر عبادي»[1] قائد حامية توريت والضفة الشرقية، قائداً لعمليات تطهير منطقة جبال الديدنقا من قوات الأنيانيا، وبهدف السيطرة على المناطق الجنوبية حتى الحدود الكينية ـ اليوغندية. تم وضع خطط العمليات في مركز القيادة في توريت، ثم بدات عملية حشد القوات المطلوبة لتنفيذ تلك الخطط بتجميعها أولاً في توريت، ثم تحركها براً إلى «كبويتا»،[2] ومنها إلى منطقة التجمع الأمامية للمعركة في «لاورو ـ ناسيلاني»، حيث اكتمل حشد القوات يوم 10 ديسمبر 1970م. شاركت القوات التالية في تنفيذ عمليات الديدنقا:

أ. الكتيبة الثانية مشاة من حامية توريت، ومن قوة اللواء الرابع القضارف.

ب. سريتا مشاة من القيادة الغربية ـ نيالا، قادمة من رومبيك.

جـ. سرية مشاة من قوات مريدي تابعة للقيادة الوسطى هجانة، الأبيض.

د. فصيلتا مشاة من الكتيبة الثانية حامية الخرطوم «دفعت جواً للدعم يوم 14 ديسمبر».

هـ. الكتيبة 301 مدفعية ميدان من القيادة الجنوبية.

و. فصيل دفاع جوي دوشكا.

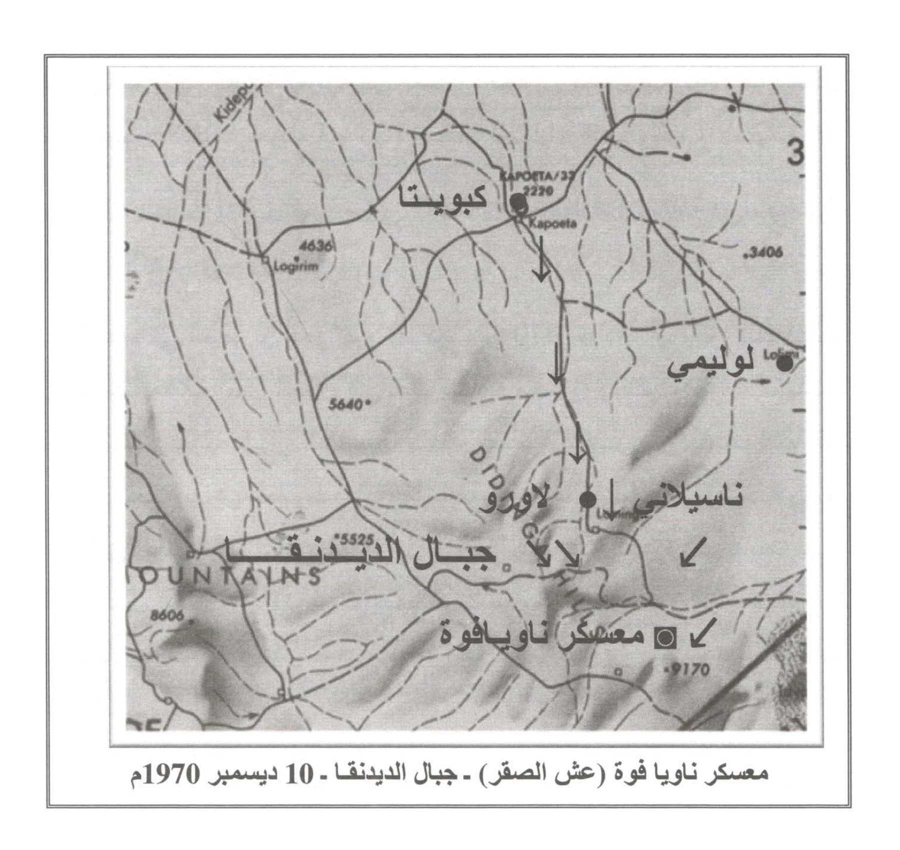
ز. ثلاث طائرات قاذفة مقاتلة من طراز جت بروفوست البريطانية «**JET PROVOST**» في الإسناد الجوي القريب «**Close Air Support**»، وتعمل من مطار توريت.

حـ. سرب طيران مختلط يعمل من مطار توريت، مكون من: طائرتي هلكوبتر، وطائرتي أنتينوف.

---

[1] مركز قيادة العمليات: العميد محمد خضر عبادي، الرائد أبوالقاسم إبراهيم محمد، ركن استخبارات نقيب عثمان محجوب الغوث. قائد الكتيبة الثانية شرقية العقيد مصطفى خلف الله. المستشفى الميداني: رائد طبيب أحمد عبد الله الدابي.

[2] قائد حامية كبويتا (قاعدة العمليات) النقيب عبدالفتاح عبدالعزيز هواري.



معسكر ناويا فوة (عش الصقر) - جبال الديدنقا - 10 ديسمبر 1970م

الهجوم... الثبات تحت نيران الخطوط الثابتة

اكتمل حشد قوات عمليات الديدنقا في مناطق التجمع الأمامية، في السفوح الغربية للجبال عند «نقطة لاورو» في الثامن من ديسمبر، وتقرر أن يبدأ الهجوم وفق خطة عامة كما يلي:

أ. تتحرك سريتا مشاة إلى خلف الجبال، قبل 24 ساعة من بدء الهجوم، لتعمل كقوات قطع ومنع انسحاب «الأنيانيا» في منطقة «لاتومي».

ب. تهاجم كتيبة القيادة الشرقية في المحور الأمامي من مرتفع «ناسيلاني»، وشرقاً في اتجاه أعلى جبال الديدنقا، للسيطرة على منطقة «معسكر ناويا فوة».

جـ. تهاجم كتيبة القيادة الغربية في المحور الجنوبي لجبال الديدنقا، كما تفصل سرية مشاة لتقوم بالالتفاف جنوباً، في اتجاه «مطار لوسيليا» القديم وتقوم بالاستيلاء عليه.

د. . تساند الكتيبة 301 مدفعية ميدان الهجمات، بخطط نيران دقيقة في ممرات الجبال، ومناطق الأهداف المعلومة.[1]

بدأ الهجوم في المحورين فجر يوم 10 ديسمبر 1970م، بعد أن سبق ذلك قيام مدفعية الميدان بقصف مكثف أحال الجبال إلى حمم بركانية متفجرة، وتقدمت القوات المهاجمة عبر المحورين تحت غطاء نيران المدفعية. كانت المفاجأة الكبيرة، أن وقعت كلتا الكتيبتين المهاجمتين تحت نيران خطوط ثابتة، مسلطة بدقة على الممرات الضيقة والمحدودة، الصاعدة إلى أعلى الجبال. كانت تلك أول مرة في العمليات الكبيرة التي قامت بها القوات المسلحة خلال العام 1970م، أن تواجه القوات مقاومة مخططة وعالية التأثير. تقدمت القوات المهاجمة في وجه مقاومة شديدة، وتوقف كلا المحورين بعد أن فقدت القوات عدداً كبيراً من القتلى وعشرات الجرحى.[2]

كان لا بد من إعادة النظر في الخطط الموضوعة، للخروج من من ذلك التطور الكارثي. أصدرت قيادة عمليات الديدنقا أوامرها بتوقف تقدم الهجمات، على أن لا يتم أي انسحاب إلى الخلف، وأن تقوم كل وحدة مهاجمة بالتمركز في أعلى نقطة في الجبال تمكنت من الوصول لها، والدفاع عنها ووقاية القوات بالسواتر الجبلية. تم دفع السرايا الإحتياطية لدعم القوات المتمسكة بمواقعها في أعلى الجبال، ولكن لم يغير ذلك من الموقف والمقاومة المعادية المستمرة، واستمر ذلك السجال طوال الأيام التالية. طلبت تعزيزات إضافية، وعدلت الخطط، للتركيز على محور الوسط، وزيادة قوة النيران.

---

[1] **قوات الهجوم:** نقيب آدم بخيت، نقيب باصالح محمد حسن، ملازم عبد السلام سيد فضل ، ملازم الطيب السماني، ملازم شرف الدين أحمد محمود، ملازم زنون التيجاني، ملازم عوض إبراهيم. «مدفعية الميدان»: نقيب أحمد البشير، ملازم محمد عبدالله، ملازم أبوالقاسم قمبور، ملازم بادي حسن بادي، ملازم يس عوض بابكر. «الدفاع الجوي»: ملازم معتصم أبشر.

[2] قتل صباح يوم الهجوم الأول أحد عشر جندياً، وأصيب العشرات بجراح، منهم الملازم الطيب السماني الذي أصيب بجراح بليغة في السلسلة الفقرية، وقد تمكنت القوات الجوية من نقله للخرطوم، ثم إلى مستشفى ببريطانيا خلال 24 ساعة.

«**عملية مطار لويلي . لوسيليا**» : كما أسلفنا من قبل، إن خطة الهجوم على منطقة الديدنقا، قد اشتملت على عملية التفاف في اتجاه الجنوب «تفصل سرية مشاة لتقوم بالالتفاف جنوباً في اتجاه مطار ناسيلاني القديم والسيطرة عليه». تمكنت سرية القيادة الغربية المكلفة باحتلال المطار القديم من الوصول إلى هدفها بنجاح، وقد تمت مفاجأة قوات الأنيانيا في منطقة «مطار لويلي» والتي لم تتحسب للهجوم القادم من الخلف، وكانت تظن أن المعارك تدور في أعلى الجبال. استطاعت وحدة الغربية السيطرة على المطار القديم، وقتل أعداد من «قوات الأنيانيا» والاستيلاء على مستودع للأسلحة والذخائر.[1]

التعزيز جواً.. حامية الخرطوم.. قدرات سلاح الجو

كان صباح يوم الأحد في مدينة جوبا، يوم العطلة الأسبوعية للجميع، الرابع عشر من شهر ديسمبر من العام 1970م، وكما هو حال صباح كل يوم أحد، تسمع أجراس الكنائس وهي تقرع معلنة بدء القداس الأسبوعي، ويشاهد المسيحيون يتوجهون للكنائس وهم في كامل زينتهم. في كل يوم أحد تزدهر الأسواق، فهو يوم تفرغ الجميع لشئونهم الخاصة. في مساكن ضباط حامية الخرطوم في مدينة جوبا، «الكتيبة الثانية حامية الخرطوم»، والتي كانت تتولى جزءاً من مسئولية تأمين عاصمة المديريات الجنوبية، بدأ الضباط في تجهيز قاعة كبيرة في «ميس الضباط» لحفل ترفيهي، فقد وجهوا الدعوة لفرقة موسيقى القوات المسلحة، التي كانت تزور جوبا في تلك الفترة. عند منتصف النهار كان قد اكتمل التجهيز للحفل، ذبحت الخراف وأعد الطعام وأثلجت المشروبات، وكان أحد الفنيين يقوم بضبط مكبرات الصوت « **Sound System**». في تلك اللحظات سمع صوت «نوبة البروجي» باللحن المعروف بـ «نداء الكبسة».. أو نداء الحالات الطارئة، ينطلق من معسكر قيادة الحامية القريب.. كانت تلك دعوة عاجلة لكل الضباط والجنود للتبليغ فوراً لوحداتهم جاهزين للقتال. اندفع الجميع نحو مقر القيادة، ومن معسكرات الجنود القريبة من قيادة الحامية، وبدأ وصولهم وهم بكامل تجهيزاتهم. اجتمع الضباط في مكتب قائد الكتيبة على عجل، لمعرفة الأمر الطارئ. قرأ

---

[1] قاد الهجوم على مطار ناسيلاني القديم «مطار لويلي» الملازم عوض إبراهيم، وقد أمر الرئيس نميري بترقيته إستثنائياً إلى رتبة الملازم أول، فتخطي في كشف أقدمية الضباط ثلاث دفع أسبق منه.

أركانحرب الكتيبة[1] فحوى إشارة لاسلكية، حملت أعلى درجة أسبقية في مراسلات الجيش «برق». ملخص ما كان بها، أوامر مطلوبة التنفيذ الفوري: «**قواتنا في منطقة الديدنقا تخوض معارك عنيفة، وتواجه خسائر كبيرة، وقد تقرر دفع تعزيزات مقاتلة من حامية الخرطوم خلال ساعة من الزمن**». لم تكن هنالك أي معوقات، وذلك هو الحال الأمثل للجيوش المحترفة، أن تكون كل الوحدات في قمة الجاهزية القتالية، في أي وقت.. وفي كل مكان.

خلال ساعة من الزمان، كانت فصيلتا مشاة «بقوة سبعين جندياً» مكتملة بكل أسلحتها ومعداتها وتعييناتها، تقف قرب مدرج مطار جوبا، ثم بدأت في الصعود في «طائرة أنتنوف **AN24**»[2] كانت كل محركاتها تدور وجاهزة للإقلاع. صعد الجنود وجميعهم لم يدخل في جوف طائرة من قبل، ولكن.. كانت ملامح التصميم والشجاعة تبدو واضحة على وجوههم. أقلعت الطائرة متوجهة إلى توريت، ويبدو أن بعض الجنود لم يتحملوا المطبات الجوية الشديدة، ولكنهم تحملوا التجربة الجديدة في شجاعة وصبر، وبعد أقل من ساعة هبطت الطائرة في مدرج مطار توريت... نحن الضباط الذين كنا نعتقد أن وصولنا لتوريت سيعني بداية مرحلة طويلة، ويوم تسكع في توريت مع أبناء الدفعة.. ولكن.. لدهشتنا كان على المدرج طائرتا «هلكوبتر مي ثمانية،**Mi 8**»[3] في حالة استعداد للطيران ومحركاتها تهدر في سلاسة، وخلال عشر دقائق كانت كل فصيلة داخل طائرة. أقلعت الطائرتان شرقاً، وعند الثالثة بعد الظهر، بعد رحلة استغرقت ما يقارب الأربعين دقيقة، هبطت طائرتا الهلكوبتر في مهبط «حامية لاورو» في سفوح «جبال الديدنقا». عندما كانت الفصيلتان تقومان بإجراءات التمام عند الوصول، ثم التبليغ لقائد العمليات في المنطقة، كان يسمع هدير انفجارات نيران المدفعية وهي تقصف الجبال الممتدة إلى الشرق.

---

[1] أركانحرب الكتيبة الثانية حامية الخرطوم الملازم عباس صديق.

[2] كابتن الطائرة العقيد طيار خالد الزين، ومعاونه النقيب طيار عبدالله عبد الفراج.

[3] كابتني طائرتي الهلكوبتر في مطار توريت: العقيد طيار محمد عثمان همرور، والمقدم طيار صبري محمد أرباب.

خلال ما يقارب الثلاث ساعات، وفي يوم عطلة أسبوعية، وبلا سابق إنذار، تتمكن وحدات قتالية تابعة للقوات المسلحة السودانية، من الوصول إلى مواقع قتالية على مسافة ثلاثمائة وخمسين كيلومتراً، وبوسائل نقل جوي مختلفة، ثم تتمركز في مواقعها الجديدة وهي في قمة الاستعداد القتالي وأعلى المعنويات. هذا كان حال القوات المسلحة السودانية في نهاية العام 1970م، قوات مكتملة التسليح بأفضل المعدات الحديثة، وفي أعلى درجات الاحتراف العسكري والجاهزية القتالية.

الهجوم الثاني .. الإصرار والعزيمة..

خلال أيام طويلة، تمسكت القوات القائمة بالهجوم عبر المحورين في عمق جبال الديدنقا، بالمواقع التي وصلت لها، قبل وقف التقدم نتيجة للمقاومة العنيفة والخسائر الكبيرة. واجهت تلك القوات العطش والجوع، فالطعام والماء ينقل ليلاً من القاعدة أسفل الجبال، وليصل بعد مسيرة ثلاث ساعات بالأرجل. طوال تلك الفترة استمرت الاشتباكات بين الجانبين، ولكن.. جاء وقف الهجوم في صالح القوات. بدأ ضباط ملاحظة المدفعية المرافقين للقوات، في تحديد المناطق التي تأتي منها نيران الرشاشات، «خطوط النيران الثابتة»،[1] وبعد مقارنة الخرائط مع المعالم الأرضية الظاهرة في الهضبة، وباستخدام معدات المساعدات المساحية الأخرى، يتم تحديد موقع مصادر النيران، ثم ترسل إحداثيات الأهداف ويطلبون من وحدات المدفعية في الخلف قصف الأهداف، وبلا شك فإن سلاح المدفعية كان على درجة عالية من الكفاءة والدقة منذ الحرب العالمية الثانية.

خلال الليل وصلت إلى المواقع الأمامية في الجبال التعزيزات التي طلبت من جوبا، كما تم دفع سرية إحتياط من قوات الغربية ضمن قوة الهجوم. في المحور الأول الذي يستهدف **«معسكر ناويا فوة»** أسندت لوحدات «حامية الخرطوم»، التي لم تكن موجودة ولم تشارك في المرحلة الأولى من الهجوم، مهمة أن تشكل مجموعة الاقتحام الأمامية في ذلك المحور،

---

[1] **«خطوط النيران الثابتة»: إستخدام مدفع رشاش مثبت على حامل «سيبية» يوظف لإطلاق نار مكثف على نقطة محددة لا تتغير، وهو أصلح وسائل الدفاع ومنع الحركة في الممرات الجبلية.**

وتلك القوة مكونة من فصيلتي مشاة بقوة سبعين جندياً،[1] أما المحور الثاني، فقد تم دعمه بسرية الاحتياط التي لم تشارك أيضاً في المرحلة الأولى.

بعد طلوع الفجر، ولمدة زمنية كبيرة قصفت وحدات مدفعية الميدان الأهداف في أعالي الجبال، بتركيز على هضبة «معسكر ناويا فوة». عند الساعة السابعة صباحاً، أخطر مركز قيادة العمليات من مقره في «لاورو» قادة كتائب الاقتحام، بأن مقاتلات سلاح الجو قد أقلعت من مطار توريت، وستقوم بالإسناد الجوي القريب للقوات القائمة بالاقتحام «Close Air Support»، وأن الأوامر هي اقتحام «معسكر ناويا فوة» مباشرة فور تنفيذ القصف الجوي. ضمن قوات الاقتحام كان هنالك ضابط توجيه الإسناد الجوي «Forward Air Controller- FAC» ومعه جهاز الاتصال اللاسلكي مع المقاتلات. بادر ذلك الضابط بالإتصال مع المقاتلات المتجهة نحو الهدف، وأخطرهم بمعلومات طبوغرافية عديدة، وأنه سيقوم بإضاءة الهدف بقنبلة دخان بيضاء في المنتصف.[2] طلب ضابط التوجيه الجوي من «ضابط ملاحظة نيران المدفعية» إسقاط قنبلة دخان على إحداثي منتصف «معسكر ناويا فوة»، ومن جانبه قام الضابط بإرسال المعلومات لوحدته، التي كانت تقصف تلك الأهداف من مسافة ثمانية كيلومترات في الخلف. استجابت المدفعية في لحظات، وتصاعد دخان أبيض من الهدف. كانت المقاتلات قد دخلت إلى منطقة الجبال العنيدة .. رأي الجنود المتمسكون بحماية الصخور والممرات، مقاتلات سلاحهم الجوي تنقض من إرتفاع شاهق إلى الأرض.. سمعوا دوي الصواريخ الهادرة قبل أن يروا سحب الدخان الأسود تتصاعد من «معسكر ناويا فوة»[3].. في تلك اللحظات كان واضحاً لكل ذي بصيرة، أن أولئك الجنود المنتشين بقدرات جيشهم، قادرون على اقتحام الجحيم، وانتزاع النصر من براثن الأسد.

---

[1] «وحدة حامية الخرطوم»: قادة وحدات الإقتحام: الملازم محمد جاد الله جبارة، الملازم عصام الدين ميرغني طه.

[2] ضابط توجيه الإسناد الجوي «Forward Air Controller- FAC» : النقيب موجه جوي خميس يوسف، تلقى تأهيله في سلاح الجو البريطاني.

[3] كباتن الطائرات المقاتله «JET PROVOST »: النقيب طيار التيجاني صديق، النقيب طيار مالك أحمد الماحي، النقيب طيار سيف الدين النور خميس.

هاجمت القوات عبر الممرات الجبلية، ثم اندفعت في النزول إلى منطقة الهضبة وسط الجبال والتي يتوسطها «معسكر ناويا فوة»، وقد كانت المقاومة المعادية ضعيفة، فقد سحقت نيران المدفعية الأهداف، وأكمل قصف سلاح الجو ما تبقى من إرادة للقتال. عند الساعة التاسعة صباح يوم 26 ديسمبر، سقط معسكر عش الصقر.. وقد كان اسماً على مسمى، في منطقة يصعب كثيراً الوصول لها إلا على الأقدام، وحتى في الظروف الطبيعية كانت تلك مسألة عسيرة. لم تجد القوات الكثير داخل المعسكر، فقد مكن الزمن الطويل الذي استغرقه الهجوم «قوات الأنيانيا» من سحب كل ما كان مخزوناً في ذلك المعسكر.

بعد السيطرة على منطقة جبال الديدنقا، استمرت القوات في البحث والتفتيش في المناطق الجنوبية حتى الحدود الكينية. دفعت مجموعة العمليات دوريات مقاتلة في مختلف الاتجاهات، ولم يعثر على أي أثر لقوات «الأنيانيا». في طريق عودة القوات إلى قواعدها، كلفت سرايا من المشاة بمهاجمة معسكرات مشتبهة في مناطق «ناقشوط» و«خور الجاك»، وأيضاً لم تعثر القوات على شيء. كانت تلك طبيعة حرب العصابات، وكما تنص مبادئها، في عدم الدخول في مواجهات مخطط لها من الجيش النظامي.

خاتمة المطاف.. «أونجي كي بول» يناير 1971م

صدى الطبول..

شيدت حركة «الأنيانيا» في يناير من العام 1968م، أكبر معسكراتها، ومركز قيادتها الرئيسي في منطقة «المادي» بشرق الاستوائية، وقرب الحدود اليوغندية. يقع ذلك المعسكر في هضبة وعرة في سفوح «جبال الإيماتونج»، يصعب كشفها من الجو أو الوصول إليها براً بسهولة، كما يشكل «نهر أسو» عائقاً مائياً يمنع وصول أي آليات إلى عمق المنطقة. أطلقت الحركة على ذلك المعسكر القيادي اسم «أوويني كي بول»، ومعناها سمع بصوت الطبلة. كانت تقارير الاستخبارات السودانية قد سمعت بصوت الطبول أيضاً، وتم تحديد موقعه بدقة في أواخر العام 1970م. ضم معسكر «أوينجي بول» مركز القيادة الرئيسي للحركة، ومهبط للطائرات، وشيد في المنطقة المتسعة حوله مركز الاتصالات اللاسلكية، ومساكن الإيواء للضباط والجنود، والمستودعات المختلفة، وعلى مسافة قريبة منه شيد مركز للتدريب العسكري للمقاتلين، وتأهيل الضباط. أهم مميزات ذلك المكان، قربه من الحدود اليوغنية، «عشر كيلومتر»، مما مكن «الأنيانيا» من استخدام الـ «تراكتور» لنقل الوقود والإمدادات من داخل يوغندا.

بحلول شهر يناير 1971م، كانت القيادة الجنوبية، قد أكملت تنفيذ معظم أهداف الخطة الإستراتيجية، لتدمير معسكرات «الأنيانيا» وإضعاف قدراتها القتالية. تم تدمير كل المعسكرات الرئيسية «موروتو، إيدو، الديدنقا»، وتبقى أخيراً صوت الطبول. في ذلك الوقت، كانت معلومات الاستخبارات السودانية، تؤكد انسحاب معظم «الأنيانيا» التي دمرت معسكراتها في شرق الاستوائية، وتمركزها في «أوينجي بول». بدأ حشد القوات للعمليات الأخيرة «خاتمة المطاف» في منطقة «نمولي»، وتكونت مجموعة العمليات، «مجموعة لواء مشاة مدعم»، من الوحدات التالية:

أ. ثلاث كتائب مشاة، من قيادات عسكرية مختلفة «من القيادات:الجنوبية، الشرقية»، وكتيبة القيادة الشرقية محمولة على 48 ناقلة جند مدرعة.[1]

ب. وحدات مساندة: مهندسين، إشارة، نقل وإمداد، وسلاح طبي.

جـ. سرية مدرعات مختلطة «صلاح الدين، فرت، كوماندو».

د. كتيبة مدفعية ميدان مكتملة، بثلاث سرايا «هاوتزر 105مم/ هاون 120مم».

هـ. الطائرات المقاتلة، وطيران الهلكوبتر متمركزان في مطار جوبا لتقديم المساندة الفورية.



<u>موقع معسكر أوينجي بول</u>

---

[1] القادة: الكتيبة الأولى شرقية العقيد إبراهيم محمد الحسن/ الكتيبة الثانية شرقية العقيد مصطفى خلف الله/ الكتيبة الأولى جنوبية المقدم أمين نمر.

خطة العمليات .. الهجوم

وضعت القيادة الجنوبية، تحت إشراف رئيس أركانها، العميد الركن «عمر محمد الطيب»، خطة عمليات «خاتمة المطاف»، وقرر قائد القيادة الجنوبية[1] أن يقود العملية رئيس أركانه. تم القرار على تنفيذ الخطة في مرحلتين:

أ. **المرحلة الأولى:** تهاجم الكتيبة الآلية «الشرقية» منتصف المعسكر ومهبط الطائرات، بعد أن تعبر «نهر أسو» بجسر اقتحام تقوم بتشييده وحدة المهندسين.

ب **المرحلة الثانية:** الهجوم على المعسكرات إلى الشرق من مهبط الطائرات ، وتنفذها كتيبة مختلطة، وبقية القوات كقوات قطع وقفل في خط الحدود اليوغندية.

في ليلة 25/24 يناير، وخلال ساعات قليلة تمكنت وحدة المهندسين، من تشييد جسر الاقتحام عبر «نهر أسو»،[2] وعبرت الكتيبة المحمولة على ناقلات الجند المدرعة في طريقها للهدف. واجهت القوة في مسارها العديد من الخيران، التي أعاقت حركتها، وقد انحرفت خلال الظلام من الاتجاه المحسوب لمنتصف معسكر «أوينجي بول» ودخلت الأراضي اليوغندية مسافة سبعة كيلومترات. كان ذلك الخطأ في صالح نجاح العملية، إذ عثرت على طريق ترابي مستخدم من قبل «تراكتور» يتجه شمالاً، فاندفعت فيه الناقلات المدرعة، لتصل إلى المعسكر من اتجاه الحدود اليوغندية، ومن خلف خطوط الدفاع عن المعسكر، مما أجبر المدافعين على الهروب بعد مناوشات متقطعة، وتمت السيطرة على المنشآت ومهبط الطائرات.[3]

طوال اليوم التالي كانت القوات المهاجمة تقوم بتفتيش المعسكرات الفرعية في المنطقة، وتمت السيطرة الكاملة على معسكر «الأنيانيا» الرئيسي والأخير في شرق الاستوائية. تمكنت القوات المهاجمة من الاستيلاء على المستودعات ومركز اتصال لاسلكي، ومستشفى ميداني

---

[1] قائد القيادة الجنوبية، اللواء الركن مبارك عثمان رحمة «البانزر».

[2] جسر الإقتحام تحت قيادة النقيب عبد المحمود إبراهيم.

[3] خسائر القوات المهاجمة العديد من الجرحى.

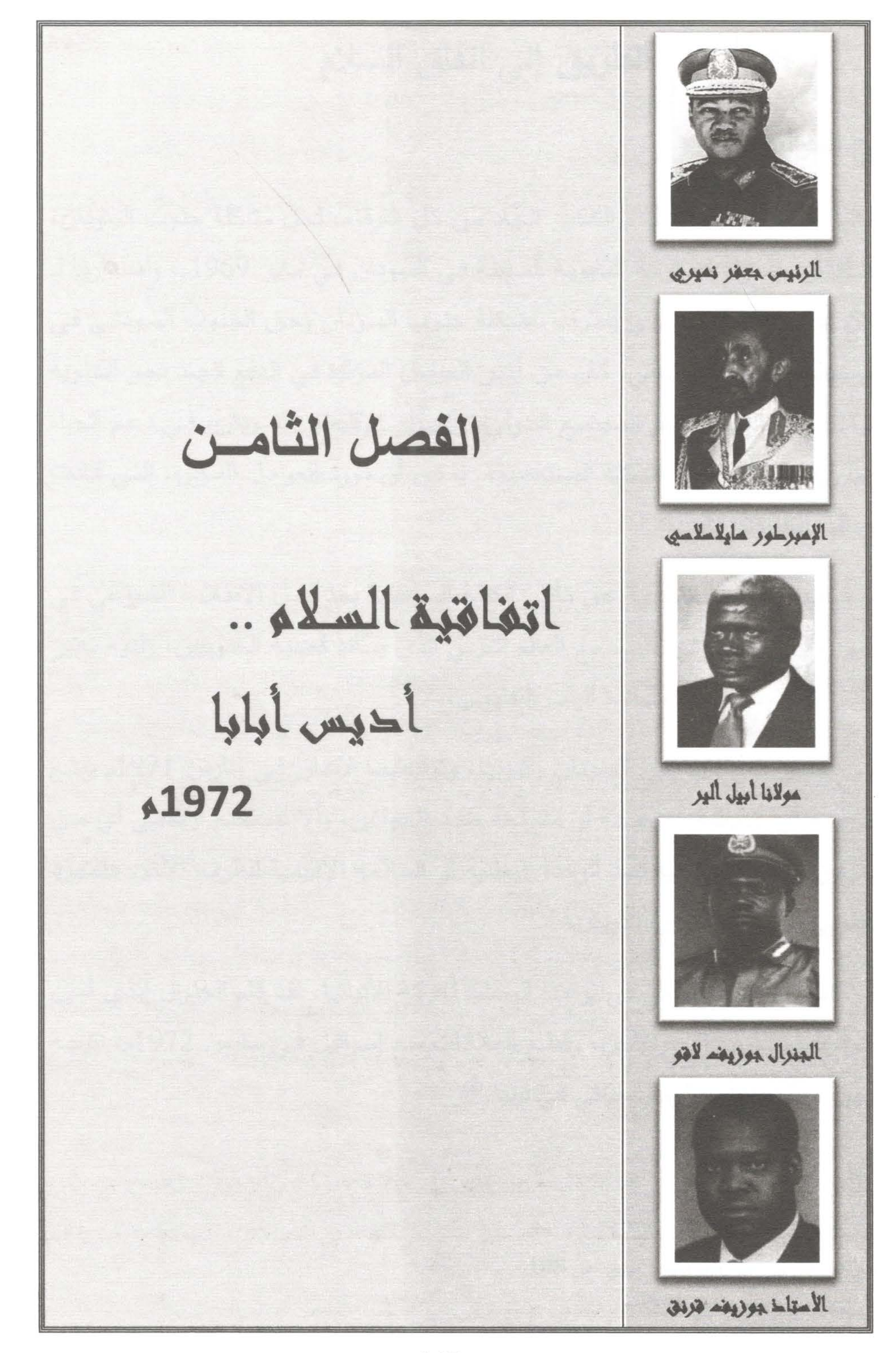
مكتمل، كما عثر على الكثير من الوثائق الهامة الخاصة بالعمليات والشئون السياسية والإدارية للحركة. «**قامت قوات "الحكومة" بمهاجمة قاعدتنا الرئيسية في "أويني كي بول"، ولكنها لم تنجح في مهمتها، وذلك لأننا بدأنا في تحويل المعسكر الرئيسي إلى موقع جديد في جبال أشولي، واستطعنا في وقت وجيز تحويل مخازننا وتأمينها في مناطق داخل الغابات، وتضاريس الأرض وسط جبال أشولي كانت ملائمة لدفاعاتنا بشكل ممتاز، وعندما بدأ الهجوم الحكومي، كانت كل احتياطاتنا من الأسلحة والمخازن خارج منطقة المعسكر الرئيسي، باستثناء المستشفى**».[1]

هذا القول فيه جزء من الحقيقة، فالقوات وصلت إلى المعسكر متأخرة بعد عبورها «نهر أسو» نتيجة لعوائق مائية لم تحسب بدقة، وأيضاً للخطأ في حفظ اتجاه الهدف، لكن.. من الواضح إن المفاجأة قد تحققت نوعاً ما، وحمل المنسحبون الأسلحة فقط وتركوا كل شيء. كان هنالك الكثير الذي ترك ليسقط في يد القوات المهاجمة، كأجهزة الإتصالات ومعدات المستشفى، ومئات من الوثائق الهامة، والتي كان يفترض إخلاءها وتأمينها قبل كل شيء.[2] أكملت عملية «خاتمة المطاف» تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ودفعت في اتجاه تحقيق التسوية السلمية.

---

[1] جوزيف لاقو، مصدر سابق. ص 260.

[2] شكلت لجنة مصغرة في القيادة الجنوبية تحت قيادة العميد الركن ميرغني سليمان خليل، لفحص وتقييم مئات من الوثائق السياسية والعسكرية والإدارية، التي تم الاستيلاء عليها من مركز قيادة «وينجي بول» . الكاتب أحد أعضاء اللجنة/ فبراير 1971م.


الفصل الثامن
اتفاقية السلام ..
أديس أبابا
1972م
الرئيس جعفر نميري
الإمبرطور هايلاسلاسي
مولانا أبيل ألير
الجنرال جوزيف لاقو
الأستاذ جوزيف قرنق

الطريق إلى اتفاق السلام

الرياح المواتية..

تضافرت عدة عوامل، لبدء التفكير الجاد من كل الفرقاء، لحل مشكلة جنوب السودان، وبلا شك أن وصول الحكومة المايوية للسلطة في السودان في مايو 1969م، وإصدارها لـ «**إعلان يونيو 1969م**» الذي يعترف بمشكلة جنوب السودان وحق الجنوب السوداني في التطوير والتنمية والحكم الذاتي، كان من أكبر العوامل المؤثرة في الدفع الجاد نحو التسوية السلمية. بنفس القدر ساهم المجتمع الدولي، والجوار الإقليمي للسودان، في دعم اتجاه التفاوض والحل السلمي للمشكلة المستعصية. يمكن أن نورد العوامل المؤثرة، التي قادت للجنوح إلى التفاوض والسلم:

أ. ابتعاد الحكومة المايوية عن تأثير الكتلة السوفيتية بعد فشل الانقلاب الشيوعي في يوليو 1971م، قاد إلى تقارب مع العالم الغربي الذي يساند قضية الجنوبيين، ولديه تأثير مباشر عليهم، وبالتالي مساندة آليات التفاوض.

ب. تحسن العلاقات بين السودان وإثيوبيا، وتوقيعهما لاتفاق في مارس 1971م يمنع ممارسة أي أنشطة معارضة أو مسلحة ضد الدولتين، وألا تستخدم أراضي أي من الطرفين، لأعمال موجهة ضد الوحدة الوطنية أو السلامة الإقليمية للطرف الآخر «**التمرد الجنوبي في مقابل الثورة الإريترية**».[1]

جـ. تغير الموقف الإقليمي في يوغندا المساند لحركة الأنيانيا، فقد قام الجنرال إيدي أمين بطرد المستشارين الإسرائيليين، وقطع العلاقات مع إسرائيل في مارس 1972م، نتيجة لجهود ومساعدات حكومة القذافي في ليبيا.[2]

---

[1] فيصل عبد الرحمن علي طه، مصدر سابق. ص **108**.

[2] تيم نيبلوك، مصدر سابق. ص **258**.

د. دخول مجلس الكنائس العالمي، ومجلس كنائس عموم أفريقيا، كطرف ووسيط فاعل لفتح قنوات الاتصال بين حكومة السودان وحركة تحرير السودان، وفي الاعداد لمفاوضات أديس أبابا. اجتمع وفد من مجلس الكنائس في يوغندا قبل قيامه للخرطوم مع «لجنة كمبالا» وهي مجموعة من السياسيين الجنوبيين المرتبطين بالأنيانيا، وناقش معهم إمكانية الحل السلمي للقضية. وافقت حكومة السودان على مبادرة مجلس الكنائس، وأبدت رغبتها في التسوية السلمية، في إطار الحكم الذاتي المحلي ضمن السودان الموحد.[1]

أدى الصراع على السلطة في يوغندا، بين الرئيس السابق **«ملتون ابوتي»** وقائد الجيش الجنرال **«أيدي أمين»** إلى تدهور الاستقرار في يوغندا، بعد أن أزاح «أمين» الرئيس «أبوتي» من السلطة عبر انقلاب عسكري في شهر يناير 1971م. ثم جاء قرار «أمين» في مطلع العام 1972م بطرد الجاليات الآسيوية من البلاد بحجة أنها تمتص الاقتصاد اليوغندي، وكانت تلك كارثة على الاقتصاد، وعلى علاقات يوغندا مع دول الكمونولث والعالم الغربي بصورة عامة. قاد ذلك الإجراء في نفس العام إلى قطع العلاقات مع بريطانيا، وطرد المستشارين الإسرائيليين، وبدأت حينها الضغوط الغربية الجادة لإزاحة الدكتاتور من سدة الحكم. تحول **«أيدي أمين»** إلى طلب مساعدة الدول العربية، وأعلن مساندته للقضية الفلسطينية، وقد وجد ذلك الدعم من العقيد معمر القذافي وألمانيا الشرقية.

أما النتائج المباشرة على قضية جنوب السودان، فتمثلت في قفل باب المساعدات العسكرية واللوجستية التي تصل للأنيانيا عبر يوغندا، وبالتالي تحسن علاقات يوغندا مع حكومة السودان، والذي انعكس بصورة سريعة على حرية وقدرات «حركة تحرير جنوب السودان» في تلقي الدعم، أو استخدام الأراضي اليوغندية.. وهذا كان من العوامل الكبيرة في اتجاه دفع وتعزيز مبادرةِ إثيوبيا ومجلس الكنائس العالمي، لبدء التفاوض والعمل على تحقيق السلام.

خلال شهر ديسمبر من العام 1971م بعث الرئيس والقائد العام للجيش **«جعفر نميري»** اللواء أح «فضل الله حماد» إلى القيادات العسكرية في الجنوب، حاملاً توجيهاً منه،

---

[1] تيم نيبلوك. مصدر سابق. ص 257.

بتخفيض حجم العمليات العسكرية الهجومية على معسكرات «الأنيانيا»، وأن تقتصر العمليات القتالية ولتكون محصورة في حالة الدفاع عن المعسكرات والمناطق. كان الهدف من ذلك التوجيه، تخفيض حدة العمل العدائي، بعد أن لاح في الأفق قبول «الأنيانيا» الدخول في مفاوضات السلام. رغم ذلك التوجيه، شهد شهر ديسمبر 1971م مقتل أحد قادة الحركة الكبار في أعالي النيل، وهو العقيد «جوزيف أكون» في كمين نصبته القوات المسلحة على بعد ثلاثين كيلومتراً إلى الجنوب من ملكال. عزى بعض الساسة الجنوبيين مسئولية مقتل العقيد «أكون» في ذلك الحادث، إلى عدم رغبة بعض قادة الجيش في الوصول لسلام مع «الأنيانيا»، ووجه الاتهام لقائد حامية أعالي النيل آنذاك.[1]

بداية الاتصالات المباشرة..

بدأ الاتصال المباشر من سفير السودان في المملكة المتحدة السيد «عابدين إسماعيل»، وكان مع ممثل حركة تحرير السودان في لندن السيد «مادينق دي قرنق»، وإبلاغه برغبة حكومة السودان وجديتها لحل مشكلة الجنوب، بعد صدور «إعلان يونيو 1969». بلاشك أن الإعلان قد شكل البداية والقاعدة الأساسية للسير نحو التفاوض، فقد أعترف بجذور المشكلة واستحقاقات الحل العادل. أبلغ السيد مادينق دي قرنق قيادة حركته، برغبة حكومة السودان في الحوار، ولم تكن الحركة في ذلك الوقت، منظمة سياسياً في مكاتب تنظيمية قائمة لتجتمع وتقرر في الأمر. لذا أجرى اللواء «جوزيف لاقو» مشاورات واسعة مع القيادات العسكرية ومع شيوخ القبائل، وعلى رأسهم الزعيم القبلي «لوليك لادو» زعيم قبيلة «لوكويا» ورئيس محكمة جوبا الأهلية. كتبت قيادة الحركة ردها لحكومة السودان عبر مبعوثها في لندن السيد مادينق دي قرنق، وتمثلت أهم محاور ذلك الرد في التالي:

أ. أي تحرك مخلص في اتجاه السلام يجد ترحيبنا.

ب. رفعنا السلاح لأسباب تعرفها حكومة السودان.

جـ. نعلم أن أي نزاع مسلح مهما كان حجمه، ينتهي عند طاولة المفاوضات.

---

[1] **ابيل الير، مصدر سابق. «قائد حامية ملكال العقيد سيد عبد الحافظ». ص 83.**

د. نرغب في لقاء ممثلي حكومة السودان في مكان محايد.

هـ. نحن أيضاً تواقون لوضع نهاية لنزيف الدم الجاري الآن.[1]

في التاسع من نوفمبر من العام 1971م، رتب سكرتير مجلس كنائس السودان، القس «صموبل أتي بوقو»، أول لقاء سري بين ممثلين لحكومة السودان، وحركة تحرير السودان في العاصمة الإثيوبية «أديس أبابا». مثل الحكومة السودانية في ذلك اللقاء الأول كل من السيد «أبيل ألير» واللواء «محمد الباقر أحمد»، بينما تألف وفد الحركة من: «د. لورنس وول وول، ومادنق دي قرنق، واليسابانا مولا، والقس بول يوك».

كان هدف حكومة السودان من تلك المباحثات السرية، هو الوصول إلى قناعات محددة تمهد لانطلاق مباحثات السلام وهي:

أ. موقف حركة التحرير من الحفاظ على وحدة القطر.

ب. مدى قوة الحركة في المنفى والغابة، ونضجها وتماسكها وخضوعها لقيادة موحدة.

جـ. الاتجاه العام لسياسات الحركة وأسس ومحتوى تنظيماتها السياسية والعسكرية.

في تلك المباحثات السرية، أكدت حكومة السودان جديتها في الوصول إلى سلام دائم في الجنوب، وأن يكون الحل للمشكلة، وفق ما نص عليه «إعلان يونيو 1969»، والذي يضمن خصوصية جنوب السودان، وتمتعه بالحكم الذاتي الإقليمي. قام الوفد الحكومي، بتسليم ممثلي الحركة مذكرة واضحة من إعلان 9 يونيو، ومقترحات حكومة السودان للحكم الذاتي الإقليمي. من جانبها اقترحت الحركة إعلان وقف إطلاق النار من جانب الحكومة، ووقف الدعاية والإعلام الذي يستهدف الحركة من إذاعة أمدرمان. اتفق الجانبان على أن تدرس الحركة مقترحات السلام، وبعدها يتفق الجانبان على انطلاق المباحثات في مطلع العام الجديد 1972م.

---

[1] جوزيف لاقو، مصدر سابق . ص 255

كما أوضحنا من قبل، كان القائد العام للقوات المسلحة «جعفر نميري» قد أصدر توجيهات سرية بوقف العمليات العسكرية الكبيرة في جنوب السودان، إلا في حالة الدفاع عن النفس، تمهيداً لخلق المناخ الملائم لبدء مباحثات سلام الجنوب. كان الحادث الوحيد الذي وقع خارج نطاق تلك التوجيهات، هو الهجوم الذي قامت به قيادة أعالي النيل . ملكال، خلال شهر ديسمبر من العام 1971م، والذي استهدف معسكراً لحركة الأنيانيا، وفيه قتل قائد المنطقة العقيد «جوزيف أكون»، وسبق أن اشرنا له من قبل.

في السادس من شهر ديسمبر سقطت قرب مدينة «مندري»، طائرة تابعة للخطوط الجوية السودانية «سودانير»، عندما كانت في طريقها إلى مطار جوبا في الاستوائية، وقتل في الحادث تسعة من الركاب، ونجا سبعة عشر. كانت المنطقة تحت سيطرة حركة الأنيانيا بقيادة النقيب «سنداي قدوين». قامت قوات الحركة بإنقاذ الركاب وإيوائهم، ثم نقلوا إلى مسافة قريبة من حامية القوات المسلحة في المنطقة، «حامية مندري»، والتي نقلتهم منها إلى جوبا بطائرة هلكوبتر. تم ذلك التصرف الإنساني الحميد نتيجة لأوامر مباشرة من اللواء «جوزيف لاقو» القائد العام لحركة الأنيانيا، وبلا شك كانت تلك رسالة كبيرة للشمال، في الرغبة والقدرة على تحقيق السلام.

كانت رغبة حكومة مايو صادقة في الوصول إلى تسوية مهما كانت المصاعب، ولقد وضح ذلك في تصريحات قادتها حينذاك، «**لقد ذهبنا إلى أديس أبابا بغرض وقف إراقة الدماء بين الإخوان، ولو أننا لم نتمكن من فعل ذلك، لاستمر القتال إلى ما نهاية.. وذلك من أخلاقنا كسودانيين أن نقاتل حتى النهاية**».[1]

---

[1] زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر، عضو مجلس ثورة 25 مايو.

اتفاقية السـلام.. أديس أبابا

إرادة .. وقف النزف والانطلاق نحو السلام

في فبراير 1971م، اكتمل المسرح في العاصمة الإثيوبية «أديس أبابا»، لبدء التفاوض حول مشكلة الجنوب، بين وفدين يمثلان حكومة السودان، وحركة تحرير جنوب السودان، وذلك تحت رعاية مباشرة من الإمبراطور الإثيوبي «هيلاسيلاسي»، ووسطاء ومراقبين من «مجلس الكنائس العالمي، ومجلس كنائس عموم أفريقيا».

وفد حكومة السودان للمفاوضات:

أ. القاضي أبيل ألير، نائب رئيس الجمهورية ووزير شؤون الجنوب. رئيساً.

ب. الدكتور منصور خالد، وزير خارجية السودان، ومستشارين معه، كل من السفير الأمين محمد الأمين وأحمد صلاح بخاري.

جـ. اللواء محمد الباقر أحمد، وزير الداخلية.

د. الدكتور جعفر بخيت، وزير الحكم المحلي.

هـ. الدكتور عبد الرحمن عبد الله، وزير العمل والإصلاح الإداري.

و. المستشارون العسكريون: الملحق العسكري في أديس أبابا العميد الركن «ميرغني سليمان خليل» ومدير الاستخبارات السودانية العقيد الركن «كمال أبشر ياسين».

الوفد المفاوض من جانب حركة تحرير السودان:

أ. قاد وفد حركة تحرير السودان السيد «ازبوني منديري» وهو وزير المواصلات السابق في حكومة أكتوبر 1964م، ثم تولى أمانة الدفاع في حركة التحرير.

ب. السيد مادينق دي قرنق، ممثل حركة تحرير السودان في لندن.

جـ. د. لورنس وول وول، مبعوث الحركة في باريس، وممثل لبحر الغزال.

د. السيد اوليفر باتالي البينو، مبعوث الحركة في نيروبي، وممثل للاستوائية.

هـ. الكولونيل فريدريك بريان ماقوت، ممثل قوات الأنيانيا.

و. السيد أليجا فوقا موقان، مبعوث الحركة في كمبالا.

ز. السيد جوب أدير، مبعوث الحركة في أديس أبابا.

حـ. سكرتارية ومعاونون.

جانب الوساطاء والمراقبين: في هذا الجانب كان هنالك ممثل الإمبراطور هيلاسلاسي، «نبيولول كفلي»، وزير الخارجية الإثيوبي «مناسي هايلي»، وممثلون لمجلس الكنائس العالمي، ومجلس كنائس عموم أفريقيا، ومجلس كنائس السودان، والمستشار القانوني البريطاني الشهير السير «دنقل فوت»، والذي دعته الحركة لمساعدتها في الجانب القانوني. يجدر أن نشير إلى أن السفير الجزائري «محمد سحنون»، مساعد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، لم يبخل بتقديم خبرته لوفدي التفاوض في المسائل المتعلقة بإجراءات وقف إطلاق النار وترتيبات وضع التصور الأمثل، تلك الخبرة التي استندت على ما تم في معاهدة «إفيان» الموقعة بين فرنسا والثورة الجزائرية عند استقلال الجزائر.[1]

بدأت المفاوضات بين حكومة السودان وحركة تحرير السودان في أديس أبابا في منتصف فبراير من العام 1972م تحت رعاية الإمبراطور «هيلاسلاسي»، وترأس السيد «أبيل الير» نائب رئيس الجمهورية ووزير شؤون الجنوب وفد الحكومة، بينما قاد وفد حركة تحرير السودان السيد «ازبوني منديري»، وحضر المفاوضات بصفة مراقب، ممثل الإمبراطور هيلاسلاسي، وممثلون لمجلس الكنائس العالمي ومجلس كنائس عموم أفريقيا ومجلس كنائس السودان، وقد اتفق الطرفان على أن يقوم القس الليبيري «بيرغس كار»، سكرتير مجلس كنائس أفريقيا، بدور الوسيط أثناء المفاوضات.

في السابع والعشرين من فبراير 1972م نجحت وساطة الإمبراطور «هيلاسيلاسي» في تجاوز أكبر العقبات التي أعاقت الوصول لاتفاق، وتمثلت في مستقبل قوات الأنيانيا بعد الاتفاقية، إذ طرحت الحكومة مقترح استيعاب جزء منها في الجيش السوداني، على أن يتم إعادة تأهيل من تبقى من الجنود للاندماج في الحياة المدنية، بينما كان الجانب الجنوبي يصر على استمرارها كجيش مستقل في الجنوب. كان رأي الإمبراطور الذي طلب

---

[1] منصور خالد: النخبة السودانية وإدمان الفشل (الجزء الأول) . القاهرة، مطابع سجل العرب. **1993**م. ص **438**.

المفاوضون وساطته للخروج من ذلك الخلاف، أن اجتمع بكل جانب منفرداً، وأقنعهم بالحكمة القديمة «**لكل دولة موحدة.. جيش واحد.. وقيادة واحدة**»، وهو ما ساعد في الوصول لاتفاق استيعاب قوات الأنيانيا في الجيش والقوات النظامية الأخرى. ختمت المفاوضات بقرار أن يعود كل جانب بنصوص الاتفاق إلى مؤسساته للموافقة عليها، وأن يكون التوقيع النهائي على الاتفاقية بعد شهر.. أي في يوم 27 مارس القادم.

في الأسبوع الأخير من شهر مارس وصل الجنرال «جوزيف لاقو» إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وكانت المفاجأة في تغييره لعدد من أعضاء وفد الحركة، واصطحابه لمجموعة من العسكريين، وهم الرائد «جيمس لورو» ممثلاً لأنيانيا الاستوائية، والنقيب «أمانويل أبور» ممثلاً لأنيانيا بحر الغزال، والرائد «بول أويل» ممثلاً لأنيانيا أعالي النيل، ومدير مكتبه الملازم «أليسون مقايا». استقبل وصول وفد الحركة لأديس أبابا بفرحة غامرة، فقد رشحت أخبار من الجنوب ومن كمبالا، بأن الاتفاق يواجه الرفض من بعض القيادات،[1] ومن حليف قوي يقدم الدعم والمساندة، وربما تتراجع الحركة من التوقيع النهائي. «**وعدت الحكومة الإسرائيلية جوزيف لاقو بزيادة دعمها له إذا ما نقض الاتفاق**».[2] كانت الفرحة والحفاوة أكثر وضوحاً من مولانا «أبيل ألير» رئيس الوفد الحكومي ومهندس الاتفاقية، عندما علم بوصول وفد الحركة، وعلى رأسه زميله السابق في مدرسة رومبيك الثانوية.

في الثامن والعشرين من مارس 1972م، وفي حفل أقيم في القصر الإمبرطوري، بحضور مسئولي منظمة الوحدة الأفريقية، وكل السفراء الأجانب المعتمدين لدى إثيوبيا، تم التوقيع على «**اتفاقية السلام التاريخية... الأولى**». وقع الدكتور «منصور خالد» وزير خارجية السودان، إنابة عن الرئيس جعفر نميري، بينما وقع الجنرال «جوزيف لاقو» عن حركة التحرير وقوات الأنيانيا. في الليلة التالية، خاطب «لاقو» الشعب السوداني في الشمال والجنوب عبر «إذاعة صوت الإنجيل» التي تبث إرسالها من أديس أبابا، وأيضاً من إذاعة

---

[1] **أبرز المعارضين للاتفاق هم: أقري جادين وجوردون مورتات في كمبالا، وقد وجهوا الإتهام لـ لاقو بأنه باع نفسه والقضية للعرب.**

[2] **تيم نيبلوك، مصدر سابق. ص 258.**

وتلفزيون أمدرمان، بعد أن أرسل التسجيل بطائرة خاصة.. قال «لاقو» في كلمته المذاعة بلغة «عربي جوبا» وباللهجات المحلية.. «**إن الحرب قد انتهت بحمد الله.. وإن السلام والاستقرار قادم لكل الوطن**».. لم يكن الجنرال يدري أن المتاهة الكبرى ستأتي مستقبلاً!!

منذ منتصف الستينات، ظلت حركة تحرير جنوب السودان، تصدر نشرة إعلامية في لندن، تحت اسم «**Grass Curtain**»، ويشرف عليها ممثل الحركة في بريطانيا «مادينق دي قرنق». كانت تلك النشرة ذات تأثير كبير في البسط الإعلامي لقضية جنوب السودان، بما كانت تكتبه عن أخبار الحرب، وما تكشفه من تجاوزات للجيش السوداني، رغم مبالغتها في بعض المعلومات، وقد أصبحت مرجعاً هاماً لوكالات الأنباء العالمية، وللمتابعين لذلك الصراع الطويل. وجدت اتفاقية أديس أبابا طريقها للإعلام المقروء، عندما قامت تلك الإصدارة بنشر النصوص الكاملة لاتفاقية أديس أبابا في عدد مارس 1972م. «**لو نجحت التجربة الجديدة في السودان في تحقيق الوحدة مع الاختلاف، فإنها ستعطي أملاً لكثير من الدول المصابة بنفس الانقسامات العرقية والدينية**».[1]

العودة لوطن واحد..

بعد توقيع الاتفاقية، طلب مولانا «أبيل ألير» من زميل دراسته «لاقو» قبول العودة إلى الخرطوم، ليكون في مقدمه رسالة سلام وإقناع بالاتفاقية لكل الجنوبيين وللعالم الخارجي. جاء قرار «لاقو» بعودته للخرطوم، وفي معيته كل وفد الحركة، ومصطحباً الوفد الحكومي في طائرة واحدة، فيه الكثير من الجدية والتصميم على تنفيذ الاتفاقية، وفيه قدرٌ كبيراً من الثقة في الحكومة السودانية.[2] حقق وصول الوفد المبكر، وما عكسه من ثقة بالنفس وقناعة بالاتفاقية، استقطاب الترحيب الحار من الشماليين قبل الجنوبيين للسلام القادم. في المؤتمر الصحفي الذي عقد بمقر وزارة الإعلام مساء ذلك اليوم، سأل الصحفيون الأجانب الجنرال عن تصوره لمستقبله السياسي فأجاب «**لا أدري ماذا سيكون مستقبلي السياسي، أنا**

---

[1] صحيفة نيويورك تايمز في إفتتاحيتها عن إتفاق أديس أبابا. 28 فبراير 1972.

[2] صحب لاقو عند عودته للخرطوم: جوزيف أدوهو، د. لورنس وول، مادنق دي قرنق، المقدم جيمس لورو، والملازم أليسون مقايا مدير مكتبه.

شخصياً أفضل خلع هذا الكاكي بعد تحقيق السلام وبدء تطبيق الاتفاقية». كان الجنرال.. يظن.. أن الاتفاقية ستعطيه الحق ليكون في الحد الأدنى نائباً لرئيس الجمهورية التي توحدت أخيراً.. ولم يكن يدري أن إحدى متاهات الجنرال نميري في انتظاره عند المنعطف القادم.

في صباح اليوم التالي، عقد الرئيس «نميري» في القصر الجمهوري، اجتماعاً مع الوفد الجنوبي الموقع للاتفاق، بحضور السيد «أبيل ألير» نائب رئيس الجمهورية. خلال ذلك الاجتماع جاءت المفاجأة الأولى في مسار تنفيذ الاتفاقية، عندما أخبرهم الرئيس بأنه قرر تعيين «ابيل ألير» رئيساً للمجلس التنفيذي العالي، ثم طلب من «لاقو» أن يبدي رأيه فيما تقرر. تفاجأ قائد الأنيانيا العائد من الأحراش بقرار الرئيس تعيين «ألير» رئيساً للجنوب.. لم يتم التشاور معه، وكان ذلك أقل ما يمكن تقديمه من احترام للقائد العائد بالسلام.. ولازالت قواته متمركزة في الأحراش تنتظر عودته، وقادرة على الاستمرار في القتال!

رغم الغضب وخيبة الأمل الكبيرة، جاء رد الجنرال في غاية الدبلوماسية والكياسة: **«ليس لي وجهة نظر محددة، وليس عندي ما أقوله أكثر من ذلك، طالما إنك قررت وعينت أبيل ألير رئيساً للمجلس التنفيذي العالي الانتقالي في الجنوب. لقد قمت بالواجب»**.[1] كان السؤال الثاني من الرئيس أكثر إحراجاً، عندما سأله عن المنصب الذي يطلب تعيينه فيه ضمن نظام الحكم القائم؟ كان رد الجنرال.. بأنه لا يبغي سوى استيعاب ضباطه في الجيش السوداني حسب درجاتهم. بلا شك كانت تلك بداية سيئة، ومطب عائق في الخطوة الأولى من تنفيذ اتفاقية لم يجف حبرها بعد. جاء المخرج لتفادي الأزمة الأولى للاتفاقية من اللواء «محمد الباقر أحمد»[2] وزير الداخلية، الذي طلب من الرئيس اعادة «لاقو» إلى الجيش برتبة اللواء، حتى يشرف على مراحل استيعاب قوات الأنيانيا في الجيش السوداني، وكان لقرار إعادته للخدمة العاملة في تلك الرتبة الرفيعة، تخطيه لدفعته التي تخرج معها من الكلية الحربية السودانية في يونيو من العام 1960م، وشكلت عاملاً هاماً في بعث الثقة ونجاح عودة الأنيانيا من الأحراش.

---

[1] جوزيف لاقو، مصدر سابق. ص 310.

[2] منصور خالد، (النخبة السودانية)، مصدر سابق. ص 437.

صدر **«قانون العفو العام»** في الثالث من مارس 1972م، والذي بموجبه خرج ما يقارب الألفين من المواطنين الجنوبيين من السجون في المديريات الجنوبية، حيث كانوا يمضون أحكاماً بالسجن في تهم تتعلق بمعاونة المتمردين. سافر وفدٌ كبيرٌ من المفاوضين العائدين على رأسه الجنرال «لاقو» إلى العاصمة جوبا، ومنها طاف بطائرة هلكوبتر، ومعه قائد القيادة الجنوبية الجديد اللواء «فضل الله حماد»، كل معسكرات قوات الأنيانيا ليشرح لهم الاتفاقية، وقد استقبلهم المقاتلون بقرقولات الشرف. أما في المدن الجنوبية، وخاصة في مدينة جوبا فكان الترحيب كبيراً، استقبل المواطنون إنجاز تحقيق السلام بفرحة عارمة وتطلع للمستقبل، فالجميع يظنون أن فترة الحرب والدمار قد ولت إلى غير رجعة، وأن الوحدة الوطنية قد تحققت كما لم يحدث من قبل.. منذ أن رسم السودان على الخارطة.. وأن الوطن سيعم فيه السلام والاستقرار والتنمية، بعد سنوات طويلة من الحرب المدمرة.

في السادس من مارس قام الرئيس «نميري» بزيارة للمديريات الجنوبية، وقد صحبه فيها رئيس المجلس التنفيذي الانتقالي «أبيل ألير».[1] في مدينة جوبا وفي كل مدن الجنوب الكبيرة، خرجت جماهير الشعب الجنوبي بالآلاف بالطبول والأناشيد والفرح الغامر، لتحية الرئيس الذي اعترف بحقوقهم وأوقف الحرب وحقق السلام. لم يحظ زعيم شمالي من قبل، بتقدير واحترام شعب الجنوب كما كان حظ النميري، الذي حقق وحدة وطنية مقبولة لأول مرة في تاريخ السودان. «**إن قادة الأنيانيا، أكدوا بأن الرئيس النميري كان أفضل رئيس وجدوه، وأنه كان هبة من الله. إنهم نفس الأشخاص الذين كانوا يقولون في المنتديات العامة قبل اتفاق أديس أبابا، أن: "أفضل العرب من مات منهم"**».[2] مهما كانت التوقعات السوداء لمسار اتفاقية السلام في المستقبل، ما كان لعاقل أن يتوقع قيام بطل السلام بنسف كل

---

[1] شملت زيارة «الرئيس جعفر نميري» عاصمة الإقليم جوبا، وعواصم المديريات والمدن الكبيرة: ملكال، أكوبو، البيبور، توريت، كبويتا، ياي، مريدي، يامبيو، رومبيك، وعاصمة بحر الغزال واو.

[2] لام أكول أجاوين : سلسلة مراجعات . مسيرتي مع الحركة الشعبية. تحرير الطاهر حسن التوم. الخرطوم، شركة الدينونة للصحافة والنشر. 2011م. ص 318.

إنجازاته التي حققها قي الجنوب، بعد مضي سنوات قليلة قادمة.. بل بأن يدفعهم دفعاً للتمرد الثاني.. وعودة الحرب الأهلية.[1]

ملخص نصوص اتفاقية أديس أبابا 1972م

سنورد أدناه أهم البروتوكولات والبنود التي تم الاتفاق عليها وضمنت في اتفاقية أديس أبابا، وقد تم التصديق عليها من قبل حكومة السودان بإصدار **«قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية»**.

* تعتبر كل المديريات الجنوبية للسودان إقليماً واحداً، يتمتع بالحكم الذاتي الإقليمي في نطاق جمهورية السودان الديمقراطية ويعرف بـ **«إقليم جنوب السودان»**، وأن تكون عاصمة الإقليم «مدينة جوبا».

* المديريات الجنوبية الثلاث التي يشملها الإقليم الجنوبي هي: «مديرية بحر الغزال، المديرية الاستوائية، ومديرية أعالي النيل» بحدودها التي كانت قائمة في اليوم الأول من يناير 1956، وأية مناطق أخرى كانت جغرافياً وثقافياً جزءاً من الكيان الجنوبي، حسبما يقرر ذلك بموجب استفتاء.

* تتولى الحكومة المركزية كل «المسائل ذات الطابع القومي» وهي الدفاع الوطني، الشؤون الخارجية، الجنسية والهجرة، قوانين العمل، العملة الوطنية، التخطيط للتنمية الاقتصادية، والتخطيط التربوي.

* تكون سلطة التشريع في الإقليم الجنوبي من «سلطات المجلس الإقليمي المنتخب» ويمارس المجلس هذه السلطة لحفظ النظام العام والأمن الداخلي في إقليم جنوب السودان، وإدارة الإقليم بطريقة رشيدة، وتنميته في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] جون قاي نوت، مصدر سابق: «تقديرات الجنوبيين لخسائر الحرب الأولى 72/55، إن نصف مليون قد قتلوا». ص 30.

* تكون «السلطة التنفيذية» في إقليم جنوب السودان لدى «مجلس تنفيذي عالي انتقالي» يباشرها نيابة عن رئيس الجمهورية. يعين رئيس الجمهورية ويعفي رئيس المجلس التنفيذي العالي بناء على توصية من مجلس الشعب الإقليمي، وكذلك يعين ويعفى أعضاء المجلس التنفيذي العالي بناءً على توصية من رئيس المجلس التنفيذي العالي.

* اللغة الرسمية للسودان هي «اللغة العربية» وتعتبر «اللغة الإنجليزية» لغة رئيسية لإقليم جنوب السودان، مع عدم المساس باستعمال أية لغة أو لغات أخرى قد تخدم ضرورة عملية أو تساعد على أداء المهام التنفيذية والإدارية بطريقة فعالة وعاجلة.

* توفر لكافة المواطنين المقيمين بإقليم جنوب السودان الفرص المتكافئة في التعليم والتخديم والتجارة ومباشرة أي مهنة مشروعة دون تمييز بسبب العنصر أو الأصل القبلي أو الدين أو مكان الميلاد أو الجنس، كما تكفل حرية التنقل في داخل وخارج إقليم جنوب السودان لكافة المواطنين.

* يتطلب «إجراء أي تعديل في بنود الاتفاقية» الحصول على أغلبية ثلاثة أرباع مجلس الشعب القومي، وموافقة ثلثي مواطني إقليم جنوب السودان في استفتاء يجرى في الإقليم.

تشكيل الحكم الانتقالي

الجنوب وفترة الاستقرار القصيرة

أجاز مجلس الشعب الاتحادي في الخرطوم الاتفاقية، وصدرت في قانون «الحكم الذاتي الإقليمـي للمـديريات الجنوبيـة»، الـذي وصـف بأنـه أكبـر إنجـاز دسـتوري يشـهده السـودان الحديث: «**الحكم الذاتي الإقليمي الذي وجده الجنوب في إتفاقية 1972، لم يكن مجرد حكم إقليمي، بل كان مركزاً هاماً في إطار نظام سياسي لم تشهد البلاد مثله من قبل**».[1] تم تشكيل «**المجلس التنفيذي الإقليمـي**» وعين الرئيس نميري نائب رئيس الجمهوريـة «أبيل ألير» رئيساً للمجلس. يجدر أن نشير هنا، إلى أن تعيين «ألير» تم دون تشاور واسع، أو تمهيد مدروس مع قطاع كبير من الجنوبيين، فأبيل ألير من قادة الجنوب، ومواقفه الواضحة تجاه القضية لا يمكن أن يزايد فيها أحد، ولكن.. كان لبعض الجنوبيين آراء أخرى، فالبعض يرى أنـه مرتبط بالنظـام الحـاكم، ولـذا سينفذ مـا يملـى عليـه مـن الشمال، أمـا فئـة الزعمـاء الجنوبيين الذين قضوا سنوات طويلة في المنافي والغابات، فكانوا يرون أنهم الأكثر نضـالاً واستحقاقاً وقدرة على تحقيق تطلعات الجنوب.

بدأت المشاورات لتشكيل المجلس التنفيذي الانتقالي لجنوب السودان «حكومـة الجنوب»، وشمل ذلك اختيـار الـوزراء، وتعيين المحـافظين الجدد للمديريات، والموظفين الجنوبيين فـي الإدارات المدنيـة. بـلا شك، كانـت تلك الإجراءات تتطلب الكثيـر مـن الحكمـة للحفاظ علـى التوازنـات السياسية والقبليـة، وتلبيـة مطالب المعارضين فـي الخـارج، وإرضـاء قوات الأنيانيا. كانت القرارات كما يلي:

أ. تكوين حكومة من أحد عشر وزيراً إقليمياً، راعت فيه التمثيل السياسـي والجغرافي والثقل القبلي في الجنوب «خمسة سياسيون من الداخل، وسبعة من المنفى».

ب. تعيين ثلاثـة محـافظين فـي المـديريات الـثلاث، وهم«موزس شول، هنري بـاقو، أزكيل كودي».

---

[1] جون قاي نوت، مصدر سابق: نقلاً عن «**Howel - Political Leadership**». ص **130**.

جـ. تشكيل «**لجنة إعادة التوطين**»[1] واختير لرئاستها «كلمنت أمبورو» ومسئول إدارة مالية التوطين محافظ البنك المركزي السابق «مأمون بحيري»، ويعاونه مفتش بنك السودان «بيتر جاتكوث». هذه اللجنة كانت تقود وتشرف على اللجنة التابعة لها وهي «لجنة إعادة التعمير والتأهيل» والتي ستتولى إعادة تأهيل البنية الأساسية لجنوب السودان في مختلف الأصعدة.

د. تشكيل إدارات المديريات، وشملت تعيين تسع وظائف لإدارة الوزارات، وثلاثة مدراء تنفيذيين على رأس إدارة كل مديرية.

هـ. اختيار وتعيين قادة الشرطة والسجون في المديريات الجنوبية، واختير العقيد «روبن ماك» لقيادة الشرطة في الجنوب، كما تم تعيين ثلاثة قادة من ضباط الشرطة الجنوبيين لكل مديرية.

أدت «حكومة الجنوب» القسم الدستوري في الثاني والعشرين من شهر أبريل 1972م، لتبدأ أول فترة حكم الجنوبيين لأنفسهم، وكانت تنتظر تلك الحكومة الانتقالية مهام جسيمة، في رقعة جغرافية شاسعة، دمرت الحرب البنيات القليلة التي كانت موجودة فيها. كانت أبرز التحديات تتمثل في تحقيق الأمن والاستقرار، وإعادة توطين اللاجئين والنازحين، وإعادة تأهيل البنية الأساسية في الجنوب، بتركيز على توفير الخدمات. عند دراسة كل منحى من تلك المهام والمتطلبات، نجد أن الفترة الانتقالية قد تحقق فيها الكثير من الإنجاز، وكان ذلك أفضل ما شهده جنوب السودان في تاريخه.

إنجازات الفترة الانتقالية

إعادة التوطين: من أهم إنجازات الفترة الانتقالية في الجنوب قيام لجنة إعادة التوطين، وبمساعدة المجتمع الدولي، في إعادة اللاجئين والنازحين من دول الجوار ومن داخل الشمال إلى مواطنهم في الجنوب. وضعت خطط مفصلة شملت الترحيل من الدول المجاورة، وتأهيل مناطق العودة، وتقديم المساعدات التي تمكنهم من بدء حياتهم من جديد. تعتبر تلك المهمة

[1] كون «صندوق إعادة التوطين»، للصرف على العملية، وشكل له مجلس أمناء في مطلع أبريل 73م، وضم أيضاً: بشير محمد سعيد، لورنس وول، إبراهيم إسحق، مايكل دوناو.

التي نفذت بنجاح، من أكبر عمليات إعادة التوطين الطوعية التي ساهمت فيها المفوضية السامية لـ اللاجئين «UNHCR» في تاريخها الطويل. قدمت أيضاً منظمات الأمم المتحدة الأخرى «UNDP/ UNESCO /WHO» المساعدات المطلوبة كل في مجالها. أما الدول الغربية، فقد تكفلت بتمويل المعونات المالية المطلوبة لتنفيذ تلك الخطط، بينما كانت دولة الكويت الأكثر تمويلاً في الجنوب من بين كل الدول العربية الأخرى.

التعليم: تضرر هذا القطاع الحيوي كثيراً خلال الحرب الأهلية، فقد هجرت المدارس ودمرت مبانيها، ولذا فقد أعطي أسبقية كبيرة في خطة إعادة تأهيل البنية الأساسية، ووظفت معونات ومساعدات منظمات الأمم المتحدة والعون الغربي، وبحلول العام 1974م كانت مدارس التعليم في الجنوب تضم في صفوفها: « **الابتدائي: مائة وثلاثة آلاف تلميذاً، المرحلة الوسطى اثني عشر ألف تلميذاً، والثانوي العالي ما يزيد عن الألف طالب**». أما التعليم العالي، فقد ساهمت الحكومة المصرية بتوفير عشرات المنح الجامعية في مختلف التخصصات للطلاب الجنوبيين.

القطاع الصحي: كانت الخدمات الصحية الأكثر تدهوراً خلال سنوات الحرب، وقد تطلب إعادة تأهيلها مجهودات ضخمة. بدأ العمل بإصلاح المرافق وإعادة تأهيل معظم الشفخانات والمراكز الصحية والمستشفيات«**إعادة بناء ست مستشفيات وتشييد ثلاث جدد، وتأهيل ست عشرة مستشفاً قديم، وتشغيل ما يقارب الأربعمائة من الوحدات الصحية والشفخانات الريفية**». كان الكادر الطبي يحتاج لتأهيل، إضافة لمعالجة النقص في المعدات والأدوية، ولقد قدمت منظمة الصحة العالمية والدول الغربية الكثير، وقامت بتبني خطط رفع كفاءة الخدمات الصحية، وذلك ما تم تنفيذ القدر الأكبر منه خلال عامين بعد توقيع الاتفاقية.

الطرق والمواصلات: تم تطوير بنية الطرق والمواصلات بجهد كبير بعد الاتفاقية. طور مدرج «مطار جوبا» ليمكن هبوط الطائرات الكبيرة، ودعم النقل النهري ببواخر وصنادل جديدة ذات حمولات كبيرة. تم إصلاح الطرق والكباري القديمة التي تضررت كثيراً خلال الحرب، كما شيدت طرق جديدة «**أصلحت وشيدت طرق برية رئيسية بين المديريات بطول**

كلي بلغ 1475 ميلاً» وتم ذلك بتمويل من حكومة ألمانيا الاتحادية. اكتمل أيضاً خلال العام 1974م بناء «كبري جوبا»، وهو جسر يربط مدينة جوبا عبر بحر الجبل، مع طرق شرق الاستوائية، وقد قام بتشييده «سلاح المهندسين الملكي البريطاني»، وتكفلت الحكومة البريطانية بتمويل التكلفة المالية. أما في مدينة **«واو»** فقد مولت حكومة ألمانيا الاتحادية تشييد «جسر بسري» الذي ربط كل طرق الاستوائية مع طرق بحر الغزال.

التنمية العاجلة ومشروعات التطوير: شملت تلك الخطط تطوير الزراعة، بتوفير البذور المحسنة والمعدات الزراعية، وتعليم المواطنين وسائل تحسين الإنتاج، وقامت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو» بتوفير الخبراء والتمويل. وجدت أيضاً مصلحة الغابات الكثير من العون لتطوير صناعات الأخشاب، كما تم الاهتمام بالقطيع الهائل من الماشية الجنوبية بتوفير العيادات البيطرية وتوفير الأدوية. حظي أيضاً جانب تطوير القدرات، تأهيل الكوادر فى مختلف القطاعات، ومن بين ذلك إنشاء مركز تدريب المعلمين، ومركز تدريب المساعدين الطبيين، ومركز التدريب المهني بجوبا، والمعهد الزراعي ومركز إكثار البذور، ومركز تطوير صيد الأسماك، ومعهد التنمية الريفية.[1]

---

[1] المرجع: أبيل ألير، مصدر سابق. الصفحات 135/117. عبد القادر إسماعيل: مصدر سابق «إحصائيات» الصفحات39/34.

الاتفاقية.. تشكيل القوات المسلحة وخطط الانصهار

البروتوكول العسكري الأمني

شملت الاتفاقية العسكرية التي تضمنتها اتفاقية أديس أبابا، برتوكول وقف إطلاق النار، وقانون العفو العام، وتشكيل اللجان العسكرية المشتركة، وترتيبات تكوين القوات المسلحة في جنوب السودان، وفق ما سمي بخطة «**الاستيعاب والدمج والانصهار - Integration Plan**»، واشتملت تلك الخطة على التالي:

أ. يتم تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لوقف إطلاق النار، ومراقبة تنفيذه بدقة من الجانبين.

ب. تشكيل لجنة عسكرية مشتركة من الجانبين، لتقوم بمهام حصر وتقييم قوات الأنيانيا التي ستضم للقوات المسلحة السودانية.

جـ. تتكون قوات الشعب المسلحة في إقليم جنوب السودان من عدد «**12000 ضابط وجندي**» ويكون منهم عدد «**6000**» من إقليم جنوب السودان، وعدد «**6000**» من خارج الإقليم. سيتم استيعاب قوات الأنيانيا ضمن حصة الجنوب، وبقية قواتها لتكوين قوات الشرطة والسجون والدمج في المجتمع المدني.

د. تكون هذه التدابير سارية لمدة خمسة أعوام، إلا أنه يجوز لرئيس الجمهورية إعادة النظر فيها، بناءً على طلب من رئيس المجلس التنفيذي العالي، وبموافقة مجلس الشعب الإقليمي.

بدأت القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة، في وضع الخطط المطلوبة لتنفيذ متطلبات الاتفاقية في الجانب العسكري. كان القرار الأول هو تشكيل «**لجنة وقف إطلاق النار**»، وعينت من جانبها العميد الركن «عبد اللطيف دهب»، ومن جانب الأنيانيا عين العقيد «فريدريك بريان ماقوت»، وهو من دفعة العميد دهب في الكلية الحربية السودانية، مما سهل من عملهم المشترك.[1] نصت اتفاقية وقف إطلاق النار على أن يشمل تشكيلها مراقبون من

---

[1] ضمت اللجنة آخرين: العقيد فابيان أقام لونج، العقيد صامويل أبوجون، المقدم محمد الحسن منصور، الرائد صنداي قيدوم، وموظفين من إدارات مختلفة.

الدول المجاورة، وقد انضم لها السيد «بتويل كيبلقات» موفد من الحكومة الكينية. في 20 أبريل 1972م شكلت القيادة العامة للقوات المسلحة لجنة خاصة بها سمّيت: «**اللجنة العسكرية الفنية**»، وكلفت بدراسة استيعاب عدد 6 ألف من قوات الأنيانيا، ووضع الضوابط الفنية والإدارية.[1] أما اللجنة الثانية الهامة وفق البرتوكول، فهي لجنة «**الاستيعاب والدمج والإنصهار**»، وقد عين رئيساً لها العميد الركن «ميرغني سليمان خليل» وتكونت من ستة ضباط من الجانبين.[2]

لم تواجه لجنة وقف إطلاق النار حوادث كبيرة تهدد باندلاع قتال كبير، وكانت معظم الحوادث التي وقعت فردية، وناتجة عن السُكر أو الفهم الخاطئ لتصرفات من الجانب الآخر. أكبر الحوادث المهددة لمسار الحفاظ على الاستقرار والهدوء وقعت في مدينة واو، حينما تم تبادل إطلاق نار داخل المدينة بين الجانبين، وكاد أن يتوسع لولا تدخل المحافظ ولجنة وقف إطلاق النار، وتمكنوا من احتواء الموقف.

باشرت «لجنة الاستيعاب» مهامها، بتجميع قوات الأنيانيا في ستة معسكرات رئيسية، بواقع معسكرين في كل مديرية، ثم بدأت في حصر الأفراد وتقييم تعليمهم وقدراتهم العسكرية، لإختيار عدد الستة آلاف المنصوص عليها. كان ضمن ما واجهته لجنة الاستيعاب رفض القوات المجمعة في «معسكر بور» في أعالي النيل، تكملة إجراءات الحصر والتقييم بحجة أنها غير جاهزة. كان النقيب «جون قرنق دي مابيور» هو قائد ذلك المعسكر، واتضح لاحقاً أنه كان غير موافق على مبدأ الاستيعاب، بل ويطالب بالمحافظة على قوات الأنيانيا منفصلة طوال الفترة الانتقالية، لضمان تنفيذ الاتفاقية بالكامل. «**في يناير من العام 1972 كتب النقيب جون قرنق خطاباً هاماً لـ اللواء جوزيف لاقو، قائده العام في معسكر أويني كي بول، وكان يستطيع أن ينقل ما يدور بخاطره مشافهة لقائده، ولكنه فضل تسجيل آرائه لتطلع عليها الأجيال التي تعقبه، وأرسل نسخة من ذلك الخطاب إلى أحد أصدقائه في بحر**

---

[1] ضمت اللجنة: لواء ركن محمود عبد الرحمن الفكي. رئيساً، عميد ركن فتحي عمر أبوالحسن، عقيد ركن السر محمد أحمد. مقرر وسكرتير: رائد محمد الراضي نصر الدين، نقيب مصطفى يوسف التني.

[2] العقداء: أحمد يحي عمران، ولسون لوباي واني، فريدريك بريان ماقوت، والرواد ماثيو باقان والفريد دينج.

الغزال ليذيعه بين الناس... لم يكن سعيداً بتلك التطورات . الخاصة بمباحثات السلام . ويعتقد أن الأنيانيا تحتاج لمزيد من الوقت والتسليح والتنظيم... وقد اقترح جون قرنق في خطابه قيام ثلاثة جيوش منفصلة في السودان، أحدهم يتم تجنيده من مواطني جنوب السودان ويكون مقره الجنوب، والثاني يتم تجنيده من مواطني شمال السودان ويكون مقره فيه، وثالثهما يجند بالتساوي من الجنوب والشمال».[1] سيعيد التاريخ نفسه مرة أخرى في المستقبل، وسيرفض نفس الشخص أي محاولة للسلام قبل تكوين ثلاثة جيوش مشابهة لما اقترحه من قبل، ودون الاحتفاظ بقواته كاملة ومتماسكة وقادرة للعودة إلى القتال.[2]

تمكنت «لجنة الاستيعاب» من تكملة الحصر والتقييم في كل المديريات الجنوبية، وأتمت إجراءات الاستيعاب المحددة في القوات المسلحة والشرطة والسجون، ومصالح حكومية أخرى كما يظهر في القائمة أدناه:

قائمة إجراءات الحصر والاستيعاب والدمج

المديرية	جهة الاستيعاب	الضباط	الأفراد	ملاحظات
الاستوائية	القوات المسلحة	201	2 ,000	رتب كل الضباط المستوعبين لواء:1/عقيد:4/مقدم: 3/رائد: 18/ نقيب: 58/ ملازم أول: 48/ ملازم ثان: 69
بحر الغزال	القوات المسلحة		2 ,000	
أعالي النيل	القوات المسلحة		2 , 000	
جملة المستوعبين	203 ضابط وعدد 6 ,000 جندي			
الاقليم الجنوبي	الشرطة الإقليمية والسجون		4 ,500	1500 في كل مديرية
	قوات حرس الصيد		500	موزعة على المديريات
	مصلحة الغابات ومصايد		3 ,700	

---

[1] أبيل ألير، مصدر سابق. صفحتي 245/ 246.

[2] ضباط الأنيانيا الآخرون، الذين رفضوا الاتفاقية، وكانوا يرغبون في مواصلة القتال: المقدم جوزيف كوال أموم والرائد إمانويل أبور . بحر الغزال، الرائد أندرو ماكور . البحيرات، الرائد صمويل قاي توت، الملازم وليم عبد الله شول . أعالي النيل. نفس المصدر أعلاه. ص 247.

	الأسماك		
	الحكومة المحلية	900	
	مصلحة الطرق	2 ,500	
العدد الكلي المستوعب في الإقليم الجنوبي		18,301 فرد	

* المصدر: معلومات المجلس التنفيذي العالي. جوبا 1974م.

إعادة تنظيم القوات المستوعبة 1973م

بنهاية العام 1972م، أكملت لجنة استيعاب قوات الأنيانيا مهامها، وشملت إجراءاتها الحصر والتقييم والاستيعاب، وتم التصرف في الأعداد الفائضة عن حصة القوات المسلحة «**6000 جندي**»، بتوزيعهم على وحدات الشرطة والسجون، وما تبقى بعد ذلك على قطاعات الخدمة المدنية ومشروعات التنمية في الإقليم الجنوبي.

استوعبت قوات الشعب المسلحة الحصة المخصصة للجنوب وفق الاتفاقية، وتم تكوين ست كتائب مشاة بواقع كتيبتين في كل مديرية، وترتيب أماكن تمركزها كما يلي:

*** أعالي النيل: الكتيبة 104 مشاة ـ أكوبو/ الكتيبة 105 مشاة بور.**

*** بحر الغزال: الكتيبة 112 مشاة أويل/ الكتيبة 114 مشاة ـ رومبيك.**

*** الاستوائية: الكتيبة 116 مشاة ـ جوبا/ الكتيبة 117 مشاة ـ كبويتا، شرق الاستوائية.**

المرحلة الثانية: تمثلت في إعادة تدريب القوات المستوعبة، وتحويلها من قوات كانت تعمل في حرب عصابات إلى قوات نظامية، ولقد كانت تلك مهمة شاقة وعسيرة، ولكن، وفرت لها الدولة كل الإمكانيات اللازمة لنجاحها. تمت خطوات عديدة لبلوغ الأهداف المرجوة، وشملت التالي:

أ. عين ضابط من القوات المستوعبة قائداً لكل كتيبة، وتمت مراعاة أن يكون قد عمل مع جنود الكتيبة من قبل حتى تتوفر الثقة. أما القائد المناوب لكل كتيبة، فتم اختياره ليكون من الشمال، ومن الضباط المميزين ليتولى مهام التنظيم والتدريب، وقد أرسل معه عدد من المدربين الشماليين من ضباط الصف للقيام بمهام تدريب الكتيبة.

ب. استمر تدريب الضباط المستوعبين طوال عامين في دفعات منتظمة، وتم تدريبهم في دورات تأهيل ورفع كفاءة كانت مدة كل دورة أربعة أشهر، وكانت معظمها في «جبيت» بمنطقة البحر الأحمر. بعض الضباط والجنود المستوعبين أرسلوا للوحدات الفنية لتأهيلهم في مجالات مهام الاتصالات «وحدات الإشارة»، وفي وحدات المهندسين والنقل والصيانة والذخيرة. أما الضباط المستوعبون الذين منحوا رتباً عالية، فقد تم تدريبهم في دورات متقدمة في كل المعاهد العسكرية السودانية، ومنهم اللواء «جوزيف لاقو»، الذي حضر فترة دراسية في كلية القيادة والأركان. كان هنالك بعض الضباط المستوعبين لديهم تعليم أكاديمي جيد، وأظهروا كفاءتهم العسكرية في الدورات المتقدمة التي حضروها، فتم ابتعاثهم إلى كليات عسكرية في الخارج في مصر وبريطانيا والهند وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

كانت الخطة الموضوعة لدمج القوات المستوعبة مقرراً لبدايتها مطلع العام 1972م، بعد اكتمال التدريب الأساسي وتوفير الأسلحة والمعدات المطلوبة لكل الكتائب، ولتكون في مستوى وحدات القوات المسلحة القديمة. وحتى يستمر غرس الثقة والتدرج، كان مقرراً أن يبدأ الدمج أولاً داخل المديريات الجنوبية «الدمج الداخلي»، ولينتهي في خلال ثلاث سنوات. كانت المرحلة الأخيرة المخطط لها، هي مرحلة الانصهار الكامل في الجيش الوطني، بأن تنقل الكتائب المستوعبة، إلى مختلف القيادات العسكرية في السودان لبناء الجيش القومي الموحد. **«لم يكن تجميع قوة وطنية متماسكة في الجنوب، نصفها من أهله، ونصفها الآخر من خارجه، ذات هدف مشترك لخدمة الدفاع الوطني أمراً ميسوراً بين عشية وضحاها، نسبة إلى طول فترة الحرب والخراب الذي أحدثته».**[2]

عندما بدأت مرحلة «الدمج الداخلي»، بتحرك وحدات القوات المستوعبة داخل المديريات الجنوبية، بدأت المشاكل والمعوقات، ووقعت أحداث كبيرة. أما عندما شرعت

---

[1] من الضباط المميزين الذين أرسلوا للتدريب في الخارج: المقدم أمانويل أبور إلى باكستان، المقدم أندرو ماكور إلى الهند، الرائد جون قرنق دي مابيور إلى فورت بننج . الولايات المتحدة الأمريكية، وكان معه الرائد سعود أحمد حسون.

[2] أبيل ألير، مصدر سابق. ص 139.

القيادة العامة في تطبيق خطة الانصهار وبناء الجيش القومي بتحريك وحدات جنوبية للشمال، انفجر العصيان الكامل والتمرد. هنالك جوانب موضوعية لم تجد الاعتبار الكافي عند وضع تلك الخطط، ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

أ. بداية، كان المقاتل يلتحق بصفوف الحركة في منطقته ووسط عشيرته، وتحت قيادة أحد أفراد قبيلته، وبذا يتحقق له عنصرا الثقة والأمان. طوال فترة التمرد «1955 ـ 1972» ظل معظم أفراد الحركة يعملون ويعيشون ويقاتلون في مواطنهم الأصلية، ووسط عشائرهم وقبائلهم. إن فرد العصابات في حركة الأنيانيا هو مواطن مسلح، لم ينفصل عن جذوره، وله شئونه الشخصية في الزراعة والرعي، ولديه أسرة كبيرة من الزوجات والأطفال، وهو جزء من مكونات توفير الحماية والدفاع عن القبيلة. **«كان العساكر أنفسهم يرون أن الانتقال للشمال صعب بعوائلهم، ولن يستطيعوا إعالة عوائلهم في الشمال، لأنهم كانوا يزرعون في الجنوب ويصطادون، أما في الشمال فلن تكفيهم المرتبات»**.[1]

ب. كل قرار صدر بتحريك وحدات الأنيانيا المستوعبة إلى موقع جديد، لم يراعِ كل تلك العوامل التي أشرنا لها، فالانتقال إلى منطقة جديدة خلا من أي تحديد لوقت عودتهم مرة أخرى إلى موطنهم الأصلي، ولم يشمل إجراءات أو ضمانات بتوفير متطلبات المساكن والخدمات، حتى ترافقهم أسرهم فتتوفر لهم الثقة والاستقرار. عندما تمردت قوات «البلك الثاني في توريت» في الثامن عشر من أغسطس 1955م، كانت كل تلك الأسباب حاضرة. جاء في وثائق لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب: **«أن الجنوبيين شديدو التعلق بعوائلهم، ودلت التجارب السابقة مع الفرقة الجنوبية، أنهم يمقتون العمل خارج بلادهم»**.[2]

---

[1] د. لام أكول أجاوين، (مراجعات)، مصدر سابق. ص 40.

[2] تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب 1955. مصدر سابق. ص 89.

حوادث تمرد القوات المستوعبة

تمرد الكتيبة 116 مشاة ـ جوبا 1974م

كانت «الكتيبة 116 مشاة» إحدى الوحدات التي تم تكوينها، لاستيعاب جنود الأنيانيا بعد اتفاقية أديس أبابا، وقد حدد مركز قيادتها ليكون في مدينة «جوبا»، ومنها سرية واحدة في مدينة «ياي». خلال فترة تجميع تلك الكتيبة المستوعبة، كانت تعسكر خارج مدينة جوبا قرب «جبل لادو»، وعندما تم تشييد معسكرها الجديد بمباني جيدة داخل المنطقة العسكرية في جوبا وأمرت بالتحرك خلال منتصف العام، رفض الجنود تنفيذ الأمر. كان القائد المسئول عن الكتيبة الرائد «بيتر سيريلو»، وهو من الضباط المستوعبين من أبناء الاستوائية، والذي كان صارماً وطلب من جنوده تنفيذ أوامر التحرك. رفض الجنود المستوعبون تنفيذ الأمر، بحجة أن المعسكر الجديد «داخل رئاسة العدو.. »، وأن المعسكر من الخلف يقع على ضفة بحر الجبل، وبالتالي لا يمكن هروبهم إذا قرر العدو قتالهم. رفضت الكتيبة أوامر التحرك، وقامت باعتقال وضرب وسجن قائدها، ثم تحصنت في المنطقة استعداداً للقتال.

بعد وصول معلومات تمرد «الكتيبة 116 مشاة»، أمر قائد القياد الجنوبية آنذاك اللواء أح «خالد الأمين الحاج» بتجهيز القوات، وخاصة المدرعات لمحاصرة الكتيبة المتمردة وإجبارها على الاستسلام. عندما علم رئيس المجلس التنفيذي العالي السيد «أبيل ألير» بالأمر، سارع واجتمع مع قائد القيادة، وأخبره أن أي قتال ستنتشر أخباره وسط كل القوات المستوعبة، وسيقود إلى تمرد واسع النطاق، «**لم يكن هنالك بد من اتخاذ أسلوب يخلو من العنف ويتسم بالدبلوماسية، لإنقاذ حياة الرائد سريلو.. وإنقاذ الاتفاقية**».[1] كان لابد من التفاوض، ووصل «الجنرال لاقو» من الخرطوم وشارك في التفاوض وتهدئة الجنود، وإقناعهم بإطلاق سراح قائدهم من السجن وتنفيذ أوامر التحرك، وقد تم تنفيذ ذلك بضمان عدم معاقبة الكتيبة.

---

[1] **أبيل ألير، مصدر سابق. ص 144.**

كان واضحاً أن مرارات ومآسي الحرب الأهلية ظلت عالقة في النفوس، وأن غرس الثقة في نفوس جنود حركة الأنيانيا غير المتعلمين يحتاج لوقت طويل، ولأسلوب علمي في التدريب والمعالجات النفسية.. وهو أمر لم يجد حظه من الاهتمام. كانت معظم حوادث تمرد القوات المستوعبة ناتجة من عدم الثقة الكبيرة في الشماليين، والخوف من المجهول، عند صدور الأوامر بتحركهم إلى أماكن جديدة لا يعرفونها.. وكانت خاتمة مطاف تلك الأحداث المستمرة التمرد الأكبر الذي قاد لاندلاع الحرب الأهلية من جديد في «مايو من العام 1983م».

تمرد الكتيبة 104 أكوبو ـ 3 مارس 1975م

كانت «الكتيبة 104 مشاة» والتابعة للقيادة الشمالية ـ شندي مسئولة عن «منطقة أكوبو» عند مدخل نهر أكوبو في الحدود السودانية الإثيوبية، وتم في خطة الاستيعاب ضم سريتين من قوات الأنيانيا إلى قوة تلك الكتيبة، وبدأ تدريبها تحت إشراف قائد حامية أكوبو العقيد «أبيل كول آرثر» وهو أحد الضباط الجنوبيين المحترفين، والمميزين في صفوف القوات المسلحة السودانية. في ذلك الصباح.. الثالث من مارس 1975م، وهو اليوم الذي سمّاه «النميري»، اعترافاً منه بتمجيد تاريخ الوصول إلى السلام بـ «عيد الوحدة»، وظلت الدولة السودانية ولأعوام قادمة تحتفل به في كل عام. كان ذلك العيد الثالث في مسيرة السلام والوحدة.. وفي نفس ذلك اليوم.. وقع التمرد الدامي في أكوبو.. فهل كانت تلك مصادفة؟ وصل البلاغ الأول في ذلك الصباح الدامي من قائد حامية أعالي النيل العميد «عبد الرحمن بربر»، والذي أفاد بتمرد القوات المستوعبة في «الكتيبة 104 مشاة . حامية أكوبو» وقتلها لقائدها العقيد «أبيل كول آرثر»، وعدد غير معروف من الجنود الشماليين. أكد أيضاً أن الموقف في غاية الغموض، وهو يستقي معلوماته من جهاز اتصال تابع لشرطة أكوبو، التي تقف في الحياد ولا زالت تسيطر على المدينة.

ما حدث في ذلك الصباح كان امتداداً لحوادث عديدة، قامت بها القوات المستوعبة نتيجة لعوامل ومؤثرات مختلفة، يأتي على رأسها عدم الثقة المطلقة لدى القوات المستوعبة، في رفاقهم من الشماليين الذين يضمهم معاً جيش واحد. في فجر ذلك اليوم، هاجمت القوات

المستوعبة ثكنات الوحدات الشمالية في معسكر أكوبو، قتل في الهجوم المباغت عدد سبعة من الجنود الشماليين وجرح العديد منهم، بينما فرت البقية بأسلحتها في اتجاه مدينة الناصر. كان وراء تنفيذ ذلك الهجوم الرائد «جيمس أديانق» والملازم «بنسون كواج» ويقف من خلفهم المحرض الأساسي وهو العريف «جيمس بول»، وهو فني من سلاح الإشارة. عند بدء إطلاق النار في معسكر أكوبو، دبت حالة من الذعر في كل أرجاء المدينة، وهرب من نجا من القوة الشمالية إلى خارجها، وأيضاً هرب العشرات من أفراد القوات المستوعبة، التي رفضت المشاركة في التمرد، وانضمت للشرطة والسجون في مقر مركز بوليس أكوبو، بينما تحصن الجنود المتمردون داخل معسكر الحامية. تحرك العقيد «أبيل كول آرثر» بعد سماعه لإطلاق النار من منزله بعربة إلى المعسكر ليعرف الأمر، ولكن عند وصوله للمعسكر أطلقت عليه نيران كثيفة أردته قتيلاً.

بعد وصول أنباء تمرد «حامية أكوبو» أصدرت قيادة حامية ملكال أمرها بدفع كتيبة مشاة تحت قيادة العقيد «عبد الله الياس» من ملكال لقمع التمرد في أكوبو، وقد وصلت تلك الكتيبة صباح اليوم التالي إلى مشارف المدينة، ولكنها أمرت بعدم الدخول لمنح بعض الوقت لمحاولة قائد شرطة أكوبو الملازم «كلمنت كول جوك»، في السيطرة على التمرد عبر التفاوض والوساطة. كان الرئيس جعفر نميري في ذلك اليوم يحضر احتفال «عيد الوحدة الوطنية» في إستاد واو الرياضي، وفي ضيافته الرئيس الليبي العقيد «معمر القذافي» عندما علم بالتمرد. في محاولة لاحتواء التمرد ومنع انتشاره وسط بقية القوات المستوعبة، أصدر توجيهاته بتحرك اللواء «جوزيف لاقو» والعميد «محمد يحي منور» رئيس أركان القيادة الجنوبية، من مدينة واو بطائرة هلكوبتر إلى أعالي النيل، حيث وصلوا إلى ملكال عصر ذلك اليوم.

في اليوم التالي تحرك إلى أكوبو اللواء جوزيف لاقو والعميد محمد يحي منور ومعهم العقيد «بيتر مابيل» وهو من الضباط المستوعبين، وقائد سابق للمجموعة المتمردة. عند وصولهم لمطار المدينة، أفادهم قائد شرطة أكوبو بهروب المتمردين إلى الغابات، وعودة بعض القوات المستوعبة التي رفضت المشاركة في التمرد إلى ثكناتها، وأن الموقف بصورة

عامة هادىء. في الثامن من مارس.. أي بعد خمسة أيام من التمرد، وفي موقف شجاع قرر رئيس المجلس التنفيذي العالي السيد «أبيل ألير»، الذي كان يدافع بكل استطاعته للحفاظ على تماسك اتفاقية السلام وعدم انهيارها، مرافقة اللواء جوزيف لاقو والعميد محمد يحي منور بطائرة هلكوبتر إلى مدينة أكوبو، وقد تم اجتماع مع الجنود في الحامية ومخاطبة المواطنين في المدينة.

تمرد النقيب الفريد أقويت ـ 16 فبراير 1976م

وقع هذا التمرد ضمن خطة كبيرة لتمرد الوحدات الجنوبية المستوعبة، وهروبها بكل الأسلحة الجديدة التي تسلمتها من القوات المسلحة السودانية. كشفت المصادر أن «الكسندر نجيب» الأمين العام لمجلس الشعب الإقليمي آنذاك، قد فتح عن طريق الخطأ خطاباً كان موجهاً من السيد «بنجامين بول» عضو حكومة الجنوب إلى «جوزيف أدوهو»، يشير فيه إلى تلك الخطة، والتي تقضي بهروب القوات المستوعبة بكل الأسلحة والذخائر الجديدة التي تسلمتها إلى مخابئ «الأنيانيا» السابقة في الغابات، ولبدء الحرب من جديد. أجرى أيضاً السيد «بنجامين بول» اتصالات بالرائد «كواش ماكون»، وهو أحد القادة العسكريين القدامى خلال الحرب للاستفادة من خبرته الطويلة في التمرد. كان النقيب «**الفريد أقويت**» من الضباط المستوعبين، ونقل إلى واو ضمن قوة « الكتيبة 110 مشاة»، وعند وصوله وسريته إلى «مدينة واو» رفض الذهاب إلى المعسكر المحدد لهم، وعسكر وقواته داخل المدينة. قام العميد أح «نور الدين المبارك» العامل في «لجنة تنفيذ خطة الاستيعاب»، بإبلاغ حاكم بحر الغزال آنذاك السيد «أزايا كولانق» بالمعضلة، والذي اجتمع مع الجنود ووعدهم بحل أي مشاكل لديهم، وأقنعهم بالتحرك إلى معسكرهم الجديد.

في مساء السادس عشر من فبراير 1976م هرب النقيب «الفريد أقويت» بالقوة التي كان يقودها، وهي سرية مشاة بكامل أسلحتها الجديدة، واتجه غرباً إلى منطقة جنوبي أويل. كانت قيادة حامية واو ترغب في إرسال قوة مقاتلة، لتعقب القوات الهاربة وإجبارها على التسليم، ولكن كان رأي محافظ بحر الغزال السيد آزايا كولانج مغايراً، واقترح محاولة حل مشكلة الهروب بالطرق التقليدية والوسطاء، وقد تمت الموافقة على ذلك بعد التشاور مع

العميد نور الدين المبارك. اقترح العقيد «أمانويل أبور» الذي يعمل في لجنة الاستيعاب، وكان من الضباط المميزين، أن يتابع القوة الهاربة ويحاول إعادتهم بالحوار السلمي. تحرك العقيد أمانويل ومعه النقيب «جبريل عبد الله مابوك»، وهو أيضاً ضابط مستوعب وصديق شخصي للنقيب أقويت، ومعهم الملازم «لورنس إليو» لمتابعة القوة الهاربة. في التاسع عشر من فبراير، وصلت مجموعة «أمانويل» إلى المخبأ الذي لجأت له قوات أقويت، واتضح لها أن غضب أقويت كان أساساً بسبب الرتبة المتدنية التي منحت له بعد الاستيعاب في الجيش. عموماً وبدون أسباب واضحة، وخلال النقاش أطلق أقويت النار على مجموعة الصلح وقتلهم جميعاً. بعد معرفة قيادة واو بمقتل كل وفد الوساطة، دفعت بقوات كبيرة لتعقب قوة النقيب أقويت، ولكنها تمكنت من الهروب إلى داخل أراضي أفريقيا الوسطى.

كانت علاقات رئيس أفريقيا الوسطى آنذاك «الجنرال بوكاسا» حميمة للغاية مع الرئيس جعفر نميري، فأرسل قواته لملاحقة القوة الهاربة، والتي تمكنت من اعتقال النقيب الهارب والأفراد الذين معه، وقد تم تسليمهم جميعاً فيما بعد إلى حكومة السودان. مثل النقيب «الفريد أقويت» ومعه خمسة من ضباط الصف الذين شاركوا في التمرد، أمام محكمة عسكرية إيجازية عليا عقدت في واو، والتي أدانتهم بالتمرد وحكمت عليهم بالإعدام رمياً بالرصاص، وقد تم تنفيذ الحكم.

حوادث تمرد أخرى..

استمرت محاولات التمرد من قبل القوات المستوعبة حتى نهاية العام 1977م، وشهدت جوبا محاولتين للتمرد، والعمل على جر وإشراك قوات مستوعبة أخرى متمركزة في المدينة. في فبراير من العام 1977م، تمردت سرية دفاع جوي من القوات المستوعبة، كانت تتمركز في مطار جوبا. قامت تلك السرية برفض أوامر للتحرك للشمال، واحتلت المطار. نشرت القيادة في جوبا كتيبة المدرعات، وتمت محاصرة القوة وإجبارها على الاستسلام بعد اشتباك محدود بين القوتين. في نهاية نفس العام، خلال شهر أكتوبر، وقع أيضاً حادث مشابه في مدينة جوبا، عندما قام الرقيب «بول بوت» بمحاولة للسيطرة على المطار، وتمت محاصرته وأجبر على الاستسلام.

الفصل التاسع

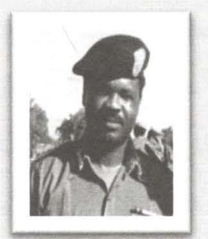
إنهيار السلام..

الجولة الثانية

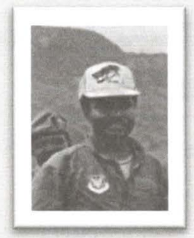
«البرق الخاطف»



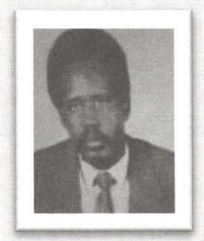
الإمام جعفر نميري



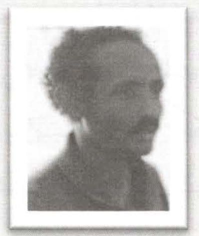
عقيد دومنيك كاسيانو



عميد طيار عثمان النو



كاربينو كوانين بول



عميد طيار محمد عثمان كرار



كوال مانيانق   سيلفا كير   جون قرنق   وليم نون

الطريق إلى تقويض السلام

فـرِّق تَسُـد !

تعاظمت الخلافات بين السياسيين في حكومة الجنوب منذ بدء تجربة الحكم الذاتي بعد الاتفاقية في العام 1972م. تركز محور الخلافات، في الحصول على القدر الأكبر من السلطة، وسط ادعاء أبناء المديرية الاستوائية، بهيمنة أبناء الدينكا على السلطة وحجبها عن الآخرين. هنالك ما قد يبرر ذلك الادعاء، فالدينكا هي القبيلة الأكبر في جنوب السودان، وكان حظ أبناء القبيلة أكبر في التعليم. وبنفس القدر كان تعداد الدينكا وبقية القبائل النيلية الأخرى أكبر، مما يعطيهم نسبة تفوق لا تقل عن 60% في إي انتخابات، وذلك يعني السيطرة على مجلس الشعب الإقليمي، وغلبتهم على الاستوائيين. في هذا المناخ المفعم بالانقسام، والذي يهدد الاستقرار السياسي في الجنوب، اقترح أبناء الاستوائية مشروع تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم، واستند طرحهم وحجتهم على أن التقسيم في ثلاثة أقاليم فرعية سيحقق العدالة بينها، وسيمكن من التطوير المتوازن في كل إقليم.

كان الرئيس نميري يواجه معارضة واضحة من السياسيين الجنوبيين في الكثير من القرارات الاتحادية التي تتعلق بإدارة الجنوب، والتي كان يتخذها في كثير من الأحيان دون تشاور كاف أو إقناع المعنيين بها، ولذا اتسمت الفترة منذ بداية الثمانينات بالسياسات المتقلبة. إن قانون الحكم الذاتي الإقليمي يعطي الكثير من المساحة الديمقراطية لقادة الجنوب، وكان ذلك مصدر قلق الرئيس نميري الذي انفرد بالحكم في تلك الفترة، وبدأ في اتخاذ معظم القرارات دون تشاور حقيقي مع أصحاب الشأن في أي قضية. «**وأياً ما كان الأمر فإن نميري سعى منذ العام 1980م إلى تقسيم الجنوب، بعد أن شعر بأن مساحة الديمقراطية بدأت في الاتساع، وأن قيادات الجنوب بدأت تخرج من تحت عباءته**».[1] أما أنصار وحدة الجنوب فقد تنبهوا مبكراً لمخطط التقسيم، وبدأوا في التحسب لما هو قادم. كان تشكيل «**مجلس وحدة الجنوب**» وإعلانه في الخامس من أكتوبر 1980م إيذاناً بالمقاومة

---

[1] **عبد القادر إسماعيل، مصدر سابق. ص 78.**

القادمة. ضم ذلك المجلس واحداً وثلاثين شخصية قيادية جنوبية، وشمل في تمثيله معظم قبائل الجنوب. ترأس المجلس «كلمنت أمبورو»، وتولى الإنابة «صمويل أرو بول ـ دينكا»، وضم «جوزيف أدوهو ـ لاتوكا، وفيليب أوبانج، ماثيو أبور، أندرو ويو». في الثاني والعشرين من ديسمبر أرسل المجلس مذكرة للرئيس نميري ترفض التقسيم، وكان رد فعل الرئيس أن أرسل كلمنت أمبورو إلى «سجن كوبر». قطعاً إن أي حكم إقليمي ذاتي أو فدرالي، لا يستقيم إذا كانت الدكتاتورية والرأي الأوحد تسيطر على المركز الاتحادي، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية في تدهور حالة الأمن والاستقرار، التي شهدها الإقليم الجنوبي عقب اتفاقية أديس أبابا.

حتى يمكن الخروج من حدة الخلافات في الجنوب، والتي أدت إلى شلل في أداء الحكومة الإقليمية، حل الرئيس جعفر نميري مجلس الشعب الإقليمي والحكومة الإقليمية في أكتوبر 1981م، وعين ضابطاً جنوبياً من القوات المسلحة، هو اللواء «قسم الله عبد الله رصاص ـ برتلو» ليقود حكومة انتقالية في الجنوب، ويعد لإجراء انتخابات مجلس الشعب القادمة. كان في قرار حل مجلس الشعب الإقليمي مخالفة واضحة للدستور ونصوص الاتفاقية.[1]

جرت انتخابات مجلس الشعب الإقليمي في نهاية العام، وقد دخل الاستوائيون تلك الانتخابات، تحت قيادة جوزيف لاقو وجيمس طمبرة، تحت شعار «التغيير ـ !!CHANGE»، وكانوا في حقيقة الأمر ينادون بلغة الباريا بكلمة أخرى، وهي: «KOKORA»، وتعني الطرد والإزاحة، وفي مكان آخر، يقول مصدر أنها تعني: القسمة بالتساوي.[2] **«طالب مواطنو المديرية الاستوائية في عام 1982م بأن يتم طرد وترحيل الجنوبيين من غير مواطني الاستوائية، وهي عملية عرفت بـ "كوكرا" بلغة قبيلة الباريا. في آخر الأمر، تم إجبار الجنوبيين من غير مواطني المديرية الاستوائية على الرحيل منها، وقد مات العديد منهم وهم في الطريق إلى بلداتهم بسبب الظروف المناخية غير المواتية».**[3]

---

(1) منصور خالد، (أهوال الحرب)، مصدر سابق. ص **351**.

(2) لام أكول أجاوين: الثورة الشعبية لتحرير السودان. ترجمة إسماعيل آدم. القاهرة، مكتبة مدبولي. **2009**م. ص **21**.

(3) لام أكول أجاوين، (مراجعات)، مصدر سابق. ص **319**.

كانت نتائج تلك الانتخابات في صالح القبائل النيلية الكبرى الرافضة للتقسيم، «**فاز ماثيو أبور برئاسة مجلس الشعب الإقليمي بعد هزيمة مجموعة الوحدة (أبيل ألير) وممثلها مارتن ماجير قاي، كما فاز جيمس طمبرا برئاسة المجلس التنفيذي العالي بأغلبية 62 صوتاً مقابل 49 صوتاً لكلمنت أمبورو**».[1] كان ذلك يعني بوضوح، عدم إمكانية حصول دعاة التقسيم على أغلبية لإجازة مشروع التقسيم داخل المجلس التشريعي، وأيضاً لن يمكنهم من التأثير على نتيجة أي استفتاء يجرى في الإقليم الجنوبي لتعديل القانون.. فقد وضح حجم الكتلة الانتخابية المعارضة لتقسيم الإقليم الجنوبي.

لا يمكن إعفاء القادة الجنوبيين من مسئولية إخفاق تجربة الحكم الذاتي الإقليمي، نتيجة للخلافات والتشتت وتغليب القبلية، مما أضعف وحدة الجنوب وتماسكه في وجه الشمال. كان الفشل الأكبر في تنفيذ الطفرة التنموية المتوقعة في الجنوب، وتحسين الخدمات وأحوال المواطنين نتيجة لتفشي الفساد بصورة كبيرة، وتم إهدار التمويل المالي الكبير الذي تدفق كمعونات ومساعدات من الدول الغربية لتنفيذ مشروعات عديدة. تقع عليهم أيضاً، مسئولية كبيرة في الدفع في اتجاه تقويض اتفاقية أديس أبابا، فقد ساهموا مباشرة في إقناع الرئيس نميري في اتخاذ قرارات دون الالتزام بنصوص الاتفاقية، وكان على رأس ذلك مشروع تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم. لا يمكن أن يعفى الجنرال «جوزيف لاقو»، الرجل الذي حقق كل المكاسب للجنوب عبر اتفاقية أديس أبابا، من المسئولية الأكبر في تفتيت وحدة الإقليم، وإقناع النميري بقرار التقسيم. «**مهما يكن من أمر فإن المسئولية المدمرة لقرار إلغاء اتفاق أديس أبابا، وعلى رأس ذلك عودة الحرب المدمرة بصورة أشد ضراوة بعد عشر سنوات من السلم، لا يتحملها النميري وحده، وإنما يشارك فيها آخرون، بين هؤلاء الآخرين الجنوبي والشمالي، المدني منهم والعسكري[2] .... كان نائب الرئيس الجنوبي جوزيف لاقو الذي عاضد النميري، إن لم يكن حرضه على إصدار القرار**».[3]

---

[1] لام أكول أجاوين، (الثورة الشعبية)، مصدر سابق. ص 24.

[2] اللواء صديق البنا قائد الجنوبية، والذي دافع عن التقسيم أكثر من الإستوائيين، وساهم في إقناع الرئيس نميري لإقراره.

[3] منصور خالد، (النخبة السودانية). مصدر سابق. ص 675.

كتب لاقو ومجموعته من الاستوائيين القرار، عندما قدموا لنميري المبررات بتقديمهم لمذكرة: «اللامركزية ضرورة قصوى لمديريات السودان الجنوبية»، مستندين فيها على اللامركزية المطبقة في الشمال وفق دستور 1973م، مع أن الدستور قد عالج مسألة حكم الجنوب بصورة مغايرة تماماً. كتب لاقو للرئيس...«**إن المطالبة بالتقسيم تستند إلى المادتين 6 و7 من دستور سنة 1973، حيث نص فيهما على أن يحكم السودان لا مركزياً**». ويأتي الإثبات البين من الساسة الجنوبيين، في مشاركتهم الكبيرة في تقويض اتفاقية أديس أبابا التي حققت السلام، فما اتهموا به الشمال من الهيمنة المطلقة والإقصاء وعدم قبول الآخر المختلف عنهم سياسياً أو ثقافياً، طبقوه بحذافيره في بني جلدتهم. «**فبعد سبعين عاماً على خيانة طمبرة الكبير.. جاء حفيده جوزيف طمبرة الذي كان رئيساً لحكومة الجنوب الإقليمية، فخان الأمانة التي ألقاها المواطنون على كاهله، وتآمر وغيره مع السلطة في الحكومة المركزية عام 1983 لإلغاء اتفاقية أديس أبابا ثمناً لتنصيبه حاكماً للاستوائية**».[1]

حمل «**قرار تقسيم الإقليم الجنوبي**» خرقاً واضحاً للقانون والدستور، تجاوز «قانون الحكم الذاتي الإقليمي لجنوب السودان» وهو الضامن الوحيد لاتفاقية أديس أبابا، وشكل ذلك القرار مخالفة دستورية واضحة لـ «المادة الثامنة من دستور 1973م». كان من الممكن التقيد بما اشترطته الاتفاقية، بتطبيق الإجراءات المحددة عند وجوب تعديل أحد النصوص الهامة: «يتطلب التعديل أغلبية ثلاثة أرباع مجلس الشعب القومي، وموافقة أغلبية ثلثي مواطني إقليم جنوب السودان في استفتاء عام يجرى في ذلك الإقليم». في الخامس من شهر يونيو من العام 1983م، أصدر الرئيس «جعفر نميري» قرار إعادة تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم، واضعاً النهاية لمطلب الجنوبيين التاريخي في الحفاظ على وحدتهم، والذي ظلوا يطالبون به منذ العام 1947م، وشكل ذلك العامل الرئيسي في انهيار الاتفاقية وعودة الحرب... وأيضاً.. معلناً بداية الانزلاق الكبير نحو الانفصال.

كانت هنالك عوامل أخرى تسير باتفاق السلام نحو الهاوية، ويمكن أن نجملها في التالي:

---

(1) أبيل ألير. مصدر سابق. ص 16.

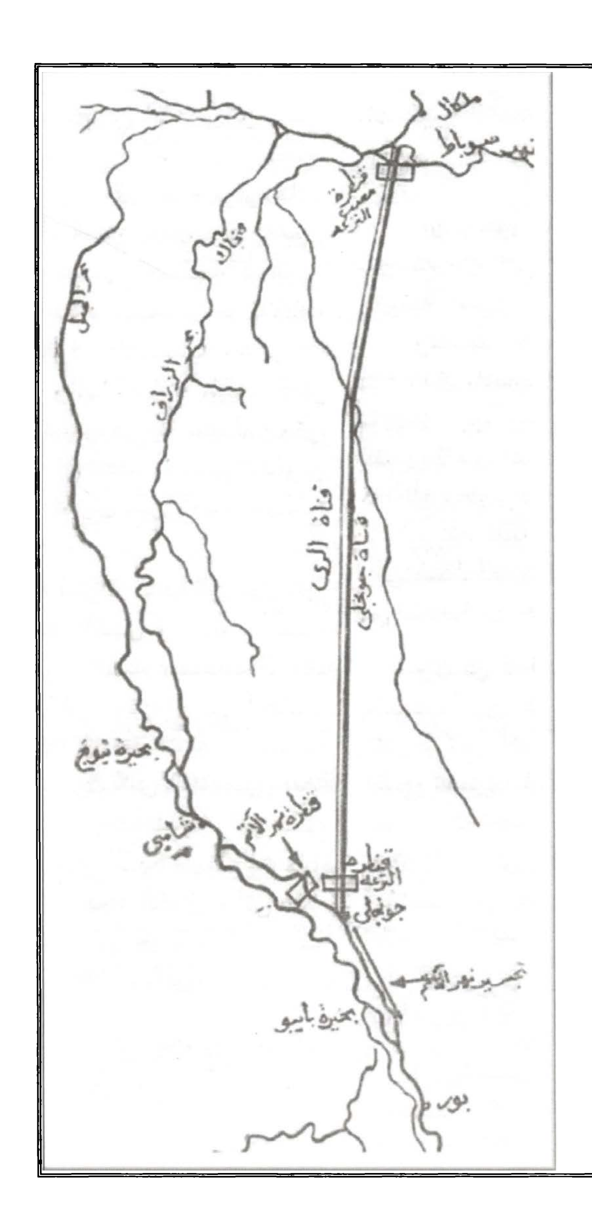
أ. **تعديل حدود إقليم جنوب السودان.** قامت الحكومة الاتحادية بتعديل حدود الإقليم الجنوبي، وكان في ذلك خرق واضح لـ «**قانون الحكم الذاتي الإقليمي لجنوب السودان**» إذ نصت الاتفاقية، وعرف القانون حدود إقليم جنوب السودان بـ «الحدود التي كانت قائمة عند استقلال السودان في الأول من يناير 1956». حاول نميري ضم المناطق التي اكتشف فيها البترول إلى سيطرة الحكومة المركزية، بإنشاء ولايتي الوحدة وجنوب كردفان. عقب ذلك اتخذت الحكومة المركزية قرار تشييد مصفاة لتكرير النفط في منطقة كوستي، بينما كان المخطط وفق تأييد وقرار مجلس الشعب الاتحادي، أن تشيد المصفاة في «بانتيو»، حتى تساعد في تطوير المنطقة. هذا يقودنا إلى أن الصراع على موارد وعائدات النفط قد بدأ مبكراً، وعند الإعلان على أن خط الأنابيب الناقل للبترول سيمد إلى ميناء بورتسودان، لا غرابة أن المظاهرات الطلابية اندلعت في جوبا،[1] منادية بأن خط أنابيب النفط الجنوبي، يجب أن يمر عبر الجنوب ليكفي حاجته أولاً، وليصدر عبر ميناء ممباسا!! «**ويمكن القول إن قضية البترول في جنوب السودان، وما دار حولها من صراعات، كانت من الأمور التي ساهمت مساهمة فعالة في إيجاد إحساس جديد لدى الجنوبيين بنقض اتفاق أديس أبابا**».[2]

ب. **مشروع قناة جونقلي.** وقعت الحكومة السودانية اتفاقية إنشاء مشروع جونقلي مع الحكومة المصرية، دون التشاور أو الحصول على موافقة وقبول حكومة الجنوب، وهو قرار خاطئ بحكم أن المشروع يقع داخل الإقليم، وفيه تصرف كبير في الموارد المائية، وله تأثيرات بيئية معني بها أهل الجنوب دون الآخرين.

---

[1] قتل طالبين، وجرح العديد خلال المظاهرات التي إندلعت في مدينة جوبا.

[2] عبد القادر إسماعيل، مصدر سابق. ص 319.



«قويل مشروع قناة جونقلي بكثير من المعارضة والسخط في جنوب السودان، وقد وصفه معارضوه بأنه مشروع مضر بالسكان المحليين، وسيفصل المنطقة الشرقية للقناة عن المنطقة الغربية، ويوقف حركة القبائل في المنطقة بحثاً عن الكلأ والماء، وسيعرض الحياة البرية لنفس المشاكل. كما تحدث المعارضون عن التأثيرات السلبية للمنطقة، والتي تشمل شح الأمطار فيها بسبب تجفيف المستنقعات وتقليل التبخر، وإضعاف الثروة السمكية التي تعتمد عليها القبائل المحلية اعتماداً كبيراً، وتقليل مناطق الكلأ لرعي الماشية».[1]

ج. **<u>إصدار قوانين سبتمبر</u> 1983م**. وتلك كانت قاصمة ظهر البعير.. طبقت الشريعة الإسلامية لتضع خاتمة واضحة للسلام والوحدة في السودان. كان في تطبيق تلك القوانين

---

[1] **سلمان محمد أحمد سلمان «خبير في القانون الدولي وقوانين المياه» صحيفة الراكوبة الإلكترونية. 27 مارس 2013.**

أيضاً خرق واضح لدستور السودان للعام 1973م، والذي صمم أساساً لحفظ حقوق وحريات الإقليم الجنوبي، وكانت تلك القوانين نسفاً تاماً للحريات والحقوق التي كفلها الدستور للجنوب. جاءت معارضة الجنوبيين لقوانين سبتمبر الإسلامية من كل الجنوب، وتوحدت رؤيتهم، بأنها جعلت منهم مواطنين من الدرجة الثانية: «**ترى القيادات الجنوبية أن هذه القوانين أقامت درجات متفاوتة من المواطنة، وجعلت من الجنوبيين مواطنين من الدرجة الثانية**».[1]

د. وأخيراً.. كان لما يسمى بـ «الكشات»، وهي ترحيل المواطنين النازحين قسراً من العاصمة، أثر كبير في زيادة الفوارق، وشعور الجنوبيين في العاصمة المثلثة بالمعاملة الدونية، وبزوال المساواة التي أقرتها الاتفاقية: «**في الأعوام من 1978 إلى 1982 قامت الحكومة، متذرعة بأسباب أمنية، بحملات إبعاد إجبارية عرفت باسم "الكشة"، لإبعاد النازحين إلى معسكرات خارج ولاية الخرطوم.. وأعيد الآلاف بالشاحنات التجارية والعسكرية إلى قراهم**».[2] ظهر في تلك الفترة تعبير «**الحزام الأسود**» ويعني مناطق السكن العشوائي التي تحيط بالعاصمة، والتي يقطنها النازحون الجنوبيون. كان عدم وضع خطط ومشروعات لانصهار تلك المجتمعات الجنوبية في الشمال، أكبر برهان على عدم قبولهم كمواطنين متساوين في الحقوق، يكفل لهم الدستور الانتقال الحر إلى أي بقعة داخل الوطن.

---

[1] **فيصل عبد الرحمن علي طه، مصدر سابق. ص 121.**

[2] **محمد سليمان محمد، مصدر سابق. ص 410.**

الذرائع.. والمسببات

خطة انصهار القوات المستوعبة

نصت اتفاقية أديس أبابا في البرتوكول العسكري الأمني على استيعاب قوات الأنيانيا ضمن القوات المسلحة كما ورد من قبل، وقد قامت اللجنة العسكرية المشتركة بوضع تلك الإجراءات في خطة متكاملة، أطلق عليها اسم خطة «**الاستيعاب والدمج والانصهار - Integration Plan**» على أن يتم تنفيذها خلال خمسة أعوام. بني التقدير الزمني على المتطلبات العملية لتنفيذ التدريب وإعادة التسليح والتنظيم، مع غرس وبناء الثقة والفهم المشترك بين القوات القديمة وتلك المستوعبة، على أن يتم تنفيذ تلك الخطة في ثلاث مراحل منفصلة، تمتد عبر خمس سنوات.

المرحلة الأولى ـ الاستيعاب: وهي مرحلة التجميع لقوات الأنيانيا في معسكرات محددة في مناطقها، ثم حصرها وتقييم مؤهلات وقدرات أفرادها، وتنتهي باستيعاب العدد المطلوب وفق الاتفاقية والمحدد بـ«6,000» جندي في صفوف القوات المسلحة، وإعادة تدريبهم وتأهيلهم ليكونوا في مستوى وحدات الجيش النظامي. عند بداية عمل اللجنة المشتركة للاستيعاب، قررت أن تمتد المرحلة الأولى من «مايو 1972 وإلى يونيو 1973» وقد تم تنفيذها بنجاح.

شملت تلك المرحلة تدريب القوات المستوعبة المكونة من «ست كتائب مشاة» في مناطقها وداخل وحداتها في الجنوب، وتم تنفيذ ذلك بمدربين ومعلمين من الضباط وضباط الصف الذين تم نقلهم لها من الوحدات العسكرية في الشمال. في تلك المرحلة، تم أيضاً تنفيذ القدر الأكبر من تدريب وتأهيل الضباط المستوعبين في المعاهد والكليات العسكرية المختلفة. شملت تلك المرحلة أيضاً إعادة تنظيم القيادة الجنوبية، وسمّيت بـ «الفرقة الأولى مشاة»، وعين ضباط من القوات المستوعبة في كل التشكيلات والوحدات، وفي قيادة وهيئة أركان الفرقة.

المرحلة الثانية . الدمج الداخلي: وحددت لتنفيذها فترة عام تبدأ من «يونيو 1974» وفيها يتم الدمج الداخلي، وهو مزج القوات المستوعبة داخل الإقليم الجنوبي، إذ أن معظم قوات الأنيانيا، كانت موجودة خلال التمرد وبعد الاستيعاب في مواطنها الأصلية. عليه، وحتى يتم ذلك الدمج الداخلي، كان لا بد من تحرك وحدات مختارة لتتمركز في مناطق جديدة، وليتم تكوين وحدات عسكرية جنوبية مختلطة يذوب فيها التأثير القبلي. واجهت تلك التجربة مصاعب كبيرة، وقادت أحياناً إلى تمرد محدود، تم احتواءه بعد جهود من القيادات السياسية والعسكرية، فقد رفضت القوات المستوعبة ترك مناطقها الأصلية وإعادة التمركز في مناطق جديدة. ترجع أسباب الرفض والعصيان لعدة عوامل سبق أن أشرنا لها، وتتركز في ضرورة توفر الثقة والأمان والاستقرار: «**إن فرد العصابات في الأنيانيا هو مواطن مسلح، لم ينفصل عن جذوره، ولديه مصالحه الشخصية في ممتلكاته وزراعته أو أبقاره، ولديه أسرة كبيرة من الزوجات والأطفال، وهو جزء من مكونات توفير الحماية والدفاع عن القبيلة**».[1]

واجه تطبيق مرحلة الدمج الداخلي الرفض والعصيان في كل الوحدات الي تم إختيارها للتحرك لمناطق جديدة، وعندما تشددت القيادة في تنفيذ تلك التحركات، وقعت أحداث كبيرة في عدة مناطق، كانت كما يلي:

أ. تمردت «الكتيبة 116 مشاة» في «جوبا» وقامت بسجن قائدها والاستعداد للقتال، وقد سبق أن أشرنا لذلك بالتفصيل.

ب. رفضت سريتا مشاة من القوات المستوعبة من «الكتيبة 117» حامية «كبويتا» التحرك إلى «رومبيك» في إطار خطة الدمج الداخلي.

جـ. رفضت سريتا المشاة التابعتان لقوات «رومبيك» التحرك لمنطقة «**كبويتا**» في شرق الاستوائية ضمن خطة الدمج الداخلي.

من الواضح أن تقصير وتراخي «القيادة العامة للقوات المسلحة»، في تنفيذ خطة دمج القوات المستوعبة داخل الجنوب، وعدم تقيدها بتوقيتات تلك المرحلة، كان السبب المباشر

---

[1] **عصام الدين ميرغني طه، بحث: مقاومة حركة الخوارج في المديريات الجنوبية 1982م.**

في تأخير التنفيذ الكامل لـ «خطة الانصهار»، ونتج عن ذلك زيادة درجة الاستيطان وتشبث الجنود المستوعبين بمناطقهم.

المرحلة الثالثة ـ الانصهار: وهي المرحلة الأخيرة في خطة «الاستيعاب والدمج والانصهار» وتعني الانصهار الكامل في القوات المسلحة السودانية، بأن تنقل الكتائب المستوعبة إلى مختلف القيادات العسكرية لبناء «الجيش القومي الموحد». كان من المفترض أن تكون مرحلة الدمج داخل الإقليم الجنوبي قد اكتملت تماماً بنهاية العام 1977م، على أن تبدأ المرحلة الثالثة والأخيرة من خطة الانصهار بعد ذلك، ولكن هذا ما لم يتم، وقد أشرنا من قبل إلى أسبابه. دون جدال، تتحمل القيادة العامة للقوات المسلحة الكثير من المسئولية في عدم التقيد بالتوقيتات المحددة، والتعامل الجاد مع معضلة القوات التي ترفض مغادرة مواطنها الأصلية، عبر إجراءات علمية مدروسة تهدف لإزالة المعوقات. تركت تلك القوات لخمس سنوات قادمة في مواطنها الأصلية، وبذا امتدت الفترة من الاستيعاب إلى الانصهار لعشر سنوات «1972 ـ 1982م»، وليزيد ارتباطها ومصالحها الشخصية في تلك المناطق، ويتهدد استقرارها العائلي، الذي لا ترغب في المغامرة به. يجدر أن أشير هنا، إلى أن سرية مشاة من القوات المستوعبة، قد تحركت من الجنوب إلى الشمال في العام 1974م، وتم ضمها للحرس الجمهوري في الخرطوم، وكانت تلك التجربة الأولى الناجحة.

ورد في كتابات متفرقة لقادة جنوبيين، ومن بعض الضباط الجنوبيين، توجيه إتهامات للقيادة العامة للقوات المسلحة، بالتخلص من الضباط المستوعبين بشتى الوسائل، بعدم ترقيتهم وفصلهم، أو إحالتهم للتقاعد المبكر: «**انخفض عدد الضباط المستوعبين في الخدمة عام 1986م إلى سبعة وخمسين من مائتين وثلاثة عند الاستيعاب**».[1] بنفس القدر، يرون أن القيادة لم تطبق سياسة قبول 30% من الطلاب الحربيين في الكلية العسكرية وفق ما كانت قد تعهدت به بعد الاتفاقية.

---

[1] أبيل ألير، مصدر سابق. ص **247**.

تنفيذ خطة الانصهار 1982م

القرار القديم، في الزمن الخاطئ..

بعد مضي خمس سنوات، على الموعد الذي كان محدداً لبدء خطة الانصهار الكامل، أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة، في منتصف العام 1982م، توجيهاتها لقيادة الفرقة الأولى مشاة في جوبا، للتخطيط لتكملة مرحلة الانصهار، وعلى أن تبدأ الخطة بتحريك ثلاث كتائب من القوات المستوعبة للشمال.[1] جاء ذلك القرار في فترة حرجة في مسار تنفيذ اتفاقية أديس أبابا، فالخلافات بين المركز الاتحادي في الخرطوم، والمركز الإقليمي في الجنوب تتعاظم كل يوم.. والجنوب قد تفتت وحدته السياسية، بعد أن وصلت خلافات السياسيين الجنوبيين إلى الحد الأقصى. لم يكن ملائماً أبداً فتح ملف الانصهار في تلك الفترة الحرجة.. كان الكل يتربص بالآخر، و'سحب التمرد تتجمع في سماء الجنوب المطير. **«الذي حدث أن قوات الأنيانيا المستوعبة تُركت تخدم في الجنوب لفترة قاربت العشرة أعوام. وعندما صدر قرار نقلها للشمال، تم ذلك بصورة فجائية وجماعية وفي ظروف سياسية وأمنية بالغة التعقيد، مما أفسح المجال للريب والظنون».**[2] وأضيف هنا، ما أن علم السياسيون الجنوبيون الذين يطالبون بوحدة الإقليم بقرارات بداية حركة القوات المستوعبة إلى الشمال، حتى بدأوا في التحريض ونقل النشاط السياسي داخل وحدات القوات المستوعبة التي صدرت لها أوامر التجهيز للتحرك.

وضعت قيادة «الفرقة الأولى مشاة»[3] خططها لتكملة خطة «الانصهار»، ووجهت بتجهيز تحرك ثلاث كتائب مشاة من القوات المستوعبة، من كل لواء تابع لها«كتيبة من كل مديرية»، ثم أصدرت الجداول الزمنية للتحركات، وكانت تقضي بالتالي:

---

[1] أصدر الأمر الفريق توفيق صالح أبوكدوك، رئيس هيئة العمليات، ووضع خطة التحركات العميد الركن عثمان عبد الله رئيس أركان الفرقة الأولى مشاة.

[2] فيصل عبد الرحمن علي طه، مصدر سابق. ص 122..

[3] قيادة وهيئة أركان الفرقة الأولى مشاة ـ الجنوبية، 1982م: لواء ركن صديق البنا، عميد جيمس لورو، عميد ركن عثمان عبد الله, عقيد ركن عز الدين هريدي، مقدم ركن عصام الدين ميرغني.

أ. **<u>الكتيبة 105 مشاة</u>:** من «مدينة بور» والتابعة إلى اللواء الثالث عشر مشاة . ملكال بأعالي النيل، تنقل وتنضم إلى اللواء العاشر مشاة في«شندي»، على أن تحل مكانها «الكتيبة 104 مشاة» من القيادة الشمالية شندي.

ب. **<u>الكتيبة 110 مشاة</u>:** من «مدينة أويل» والتابعة إلى اللواء الثاني عشر مشاة في بحر الغزال، تنقل وتنضم إلى القيادة الغربية في «مدينة نيالا»، على أن تحل مكانها «الكتيبة 114 مشاة» من القيادة الغربية.

جـ. **<u>الكتيبة 117 مشاة</u>:** من «مدينة كبويتا» والتابعة إلى اللواء الحادي عشر مشاة . توريت بشرق الاستوائية، تنقل وتنضم إلى اللواء الرابع مشاة في «القضارف» على أن تحل مكانها «الكتيبة 107 مشاة» من القضارف.

د، **<u>السرية الأولى من الكتيبة 122</u>:** من «مدينة ياى» تنقل وتنضم إلى القيادة الوسطى في «الأبيض»، على أن تحل مكانها سرية مشاة مكتملة من القيادة الوسطى «الهجانة».

هـ. **<u>السرية الأولى من الكتيبة 101</u>:** من «مدينة مريدى» تنقل وتنضم إلى القيادة الوسطى في الأبيض، على أن تحل مكانها سرية مشاة مكتملة من القيادة الوسطى «الهجانة».

بدأت قيادة «الفرقة الأولى مشاة» في تنفيذ خطة الانصهار بغيار القوات في منتصف العام 1982م، ولقد تطلب تجهيز القوات المستوعبة، التي تقرر انصهارها مع التشكيلات في الشمال جهداً كبيراً. تركز محور الاهتمام، في أن تتحرك تلك الوحدات مكتملة من الأفراد والتجهيزات، أما المعضلة الكبرى فكانت في التحضير النفسي والمعنوي، فقد كانت تلك الوحدات في غاية التذمر وعدم الرغبة في مغادرة مواطنها الأصلية كما ورد من قبل. لتحقيق أكبر قدر من الاستقرار النفسي، وافقت القيادة لمن يرغب من جنود تلك الوحدات اصطحاب أسرهم معهم، وتعهدت بأن القوات المسلحة ستتكفل بتوفير كل المتطلبات عند الوصول إلى المناطق الجديدة، وخاصة المساكن العائلية. تطلب التجهيز النفسي والمعنوي، وإزالة أي معوقات أو شكوك وعدم ثقة، إلى عقد اجتماعات مكثفة مع جنود الوحدات المتحركة، شارك فيها الضباط الجنوبيون الذين تدربوا وعاشوا في الشمال، وقد كانت النتائج إيجابية، رغم كل المعوقات والمناخ غير الملائم.

ظهر العامل المؤثر على تنفيذ خطط الغيار، في التحريض المباشر من بعض السياسيين، فكما أوردنا من قبل، كانت اتفاقية أديس أبابا تمضي نحو الانهيار، واحتدمت المعركة الدائرة بين أنصار تقسيم الإقليم الجنوبي ومعارضيه. بدأ المعارضون للتقسيم، في دعم مواقفهم بالتواصل مع قطاعات الجنود المطلوب تحركها للشمال، وبنفس الحجج التي فجرت التمرد الأول في توريت في العام 1955م، «**إن نقل الجنود الجنوبيين إلى الشمال يهدف إلى إضعاف الجنوب وتقسيمه، وإلغاء الحكم الذاتي، وإعادة هيمنة واستعمار الشمال للجنوب، وهو الوضع الذي كان قائماً قبل تنفيذ اتفاقية أديس أبابا**».[1] رصدت «شعبة استخبارات الفرقة الأولى» في تلك الأيام، قدر العمل السياسي والتحريضي الذي قامت به جبهة المعارضين لتقسيم الإقليم الجنوبي، ولتقوية موقفهم السياسي داخل الجنوب أمام معارضيهم من الاستوائيين: « **بدأت تتكشف معلومات من بور أن هناك تحركات مريبة وسط ضباط صف الكتيبة 105، وأن بعض السياسيين الجنوبيين أمثال المحامي مارتن ماجير وصمويل قاى توت على اتصال مستمر بهم، وأنهم يبيتون النية لأمر ما، وأن هناك بعضاً من ضباط الصف يخططون لاغتيال الرئيس النميري أثناء زيارته إلى بور، والتي كان مخططاً لها أن تتم في نوفمبر 1982م**».[2]

رغم تلك الأجواء الملبدة بالغيوم، ورغم الصعوبات والمخاطر، ونتيجة لتحوطات أمنية وعملية عديدة، بدأت القوات المعينة للتحرك إلى الشمال في تنفيذ أوامرها، بينما أرجأ تحرك «كتيبة بور» ليكون الأخير. فتح تحرك «الكتيبة 110 مشاة، أويل»[3] الباب لتحرك بقية الكتائب والسرايا إلى أماكن تمركزها في الشمال، وفقاً للخطة الموضوعة للتحركات: «الكتيبة 117 مشاة، كبويتا، السرية الأولى من الكتيبة 122 مشاة، ياى، والسرية الأولى من الكتيبة

---

[1] ما كانت تداوله منتديات وحوارات الساسة الجنوبيين خلال تلك الأيام.

[2] السر أحمد سعيد: السيف والطغاة: . «الكاتب كان يشغل منصب ركن أول استخبارات الفرقة الأولى مشاة ،جوبا في ذلك التاريخ». القاهرة، الشركة العالمية للطباعة والنشر. 2001م. ص 87.

[3] ساعد في تهدئة وتليين موقف جنود الكتيبة 110 مشاة . أويل، والتي عرفت بالمشاكل العديدة، قائدها السابق العميد البينو أكول أكول، وأقنعها بالتحرك إلى نيالا.

101 مشاة، مريدى». أكملت الوحدات تحركاتها وفق خطة الغيار بنهاية شهر ديسمبر 1982م، ووصلت بسلام إلى مناطق تمركزها الجديدة في الشمال.

الموقف الأمني المتدهور..

خلال العام 1982م، عام بداية المعركة المفتوحة بين الاستوائيين والدينكا لتقسيم الإقليم الجنوبي، وعام التوتر في الوحدات العسكرية المستوعبة نتيجة لقرار تنفيذ خطة الانصهار وتحركهم للشمال، بدأت تلوح في الأفق مؤشرات سلبية عديدة في الموقف الأمني العسكري في الجنوب، ونورد منها التالي:

أ. ازدياد نشاط قوات حرب العصابات التي كان نواتها تمرد «أكوبو» في مارس 1975م تحت قيادة الرائد «جيمس أديانق» والملازم «بنسون كواج»، فمنذ ذلك الوقت بعد هروبهم وبعض جنودهم إلى داخل الأراضي الإثيوبية، تمركزوا في معسكرات كانت تجد العون والمساعدة من الإثيوبيين، والذين احتفظوا بهم كورقة مساومة مستمرة للتأثير على موقف حكومة السودان من القضية الإريترية. كانت تلك العصابات التي لم ترفع أي شعارات سياسية تعبر «نهر أكوبو» وتهاجم بعض النقاط الشرطية أو العسكرية الصغيرة، وتركز جهدهم في نهب قطعان الأبقار، والعبور بها إلى إثيوبيا. في العام 1982م كان واضحاً أن تلك العصابات قد صارت أكثر تنظيماً وتسليحاً، وشكلت حالة كبيرة من عدم الاستقرار في مناطق جنوب نهر السوباط. دفع توسع نشاط تلك العصابات قيادة ملكال إلى شن عمليات مطاردة كبيرة. خلال شهر أكتوبر من العام 1982م، نفذت الفرقة الجنوبية «عمليات السيف الباتر» التي هدفت إلى تنظيف المناطق جنوب نهر السوباط من معسكرات المتمردين. شاركت في تلك العمليات وحدات من أعالي النيل، وسرية قوات صاقعة أرسلت من سلاح المظلات. تمركز أيضاً سرب طائرات قاذفة مقاتلة «JET PROVOST» وسرب هلكوبتر مسلح «B0 105» في مطار ملكال للاستجابة

الفورية للاختراقات المسلحة التي كانت تأتي عبر نهر أكوبو.[1] في مطلع العام التالي، فبراير 1983م تم تنفيذ عمليات عسكرية كبيرة في مناطق بانتيو . «عملية الظافر» بهدف تأمين مناطق كشوفات النفط.

ب. شهد أيضاً العام 1982م، تزايد حالات الهروب بالسلاح من جنود القوات المسلحة والشرطة وقوات حرس الصيد، ولقد كانت التقارير الشهرية المرسلة من الوحدات على الحدود الشرقية للجنوب، تفيد بارتفاع نسب الهروب بالسلاح،[2] والعبور إلى البر الإثيوبي للانضمام إلى «معسكر بلفام» داخل الأراضي الإثيوبية، والذي يضم الملازم «بنسون كواج» والقوات الهاربة بعد تمرد أكوبو.

جـ. بدأت في تلك الفترة نذر التمرد في بحر الغزال، إذ هاجمت قوة مجهولة فصيلة حراسة «محطة البو» في الخط الحديدي الرابط بين أويل وبابنوسة، كما قتل اثني عشر تاجراً شمالياً في هجمات متفرقة بمنطقة أويل. رصدت أيضاً استخبارات الفرقة الجنوبية بداية نشاط لتنظيم مسلح جديد يسمى: «جبهة تحرير أبيي»، وهو مكون من العناصر الجنوبية الرافضة لضم المنطقة لجنوب كردفان، وقد أشارت المصادر إلى أن قائد التنظيم «مايكل دين ماجوك».

معضلة الكتيبة 105 مشاة بور..

تبقت أخيراً.. «الكتيبة 105 مشاة، بور» وتلك كانت القنبلة الموقوتة لتفجير كل الموقف.. وإعادة الصراع الشمالي الجنوبي إلى مربعه الأول عند اندلاع التمرد في العام 1955م. كانت تلك الكتيبة بؤرة مشاكل مستمرة لإعاقة تنفيذ خطة الإستيعاب منذ مايو

---

[1] العقيد طيار محمد أحمد عزاز قائد سرب المقاتلات «JET PROVOST»، والعقيد محمد عثمان كرار قائد سرب طائرات الهيل المسلح «B0 105» والمقدم محمد أحمد قاسم قائد «سرية قوات الصاعقة». الجدير بالذكر هنا، إن العقيدين كرار وقاسم من دفعة واحدة، هي الدفعة 18 كلية حربية، ومن أبطال القوات المسلحة الذين نسجت حولهم الأساطير، وكانا فيما بعد من قادة حركة رمضان 1990، وتم إعدامهما سوياً بعد فشل الحركة، ودفنا في حفرة واحدة.

[2] تقدير القوات المسلحة في مطلع العام 1983م، يفيد بأن ما يقارب الستمائة جندي من القوات المستوعبة قد هربوا بأسلحتهم.

من العام 1972م، وكانت مواجهتها الأولى مع رئيس اللجنة العسكرية المشتركة اللواء أح «ميرغني سليمان خليل»، عندما أخطره قائدها حينذاك النقيب «جون قرنق دي مابيور»، بأن الكتيبة غير مستعدة لبدء الاستيعاب المقرر. تم تجاوز تلك المشكلة بتركها إلى فترة قادمة، وقام اللواء جوزيف لاقو بمعالجة الرفض، وتمت إجراءات حصرها وتقييمها واستيعابها.

بدأت معضلة بور.. أو معضلة «الكتيبة 105 مشاة»، تتكشف بعد سبتمبر من العام 1982م، حينما اكتشفت قيادة الفرقة في جوبا، أن القوات المستوعبة في بور تجاوز عدد أفرادها ما يقارب قوة كتيبتين من المشاة، واتضح ذلك بعد تدقيق الشعبة المالية في الفرقة، والتي لاحظت الزيادة الشهرية المطردة في المبالغ المالية المطلوبة لسداد مرتبات قوة الحامية. اتضح أن العشرات من الجنود الجنوبيين، العاملين في وحدات عسكرية في الشمال، يعودون في إجازاتهم السنوية ثم يلتحقون بوحدة بور دون أي أسباب تقضي بذلك، ودون الوثائق المعتمدة لتحرك أفراد القوات المسلحة «أورنيك التحركات». بلا شك، كان هنالك تقصير إداري كبير من قيادة الفرقة، في عدم وجود ضابط برتبة كبيرة على رأس منطقة بور، وكان ذلك أحد أوجه القصور الكبيرة، التي تتحملها قيادة القوات المسلحة، في قبول تهرب بعض القادة والضباط من العمل في الجنوب بسياق أعذار متعددة. «**إن ضباط الصف في الكتيبة من أمثال الرقيب يوسف كير والرقيب الفريد مانيانق... وبقيتهم هم الذين يقودون الكتيبة، أما قائد الكتيبة فإنه يشكل غياباً تاماً في ملكال، وترك الأمر لنقيب يسمى بولن الير لا حول ولا قوة له**».[1] طلبت قيادة الفرقة من بور إحضار الرواجع والدفاتر المالية لمراجعتها في جوبا، وهنا كان التسويف والمماطلة. اتضح أن هنالك اختلاسات وتجاوزات مالية ضخمة، وإن الضوابط المالية في غاية الانفلات:«**أن طلب مرتبات هذه الوحدة أصبح يقفز قفزات ضخمة شهراً بعد شهر، وفي نهاية مارس 1983م كان حجم مرتبات هذه الوحدة، قد بلغ ما يزيد عن مائة وثمانين ألف جنيه سوداني.. بحساب ذلك الوقت كان يعادل مرتب خمس وحدات مماثلة**».[2]

---

[1] السر أحمد سعيد. مصدر سابق. ص 89.

[2] نفس المصدر أعلاه.

خلال شهر مارس، أي في بداية العام 1983 كان الموقف في بور قد وصل حالة العصيان، ورفضت القوات في تلك الوحدة التجهيز للغيار.. واستمر رفضها في إخضاع حساباتها المالية للمراجعة، فما كان من قيادة الفرقة إلا أن أمرت بتجميد موازنة الكتيبة التي تشمل مرتبات الجنود. كان واضحاً أن الموقف يسير نحو الانفجار، ورغم ذلك استمرت الجهود من بعض السياسيين في المجلس التنفيذي، ومن القيادات العسكرية الجنوبية في قيادة الفرقة، في بذل محاولات الخروج من الأزمة بكل الطرق السلمية الممكنة. «**في هذه الظروف المتفجرة، قررت قيادة الفرقة إرسال وفد من رئاسة الفرقة بقيادة اللواء جيمس لورو وآخرين، كنت من بينهم، مع وفد مدني يترأسه ضول اشويل نائب رئيس المجلس التنفيذى العالي وبعض الوزراء والمدنيين، للقيام إلى بور والاجتماع بضباط صف وأفراد هذه الوحدة لإقناعهم بضرورة تنفيذ خطة القيادة... عكس هؤلاء الأفراد وضباط الصف روحاً وأسلوباً يخرج عن كل اللوائح والنظم والقواعد العسكرية وعدم انضباط كامل، باختصار كان الأمر تمرداً كاملاً على السلطة والقوانين، وعاد الوفد أدراجه خالي الوفاض..**».[1]

التصعيد المعاكس.. قوات حامية بور

خلال شهر أبريل 1983م، كانت التقارير بتدهور الموقف الأمني، واستمرار الخطوات التصعيدية من جانب قوات حامية بور، تنساب كل يوم إلى شعبة استخبارات قيادة الفرقة في جوبا، وبنهاية شهر أبريل فرضت قوات حامية بور سيطرتها الكاملة على كل المنطقة، وتم تنحية الإدارة المدنية تماماً. كانت أبرز الأحداث التي وقعت خلال ذلك الشهر هي التالية:

أ. اعتقال أفراد وحدة استخبارات بور، وأفراد وحدة الإشارة من الشماليين والاعتداء عليهم بالضرب المبرح وسجنهم. خلال ذلك الشهر تم إعدام جندي استخبارات بتهمة التجسس لصالح العدو.

ب. قفل الملاحة في «الخط النهري» بين «كوستي - بور - جوبا»، بعد أن قاموا بنصب أسلحتهم في ميناء بور النهري، لمنع وصول أي قوات قادمة من الشمال.

---

[1] السر أحمد سعيد. مصدر سابق. ص **88**.

جـ. دخول قوات «حامية البيبور» دائرة العصيان، واعتقالها لضابط شمالي[1] والقوة التي ترافقه، والتي كانت في مهمة، لترحيل صناديق الاقتراع الخاصة بالبيبور توطئة للانتخابات القادمة.

د. في منتصف شهر مارس 1983م، وفي إطار التجهيز لعملية الغيار المطلوب أن تنفذها قوات «الكتيبة 105 مشاة، بور» بالتحرك إلى الشمال، أرسلت قيادة الفرقة الأولى «سرية مشاة» من جوبا، لتعمل على استلام المعسكر، وتقوم بأي متطلبات حراسة وتأمين في المطار والميناء النهري. كان من المقرر أن تعود تلك الوحدة إلى جوبا بعد وصول قوات الغيار القادمة من «اللواء العاشر مشاة . شندي». كانت المفاجأة كبيرة.. توضح قدر العصيان ورفض تنفيذ خطة الغيار والانصهار. اعترضت قوات كتيبة بور دخول تلك القوة معسكر الحامية العسكرية في «مالوال شال». في محاولة لإحتواء الموقف وعدم تطوره لقتال بين القوتين، قام محافظ بور بحل المعضلة بالعمل على تمركز الوحدة المحدودة القادمة من جوبا، في معسكر صغير بمنطقة لامبار قرب مطار بور.

هـ. استمر الموقف في التصعيد، بوصول النقيب «كاربينو كوانين بول» من الحامية التي يقودها في «فشلا» إلى حامية «البيبور»، قيامه بإطلاق سراح الضابط الحامل لصناديق الاقتراع من المعتقل، وأمره بالعودة مع القوة التي ترافقه إلى جوبا. ثم تحرك النقيب «كاربينو» في تظاهرة عسكرية مدججة للانضمام لحامية بور.. وليتولى القيادة الفعلية. فور وصوله قام باستلام إدارة المنطقة من محافظها المعين «مايكل ماريو»، ثم اشترى من السوق المحلي مائتين وخمسين جوال ذرة، قام بتوزيعها على الجنود الذين لم يتسلموا مرتباتهم. وأخيراً.. أصدر الأمر بمنع التجار الشماليين وأي عربات تجارية من مغادرة المدينة.

---

[1] الملازم كمال بور.

و. في الثامن من مايو توقفت باخرة نيلية للتموين في ميناء بور النهري وهي في طريقها لجوبا، وكان على متنها فصيلة من الجنود تابعة لسلاح المدرعات. رفضت قوات بور رسو الباخرة في الميناء، وأصدر النقيب كاربينو أوامره لقبطانها بمغادرة المنطقة فوراً.

كان لابد لأي قيادة عسكرية تحترم مسئولياتها.. في أي مكان في العالم، تواجه عصياناً وتمرداً واضحاً كما كان الحال في بور، أن تبدأ في وضع الخطط الملائمة للتعامل مع الموقف. اجتمعت قيادة «الفرقة الأولى مشاة» وأخضعت الموقف الماثل أمامها للتقييم الاستخباري والعسكري، مع وضع الاعتبار الكافي لكل المؤثرات والاحتمالات المتوقعة، والتحوطات المطلوبة لمنع حدوث انفلات واسع النطاق في كل الإقليم. قررت قيادة الفرقة معالجة الموقف المتفجر بتطبيق الإجراءات والتحوطات التالية:

أ. ضرورة وضع الخطط اللازمة، لتكون أي عملية عسكرية لقمع التمرد قصيرة وحاسمة، وأن تتخذ كل الترتيبات اللازمة للسيطرة على الموقف، لمنع توسع الحدث إلى تمرد وعصيان في كل الإقليم الجنوبي.

ب. أهمية إشراك الحكومة الإقليمية والسياسيين الجنوبيين المعارضين لها، في معرفة ما يجري في بور بالتفصيل، وخاصة الاختلاسات المالية وخروج الأمر عن السيطرة.

جـ. المشاركة الكاملة للقيادة السياسية والعسكرية العليا على المستويين الاتحادي والإقليمي في اتخاذ أي قرار بتنفيذ عملية عسكرية.

د. بدء حملات تنوير وتوعية في كل تشكيلات ووحدات الفرقة الأولى مشاة في الجنوب بنصوص الاتفاقية العسكرية، وأهمية بناء الجيش الوطني القومي، وعن الاستقبال والحفاوة وترتيبات السكن التي حظيت بها الوحدات المستوعبة التي أكملت الغيار عند وصولها للشمال.

هـ. أن تضمن أي خطة عسكرية لإعادة السيطرة على منطقة بور، إشراك القوات المستوعبة كعنصر أساسي في تنفيذ العمليات.

لم يكن هنالك حلول سلمية ممكنة لمعضلة عصيان وتمرد الوحدات الثلاث، «حامية بور، حامية البيبور وحامية فشلا»، فقد فشلت كل الجهود التي قادها السياسيون، ولم يكن هنالك خيار غير فرض السيطرة بعملية عسكرية. عند قراءة ما حدث بعد ثلاثين عاماً من وقوعه، لابد أن أقول، إن قيادة الفرقة الأولى مشاة، قد اتخذت قراراتها بناءً على مجمل المعلومات المتوفرة لها آنذاك، وصورة الموقف في ذلك الوقت.. بعد ثلاثين عاماً من ذلك الحدث، ولو أعاد التاريخ نفسه.. ولو كان قرار تلك القيادة العسكرية، أن تجلس على الأرض وتسلم الأمر تماماً لقيادة بور، لوقع التمرد المرسوم والمخطط له بدقة، ولوقع في مرحلته الزمنية حينذاك دون تأخير كبير. بعد ثلاثين عاماً من الحدث الكبير، لا أجد إلا الصمت تجاه ما تطفح به العشرات من المقالات الصحفية والكتب، عن أسباب التمرد الثاني.. والأخير: «**قررت القيادة العامة تنفيذ غيار القوات المستوعبة ونقلها للشمال، فرفضت القوات المستوعبة ذلك القرار وحدث التمرد، وكانت تلك بداية الحرب في جنوب السودان مرة أخرى!!**».[1]

الحرب بدأت في العام 1955م، واستمرت حتى توقيع اتفاق هدنة في العام 1972م، واستمرت تلك الهدنة لمدة عشرة أعوام، ساد فيها السلام الهش والتنمية التي كانت ممكنة بفضل الآخرين؟.. الحرب لم تنتهِ في اتفاقية سلام أديس أبابا، ولكنها توقفت حتى تستجمع الأطراف المتصارعة أنفاسها.. حتى يستطيع الطرف الشمالي إختيار التوقيت الملائم لفرض مشروعه الإسلاموعروبي.. وحتى يستطيع الطرف الجنوبي من تجميع قواه، وطرح مشروع الاستقلال الكامل، وإعلان دولة الجنوب. لم يكن نقل الكتائب المستوعبة للشمال سبب تفجر الحرب.. كان الجنوب في العام 1983م بمعظم تكويناته الجغرافية والقبلية والثقافية والدينية، عدا غالبية من الاستوائيين الذين كانوا يريدون الفكاك من سيطرة الدينكا، قد قرر العودة للحرب بهدف تحقيق الاستقلال الكامل عن الشمال السوداني.

---

[1] خط مشترك في العديد من الكتب والمقالات الصحفية التي تطرقت إلى تمرد القوات المستوعبة في مايو **1983**م.

القرار السياسي والعسكري بإعلان الحرب..

بعد مشاورات بين قائد الفرقة الأولى مشاة، ورئيس المجلس التنفيذي العالي السيد «جيمس طمبرة»، اجتمعت «لجنة أمن الإقليم الجنوبي»[1] وتوصلت إلى رؤية موحدة واتفاق كامل، بضرورة إعادة السيطرة على منطقة بور بأسرع ما يمكن. كان القرار بقيام الفرقة الأولى بعملية عسكرية، وقررت لجنة الأمن رفع توصياتها إلى القيادة السياسية العليا للبلاد. في اليوم التالي سافر رئيس المجلس التنفيذي العالي، وبصحبته قائد الفرقة الأولى مشاة إلى الخرطوم، حيث استدعى الأمر، عقد اجتماع طارئ للقيادة السياسية والعسكرية العليا للدولة «**اجتماع مجلس دفاع وطني محدود**».[2]

ترأس الاجتماع الرئيس جعفر نميري، وبحضور نائب رئيس الجمهورية السيد «جوزيف لاقو» ورئيس المجلس التنفيذي العالي للإقليم الجنوبي السيد «جيمس طمبرا»، وحضرته كل هيئة أركان القوات المسلحة. كتب اللواء لاقو في مذكراته، إن مسألة تصاعد الموقف في بور يعود لخلافات مالية بين قائد الفرقة الأولى مشاة اللواء صديق البنا والنقيب كاربينو، وأن اللواء قام باتهام الثاني بالتمرد والفساد، وأمر باعتقاله ونقل الكتيبة للشمال، كما أنه نصح الرئيس نميري خلال الاجتماع بعدم استخدام القوة.[3] الإدعاء الأول قطعاً يفتقد للصحة والمصداقية، أما الإدعاء الثاني فلم يرد في مضابط الاجتماع، أو من إفادات الحضور الآخرين. هنا يجدر أن أشير إلى أن التوصية كانت باستخدام أقل قوة ممكنة.. ولا أدري كيفية تنفيذ ذلك، في مواجهة جند متخندقين وجاهزين للقتال!!.

---

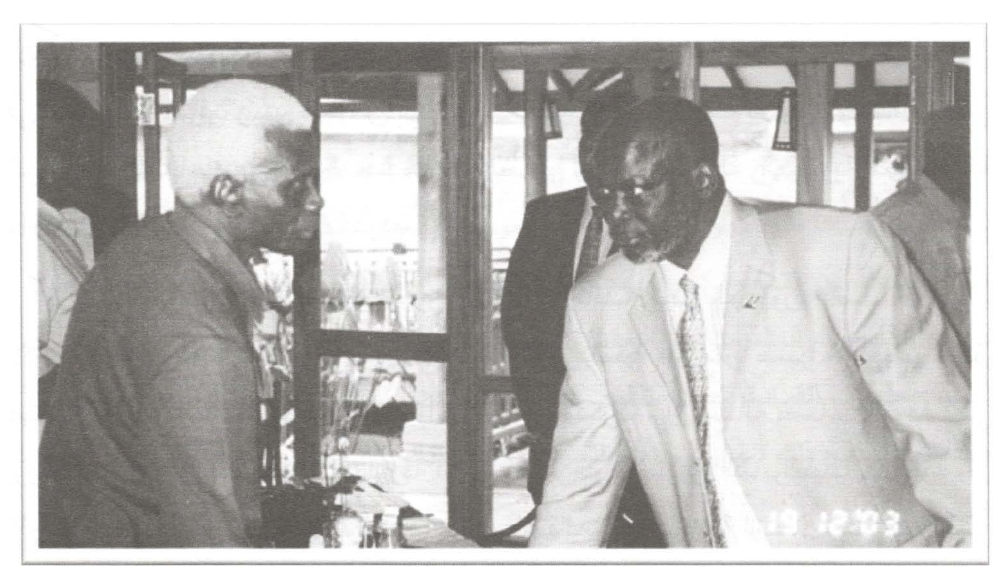
[1] لجنة الأمن الإقليمي: المهندس جيمس طمبرة رئيس اللجنة، وعضوية كل من قائد الفرقة الأولى مشاة اللواء صديق البنا، مدير شرطة الإقليم الجنوبي، ومدير جهاز أمن الدولة في جوبا العميد هاشم أبا سعيد.

[2] حضور الاجتماع الطارئ: الرئيس جعفر نميري، نائبه جوزيف لاقو، رئيس المجلس التنفيذي العالي للإقليم الجنوبي جيمس طمبرا، النائب العام د. حسن الترابي، رئيس جهاز أمن الدولة اللواء عمر محمد الطيب، هيئة أركان القوات المسلحة. الفريق توفيق أبوكدوك، الفريق عبد الرحمن سوار الذهب، الفريق يوسف أحمد يوسف، اللواء السر محمد أحمد مدير الاستخبارات العسكرية.

[3] جوزيف لاقو، مصدر سابق. ص**479**.

أصدر الاجتماع الطارئ القرار السياسي العسكري: «**إعادة السيطرة على منطقة بور عن طريق عملية عسكرية تقوم بها الفرقة الأولى مشاة**».

.. أبيل ألير.. وجون قرنق دي مابيور



مولانا أبيل ألير ود. جون قرنق، نيفاشا . كينيا، 19 ديسمبر 2003م[1]

وقبل أن نستمر في إضاءة المناطق المعتمة في يوميات أحداث بور، لا بد أن نقف عند حدثين هامين، لا زال الغموض يلف بعض جوانبهما:

أولهما: عودة مولانا «**أبيل ألير**» إلى موطنه عشية تفجر الموقف. قبل تلك الفترة كان الرئيس نميري قد أقال السيد أبيل ألير من منصب نائب رئيس الجمهورية، بعد موقفه الحازم في رفض مشروع التقسيم، وعين بدلاً عنه اللواء جوزيف لاقو، بينما استمر أبيل ألير كعضو في اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكي، ودون أي منصب قيادي آخر. في تلك الأيام الملتهبة في مناطق «بور وجونقلي» وصل السيد أبيل ألير إلى موطنه في «مدينة بور» واعتصم بها. كتب مولانا أبيل الير في مذكراته، أنه كان في بور يعمل مع بعض المتطوعين من

[1] **الصورة من التقاط الكاتب . نيفاشا، كينيا . 19 ديسمبر 2003م.**

الرعاة الشباب على قفل مجرى خور «بول أشيك»[1] بعد أن غمر ذلك الخور مراعي كبيرة!! كتب أيضاً أنه تلقى تلكس من النائب الأول «عمر محمد الطيب» يوم 12 مايو 1983م، يطلب منه الحضور للخرطوم لاجتماع عاجل للمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، وأنه رد بتلكس برفض الحضور!! وأضيف.. إن قيادة جوبا العسكرية، قد أرسلت له طائرة هلكوبتر في نفس ذلك اليوم، ليبلغه العميد أمن «هاشم أباسعيد» بطلب الرئيس حضوره، ولكنه رفض أيضاً طلب رئيس الدولة.. وفضل استمرار اعتصامه في استراحة منظمة «**UNDP**» خارج مدينة بور.. في انتظار العاصفة القادمة!! بعد مرور العشرات من السنوات، وبمقارنة ما رشح من خفايا تلك الفترة الزمنية، لا يمكن أن نفصل اعتكاف مولانا «أبيل ألير».. عن مجرى وتطور الأحداث في تلك الأيام.

وثانيهما: وصول دكتور «**جون قرنق دي مابيور**».. إلى جوبا في طريقه ليقود معارك الجولة الأخيرة من الحرب الأهلية.. بعد عودة «جون قرنق» من دراسته للحصول على درجة الدكتوراه في «جامعة أيوا» بالولايات المتحدة الأمريكية، عين رئيساً لـ «شعبة البحوث العسكرية» في القيادة العامة للقوات المسلحة، وكان مسموحاً له بالعمل كمحاضر في كلية الزراعة بجامعة الخرطوم. خلال وجود دكتور قرنق في الخرطوم، وضح أنه تمكن من إعادة بناء «التنظيم السري للضباط الجنوبيين» وسنأتي لتلك التفاصيل لاحقاً. طلب قرنق منحه إجازته السنوية في مطلع مايو 1989م، ووصل إلى جوبا مع أسرته، ونزل في استراحة كبار الزوار الملاصقة لمنزل قائد ثان الفرقة اللواء «جيمس لورو». صباح اليوم التالي قابل دكتور جون نائب قائد الفرقة اللواء جيمس لورو في مكتبه، وطلب منه تخصيص عربة عسكرية لنقله وعائلته إلى قريته في منطقة «كنقر» التي تقع شمالي بور. قام اللواء لورو بتنويره عن الموقف المتفجر في منطقة بور، ونصحه بالعدول عن السفر لحين تحسن الظروف. جاء في تنوير لورو لاحقاً لقائد الفرقة، بأنه أخبر قرنق بأنه سيرفع الأمر لقائد الفرقة لتصديق سفره، وسيعمل على تعيين عربة لائقة لترحيله، ثم طلب منه أن يستمر في

---

[1] **أبيل ألير، مصدر سابق. ص 249.**

السكن في الاستراحة حتى يفصل في الأمر. خرج «دكتور جون» من مكتب نائب قائد الفرقة، ودلف إلى مكتب رئيس «شعبة عمليات» الفرقة الأولى.

كنت أنوب في ذلك اليوم عن رئيس الشعبة لوجوده في العاصمة الخرطوم، وقدم لي دكتور جون نفسه معرفاً.. لم أكن قد التقيته من قبل، وكان لا يحتاج لتعريف، فسمعته الأكاديمية قد سبقته في محيط الجيش، بعد حصوله على درجة الدكتوراه التي كانت نادرة في ذلك الوقت. تحدثنا بود عن تجربتنا المشتركة في وقت سابق عن الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد سبق أن أوفد «جون قرنق» خلال العام 1975م إلى دراسة عسكرية في «مدرسة المشاة، بولاية جورجيا . **Fort Benning Infantry School**»، وكان دوري في المرشحين أن أذهب بعده إلى نفس الدورة الدراسية. سألته عن ما قرره في شأن السفر إلى«كنقر» في ظل الوضع القائم في بور، وكان رده أنه لازال يدرس في الأمر. في ذلك اليوم لم أكن أدري أنني أتحدث وجهاً لوجه مع قائد الثورة الجنوبية القادمة، التي بدأت نذرها واضحة، وكل عوامل انفجارها قد اكتملت، وكان ذلك الحديث الودي مع الدكتور يوم«12 مايو 1983م».

مرت سنوات طويلة حتى التقينا مرة أخرى، عندما انضممنا له في الغابة والمعارضة في «يوليو 1990م»، وتذكرنا ذلك اليوم المطير الذي شهدته مدينة جوبا، والعبور من الجسر إلى المعركة... « **تم الاجتماع الأول مع الحركة الشعبية لتحرير السودان صباح يوم الأحد الموافق 15 يوليو 1990م، في إحدى ضواحي العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. عند وصولنا إلى مكان الاجتماع، لقينا استقبالاً حاراً من الدكتور جون قرنق دي مابيور رئيس الحركة، وكان معه القائد دينق آلور وبعض أعضاء مكتب الحركة في أديس أبابا والسكرتارية».**[1]

بعد ظهر ذلك اليوم هطلت أمطار غزيرة في مدينة جوبا، كانت السحب السوداء الماطرة قد غطت السماء، وتدنت الرؤيا إلى أدنى معدلاتها، وتعذر إقلاع وهبوط الطائرات..

---

[1] عصام الدين ميرغني طه: الجيش السوداني والسياسة. القاهرة، شركة آفرو ونجي للتصميم والطباعة. 2002م. ص 401.

في مساء ذلك اليوم، ورد في تقرير وحدة الاستخبارات في «كبري جوبا»، والمكلفة بتطبيق قرار قيادة الفرقة بغلقه أمام الحركة التجارية وتفتيش العربات ما يلي: «**كان الموقف هادئاً في منطقة الكُبري، ولم تعبر سوى عربة واحدة تابعة لمنظمة، ولم نقم بتفتيشها وفق التعامل مع المنظمات».**[1] .. كانت تلك العربة تحمل في داخلها الدكتور.. عبر «جون قرنق دي مابيور» كبري بحر الجبل.. في طريقه إلى مسرح الحدث القادم، وللانضمام للقوات الجنوبية المتمردة.. وليتولى بعد أشهر قلائل القيادة السياسية والعسكرية للثورة الجنوبية القادمة.

---

[1] العربة التي نقلته كانت تابعة لمنظمة «UNDP» ، وقد وضح بعد سنوات طويلة إن الرائد «أروك طون أروك» قد قام بترتيب الأمر، ولم يشارك قرنق في معركة بور، حيث كان ينقل أسرته إلى قرية«مبيور» شمالي المدينة.

تنفيذ القرار السياسي العسكري..

بعد ظهر يوم التاسع من مايو 1983م، عاد إلى جوبا قائد الفرقة الأولى مشاة بعد اجتماع مجلس الدفاع الوطني، يحمل معه القرار السياسي العسكري بإعادة السيطرة على الحاميات المتمردة في منطقة جونقلي. في طريق عودته هبط بالطائرة العسكرية في مطار «ملكال» واصطحب معه إلى جوبا قائد اللواء الثالث عشر مشاة ، العميد الركن «ميرغني بابكر علي . بتي» والذي تتبع الوحدات المتمردة لقيادته. عند وصول القائدين، عقد اجتماع في قيادة الفرقة، وتمت مناقشة الموقف في جونقلي بناءً على آخر المعلومات المتاحة. كلف قائد الفرقة قائد ملكال العميد «ميرغني بتي» وضباط أركان الفرقة، بكتابة تقدير موقف عملياتي، ووضع الخطط المطلوبة لإعادة السيطرة على منطقة جونقلي.[1]

في مساء ذلك اليوم أكملت مجموعة التخطيط الواجب المكلفة به، وتحولت الخطط إلي توجيهات عمليات قتالية، وأوامر للتنفيذ ظلت تصدر طوال الليل إلى تشكيلات الفرقة الأولى مشاة بإشارات لاسلكية مشفرة عاجلة. وقدمت قيادة الفرقة، قائمة بمتطلبات دعم عاجل، مطلوب وصوله لضمان نجاح العمليات القتالية القادمة، وأرسل خلال تلك الليلة، إلى هيئة عمليات القوات المسلحة، للعمل على توفيره بالسرعة القصوى. كانت قيادة الفرقة الأولى مشاة، قد تحسبت للتطور الممكن حدوثه في مناطق بور، وبدأت في رفع درجات الاستعداد والجاهزية القتالية في بعض وحدات المشاة والمدرعات والمدفعية، ولذا لم يكن يحتاج التجهيز النهائي إلى وقت كبير. بدأت الوحدات التي صدرت لها **«الأوامر الإنذارية»** وتوجيهات العمليات، بالتحضير للمعركة، تجهيز جنودها وآلياتها ومعداتها، والاستعداد للتحرك إلى مناطق التجمع الأمامية.

---

[1] قام بوضع خطة عمليات إعادة السيطرة على منطقة جونقلي كل من: العميد الركن ميرغني بابكر علي بتي، المقدم الركن عصام الدين ميرغني رئيس شعبة عمليات الفرقة الأولى بالإنابة، الرائد الركن السر أحمد سعيد ركن أول استخبارات الفرقة الأولى مشاة.

خطة الهجوم.. البرق الخاطف

هدفت خطة «البرق الخاطف»[1] إلى إعادة السيطرة على الوحدات المتمردة في منطقة بور، بعملية قتالية يتم تنفيذها فجر يوم السادس عشر من شهر مايو، وتجرى على مرحلتين:

أ. **المرحلة الأولى:** هجوم متزامن من محورين، المحور الأول: «محور جوبا- بور». والمحور الثاني: محور «أكوبو - البيبور». سيتم تنفيذ الهجوم بكتيبة من المشاة والأسلحة المساندة في كل محور لإعادة السيطرة على المعسكرات المتمردة:

(1) **المحور الأول**: الهجوم على معسكر القوات المتمردة في «مالوال شال» في منطقة بور، وتنفذه قوة كتيبة من المشاة مسندة بالمدرعات والمدفعية. ينطلق ذلك الهجوم من منطقة تجمع وتمركز القوات في الضفة الشرقية قبل عشر ساعات من ساعة الصفر، وليصل إلى الهدف عند فجر يوم السادس عشر من مايو. يساند هذا الهجوم قيام سرية المشاة المتمركزة في منطقة «لامبار» قرب مطار بور بتعديل أوضاعها، وتكلف بقفل الطريق شرق مدينة بور، لمنع القوات التي في المعسكر من الهروب في اتجاه الشرق.[2]

(2) **المحور الثاني**: الهجوم على معسكر «حامية البيبور» بقوة كتيبة مشاة. ينطلق الهجوم من منطقة تجمع وتمركز القوات في «مطار أكوبو» قبل عشر ساعات من ساعة الصفر، وليصل إلى الهدف المحدد عند فجر يوم السادس عشر من مايو.

ب. **المرحلة الثانية**: الهجوم والسيطرة على «حامية فشلا»، ويتم تنفيذه بعد أربع وعشرين ساعة من تكملة المرحلة الأولى، بقوة سريتي مشاة من قوات الاحتياط، وتتحرك قوات تنفيذ المهمة القتالية من منطقة متقدمة في «حامية البيبور».

طلبت قيادة الفرقة الأولى مشاة، من هيئة عمليات القيادة العامة، أن تكون أسبقية توفير الدعم المطلوب، في وصول قوات بحجم سريتي مشاة منقولة بالطائرات إلى «مطار أكوبو»

---

[1] أطلق على خطة العمليات اسم: «البرق الخاطف».

[2] قائد سرية المشاة المتمركزة في مطار بور، والتي أعطيت الأمر بتعديل أوضاعها، وقفل الطريق الشرقي الرائد الزين إبراهيم.

خلال الساعات القادمة، وكان الهدف من ذلك، تجهيز القوات الكافية للعمل في محور «أكوبو . البيبور . فشلا». خلال فترة زمنية قصيرة أصدرت القيادة العامة توجيهاتها لقيادات الأسلحة والتشكيلات في الشمال، وخلال اليومين التاليين بدأ وصول الدعم المطلوب إلى المطارات المحددة، وكانت تفاصيله كما يلي:

أ. وصول سرية مشاة من حرس الحدود تابعة للقيادة الغربية من «نيالا» منقولة بطائرة «هيركيوليز ـ **C130**»، إلى مطار ملكال، ثم نقلت بعدها إلى «مطار أكوبو» بطائرات «بفلو ـ **BAFFALO**»، إذ لا يمكن مطار أكوبو من هبوط طائرات كبيرة.

ب. وصول سرية مشاة تابعة للقيادة الوسطى ـ الهجانة من «الأبيض» منقولة أيضاً بطائرة «هيركيوليز ـ **C 130**» إلى مطار ملكال، ثم نقلها إلى مطار أكوبو.

جـ. تم نقل سرية مشاة تابعة لمدرسة المشاة . كرري، وصلت جواً من قاعدة الخرطوم الجوية.

د. صدر قرار بتمركز سرب طائرات مقاتلة من طراز «ف 5 ـ **F 5 E**» في مطار جوبا، وقامت طائرة نقل بترحيل معدات الملاحة والمتابعة والتوجيه إلى مطار جوبا قبل وصول السرب «**TOCAN EQUIPMENTS**».

هـ. تمركز سرب طائرات الهلكوبتر المسلح «**B0 105**» في مطار ملكال، وطائرات هلكوبتر للنقل «**BEL AUGESTA**» في مطار جوبا.

و. طلبت قيادة الفرقة، وصول مدرعتين من طراز «**بانهارد**»، والتي كانت قد استلمت من فرنسا ضمن صفقة لم تكتمل بعد، على أن تنقل بطائرات «هيركيوليز، **C 130**» إلى مطار جوبا، وعلى أن تصل الطائرات الناقلة للمدرعات عند الساعة السادسة من مساء يوم 15 مايو، حيث ستعبر فور إنزالها بحر الجبل، وتنضم لمنطقة تجمع قوات الهجوم في محور بور. قامت القوات الجوية، وفي أول تجربة نقل مشابهة، بنقل مدرعتين وأطقمهما وكل مستلزماتها جواً بنجاح كامل، ووصلت تلك المدرعات وأشعلت محركاتها في مدرج المطار.. في الزمن المحدد تماماً.

السادسة من مساء يوم .. الخامس عشر من شهر مايو.. كانت الأمطار تهطل خفيفة، ورغم ذلك خلت الشوارع من المارة.. كان الصمت يلف مدينة جوبا. بحلول ذلك الوقت كانت

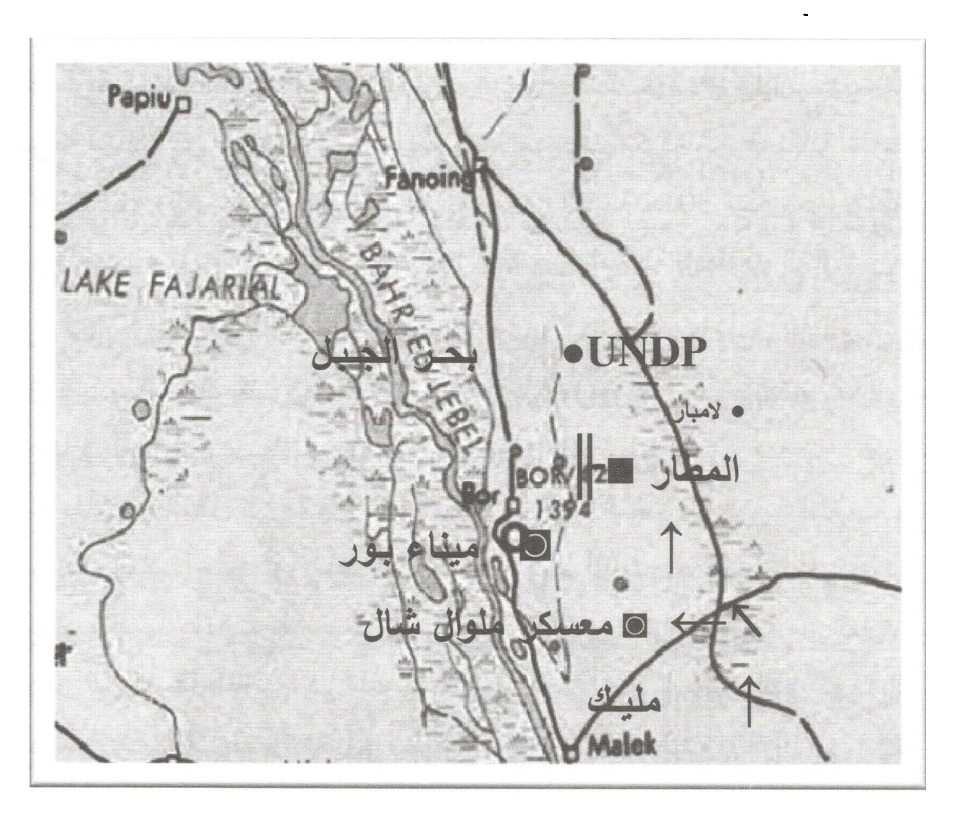
كل قوات الهجوم على المحور المؤدي إلى الشمال في اتجاه بور، قد تمركزت في منطقة تجمعها عند مفترق الطرق، على بعد ثلاثة وعشرين كيلومتراً من قرية «منقلا». كانت سرية المشاه القادمة من «قوات ياي»، قد عبرت بحر الجبل خلال الليلة الماضية، وتبعتها بعد ذلك سرية المشاة القادمة من «قوات مريدي». قبل السادسة مساء بقليل، عبرت جسر جوبا «سرية مشاة» من قيادة الفرقة، وتبعتها وحدة مدرعات مكونة من «فصيلة مدرعات فرت ـ **FERRET**» وتلتها «سرية المورتار 120مم» من الكتيبة «301 ميدان»... وأخيراً.. تهادى عبر الجسر «رتل طويل» من عربات النقل والتموين المحملة بإمدادات القتال.

كان البعض في انتظار ما تبقي من عتاد ولم يظهر بعد، وهم لايعرفون عنه شيئاً. قبل السادسة مساء بقليل هبطت طائرتا «الهيركيوليز» في مدرج مطار جوبا، ثم فتحت أبوابها الخلفية وأنزلت سقالات التحميل، فتدحرجت إلى سطح المدرج مدرعتان غريبتا الشكل، يلمع طلاؤهما المائل للزرقة في ذلك المساء الداكن.. المعتم في الرؤيا الطبيعية واحتمالات المستقبل القادم. صعدت الأطقم في مدرعاتها.. ثم أدارت محركاتها، وتحركت خارجة من المطار تتقدمها عربة شرطة عسكرية.. اتجهت شرقاً في الشوارع الخالية من المارة، ثم عبرت الجسر إلى الضفة الشرقية. في تلك اللحظات.. عبر أيضاً السودان الذي نعرفه الجسر إلى حرب طويلة.. إلى دمار وخراب وموت بالجملة.. وإلى طلاق بائن بغير رجعة. ***«كان فرسان أبوكاليبس الأربعة يطيرون فوق سماء المدينة على صهوات جيادهم، يتقدمهم فارس الغزو على جواد أبيض، وخلفه فارس الحرب على صهوة جواد أحمر.. شاهراً سيف من نار، وخلفه فارس الدمار والخراب والوباء، وبعدهم يطير فارس الموت.. ممتطياً جواداً أسود ورمادياً شاحباً.. وحيداً.. وبارداً كالرخام».***[1]

---

(1) **Last Book, New Testament -6.1.8. The Book of Revelation.**

المحور الأول: الهجوم.. ملوال شال ومعركة الجسر[1]



خارطة عمليات منطقة بور - 16 مايو 1983م

تحركت قوات الهجوم على بور، من «مفترق الطرق» شمال كبري جوبا، متجهة إلى الهدف في ظروف طبيعية صعبة، فقد كانت الأمطار تهطل بغزارة، وتحول الطريق إلى برك ممتدة، وأوحال تعيق حركة الآليات. عند الفجر، كانت القوات قد قطعت مسافة مائة وستين كيلومتراً، وتمركزت أمام مدينة بور. بدأ الهجوم تتقدمه المدرعات بقوة نيرانها الكثيفة، ولم تصمد دفاعات معسكر «مالوال شال» كثيراً. دار القتال الأكثر عنفاً وشراسة في «منطقة الجسر» عند مدخل المدينة، وقد قاد النقيب «كاربينو» تلك المعركة بنفسه، وجرح خلال

[1] قائد الهجوم في محور «جوبا . بور» للسيطرة على معسكر «مالوال شال» العقيد الركن «دومنيك كاسيانو» وهو ضابط مستوعب مؤهل في سلاح المدفعية، ومن أبناء الاستوائية.

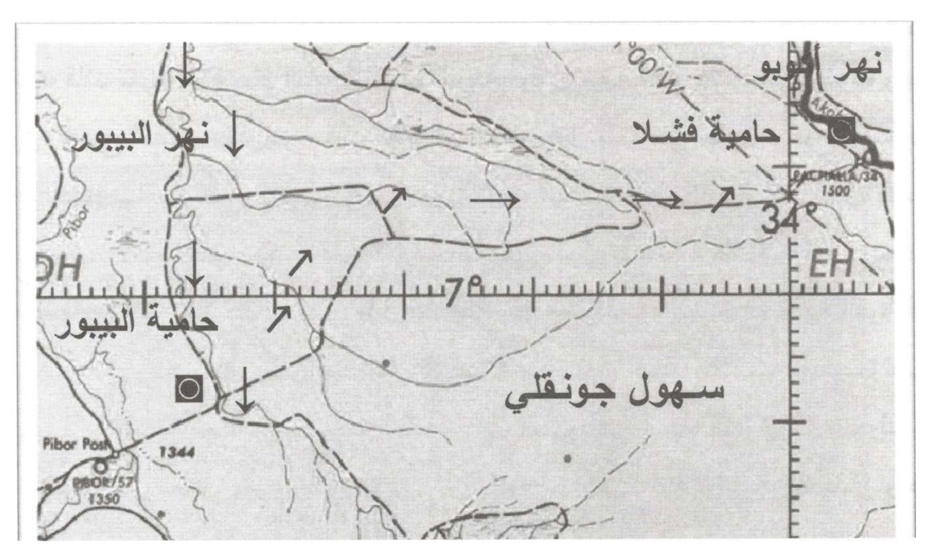
القتال في ذراعه. في منطقة الجسر وقعت خسائر بشرية في الجانبين، حيث قتل الرائد «خميس» قائد سرية الاقتحام التابعة لقيادة الفرقة، وقتل معه أحد عشر من جنوده وجرح العديدون، وجرح النقيب «كاربينو» قائد القوة المدافعة، وقتل ستة من جنوده وجرح العشرات. بدأت قوات حامية بور في التشتت والانسحاب تحت قيادة النقيب كاربينو عبر كل الطرق التي تتجه شمالاً وشرقاً، وتمكنت من الانسحاب إلى داخل سهول منطقة جونقلي. تمكنت القوات المهاجمة من الاستيلاء على 131 قطعة سلاح، وقدرت القيادة الجنوبية القوة التي تمكنت من الهروب بأحد عشرة ضابط وثلاثمائة وخمسين جندياً. كانت المفاجأة لقيادة العمليات، بأن السرية المكلفة عند بدء الهجوم بقفل الطرق في اتجاه الشرق، لم تتحرك من موقع تمركزها في مطار بور، وكان التبرير أن القوة لم تكن كافية للتمسك بالمطار وقطع الطرق.

المحور الثاني: الهجوم على معسكر البيبور

تحركت قوات «محور أكوبو البيبور» من منطقة تجمعها في مطار أكوبو عند الوقت المقرر مساء يوم الخامس عشر من مايو، وظلت تسير بوتيرة منتظمة طوال الليل جنوباً في اتجاه الهدف، وقطعت مسافة 114 كيلومتراً. عند الخامسة من فجر يوم السادس عشر، اقتحمت قوة الهجوم «معسكر البيبور»، وكانت المقاومة طفيفة، إذ وضح أن قوات البيبور التي كانت تحت قيادة الرائد «ريك ماشوش»، قد تم إنذارها مبكراً قبل وصول قوات الهجوم، وبدأت في الانسحاب في اتجاه الشرق. أكملت قوات محور أكوبو . البيبور مهامها بنجاح، وأرسلت لقيادتها نجاح سيطرتها تماماً على «مركز البيبور» بحلول العاشرة من صباح ذلك اليوم.[1]

---

[1] قائد الهجوم في محور «أكوبو. البيبور» للسيطرة على «معسكر البيبور» المقدم الركن «حسن التوم الخضر».



<u>**خارطة منطقة البيبور وفشلا ـ 16 مايو 1983م**</u>

المرحلة الأخيرة: السيطرة على فشلا

كانت المعلومات المتوفرة لدى قيادة الفرقة، تفيد بإمكانية تجمع كل القوات التي انسحبت من بور والبيبور في «حامية فشلا» ولذا تقرر انطلاق المرحلة الأخيرة من العملية في صباح اليوم التالي. عين العميد «**ستيفن أقوت**» لقيادة المرحلة الأخيرة، وتحركت القوات المكلفة بالهجوم على فشلا من منطقة تجمعها في البيبور في صباح يوم السابع عشر من مايو، ولتقطع مسافة 115 كيلومتراً. في ذلك الصباح، أصدرت قيادة الفرقة توجيهاً لسرب الطائرات المقاتلة «ف 5 . F 5 E»[1] بتوجيه ضربة جوية على «حامية فشلا»، في مساندة للقوات المتقدمة نحو الهدف. أقلعت الطائرات المقاتلة من مطار جوبا، ونفذت الهجوم الجوي قبل منتصف النهار بنجاح. تمكنت القوات المتقدمة من البيبور، دخول «حامية فشلا» عند الثانية بعد الظهر. لم تكن هنالك مقاومة تذكر، وتمت السيطرة على المنطقة، وانسحبت القوات التي كانت تابعة لحاميتي البيبور وفشلا في اتجاه الحدود الإثيوبية.

---

[1] **قائد سرب الطائرات المقاتلة «ف 5 ـ F 5 E» العميد طيار «عثمان الضو مختار». قتل لاحقاً في غارة أخرى على «منطقة فشلا» عندما أسقطت طائرته خلال الهجوم.**

بداية المطاف.. الحرب الأهلية.. المرحلة الثانية..

انتهت عمليات «البرق الخاطف» للسيطرة على الحاميات المتمردة في منطقة جونقلي بنجاح، وكانت الخسائر البشرية في الجانبين بسيطة، مقارنة بحجم القوة الكبيرة المشاركة في العمليات من الطرفين. تعزى قلة الخسائر، إلى أن معظم قوات «الكتيبة 105 مشاة» التي تمردت في بور، قد بدأت في الانسحاب مبكراً بعد بداية الهجوم، وكانت المقاومة الأساسية في منطقة معسكر «مالول شال»، والتي قادها النقيب كاربينو. قوات البيبور لم تقاوم بجدية، وانسحبت في اتجاه فشلا، ومن هنالك انسحبت القوتان إلى داخل الأراضي الإثيوبية.

في الأيام التالية للهجوم على بور، بدأ تدحرج كرة الثلج، وكانت البداية في هروب كل القادة المشاركين في تنظيم الضباط الجنوبيين من المواقع التي كانوا يعملون فيها. هرب كل من المقدم «فرانسيس نقور» قائد سرية رئاسة ملكال، والنقيب «سيلفا كير ميارديت» ضابط استخبارات في قيادة ملكال، في اتجاه الناصر مستغلين عربة مكتب استخبارات ملكال، وانضما إلى العقيد «صمويل قاي توت» في منطقة «كور ميوم». كان آخر الأحداث المأساوية، في هروب النقيب «وليم نون باني» من «حامية أيود» بأعالي النيل، في السادس من شهر يونيو 1983م، ولكن قبل مغادرته استولى على كل الأسلحة والذخائر والمخزونات وشحنها على عربات الحامية، ثم أمر بإعدام الضباط والجنود الشماليين الذين كانوا يعملون في منطقته، فتم إعدام ضابطين وثمانية عشر ضابط صف وجندي شمالي.[1] وتواصلت تداعيات البركان.. فتمردت سرية معاونة الكتيبة 111 في رومبيك، وهرب معظم جنودها بأسلحتهم إلى الأحراش. أما آخر الهاربين من القيادات، فكان الرائد «أروك طون أروك»، حيث كان عضواً معيناً في مقعد القوات النظامية في المجلس التشريعي للإقليم الجنوبي في العاصمة جوبا.

كانت التقارير التي حصلت عليها القوات المسلحة خلال شهر يونيو من العام 1983م، تؤكد بأن معظم القوات التي تمكنت من الهروب من حاميات جونقلي، قد تمركزت داخل

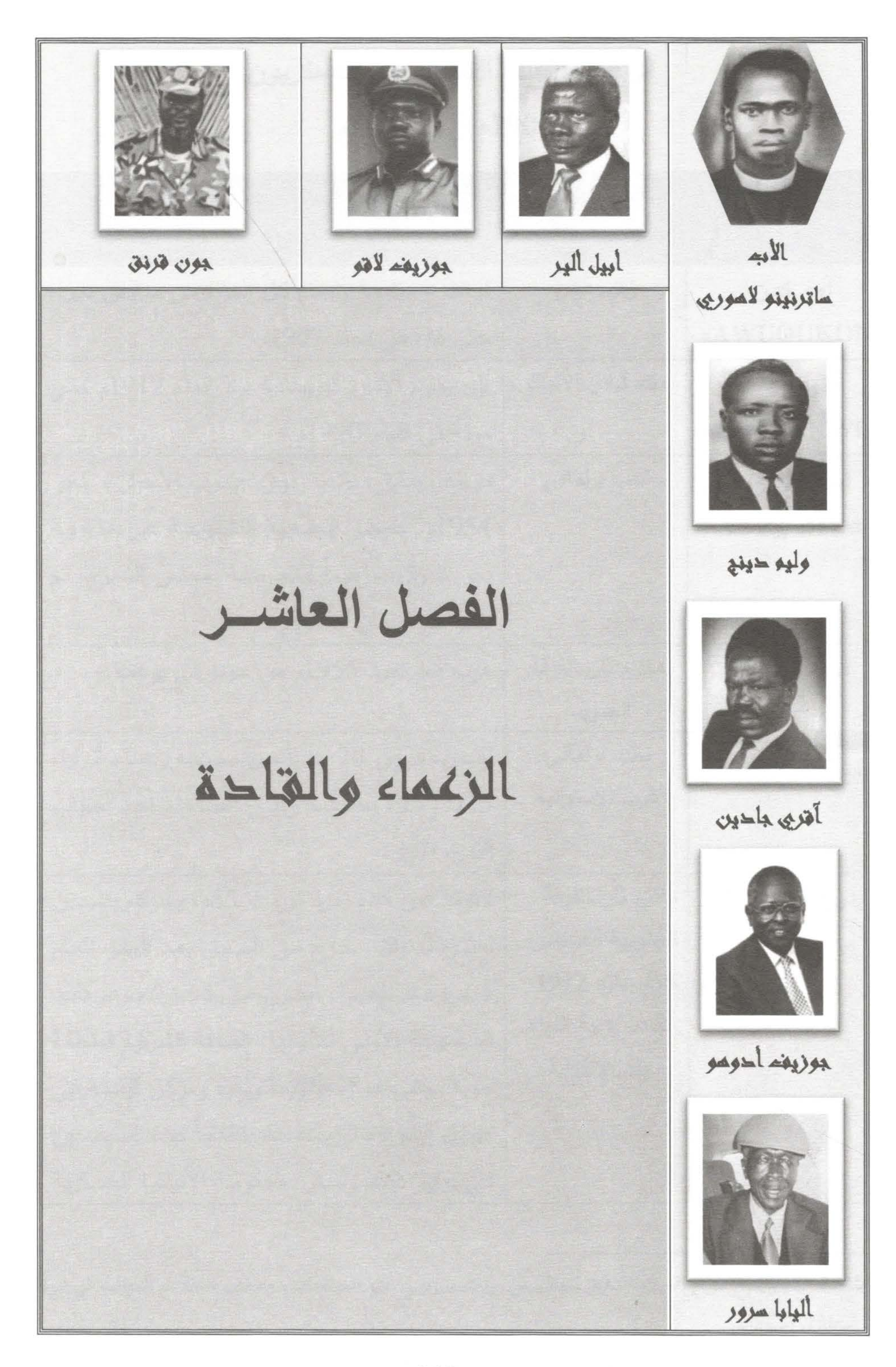
---

[1] القتلى في حامية أيود الرائد عبد الرحمن عبد المجيد والنقيب يوسف عبد الله وثمانية عشر ضابط صف وجندي.

الأراضـي الإثيوبيـة فـي منطقتـي «بلفـام» و«إيتـانـج». توحدت قوات «تمرد أكوبـو» فـي العـام 1975م، ومعها «قوات أنيانيا 2» تحت قيادة «صمويل قاي توت»، وانضمت لها كل القوات التـي هربـت مـن منطقـة جونقلي. تواجد أيضـاً بنفس المكـان، عدد مـن السياسيين الجنـوبيين البـارزين، ومـنهم «أكـوت أتـيم»، والسياسـي المعـارض منـذ الخمسـينات «جوزيـف أدوهـو»، والمحامي «مارتن مـاجير». كانت تلك مرحلـة تجميـع القوات والقدرات، وتفـاكر القـادة لتوحيد التنظيم السياسي والعسكري.

عقـدت تلـك الاجتماعـات فـي معسـكر «بلفـام»، وتوافـق القـادة علـى تكـوين «اللجنـة التنفيذيـة الانتقاليـة»،[1] وليكـون رئيسـها أكـوت أتـيم، وضـمت جوزيـف أدوهـو، ومـارتن مـاجير، وصـمويل قـاي تـوت، وأختيـر العقيـد «جـون قرنـق دي مـابيور» رئيسـاً للأركـان. كانـت تلـك البدايـة التنظيميـة السياسـية . العسـكرية، لإعـلان الثـورة الجنوبيـة الثانيـة.. تحـت رايـة الحركـة الشعبية لتحرير السودان . SPLM-SPLA.

[1] **لام أكول أجاوين، (مراجعات)، مصدر سابق. ص 58.**



الفصل العاشـــر

الزعماء والقادة

الزعماء والقادة السياسيون والعسكريون

1900م وإلى 1983م

الأسم	المنصب	التاريخ والشهرة [1]
أ		
آوو كون «AWUOUKON»	زعيم قبلي	استطاع مقاومة وإبعاد كل الغزاة من مناطق نفوذه حتى قتل في العام 1907م.
أكوي شام «KING AKWI»	ملك قبائل الأنواك	ظل يقاوم الإدارة البريطانية منذ العام 1912م حتى موته في العام 1920م.
استانسلاوس عبد الله بياساما	نائب برلماني	موظف سابق. نائب رئيس «حزب الأحرار» يناير 1954م. عضو الجمعية التشريعية عن مديرية بحر الغزال، وزعيماً للمعارضة بمجلس الشيوخ، ثم نائب في برلمان 1958م.
البينو تومبي	ملازم ثان الفرقة الجنوبية	هرب بعد تمرد 1955م من جوبا إلى يوغندا.
إيليا كوزي	نائب برلماني غرب الاستوائية	زاندي. سجن 20 عاماً من محكمة زعماء أنزارا، 25/7/ 55، وخفضه رئيس القضاء. أحد أسباب التمرد الأول.
أميديو تفنق لادنقي	ملازم ثان الفرقة الجنوبية أغسطس 55/ عقيد 1972 تقاعد برتبة اللواء بعد الاتفاقية	لاتوكا. من قادة تمرد توريت 55م، وحوكم بالسجن لعشرة سنوات. خرج من السجن بعد العفو العام 61م وعاد للغابة، ليكون من قادة التمرد. قائد المجموعة الأولى للأنيانيا: الضفة الشرقية لمنطقة جوبا وحتى جبال «الإيماتونج» ومركز قيادته في «جبل إيدو» - توريت. قاد انقلاباً ضد السياسيين في يوليو 69م وأسس «حكومة الأنيانيا العسكرية

[1] يلاحظ عدم وضوح تاريخ الميلاد الدقيق لمعظم من وردت سيرتهم، لقلة المعلومات، وضعف سجلات المواليد في فترة ما قبل استقلال السودان.

		المؤقتـة». تنحـى وقبـل العمل تحت قيادة «لاقو» أكتوبر 69م.
أقري جادين	**زعيم في حزب سانو سياسي معارض من قادة الجنوب زائير/ يوغندا**	من الاستوائية. خريج كلية غردون التذكارية، وعمل كمساعد مفتش مركز في دارفور وفي بحر الغزال. هرب في ديسمبر 60م، ومؤسس في حزب سانو، وقـاد جنـاح الحـزب الأكثـر تشـدداً ومطالبـة بالانفصال، خلال مؤتمر المائدة المستديرة 1965. عارض اتفاقية أديس أبابا.
أزبوني منديري جوانزا	**سياسي جنوبي وزير**	مـورو. خـريج جـامعي، ومـن قـادة المعارضـة الجنوبيـة. وزيـر المواصـلات فـي حكومـة أكتـوبر 64م، وتولى أمانة الدفاع في حركة التحرير. أعلن في فبراير 67م توليه قيادة «حركة تحرير الجنوب» خلفاً لـلأب ساترنينو، وأعلن حكومة وقيادة الأنيانيا فـي «منطقـة لوملينقـو» وهـي مـن منـاطق قبيلتـه «المورو» بغرب الإستوائية.
أبيل ألير	**قاضي وقانوني زعـيم جنـوبي، وزيـر، رئـيس المجلس التنفيـذي العـالي، ونائـب رئـيس جمهوريـة حتى 1980م.**	دينكا بـور. ولـد أبيـل ألـير كـواي فـي مركـز بـور بأعـالي النيـل 1933م. درس فـي رومبيـك ووادي سيدنا. خريج قانون جامعة الخرطوم، جامعة بيل الأمريكيـة. عمل في القضـاء، ثم محام. شارك في مـؤتمر المائـدة المسـتديرة، وتـولى «وزارة شـؤون الجنـوب» 71م. مهنـدس سـلام أبابـا 72، ورئـيس المجلس التنفيذي للإقليم الجنوبي.
أكوت أتيم دي ميان	**زعيم سياسي وقائد أنيانيا**	مؤسس في حركة التحرير 63م. كون مع صمويل قاي توت أنيانيا 2، واختير بعد تمرد بور رئيساً لـ اللجنـة التنفيذيـة الانتقاليـة يونيـو 83م، واغتيـل فـي العـام 1985م من قبل قوات وليم شـول دينق فـي فنجاك.

أليجا فوقا موقان	ممثل أنيانيا في كمبالا /1970	عضو مفاوضات أديس أبابا 1972.
اوليفر باتالي البينو	ممثل حركة التحرير نيروبي	مبعوث الحركة في نيروبي، وشارك كعضو في مباحثات أديس أبابا 72م كممثل للاستوائية.
أمانويل أبور	نقيب أنيانيا قائد أنيانيا أويل قتل برتبة العقيد	دينكا أويل. انضم للأنيانيا وهو طالب في يوغندا. شارك كعضو في مباحثات أديس أبابا 72 ممثل لأنيانيا بحر الغزال، وكان من المتحفظين على الاتفاق. ضابط متعلم ومن المميزين عسكرياً، وأوفد لباكستان للدراسة العسكرية بعد استيعابه. قتله النقيب المتمرد الفريد أقويت في غرب بحر الغزال في 19 فبراير 1976.
أندرو ماكور	رائد/قائد الأنيانيا منطقة البحيرات تقاعد برتبة العميد	دينكا رومبيك. كان ضمن وفد توقيع اتفاقية أديس أبابا. ضابط مؤهل التحق بكلية الأركان وأوفد إلى لدراسات عسكرية في الهند.
أليسون مناني مقايا	ملازم مدير مكتب جوزيف لاقو 1972 تقاعد برتبة اللواء وزير سابق/ حالي	زاندي. مدير مكتب لاقو في مباحثات أديس أبابا 72. تلقى دراسات عسكرية متعددة بعد الاستيعاب. ملحق عسكري بيوغسلافيا السابقة. حقق الرقم القياسي في المناصب القيادية والوزارية في حكومات الإنقاذ. وزير داخلية دولة جنوب السودان 2012م.
الفريد أقويت	نقيب ضابط مستوعب	دينكا رومبيك. تمرد بسرية من «الكتيبة 110 مشاة، واو» في 16 فبراير 1976 وعاد إلى الغابة، لرفضه الرتبة التي منحت له. قتل العقيد أيمانويل أبور والنقيب جبريل عبد الله، وهرب إلى أفريقيا الوسطى. سلم إلى السودان، وتمت محاكمته عسكرياً وإعدامه.
أليابا جيمس سرور	نائب برلماني	فوجلو. عضو تنفيذي سانو63م، ومسئول سياسي

	وزعيم سياسي	بغرب الاستوائية. رئيس تجمع الأحزاب الإفريقية «يوساب».
ألبينو أكول أكول	ضابط أنيانيا وصل رتبة العميد	دينكا بحر الغزال. أقنع جنود الكتيبة 110 مشاة - أويل، بحكم قيادته السابقة لها، بتنفيذ الغيار 83م والتحرك إلى نيالا.
أزايا بول	ملازم أول مستوعب قتل برتبة العميد	زاندي. التحق بالحركة وتدرج كضابط مستوعب. قاتل الحركة الشعبية في صف الشمال، ويعتقد أنه قتل في عملية عسكرية بغرب الاستوائية.
أروك تون أروك	رائد خريج كلية حربية	الدفعة 23 ك.ح. وعمل عضو معين في المجلس التنفيذي 82م. من القادة المؤسسين للحركة الشعبية، وتدبير تمرد بور 83م. انشق عن الحركة 92م، وعاد للخرطوم. قتل في حادث طائرة في مطار الناصر في فبراير 98م

ب

بودوي باسنقبي GBUDWE » «BASINGBI	«الملك بودوي» زعيم قبائل الزاندي	حكم مملكة الزاندي « 1870/ 1905م ». قاد حروب متصلة ضد محاولات البلجيك لدخول مناطق الزاندي، ثم الحكم التركي والتمدد المهدوي جنوباً، وأخيراً ضد الإدارة البريطانية التي رفض الاعتراف بها حتى قتل في التاسع من فبراير عام 1905.
بوث ديو	نائب برلماني وزير وزعيم «جبهةالجنوب»	نوير. موظف سابق عضو «مؤتمر جوبا» في الثاني عشر من يونيو 1947. سكرتير عام «حزب الأحرار» يناير 1954. وزير في حكومة أكتوبر، ومثل جبهة الجنوب في مؤتمر المائدة المستديرة 1965. وزير الري في حكومة 67م.
بنجامين لوكي	نائب برلماني	ناظر مدرسة سابق. مؤسس أول حزب جنوبي «الحزب الجنوبي المتحد» رئيس «مؤتمر جوبا

		الثاني» في 18 أكتوبر 1954م.
بولين ألير	**سياسي برلماني**	موظف سابق، مأمور بور. عضو في البرلمان الأول عن الحزب الوطني الاتحادي 1955م، وتقدم باستقالته من الحزب والحكومة لرفض مطلب الفدرالية.
بنجامين بسارا	**ملاحظ صحة مجمع أنزارا**	زاندي. عضو وناشط في الحزب الشيوعي السوداني في الجنوب 1954م. مؤسس نقابة مصنع أنزارا 1954م.
بانكرازيو أوشينق	**عضو برلماني**	هرب للخارج في ديسمبر 1960، من مؤسسي حزب سانو.
برنادينو مو	**ضابط صف سابق الفرقة الجنوبية**	دينكا بحر الغزال. قاد هجوم على واو في يناير 1964، وتمكن الجيش من صد الهجوم، وقتل معظم أفراد القوة المهاجمة، وتم أسره بعد أن جرح أثناء المعركة. حوكم عسكرياً وتم إعدامه.
بروتو أورال	**مساعد حكيم/ طبيب الأنيانيا الأول**	قتل في حادث بواسطة الجنود اليوغنديين قرب إرسالية ليروا في الحدود اليوغندية منتصف العام 1967.
بونا ملوال	**سياسي وقيادي جبهة الجنوب وزير اتحادي وأكاديمي**	دينكا بحر الغزال. عضو لجنة الأثني عشر 1965. وزير إعلام في حكومة مايو والحكومة الإقليمية في جوبا. أصدر عام 90م في أوكسفورد، ببريطانيا نشرة غازيتة السودان . «Sudan Democratic Gazette»، وفيها أعلن توجهه المطالب بالانفصال.
بول أويل	**رائد مستوعب قائد أنيانيا، أعالي النيل**	شارك كعضو في مباحثات أديس أبابا 72 ممثل لأنيانيا أعالي النيل.
بيتر سيريلو	**ضابط سجون سابق**	باريا. خدم كضابط سجون في كردفان، ثم إلتحق بالأنيانيا. توجد معلومات أنه عمل لفترة في جيش

	رائد قائد أنيانيا بالاستوائية تقاعد برتبة اللواء	أيدي أمين بيوغندا. تمردت عليه الكتيبة 116 مشاة في جوبا مستوعبة وتم اعتقاله. سجن أيضاً في عهد حكومة الإنقاذ.
بنسون كواج	ملازم أول	نوير. قاد تمرد «الكتيبة 104 مشاة . حامية أكوبو» وقتل قائدها العقيد «أبيل كول آرثر. هرب إلى إثيوبيا وأسس معسكر بلفام. ظل يقاتل حرب عصابات جنوب السوباط طوال السبعينات.
باسفيكو لادو لوليك	نائب برلماني وزعيم سياسي	لوكويا، ليريا.عمل في الحكومة الإقليمية، وعضو مجلس تنفيذي عالي، قيادي في التجمع الوطني الديمقراطي.
بيو كوان	ملازم أول مستوعب توفى برتبة العميد	عمل في اللواء الرابع، توريت. قائد حامية الناصر 83م، ورفض دعوة قرنق للانضمام للثورة عضو مجلس انقلاب الانقاذ 89م، وتوفي في الخرطوم.
بنجامين بول أكوك	سياسي جنوبي جامعي خريج أكسفورد	دينكا بحر الغزال. نائب رئيس برلمان الجنوب 73م، ومن رافضي مسار تنفيذ اتفاقية أديس. ورد اسمه كمحرض في تمرد النقيب أقويت 76م. إنضم للحركة الشعبية، ومثلها في لندن حتى 84م. قتل في أديس أبابا 85م بعد أن سلمته إثيوبيا للحركة الشعبية.
	ج	
جيمس طمبره «الأب»	زعيم في قبيلة الزاندي	زاندي. عضو «مؤتمر جوبا» في الثاني عشر من يونيو 1947.
جوزيف أدوهو	نائب برلماني زعيم في حركة التحرير	«لاتوكا». معلم ثانويات سابق، اتهم في تمرد توريت وسجن. هرب للخارج في ديسمبر 1960، واحد من المؤسسين الثلاثة لـ «الاتحاد الوطني لمناطق السودان الأفريقية المغلقة» في العاصمة «ليوبولدفيل» 1962، والذي تحول لحزب «سانو».

		تولى منصب الرئيس التنفيذي لجبهة تحرير أزانيا في سبتمبر من العام 1963. شارك في اتفاقية 1972م، وكل الحراك الجنوبي. رفض تقسيم الجنوب بعد الاتفاقية. من مؤسسي الحركة الشعبية/SPLM ، وقتل بعد انقسام الحركة بمنطقة كنقر في مارس 1993م،.
جورج لومورو	**جندي سابق الفرقة الجنوبية**	شن هجوماً على نقطة «كاجوكاجي» 1962، وقتل شرطياً واستولى على بندقية، ليتحول إلى بطل قومي في الغابة.
جوزيف قرنق	**عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني وزير شئون الجنوب**	دينكا بحر الغزال. خريج قانون من جامعة الخرطوم. شارك في مؤتمر المائدة المستديرة في العام 1965 ممثلاً «الاتحاد الأفريقي الاشتراكي» وهو جناح الحزب الشيوعي السوداني في جنوب السودان. وزير شئون الجنوب في حكومة مايو الأولى. أعدم بعد حركة يوليو 1971م.
جوزيف لاقو	**ضابط برتبة الملازم ثاني 1960م. تقاعد برتبة اللواء من القوات المسلحة السودانية. رئيس مجلس تنفيذي الجنوب/نائب رئيس جمهورية**	ولد «1935» وينتمي لـ «قبيلة المادى. دراسته الأولية في مدرسة «موتوي، ثم «مدرسة أكوت»، تعليمه الثانوي في «مدرسة رومبيك الثانوية». انضم للكلية الحربية في العام 1958م، وتخرج في يونيو من العام 1960، «الدفعة العاشرة». عمل في القيادة الشمالية . شندي، ثم وادي حلفا. هرب إلى يوغندا وإنضم لحركة المعارضة في الخارج في 1963/6/4. تمكن من السيطرة على حركة الأنيانيا في أكتوبر 69م وأعلن زعامته. وقع اتفاقية أديس للسلام في 72م. عمل برتبة لواء في الجيش، ورئيساً للمجلس التنفيذي للإقليم الجنوبي 1980.

جوزيف أكون	**عقيد قائد الأنيانيا في أعالي النيل**	نوير. قتل في معركة جنوب ملكال في ديسمبر 1971م، وجه اتهاماً لمعارضي اتفاق أديس أبابا داخل الجيش بأن العملية كانت تصعيداً متعمداً.
جيمس لورو	**ضابط صف بوليس رائد أنيانيا بغرب الاستوائية. لواء م**	باريا. قائد معسكر موروتو بنهر ياي 1972، وشارك كعضو في مباحثات أديس أبابا 72 ممثل لأنيانيا الاستوائية. قائد ثان الفرقة الأولى 1982. رئيس مجلس تنفيذي انتقالي 1985م.
جيمس أديانق	**رائد مستوعب قائد ثان الكتيبة 104 أكوبو**	نوير. من قادة تمرد «الكتيبة 104 مشاة . حامية أكوبو» وقتل قائدها العقيد «أبيل كول آرثر. هرب إلى إثيوبيا لمعسكر بلفام، ظل يقاتل حرب عصابات جنوب السوباط طوال السبعينات.
جوب أدير	**مبعوث الحركة في أديس أبابا**	شارك كعضو في مباحثات أديس أبابا 1972م.
جوزيف طمبرة «الابن»	**مهندس، رئيس حكومة الجنوب 83م**	زاندي. مهندس تقسيم الجنوب في العام 1983 مع جوزيف لاقو. رئيس حكومة الإقليم الاستوائي 84.
جون قرنق دي مابيور	**نقيب أنيانيا أكاديمي/ دكتوراه مؤسس الحركة الشعبية: «SPLM- SPLA» وزعيم جنوب السودان**	دينكا. وُلِدَ 45م في قرية «مبيور» بور، جونقلي في أعالي النيل. درس في بور، رومبيك الثانوية، وأكمل في يوغندا، وبجامعة دار السلام بتنزانيا. دراسة فوق الجامعية في كلية «جرنيل بولاية آيوا» الأمريكية. انضم للأنيانيا 70م، واستوعب بعد الاتفاقية برتبة النقيب. أرسل في العام 74 لبعثة عسكرية في كلية «فورت بننج» بولاية جورجيا الأمريكية. حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من «جامعة آيوا» الأمريكية. عمل نائباً لمدير فرع البحوث العسكرية، ومحاضراً زائراً في جامعة الخرطوم. تولى العقيد د. جون قرنق بعد تمرد في

		15 مايو القيادة، وكون الحركة الشعبية لتحرير السودان«SPLM- SPLA».
		د
دين ماجوك	**زعيم وسلطان دينكا نقوك . أبيي**	دينكا نقوك. تعين دينق مجوك بعد وفاة والده السلطان كوال أروب على دينكا نقوك، وعرف بقدرته على التعايش السلمي مع المسيرية. علاقاته الأخوية مع زعيم المسيرية بابو نمر الجلة، مثالاً للحفاظ علي السلم والقبول بالآخر، في السودان المنقسم.
دانيال جوم	**عضو حزب الأحرار جوبا**	أحد مخططي تمرد 1955، سجن بعد التمرد.
دانيال كوت	**سياسي جنوبي**	نوير. عضو قيادي في سانو وحركة الإنيانيا، حاكم أعالي النيل بعد الإتفاقية.
داريوس بشير	**صحفي وسياسي**	خريج من جامعة الخرطوم. صحفي وإعلامي مؤيد لقضية الجنوب. سكرتير في مؤتمر المائدة المستديرة 65م.
دومنيك كاسيانو	**ملازم أول مستوعب تقاعد برتبة العميد**	زاندي. تأهل في سلاح المدفعية، وتلقى دورات تأهيلية عليا. قاد عملية سحق تمرد بور 83م. عضو مجلس ثورة الانقاذ 89م.
		هـ
هلري باولو لوقالي	**نائب برلماني**	أمين صندوق «حزب الأحرار» يناير1954. نائب برلماني، ومحافظ الاستوائية 1973.
هبكوك سورو	**ضابط أنيانيا رائد مستوعب**	زاندي من الاستوائية، كون قوات حرس الصيد بعد الاتفاقية.
		و
وارياديت بول يور «ARIADIT»	**زعيم «دينكا أويل»**	دينكا أويل. نظم حركة مقاومة ضد الإدارة البريطانية في منطقة باليت قرب أويل، وتم أسره

BOL YOR»		ونفيه إلى الشمال في العام 1912م.
وليم دينق نيال	**مساعد مفتش مركز كبويتا نائب برلماني وزعيم سياسي دينكا البحيرات**	دينكا أويل. مساعد مفتش كبويتا، هرب للخارج في ديسمبر 1960. واحد من المؤسسين الثلاثة «الاتحاد الوطني لمناطق السودان الأفريقية المغلقة» في العاصمة «ليوبولدفيل» 1962، الذي تحول لحزب «سانو». صدر له كتاب مشكلة جنوب السودان. صاحب مبادرة مؤتمر المائدة المستديرة 1965، وشارك ممثلاً لجناح سانو المعتدل. قتل في الطريق قرب مدينة رومبيك في 8 مايو 1968، وأتهم الجيش بتدبير مقتله.
وليم نون باني	**ضابط مستوعب ملازم أول مؤسس في الحركة الشعبية 83م**	نوير. من أبناء النوير وأم من الدينكا. عمل في أعالي النيل، وعرف بشجاعته. من القادة المؤسسين للحركة، وتمرد في أيود في 6 يونيو 83، بعد أن أعدم عشرين من الضباط والجنود الشماليين. يعزى لعملياته وقف العمل في قناة جونقلي في فبراير 84م بتدمير الحفار والباخرة وانكاي. انشق عن الحركة 92م مع ريك مشار. قاتل الحركة في أعالي النيل، وقتل في حادث مدبر في منطقة قلوال بجونقلي في 96م.
وليم عبد الله شول	**نقيب مستوعب مؤسس في أنيانيا 2 أعالي النيل**	نوير. من مؤسسي حركة أنيانيا 2، ومؤسس في الحركة الشعبية. قتلته الحركة الشعبية بعد خلافات في فنجاك في أغسطس 1985م.
	ح	
حسين فرتاك	**نائب برلماني**	فرتيت، راجا. عضو «مؤتمر جوبا» في الثاني عشر من يونيو 1947م.
	ك	
كون أنوك	**زعيم «دينكا**	دينكا عالياب. قاد حرباً ضد الاستعمار 1919م .

«KON ANOK»	عالياب» منطقة أتوت في بحر الغزال	نصب كميناً قتل فيه مدير مديرية بحر الغزال «المستر ستيقاند STIGAND» والميجر «هوايت» واليوزباشى «سعد عثمان». ردت القوات البريطانية بحملة عسكرية كبيرة قتلت فيها خمسمائة رجل من الدينكا، فاستسلم الزعيم أنوك.
كلمنت امبورو	نائب برلماني ووزير زعيم سياسي	عضو «مؤتمر جوبا» الثاني 12/6/ 1947. وزير داخلية حكومة أكتوبر 1964. تسبب بصورة غير مباشرة في أحداث مقتل الجنوبيين في الخرطوم في 65م. أسس مع آخرين «مجلس وحدة الجنوب» لرفض التقسيم 80/10/5. سجن في عهد مايو.
كواش ماكون	ضابط أنيانيا	أحد قادة الأنيانيا القدامى، ورد أسمه كمخطط في تمرد النقيب أقويت 1976.
كاميليو لودونقي	نقيب مستوعب	من قبيلة اللاتوكا. مساعد يعمل مع الزعيم الأب ساترنينو. عمل في القوات المسلحة، وقتل في الخرطوم.
كاربينو كوانين بول	ضابط مستوعب نقيب	دينكا. قائد حامية «فشلا»، وأحد قيادات اندلاع التمرد في منطقة جونقلي. قاد معركة بور 83م بشجاعة وجرح فيها. من أكبر المتاجرين في العاج، ويعزى له لجوء الأفيال إلى دول الجوار. عضو قيادي في الحركة الشعبية، وانشق منها في 92م. قتل في صراع بين المليشيات «باولينو ماتيب/ بيتر كاديت» في منطقة «ماكين» ببحر الغزال في 10 سبتمبر 99م.
	ل	
لوليك لادو	زعيم قبيلة لوكويا ليريا رئيس محكمة جوبا الأهلية	زاندي. رئيس محكمة وعضو «مؤتمر جوبا» 12 يونيو 1947. عضو «لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب» ترأس «مؤتمر أماكورو» في

		منتصف العام 1967 لتوحيد كل قوات الأنيانيا. والد باسفيكو أحد المعارضين لحكم انقاذ. عينته حركة التحرير مسئولاً عن القضاء في المناطق التي تحت سيطرتها 1966م.
لويجي أدوك	**نائب برلماني عضو مجلس سيادة**	أعالي النيل. عضو الجمعية التشريعية 1947. عضو مجلس السيادة بعد الاستقلال 1956م، وعضو مجلس سيادة يونيو 65م. وزير ومحافظ لأعالي النيل.
لازارو موتيك	**أنيانيا وقائد معسكر جبل ديتو/ المجموعة الثانية**	لاتوكا. من أوائل قادة المقاومة، وكان مقرباً من الزعيم أودوهو. منطقة مسئوليته جبال «دونقو تونو» في منطقة توريت، حتى منطقة كبويتا، ومركز قيادته في «جبل ديتو».
لورنس وول وول	**دكتور وناشط سياسي**	دينكا. مبعوث الحركة في باريس، وشارك كعضو في مباحثات أديس أبابا 72 كممثل لبحر الغزال.
	م	
مايين ماثيانج MAYEN MATHIANG	**الزعيم القبلي والروحي لـ «دينكا آقار» البحيرات**	دينكا. رفض الضرائب، وحارب السلطات البريطانية وقتل «الميجر إسكوت باربو» في العام 1903 قرب رومبيك. حارب حملة أخرى تحت قيادة «الميجر لي ستاك» والذي تمكن من هزيمة دينكا آقار وقتل الزعيم.
ماركو روم	**سكرتير حزب الأحرار في جوبا**	من الاستوائية. أحد مخططي تمرد 1955. سجن بعد التمرد.
مودي أبا	**ملازم ثان الفرقة الجنوبية أغسطس 1955**	من الزاندي . عمل في وحدة سلاح المهندسين، استسلم بعد تمرد توريت.
منديري أونزاكي	**ملازم ثان . الفرقة الجنوبية**	من الاستوائية. مشارك في تخطيط التمرد. هرب من جوبا يوم 18 أغسطس 1955.
مادينق دي قرنق	**دكتور وناشط**	دينكا. ممثل حركة تحرير السودان في لندن

	سياسي	1966، مؤسس نشرة إعلامية للحركة في لندن: «Grass Curtain». عضو مفاوضات أديس 1972.
ماركو لوهيرو	رقيب سابق الفرقة الجنوبية	لاتوكا. قاد عمليات في مناطق اللاتوكا قرب طريق لبني بشرق الاستوائية. مساعد مقرب للزعيم الأب ساترلينو لاهوري. عين قائداً للمجموعة الثالثة للأنيانيا، وتشمل ياي الشرقية والضفة الغربية من منطقة جوبا، ومركز قيادته في طريق «جوبا . نمولي».
ماثيو أبور	جامعي . سياسي وزير جنوبي 74م	خريج جامعة ماكريري بيوغندا وعمل في مكتب كمبالا، ومثل أعالي النيل في مباحثات أديس أبابا.
مارتن ماجير قاي	محامى وسياسي	وزير جنوبي، معارض للتقسيم ومن المحرضين على تمرد بور. عضو اللجنة التنفيذية الانتقالية، القيادة الأولى للحركة الشعبية. تم اغتياله في العام 1994م في سجن للحركة الشعبية في الاستوائية.
ن		
نيانق ديو	ملازم ثاني، الفرقة الجنوبية يامبيو	احتوى التمرد في واو 1955، وتمت ترقيته استثنائياً.
ناثانيل أويت	ضابط صف سابق سياسي وعضو برلمان	هرب للخارج في ديسمبر 1960، أحد مؤسسي سانو، وأحد زعماء الأنيانيا في أعالي النيل.
ص		
صمويل أبوجون كباسي	ملازم ثان الفرقة الجنوبية أغسطس 1955	من أبناء منطقة الزاندي، وخريج الكلية الحربية السودانية. تمرد وتولى قيادة الأنيانيا في منطقة يامبيو. عمل وزيراً في الجنوب. انضم للحركة الشعبية 1985م.
صمويل أرو بول	نائب برلماني	دينكا بحر الغزال. ضابط بوليس سابق، من حزب

	ووزير	سانو. تولى إنابة رئيس «مجلس وحدة الجنوب» لرفض التقسيم 80/10/5. عمل وزيراً في حكومة الجنوب.
صمويل قاى توت	ضابط مستوعب برتبة مقدم وزير إقليمي قائد ومؤسس أنيانيا 2	نوير. من رافضي الاتفاقية في البداية، ثم أشرف على الاستيعاب في أعالي النيل. تمرد مرة أخرى وأسس أنيانيا 2 في جنوب السوباط، ومن المحرضين على تمرد بور. عضو اللجنة التنفيذية الانتقالية، القيادة الأولى للحركة الشعبية. قتلته الحركة الشعبية في مارس من العام 1984م في منطقة ثياي جاك في الحدود مع إثيوبيا.

ت

تون دنق « NGUN «DENG	زعيم: قبيلة «اللاو نوير» مديرية أعالي النيل	لاو نوير. قاد حروب متصلة ضد تمدد المهدية والسيطرة البريطانية . المصرية «1900/ 1907».
ترتليانو	باشجاويش البلك الخامس كبويتا	قاد التمرد في كبويتا، 1955، وحَملةُ التحقيق في الحوادث مسئولية كل أعمال القتل في كبويتا.

س

سيرسيو إيرو	عضو برلمان ووزير ناشط سياسي	زاندي. محاسب وترقى إلى مأمور. عضو «مؤتمر جوبا» في الثاني عشر من يونيو 1947، وعضو مجلس السيادة الأول 56م، ونائب . وزير مركزي.
سانتينو دينج	نائب برلماني وزير	أويل، بحر الغزال. موظف سابق، وعضو برلمان 54م ـ وزير في أول حكومة سودانية 54م. من العناصر الجنوبية التي كانت تدعو لوحدة الشمال والجنوب في إطار نظام لا مركزي. شارك في مؤتمر المائدة المستديرة 1965 عن«حزب الوحدة السوداني». وزير في حكومة عبود الأولى، وفي حكومة المحجوب 68م.

ساترنينو لاهوري	قس كاثوليكي وعضو برلماني مؤسس الحركة الثورية الجنوبية	لاتوكا. عضو البرلمان عن دائرة توريت بجنوب السودان 1958. هرب للخارج في ديسمبر 1960، واحد من المؤسسين الثلاثة «الاتحاد الوطني لمناطق السودان الأفريقية المغلقة» في العاصمة «ليوبولدفيل» 1962، الذي تحول لحزب «سانو» ومن المؤسسين الأوائل لحركة تحرير الجنوب وتولى زعامة الحركة سبتمبر 63. اتخذ من العاصمة اليوغندية «كمبالا» مقراً. قتل في الحدود اليوغندية في 7 فبراير 1967م.
سترلينو أبويو	وكيل بلك أمين البلك الثاني توريت	لاتوكا. عضو حزب الأحرار الجنوبي ومفجر تمرد توريت في أغسطس 1955م.
ساترلينو أوريكا Saterlino Giant	جندي بوليس سابق	من قبائل الأشولي، وقائد أنيانيا لوتومي وشقدم. قائد معسكر ناويافوة في جبال الديدنقا، وعمل في الوحدات المستوعبة حتى رتبة عقيد.
سولومون لوبيالا	ضابط صف سابق (صول) الفرقة الجنوبية	لاتوكا. شارك في تمرد توريت 55م. كان من الموالين وتحت القيادة المباشرة للأب ساترنينو. قام بعمليات قتالية في مناطق اللاتوكا، وفي منطقة الأشولي قرب طريق «لبني ـ فرجوك» بشرق الاستوائية.
سنداي قدوين	نقيب أنيانيا قائد منطقة مندري	سقطت قرب مندري طائرة تابعة للخطوط الجوية السودانية «سودانير» في شهر ديسمبر 71. قام النقيب سنداى بعاملة الركاب الشماليين معاملة كريمة، وسلمهم لـ «حامية مندري».

سيلفا كير ميارديت	**ضابط أنيانيا مستوعب برتبة الملازم أول**	دينكا بحر الغزال. حضر دورة تأهيلية ضباط في جبيت 1973م. ضابط استخبارات في حامية ملكال برتبة نقيب 1983م. هرب من حامية ملكال في مايو 1983م بعد تمرد بور في اتجاه الناصر بعربة مكتب استخبارات ملكال، وانضم إلى العقيد «صمويل قاي توت» في منطقة «خور ميوم». أحد القادة الأساسيين في تكوين الحركة الشعبية لتحرير السودان.
	ش	
شير ريحان	**سياسي برلماني**	زعيم دينكا وعضو «مؤتمر جوبا» في يونيو 1947م.
	ع	
علي قباتالا **«علي بطله»**	**ملازم ثان** **الفرقة الجنوبية أغسطس 1955 عقيد 1972**	زاندي. شارك في تمرد توريت 55م. أحد قادة العصابات بعد تمرد توريت، كانت عملياته مؤثرة خلال الستينات،. من معسكره في الاستوائية قرب الحدود الكنغولية. قائد المجموعة الأولى للأنيانيا بمنطقة يامبيو وغرب مريدي ومركز قيادته قرب طمبرا. تقاعد قسراً بأمر من لاقو أكتوبر 69م.
عبد الرحمن سولي	**سياسي برلماني**	من الاستوائية. مؤسس في الحزب اللبرالي. عضو حزب سانو، وعينته حركة التحرير في العام 1966 م في مجلس الدفاع عن الاستوائية.
	غ	
غوردون أفندي مورتات	**مفتش بوليس واو 55، زعيم سياسي**	أحد قادة حزب سانو، انفصل وأعلن تكوين«حكومة دولة النيل» في مناطق المورو

		بغرب الاستوائية. زعيم في جبهة الجنوب 65م.
غوردون أيوم	عضو لجنة حزب الأحرار	أعالي النيل، موظف وعضو مجلس الشيوخ 54م. من المحرضين على تمرد توريت، واتهم بتوزيع برقية مزورة عن رئيس الحكومة ساعدت في التحريض
غوردون كونق	قيادي في حركة أنيانيا	نوير. مؤسس في حركة أنيانيا 2 مع صمويل قايتوت وعبد الله شول. غير الولاء إلى جانب الحكومة عدة مرات.
	ف	
فيلمون ماجوك	نائب برلماني عضو مجلس سيادة	يرول، بحر الغزال. مدرس سابق، وعضو «مؤتمر جوبا» يونيو 1947، وعضو برلمان 54م. شارك في مؤتمر المائدة المستديرة 1965 ممثلاً «حزب الوحدة السوداني»، وعضو مجلس سيادة يوليو 65م.
فردريك بريان ماقوت	ضابط مستوعب عقيد وصل إلى لواء	خريج دفعة 5 كلية حربية. تمرد بعد 1955، قائد بالأنيانيا وممثل قوات الأنيانيا في مباحثات أديس أبابا. رئيس اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار 1972.
فيليبو لاتادا	ضابط صف الفرقة الإستوائية	شارك في تمرد توريت، وهرب إلى جبال شرق الاستوائية. كون مجموعة قتالية كانت تقوم بعمليات متفرقة خلال 59/55م. نصب كمين كبير للسلاطين المتعاونين مع الحكومة في مارس 58م.

فريدناند أدينق	عضو برلمان 1958م	عضو حزب الأحرار. هرب في ديسمبر 60م إلى الكنغو. مؤسس في حزب سانو والمعارضة المسلحة، كعضو مكتب تنفيذي.
فرانسيس دينج	دكتور أكاديمي	دينكا أبيي، وابن زعيمها دينج ماجوك.وزير دولة بالخارجية بعد الاتفاقية. عمل في منظمة الأمم المتحدة لفترات طويلة.
فيليب بيداك	معارض جنوبي	عضو حزب الأحرار، ومؤسس في سانو، وعضو مكتب تنفيذي. ممثل للحركة في إثيوبيا، وزير خارجية جبهة تحرير أزانيا 65م.
فيليب أويانج	نائب برلماني حزب سانو	وزير حكومة الجنوب، سفير سكرتير في مؤتمر المائدة المستديرة 65م.
		ر
رينالدو لولبا	ملازم ثان . الفرقة الجنوبية أغسطس 1955	أحد المخططين لتمرد 55م، تولى قيادة توريت يوم 8/21، ونظم الدفاع عن شرق الاستوائية. قاد التفاوض للاستسلام، ونفذ الإتفاق بشجاعة. حوكم بالإعدام.
		هـ
هلري بولو لوقالي	سياسي/ وزير	خريج من جامعة الخرطوم. زعيم في جبهة الجنوب، ووزير الأشغال والتعدين في حكومة أكتوبر، وزير العمل في حكومة 5 مايو 67م.
		ي
يوسف كير	رقيب بلك أمين الكتيبة 105 بور	نوير. ساهم بصورة كبيرة في التحضير لتمرد الكتيبة 105 بور في مايو 83، ومسئول عن تجاوزات مالية ضخمة.

سيرة ذاتية للمؤلف

- **عصام الدين ميرغني طه «أبوغسان»، من مواليد مدينة شندي ـ المديرية الشمالية، السودان.**
- **تخرج في مدرسة الخرطوم الثانوية الحكومية، والتحق بالكلية الحربية السودانية وتخرج فيها ضابطاً برتبة الملازم في العام 1969م.**
- **تلقى دراسات عسكرية في جمهورية مصر العربية، الهند والولايات المتحدة الأمريكية. حصُل على درجة الماجستير في علوم الدفاع والأمن من كلية الأركان البريطانية «كامبرلي» في العام 1980م.**
- **عمل في القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية، وقيادات عسكرية مختلفة في أنحاء السودان، وتدرج في الرتب القيادية حتى رتبة العميد الركن.**
- **تم اعتقاله وإبعاده تعسفياً من خدمة القوات المسلحة السودانية في 30 يونيو 1989م عقب الانقلاب العسكري الذي قامت به الجبهة الإسلامية القومية.**
- **عمل في منطقة الخليج العربي خبيراً عسكرياً في الفترة من 1990م وحتى 1996م.**
- **أحد مؤسسي المعارضة السياسية العسكرية لنظام حكم الجبهة الإسلامية القومية في السودان، وعضو قيادي في التحالف الوطني السوداني/ التجمع الوطني الديمقراطي «2010/1990».**
- **عضو المجلس الوطني الانتقالي بعد اتفاقية السلام «2010/2005».**
- **للكاتب عدة دراسات سابقة متعلقة بمشكلة جنوب السودان، وصدر له في العام 2002م كتاب «الجيش السوداني والسياسة».**

قائمة المصادر ـ ببليوغرافيا

مرجع الخبرة العملية ومعايشة قضية جنوب السودان

تعتمد المعلومات الواردة في هذا الكتاب، على ارتباط كاتبه مع قضية الجنوب في مرحلة مبكرة من حياته العملية، ومعايشته للواقع في مسرح عمليات جنوب السودان في فترات زمنية مختلفة. في مرحلة لاحقة، بدأ الكاتب في دراسة حرب العصابات، «Guerilla Warfare» ثم عمل لفترة في إدارة العمليات العسكرية في جنوب السودان، وفيما بعد عمل في الرصد والتوثيق لشئون القوات المسلحة في فرع البحوث العسكرية، التابع للقوات المسلحة السودانية:

أ. ضابط برتبة الملازم، مشاركة في العمليات الكبرى في المديرية الاستوائية خلال العامين 1971/70م، «موروتو/ إيدو/ الديدنقا/ أونجي بول».

ب. عضو لجنة مصغرة في جوبا، تحت قيادة العميد الركن «ميرغني سليمان خليل»، لتصنيف ودراسة وتقييم الوثائق التي استولت عليها القوات عند سقوط مراكز القيادة الرئيسة لحركة الأنيانيا «موروتو/ أونجي بول»، مطلع العام 1971م.

جـ. تقديم ورقة بحثية في كلية الأركان البريطانية «كامبرلي» . 1980م، تحت عنوان:

«Counter Insurgency Operations in Southern Sudan».

د. انتداب لمدة شهرين في «متحف الحرب/ Imperial War Museum» ببريطانيا، لتوثيق تاريخ قوة دفاع السودان، يناير 1981م.

هـ. نائب رئيس شعبة عمليات الفرقة الأولى، جوبا 1983/82م. شارك كمخطط «ضمن فريق» عمليات إعادة السيطرة على كتائب الفرقة المتمردة في ولاية «جونقلي»، مايو 1983م.

و. مخطط وقائد عملية «جبل بوما» لإنقاذ رهائن محتجزين بعملية إبرار جوي ـ «Airborne Vertical Assault»، يوليو 1983م.

ز. تقديم ورقة بحثية، لهيئة عمليات القوات المسلحة السودانية، بعنوان: «مقاومة حركة الخوارج في الأقاليم الجنوبية» 1984م.

حـ. عضو لجنة تحقيق في انتكاسة عمليات كبيرة في الجنوب. رئيس اللجنة اللواء «علي علي صالح»، عضوية العميد الركن «علي سليمان إبراهيم» . فبراير 1985م.

ط. رئيس اللجنة الأمنية العسكرية للتجمع الوطني الديمقراطي 2002/ 2005م.

ي. مستشار وممثل لـ «التجمع الوطني الديمقراطي» في الجانب الأمني والعسكري في مفاوضات نيفاشا، و ضمن الطاقم المفاوض من قبل «الحركة الشعبية لتحرير السودان» . 2003م.

المصــادر الموثقة «*BIBLIOGRAPHY*»

1. **أبيل ألير، جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق.** لندن، بريطانيا. الناشر: شركة ميدلايت المحدودة، 1992م.
2. **السر أحمد سعيد: السيف والطغاة.** القاهرة، مصر. الناشر: الشركة العالمية للطباعة والنشر، 2001م.
3. **الطاهر حسن التوم: د. لام أكول أجاوين: مسيرتي مع الحركة الشعبية.** الخرطوم، السودان. الناشر: شركة الدينونة للصحافة والنشر، 2011م.
4. **بدر الدين حامد الهاشمي: السودان بعيون غربية.** القاهرة. الناشر: مكتبة جزيرة الورد، 2012م.
5. **بول دينق شول.: جنوب السودان.. من دعوات الفدرالية إلى تقرير المصير.** الخرطوم، السودان. الناشر: دار عزة للنشر والتوزيع، 2012م.
6. **تيم نيبلوك: صراع السلطة والثروة في السودان.** ترجمة الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين. الخرطوم، السودان. الناشر: دار عزة للنشر والتوزيع، 2007م.
7. **تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب 1955.** القاهرة، مصر. الناشر: مركز الدراسات السودانية، 1995م.
8. **تمام همام تمام . السياسة المصرية تجاه السودان 1936 . 1953.** الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990م، القاهرة، مصر.
9. **حلمي شعراوي: الفكر السياسي والاجتماعي في أفريقيا.** القاهرة. الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010م.
10. **جوزيف لاقو: مذكرات الفريق جوزيف لاقو.** ترجمة أ. محمد علي جادين. أمدرمان، السودان. الناشر: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 2005م.
11. **جون قاي نوت يوه: ثورة في جبال الاستوائية.** ترجمة محمد علي جادين. الخرطوم، السودان. الناشر: دار عزة للنشر والتوزيع، 2009م.
12. **جون قاي نوت يوه: جنوب السودان.. آفاق وتحديات.** الخرطوم، السودان. الناشر: دار عزة للنشر والتوزيع، 2009م.
13. **حيدر إبراهيم علي: الديمقراطية في السودان ـ البعد التاريخي والوضع الراهن وآفاق**

المستقبل (أبحاث ندوة تقييم التجارب الديمقراطية في السودان 4/ 6 يوليو 1993). القاهرة، مصر. الناشر: مركز الدراسات السودانية، 1993م.

14. **خليفة عباس العبيد: الزبير باشا، يروي سيرته من منفاه بجبل طارق.** القاهرة، مصر. الناشر: مركز الدراسات السودانية 1995م.

15. **سلمان محمد أحمد سلمان: مسئولية الانفصال.** نشرت في صحيفة سودانيل الإلكترونية، 2012م.

16. **عادل أحمد إبراهيم: محاكمة أول مرتزق أبيض في الخرطوم . رولف شتاينر.** القاهرة. الناشر: مكتبة جزيرة الورد، 2011م.

17. **عبدالرحمن الفكي: تاريخ قوة دفاع السودان.** الخرطوم، السودان. الناشر: الدار السودانية، 1969م.

18. **عبد القادر إسماعيل: سنوات السلام في السودان، اتفاق أديس أبابا 1972.** القاهرة. الناشر: مطبعة برس (PRESS)، 2001م.

19. **عبد العليم خلاف: كشوف مصر الأفريقية في عهد الخديوي إسماعيل (1863- 1879).** القاهرة. الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1999م.

20. **عبد الملك عودة: مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال. مجلة السياسة الدولية** (عدد 109). القاهرة، يوليو 1992.

21. **عصام الدين ميرغني . أبوغسان: الجيش السوداني والسياسة.** القاهرة، مصر. الناشر: شركة آفرو ونجي للتصميم والطباعة، 2002م.

22. **عصام الدين ميرغني طه:**
Counter Insurgency In Southern Sudan- Paper ,Camberly College, UK 1980.

23. **عصام الدين ميرغني طه: مقاومة حركة الخوارج في جنوب السودان.** بحث مقدم لهيئة عمليات القوات المسلحة السودانية. 1982م.

24. **عثمان عبد الكريم محمدين: الزبير باشا المفترى عليه.** الخرطوم، السودان. مطبعة سك العملة، 2011م.

25. **فيصل عبد الرحمن علي طه: مسألة جنوب السودان في سياق تاريخي: 1899 – 1986م.** أمدرمان، السودان. الناشر: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2012م.

26. **مجلة كتابات سودانية:** العدد الخامس. القاهرة، مصر. مركز الدراسات السودانية،

1994م.

27. **كولين ماكيفيدي: أطلس التاريخ الأفريقي « Colin Mcevedy Atlas of African History»**. ترجمة مختار السويفي. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م.

28. **محمد عمر بشير:**
The Southern Sudan, From Conflict to Peace – Moh. Omer Beshir. Khartoum Bookshop 1975

29. **لام أكول أجاوين: الثورة الشعبية لتحرير السودان**. ترجمة إسماعيل آدم. القاهرة، مصر. الناشر: مكتبة مدبولي، 2009م.

30. **محمد سليمان محمد: السودان - حروب الموارد والهوية**. كيمبردج، المملكة المتحدة. الناشر: دار كيمبردج للنشر، 2000م.

31. **محمود قلندر: السودان ونظام الفريق عبود**. الخرطوم، السودان. الناشر، دار عزة للنشر والتوزيع، 2012م.

32. **منصور خالد: النخبة السودانية وإدمان الفشل**. القاهرة، مصر. الناشر: مطابع سجل العرب، 1993م.

33. **منصور خالد: أهوال الحرب وطموحات السلام**. الخرطوم، السودان. الناشر: دار مدارك للطباعة والنشر، 2008م.

34. **مكي شبيكة: السودان والثورة المهدية/** الجزء الثاني. الخرطوم. الناشر: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1979م.

35. **روفائيل كوبا بادال: الإدارة البريطانية في السودان - 1956/1900م**. ترجمة محمد علي جادين. أمدرمان، السودان. الناشر: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 2007م.

36. **نجيب يسي تاوضروس/ زاهر يعقوب عبد السيد: رحلة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في أرض كوش**. القاهرة. الناشر: مركز الإشعاع الروحي - مطبعة الحياة، 2007م.

37. **هارولد أ. مكمايكل: تاريخ العرب في السودان**. ترجمة سيد محمد علي ديدان. أمدرمان، السودان. الناشر: مركز عبد الكريم ميرغني، 2012م.

38. **يوشيكو كوريتا: علي عبداللطيف وثورة 1924**. ترجمة مجدي النعيم. القاهرة، مصر. الناشر: مركز الدراسات السودانية، 1993م.

فهرس الخرائط واللوحات

الفهرس

عن هذا الكتـــاب ..

يبحـث هـذا الكتـاب الجـذور التاريخيـة لمشـكلة «جنـوب السودان»، بتطبيق منهج «التـاريخ التفصيلي المرتـب زمنياً - Chronicle»، ويغطـي البحث فترة تمتـد من عصور الدويلات السودانية القديمـة، ثـم الغزو التركـي المصري للسودان، وفتـرة حكم الدولـة المهدية، مروراً بغزو السودان فـي العـام 1898م، والسياسات التي وضعتها دولتا الحكم الثنائي «بريطانيا - مصر»، ومدى تأثيرها على مستقبل السودان.

نقـدم للقـارئ الحقـائق الجغرافيـة والديموغرافيـة لجنـوب السودان التـي تساعد فـي تفهم طبيعة المشكلة، ونبحث فترات حكومـات مـا بعـد الاسـتقلال الديمقراطيـة منهـا والعسـكرية، والتطورات التـي حدثت فـي المسألة سياسياً وعسكرياً، وإهدار الفرص العظيمة التـي أتيحت للوصول إلـى تسوية عادلـة، تحـافظ علـى وحدة السـودان. لا نرغب فـي إعادة كتابـة التـاريخ، وإنمـا محاولـة لاستقراء الأحـداث بنظـرة موضـوعية شـاملة تراعـي الحقائق المثبتة، ووجهات نظر كل الفرقاء بحياد تام.

كانت حرب جنوب السودان أطول حرب أهلية شهدتها أفريقيا فـي تاريخهـا الحـديث، عصـفت بالاسـتقرار السياسـي للسـودان، وقضت علـى الأخضر واليابس، وتسببت فـي التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي لحق بالسودان وشعبه شمالاً وجنوباً، وتسببت في مأساة ومعاناة إنسانية كبيرة لشعب الجنوب، نزوحاً ولجوءاً، وموتاً قسرياً بالمجاعات والأوبئة وخارج نطاق القانون.

فـي التاسـع مـن يوليـو 2011م، رفـع علـم اسـتقلال «دولـة جنوب السودان»، بعد كفاح طويل وتضحيات جسام.. انتصرت ثورة الشعب الجنوبي، وفرض إرادته في فصل دولتـه عن إخوتـه في الشمال السوداني، الذين ظلموه ولم يتركوا لـه مجالاً للحفاظ على هويته، أو إقناعه بقبوله شريكاً متساوياً فـي وطن واحد، أو جديتهم فـي صون حقوقـه التـي يفرضـها تباين الثقافات والأديـان والتقاليد بين الشعبين، وتمنحها له حقوق المواطنة.